







PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

--	--



كتاب الصلوة

القسم الأول

Baraghani

# موسوعنا البرغاني

في

## فقد الشَّيْخِ

المسماة :

غنيمة المعاد في شرح الارشاد

كتاب فقهي، استدلال

روائي، استعان به

إشخ محمد حسن صاحب الجواهر

في موسوعنا لفقهية (الجواهر)

الجزء الثالث

تأليف :

إشخ العلماء والفقهاء بسلامة المحقق

المولى إشخ محمد صالح البسة غاني القزويني الكاظمي

المتوفى سنة ١٢٧١ هـ بحسبة

(Arab)  
KBL  
B373  
al-juz 3

### هوية الكتاب :

- اسم الكتاب : موسوعة البرغاني في فقه الشيعة - الجزء الثالث - كتاب الصلوة  
تأليف : المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الحائري  
نهض بمشروعه : الحاج احمد آل الصالحى  
الناشر : نمايشگاه داعمى كتاب  
الحروف : طباعة الأعلمى (مؤسسة تايپ اعلمى)  
العدد : ٢٠٠٠ نسخة، الطبعة الاولى ١٤٠٦ هجرية - ١٣٦٥ هـ، ش  
المطبعة : مطبعة الأحمدى  
حقوق الطبع : محفوظة للناشر  
العنوان : طهران - خيابان ناصر خسرو - كويچہ مقابل شمس العماره  
تلفن : ٣٩٤٢٢٨



المجلد سريب العالمين والصلوة والسلام على أشرف العالمين محمد وآله الطيبين الطاهرين أما بعد هذا هو المجلد الثاني من كتاب  
غنية المصنف في شرح ١٠٠ مسألة تاليفه المصنف في الفقه على مذهب الإمامين أبي جعفر محمد بن محمد الرضا في عاقلها الله بالحنس وشره في ما جبر  
الاجتهاد ولا ولي قال نعم طاب وجهه كتاب الصلوة وهو لغة الدعاء قال الله عز وجل وحملهم وعزاهم إلى الله الذي هو الله الرحمن  
وهو في العرف المشهور أن يتوقف فهم معانيها على فهم لغتها فيكون في كونها حقيقة شرعية خلاف مشهور مقرري في الحصول  
والافتقار إلى التوثيق في ذلك وفي ما عارضه من قوله من أن اللفظ في اللغة هو ما ذكره من جملة معانيها المعنوية العبادية المخصوصة  
وفي أنباء الحقيقة بذلك نظر لأن ما يجمع المعاني المستعمل فيها اللفظ والاستعمال أهم من الحقيقة والمجاز بل يشهد هذا أصلاً  
إلى أن أهل اللغة يعرفون ذلك المعنى في قولهم فكيف يمكن جعل من المعاني المعنوية والنصوص الواردة في حصولها وعملها  
تأثيراً لها أفضل الأعمال الدينية في الكتب الأربع ويجريها أكثر من تخصص علوم وسطها منها ما رواه كما في ما فصل في  
في الصحيح من معاني من ذهب قاله سألت أبا عبد الله عن أصل ما يشترط في العباد إلى غيرهم وأصله للحنس من وجوهها  
ما علم شيئاً بعد معرفة أفضل من هذه الصلوة أن تقرأ العبد الصالح ميسر من مريم عليها السلام قال وأوصاني بالصلوة والزكوة  
ما روت جابر بن عبد الله قال سئل عن أصل ما يشترط في العباد إلى غيرهم وأصله للحنس من وجوهها  
أو لا يتم منها ومن صابر المعارف الدجيتي ولا ولي يستلزم الإيجاز في التأويل فيطلقها في الأكثر ولا يخرجها أطرافاً في القول  
وبفضل المعنى الثاني ما رواه قدس سره في الكتاب المذكور في أو آخر باب حصل الصلوة عن عبد الله بن الصلت عن حماد بن عيسى عن  
حماد بن عبد الله عن زرارة عن أبي بصير عن قال في الإسلام على خمسة أشياء على الصلوة والزكوة والحج والصوم والولاية قال  
قال زرارة ما في ذلك من الغلط قال الولاية أفضل لأهلها معتقدين والولاية هو الذي يدل على ذلك في الصلوة قال  
الصلوة أن رسول الله قال الصلوة حمود بن سالم قال قلت لم الذي يليه في الفضل قال الزكوة لأهلها فضلها وبد بالصلوة قبلها  
وقال رسول الله الزكوة تذهب بالنفوس قلت قال الذي يليه في الفضل قال الحج وسألت الحديث في أن قال قلت ثم ما رتبته  
قال في الصور وكنت وما بال الصور صار آخر ذلك الجمع قال أفضل الأشياء ما إذا أنت قلت لم يكون من قوله دون أن ترجع البركة  
فتؤخره بمعية أن الصلوة والزكوة والحج والولاية ليس من جملة ما رواه في ذلك الصلوة أو ما كنت أو تفرقه وسألت في زرارة  
مكة نداء ما يخرجها جبروت ذلك للذهب بعد ذلك وأما في ذلك الزكوة وحديثه في ذلك مكانة في قوله وسألت عن ما رتبته  
خبرني زيد بن الحسن الأول كما لم يرد في كتابه لغة الرصود وأعلم أن أفضل القرائن بعد معرفة الله عز وجل الصلوة الحسن قال الحق  
المجلى أيضاً في ذلك الكلام المقدس والعبادة قبله من حيث أحدها أن العزلة أفضل الأعمال وبعد هذا في المرتبة ليس من أفضل من  
الصلوة والحاصل أنها أفضل العبادات الدينية والثاني في الأعمال التي يأتيها الجسد بعد تحصيل المعارف من الصلوة أفضل  
أو لا أفضل للمحل به وقد العزلة حتى يكون للصلوة أو تكبره أفضل من غيره جامع أنه يقتضي أن يكون ليس لها أيضاً وقال الشيخ الرضا  
زاد الله في علمه ما قصد به من أن أفضل الصلوة على غير هاتين الأعمال وإن يدل عليها منطوق الكلام ١٠١ أن المعنوية من حيث العزلة  
ذلك لا يخرج من قولنا ليس ينزل أهل البلد أفضل من زيد أفضل من أعظم وأن كان منطوقه في أفضلهم عليه وهو لا يمنع المساواة  
هذا في جملته قول عيسى على بن جعفر وآله وعليه السلم وأولها في بالصلوة الآية مؤيد لأفضلية الصلوة بعد العزلة على غير هاتين  
الأعمال لرفع خفاء ولعل وجهه ما يستفاد من تقديمهما من قبل الاعتقادات في مقتضى كلامهم أن ذلك بالأعمال البدئية  
والثانية ويضد بهما بالصلوة مقدمها على الزكوة ولا يبعد أن يكون التأييد لجرم تفضيل الصلوة على غير هاتين الأعمال

87-836339-1 (43)

فبدأت انتهى وظاهر كلامه طالب مقصده هو التوقف في هذه المسألة وهو المحرك من ترجيح قال بعد نقل قول الشيخ وعندي في الآ  
 ترد ظاهر كلام أصحابنا هو ما نقله من إلتفات من أن دخولها في الصلوة غير مشروع كونه ما خرجت بالاعتقاد فلا فرق بين أصانه  
 أقوله الحكم بالخطأ لا يقول مطلقا كما هو المشهور هو المصنوع أما لا أنه أقدم على المتيقن من الشيء في العبادة فيستلزم الفساد و  
 فيه فروع أو أحدهم عليهم السلام لا على ما نقله والمعرفة وحده تلك من الأجزاء كحصى في حبة الأوقات فيشرح قوله المظهر بقاءه و  
 لا على قوله ما بدأ أو ما ساء إليه إلا إشارة إلى التأخر لا على ما لا على مثل أن يصرف أثناء الصلوة فإنه لا يقع على المتيقن على  
 تعليله ٧ أن حكم الصالح في المخرج أحد في الرجوع إلى التعليل أن كان مجتهدا اجتهد فإن وافق ما استعمله فلا إشكال وإن اختلف  
 وظن أن من بين الشرق والغرب استدار وأن كان على بعض الشرق والغرب أو الاستدبار أعاد التماسع لو دخل بصير إلى الصلوة  
 ثم لم يزل صلاته فلا بأس استصحاب أن يخرج عما عن التمسك الذي حصل إليه بطلت صلاته فإن اتفق ذلك وإن أمكنه الاستقار  
 استقامها لم يكن قد خرج المجلد ٢ بطل المقتدم وإن لم يمكنه فإن اتفق من بعده عمل عليه وينظر أن لم يخرج يستلزم  
 الفصل الكثير المباشر لاجتهد وصلى ثم شك واجتهد به بعد الصلوة أعاد الاجتهاد لصلوة أخرى ولا يصح الصلوة المأخوذة لما  
 إليه الإحالة ولو كان في أثناء استدار لا بد من العلم بفساد الظهر من اجتهاده وقد فعل ما ما حاله إن لم الخطأ ولو يعرف  
 حصة الصلوة ١٢ ما اجتهاد المخرج إلى الفصل الكثير فإنه يقطع ويجتهد لتعلم أنه لا صلوة إلا إلى القبلة وبالحالة الخروج كثيرة وجبت  
 وذكر بالكتاب الأصول فعليه استخراج المخرج منها فلا وجه للاطالة والمجد لله أولا وأخرا وقد فرغ مؤلفه الراعي محمد صالح بن محمد  
 الرباعي من هذا المجلد وهو المجلد الثاني من كتاب حجية المعاد في شرح الآثار في ليلة الخميس سابع شهر ربيع الثاني المكرر من سنة  
 خمس وخمسين بعد الحاتين والآخر من الهجرة النبوية صلى الله عليه وآله ويتلوه تحت النعاس بحمد الله سبحانه وتعالى آمين

صورة فتوغرافية من الصفحة الأخيرة من كتاب الصلوة وهو المجلد الثاني  
 للنسخة الأصلية المخطوطة بقلم المصنف قدس سره المحفوظة في  
 حزانة مكتبة حفيد هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به تستمعين

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على اشرف العالمين ، محمد و  
آله الطيبين الطاهرين .  
اما بعد :

فهذا هو المجلد الثاني من كتاب غنيمة المعاد في شرح الارشاد ، تأليف  
افقر الخلق الى عفوره الغنى ، محمد صالح بن محمد الميرغاني ، عاملهما الله  
بالحسن ، و رزقهما خير الآخرة والاولى .  
قال المصنف طاب مضجعه .  
كتاب الصلوة :

وهو لغة الدعاء ، قال الله تعالى : (( وصل عليهم )) ، وعن الجوهري : من  
الله الرحمة و هي في العرف اشهر من ان يتوقف فهم معناها على تعريف لفظي  
في كونها حقيقة شرعية خلاف مشهور مقرر في الاصول ، و الاقوى الثبوت في  
الجملة . و عن جماعة من نقلة اللغة منهم ابن الأثير في النهاية انهم ذكروا من  
جملة معانيها اللغوية : العبادة المخصوصة ، و في اثبات الحقيقة بذلك نظر  
لان دأبهم جمع المعاني المستعمل فيها اللفظ ، والاستعمال اعم من الحقيقة  
والمجاز بلا شبهة ، هذا مضافا الى ان اهل اللغة لم يعرفوا ذلك المعنى  
الا من قبل الشرع ، فكيف يمكن جعله من المعاني اللغوية .

والنصوص الواردة في فضلها وعقاب تأخيرها ، وانها افضل الاعمال البدنية في الكتب الأربعة وغيرها ، أكثر من ان تحصى ، فلنورد شطرا منها .  
 منها ما رواه الكافي في باب فضل الصلوة في الصحيح عن معوية بن وهب قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم واحب ذلك الى الله عز وجل وما هو ؟ فقال : ما أعلم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة ، الا ترى ان العبد الصالح عيسى بن مريم عليهما السلام قال و اوصاني بالصلوة والزكاة ما دمت حيا .  
 بهان :

قال شيخنا المجلسي طاب رسمه في البحار : بعد المعرفة اى معرفة الله او معرفة الامام ، فانها المتبادر منها في عرفهم عليهم السلام ، او الاعسم منهما ومن سائر المعارف الدينية ، والاول يستلزم الاخيرين غالبا ، ولذا يطلقونها في الاكثر والاخير هنا اظهر ، انتهى .

اقول ويعضد المعنى ما رواه قدس سره في الكتاب المذكور في اواخر باب فضل الصلوة عن الحاسن عن عبد الله بن الصلت عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال : بنى الاسلام على خمسة اشياء على الصلوة والزكاة والحج والصوم والولاية ، قال زرارة : فأي ذلك افضل ؟ قال : الولاية <sup>(١)</sup> افضل لانها مفتاحهن والوالى هو الدليل عليهن قلت : ثم الذى يلى ذلك في الفضل ؟ قال : الصلوة ان رسول الله ((ص)) قال الصلوة عمود دينكم ، قال قلت : ثم الذى يليه في الفضل ؟ قال : الزكاة لانه قرن بها وبد بالصلوة قبلها ، وقال رسول الله ((ص)) الزكاة تذهب بالذنوب ، قلت : فالذى يليه في الفضل ؟ قال : الحج وساق الحديث الى

(١) وعن هداية الصدوق الدعاء الى النبي عليه السلام ست ، الصلوة والزكاة والصوم والحج والجهاد والولاية وهي افضلهن ومن ترك واحدة من هذه الخمس عدا متعمدا فهو كافر ولا صلوة الا بوضوء والصلوة تتم بالنوافل والوضوء يغسل يوم الجمعة . ( منه )

ان قال قلت ثم ماد ايتبعه ، قال الصوم ، قلت وما بال الصوم صار آخر ذلك اجمع ؟ قال اصل الاشياء ما اذا امت فانتك لم يكن منه سوية دون ان ترجع اليه مؤديه معيه ان الصلوة والركوة والحج والولاية ليس شيء يقع مكانها دون ادائها ، وان الصوم اذا فاك او قصر و سافر فيه ادب مكانه ايا ما غيرها ، وحبوت ذلك الدب بصدقه ولا قصا عليه ، وليس مثل تلك الأربعة شيء ليجريك مكانه غيره .

و سورد عن محالس الشيخ حبر أيو يد المعنى الاول كالمروى عن كتاب الفقه الرضوى واعلم ان اصل الغرايى بعد معرفة الله عز وجل الصلوة الخمس وقال المحقق المحلى ايضا من دبل الكلام المتقدم والعبارة يحصل معيين احدهما ان المعرفة اصل الاعمال ، وبعدها من المرتبة ليس شيء اصل من الصلوة ، والحاصل ان اصل العبادات البدنية ، والناسى ان الاعمال التى يأتى بها العبد بعد تحصيل المعارف الخمس الصلوة مصل منها ، ولا مصل للعمل بدون المعرفة حتى يكون للصلوة او يكون اصل من غيرها ، مع انه يفرض ان يكون لغيرها ايضا ، وقال الشيخ البهائى راد الله عن بهائى ما قصده ((ع)) من اصلية الصلوة على غيرها من الاعمال وان لم يدل عليها سطون الكلام الا ان المفهوم منه بحسب اعرف ذلك كما يفهم من قولنا ليس بين اهل البلد اصل من ريد ، اصلية عليهم وان كان سطوقه عن اصلية عليهم عليه ، وهو لا يصح المساواة هذا ومن جعله ((ع)) قول عيسى على نبينا وآله وعليه السلام وارضاه بالصلوة الآتية ، مؤيد الاصلية الصلوة بعد المعرفة على غيرها من الاعمال ، نوع حقا ، ولعل وجهه ما يستفاد من تقديمه ((ع)) ما هو من قبيل الاععادات من معنح كلامه ثم ارداه ذلك بالاعمال البدنية والمالية وصديره لها بالصلوة ، مقدما لها على الركوة يستعد ان يكون التأيد لمجرد تفصيل الصلوة على غيرها من الاعمال من غير ملاحظة تفصيل المعرفة عليها ، ويؤيده عدم ايرواه عليه السلام صدر الآتية من صدر

التأييد ، والآية هكذا : (( قال ابي عبد الله آتاني الكتابو جعلني نبيا و جعلني مباركا ايما كتب و اوصاني بالصلاة والركوة مادمت حيا )) انتهى كلام البخار .  
 اقول ما ذكره البهائي طاب ربه في جواب ما اورد ، من ان ظاهر الخبر يقتضى معنى افضلية غير الصلاة عليها ، والمطلق ثبوت اصيليتها على غيرها واحد هما غير الآخر ، فان معنى وجود الافضلية منها لا يمنع المساواة ومعها لا يتم المطلق ، حق . ويؤيده ان السؤال في الخبر عن افضل ما يتقرب به العبد و احبه الى الله عز و جل . فلو لم يحمل على المعنى الذى ذكره الشيخ المشار اليه للرم عدم مطابقة الجواب السؤال .

و يؤيده ايضا ما رواه في البخار في الباب المتقدم عن مجالس الشيخ باساده عن رريق عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلب له اى الاعمال افضل بعد المعرفة ؟ قال ما من شئ بعد المعرفة يعدل هذه الصلاة ولا بعد المعرفة والصلاة شئ يعدل الركوة ، ولا بعد ذلك شئ يعدل الصوم ، ولا بعد ذلك شئ يعدل الحج ، وما بعد ذلك كله معرفتنا و حاجته معرفته الخبر .

قال بعض الاخلاء طاهر الخير ان الصلاة اصل مطلقا سواء كانت اول وقتها او في وقت الاحراء ، الا انه روى عنه ((ع)) انه لم يعمل الاعمال الصلاة في اول وقتها ان يقيد به اطلاق هذا الخبر . عملا بقاعدة وجوب حمل المطلق على المقيد ، وعلى هذا لا يتم المدعى .

واحيث بان الخبر الاول دل على انها اصل مطلقا ومعنى اول الوقت او آخره ، والخبر الآخر دل على كونها في اول الوقت اصل الاعمال ، ولا مضافة بينهما ليجتاح الى الحمل المذكور . فان الصلاة مطلقا اذا كانت اصل من غيرها من العبادات كان الفرد الكامل منها اصل الاعمال قطعا ، بالنسبة الى باقى ارادها الى غيره .

ومنها ما رواه الكافى في باب فصل الصلاة عن عبيد بن رارة عن ابي عبد الله ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) مثل الصلاة مثل عمود العسائط

أما ثبت العمود بعنت الاطباء والأوتاد والعشاء . و اذا انكسر العمود لم يفع  
 طيب ولا وتد ولا غشاء .

توضيح

عن الفيروز آبادي الطيب بصمين حبل طويل يشد به سرادق البيوت  
 التوتد ، والعشاء العطا .

والظاهر انه ((ع)) شبه الايمان بالخيمة والصلوة بعمودها ، وسائر الاعمال  
 بسائر ما يحتاج اليها . لبيان اشتراط الايمان بالاعمال ومريدا اشتراطه بالصلوة .  
 او انه ((ع)) شبه مجموع الاعمال بالخيمة مع جميع ما يحتاج اليها والصلوة بالعمود .  
 لبيان انها العدة من بينها .

روى الشيخان في الريايات في باب فصل الصلوة عن عيسى عن عبد الله  
 الهاشمي عن ابيه عن حده عن علي ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) ان  
 عمود الدين الصلوة وهي اول ما ينظر فيه من عمل اس آدم . فان صحب نظري عمله  
 ان لم تصح لم ينظر في بقية عمله . وروى في النجار عن كتاب الحسين بن عثمان  
 عن رجل عن ابي عبد الله ((ع)) قال ان اول ما يحاسب عليه العبد الصلوة فاذا  
 قبل قبل سائر عمله ، وادارت عليه رد عليه سائر عمله .

و روى الكافي في باب من حافظ على صلوته عن ابي بصير قال سمعت ابا  
 جعفر ((ع)) يقول كل سهو في الصلوة بطرح منها . غير ان الله يتم بالموافق .  
 ان اول ما يحاسب العبد به الصلوة فان قبل قبل ما سواها . ان الصلوة اذا ارتفعت  
 في وقتها رجعت الى صاحبها وهي بيضاء مشرفة تقول حفظني حفظك الله . و  
 اذا ارتفعت في غير وقتها يعبر حدودها رجعت الى صاحبها وهي سوداء مظلمة  
 تقول ضيعتني ضيعك الله .

بيان

و كان المعنى ان ما دهل عنه في صلوته و لم يقبل عليه بعثه فهو لا يرجع  
 له ولا يحسب منها . غير ان الله سبحانه يتم بالموافق ، وسيجيء ان شاء الله للعقار

رياده بسط فانتظر .

منها ما رواه الكافي في باب فصل الصلوة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله (ع) . قال سمعته يقول احب الاعمال الى الله عز وجل الصلوة . وهي آخروا يا الاسبيا . فما احسن الرجل يغسل او يتوضأ ، فيسبح الوصو ثم يتنحى حيث لا يراه ايس . فيشرف عليه وهو راكع او ساجد . ان العبد لو سجد فطال السجود نادى ابليس لعنه الله يا ويله اطاع وعصى وسجد وابيت .

وعن الواقفي في بعض نسخ الكافي ابليس مكان ايس وهو تصحيف . وفي بعض نسخ الفقيه اسي . وفي بعض نسخ الفقيه فيشرف الله عليه باثبات لفظ الحلالة . ولكل وجه . وان كان اثبات الحلالة والاسي او حه . والمسنون في يشرف بدون الحلالة يعود الى الاسي والاسي . والعرض على التقادير ابعاد العبد عن شائبة الرياء .

وروي في الكافي في الباب المتقدم عن الرضا قال سمعت الرضا (ع) يقول اقرب ما يكون العبد من الله عز وجل وهو ساجد ، وذلك قوله ((واسجد واقرب)) .

وروي ايضا في الباب المتقدم عن يزيد بن خليفة قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول اذا قام المصلي الى الصلوة تلب عليه الرحمة من اعان السماء الى اعين الارض . وحف به الملائكة . و ناداه ملك لو يعلم هذا المصلي ما في الصلوة ما اقتل .

وروي في البحار عن ثواب الاعمال عن محمد بن موسى بن المتوكل عن علي بن الحسين السعد آبادي عن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن ابن ابي

(١) عن الجوهرى اعان السماء صفائحها وما اعترض من اقطارها كانه جمع عن والفة تقول اعان السماء وقال المعرق والمعرق وسط الرأس وهو الذي يعرفه الشعروا ان جعلوا حوله يحرقون حفا اي اطافوا به واستداروا وقال قتله عن وجهه ما يقتل صرقه فاصرف وهو قلب لفت . (مه)



عمير عن حميل عن ابي عبد الله ((ع)) قال للصلوى ثلاث حصال اذا قام في صلوته بتأثير عليه البر من اعمار السماء الى مفروق رأسه ، وتحف به العلائكة من تحت قدميه الى اعمار السماء ، وملك يادى ايها الصلى لو تعلم من شأنى ما افلتت .

وروى الكافى ايضا في الباب المتقدم عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله ((ص)) اذا قام المؤمن في صلوة نظر الله اليه ، او قال اقبل الله عليه حتى يصرف واطلله الرحمة من موى رأسه الى اذن السماء ، تحفه من حوله الى اذن السماء ، وكل به ملكا قائما على رأسه يقول له ايها الصلى لو تعلم من بمطرايك ومن شأنى ما التفت ولا رلت من موضعك ابدا .

ومنها ما روى المناجى الثلاثة الكلبي والشيخ في الكافى والتهذيب مسندا والصدوق في العقبه مرسلا في باب فصل الصلوة عن ابي عبد الله ((ع)) قال في صلوة مريضه حبر من عشرين حبة و حبة حبر من بيت معلو دها يصدق منه حتى يقى .

بيان :

قال بعض الاحلأ الحجة المرة من الحج بالكسر على قياس والجمع حجاج كسدره وسدر ، قال ثعلب قياسه الفج ولم يسمع من العرب . اقول وهذا الحبر بحسب ظاهره لا يحلو من اشكال .

مسما ان الحجة مشتملة على صلوة مريضه وهى ركعتا الطواف وان كانت الحجة بدبه فان لصلوة فيها واحية ، فيلزم فصل الشئ على نفسه بمراتب . ومنها انه قد ورد اصل الاعمال احمره ، واحب عن ذلك بوجوه اظهره ثلاثة اولها ان يحمل العريضة على اليومية لاسها العود المستنار و يحمل حديث اصلية الحج على الصلوة غير اليومية ، وحديث فصل لاعمال احمرها على ما عدا الصلوة اليومية ، او على ان المراد اصل كل نوع من لاعمال

احمرها ذلك النوع ، مثلا الوضوء في الحر والبرد ، والحج ما شياو راكنا والصوم  
والصلوة في الصيف والشتاء ونحو ذلك .

وثانيتها ان يراد بالعريضة اليومية ، وان يراد بالحج المقطوع عنه ، دور  
حجة الاسلام اذ لا يحدد فيها حتى يورن متعدد ها بشئ ، والصلوة التي في  
الحج المقطوع ليست بعريضة حيث لم يقرر الله تعالى ابتداء ، وانما جعلها  
المكلف على نفسه با حرامه للحج فصارت شرطيا للصحة حجة ، وعلى هذا فيكون  
العرض من الحديث الحديث على المحافظة على الصلوة المفروضة في طريق الحج  
بالاتيان بها بشروطها وحدودها وحفظ مواعيتها فان كثيرا من الحاج  
يضيعون مراتبهم اليومية في طريقهم الى الحج ، اما معقوب اوقاسها او ابداءها على  
المركب او في الحمل او بالتيمم او مع عدم الطهارة في الثوب او اليد  
، ونحو ذلك سهاو بها واستحفا ما بشأها ، والثواب اما يربط للحاج على  
حجته المدبوبة مع عدم الاحلال شئ من صلواته اليومية ، والا فالصلوة  
المفروضة التامة في الجماعة بل في البيت امصل من حجة يبطوع بها

وثالثها انه يحمل ان يكون ذلك محتملا باختلاف الاحوال ومقتضيات  
الحال في الاشخاص كما روى انه ((ص)) سئل اي الاعمال افضل فقال  
الصلوة لاول وقتها وسئل ايضا مرة اخرى اي الاعمال امصل فقال من  
الواديين وسئل ايضا اي الاعمال افضل فقال حج مسرورا ومن كل سائل  
بما يليق بحاله من الاعمال فقال من المسائل الاول كان عا حراما من الحج ولم  
يكن له والد ، فكان امصل بحسب حاله الصلوة والثاني كان له والصدان  
محتاجا فجعل الا فصل له برهما وهكذا الثالث

ومنها ما رواه التهذيب في الرياء ان من فعل الصلوة ، والكافي في باب من  
حافظ على صلواته في الحسن كايصحح عن زرارة عن بن جعفر ((ع)) قال بينما  
رسول الله ((ص)) جالس في المسجد اذ دخل رجل فقام يصلي فلم يركع  
ولا سجوده ، فقال ((ص)) من ركع العراب لشئ ما به هذا وهكذا اصلونه ليموس

على غير ديني .

و روى في الكافي ايضا في الباب المتقدم في الحسن كالصحيح عن زرارة عن  
ابي جعفر (ع) قال قال لا سهاور بصلوتك فان النبي (ص) قال عند موته  
ليس مني من اسحفت بصلوته . ليس مني من شرب سكرالا يرد على ايحوص وابله .  
و روى ايضا في الباب المتقدم عن ابي بصير قال قال ابو الحسن الاول  
(ع) انه لما حصر ابي لؤيه قال لي يا بني انه لي يبال شعاعا عتبا من  
اسحفت بالصلوة .

و روى ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال  
قل اد ادى الرجل صلوة واحده . ما قبل جميع صلواته و ما كان غير امام  
و ان فسدها كلها لم يفعل منه شيء منها و لم يحبل له ما قبله ولا مريضة و اما  
يفعل الدفلة بعد قول اعرضه . و ما لم يؤد الرجل لفريضة لم تقبل منه  
لما قبله و اما جعل اساطة سم بها ما اسد من لفريضة .

و روى ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن الحسن بن الحسن قال قال  
ابو عبد الله (ع) والله ما لي على الرجل حمول منه و ما قبل لله منه صلوة  
واحدة . عاى شيء اشد من هذا . والله انكم تعرفون من خيرائكم و اصحابكم من  
هو كان يصلي بغيركم ما قبلها منه . لا يحل ان الله عز و جل لا يفعل  
الا الحسن . فكيف يقبل ما يستحلف به ؟

و روى ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن باب بن علق قال صلب  
مع ابي عبد الله (ع) اعربت بالمرء لعه . علق اعربت اقدم الصلوة و صلى لعنت  
لاخرة ثم ركع بينهما ثم صلب معه بعد ذلك منه صلى المعرب ثم قام فسل  
باربع ركعات ثم اقام ف صلى لعنت . الاخر ثم لعنت لي فقال يا ابن هذ  
لصلوة الحسن المعروصات من اقامهن و حافظ على موافقهن لقواله يوم القيمة  
له عنده عهد بدخله به الرحمه . و من لم يصفهن لموافقهن و لم يحافظ عليهن  
و ذلك اليه ان شاء الله .

و روى ايضا في باب فصل الصلوة في الحسن كالصحيح عن حمص بن البختري عن ابي عبد الله ((ع)) قال من قبل الله منه صلوة واحدة لم يعذبه . و من قبل منه حصة لم يعذبه .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن الحسين بن سيف عن يبيه قال حدثني من سمع ابا عبد الله ((ع)) يقول من صلى ركعتين يعلم ما يقول فيها انصرف وليس يسمو بين الله عز وجل<sup>(١)</sup> ((الدين هم عن صلواتهم ساهون)) ، قال هو التصبيع .

و روى في السهذي في الريايات في باب فصل الصلوة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) ما من صلوة يحضر وقتها الا نادى ملك بين يدي الله تعالى ايها الناس قوموا الى بركاتكم التي اودعتموها على ظهوركم فاطعوا بها صلواتكم .

و روى في الكافي في باب من حافظ على صلواته عن السكوني عن ابي عبد الله ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) لا يزال الشيطان دعوا من المؤمن حافظ على الصلوة الخمس مادام صعبها تحرا عليه مادخله من العطاء .

و روى ايضا في باب الخضوع في الصلوة عن زرارة قال قال ابو جعفر ((ع)) اذا قم في الصلوة فعليك بالافعال على صلوك . فاما لك منها ما أتيت عليه الحديث .

بيان .

لا يقال المستفاد من جملة من الامام<sup>(٢)</sup> القرابية والاحبار المتقدمة و نحوها من الاحصار الكثيرة . ان صلوة من يفعل عما يقول ليست مقبولة الا بعد ما اقبل عليه بها . و نحوها ايضا ما ورد من عدم قبول صلوة شرب الخمر الى

(١) هكذا في نسخة الاصل . والعبارة غير شامة . الصحيح .

(٢) قال الله تعالى ((والدين هم في صلواتهم حاشعون)) وقال ((فويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم ساهون)) وقال ((امم الصلوة لدكري)) وقال ((ولا تكن من العاصين)) وقال ((ولا يغربوا الصلوة واسم كاري حتى يعلموا ما يقولون)) .

اربعين يوما ، والفقهائهم يشربوا حضور القلب في جميع الصلوة ، فكيف التوفيق ؟  
 وايضا المصلى في صلوته ودعائه متاح لربه كما هو معلوم ، وقد ورد في الخبر  
 ايضا ، ولا شئ ان الكلام مع العلة ليس بمأخوذ ، فأي سؤال في قوله اهدنا  
 الصراط المستقيم ؟ اذا كان القلب عاقلا ولا شئ ان المقصود من الفرائض والادكار  
 الحمد والشأن والتضرع والدعاء ، والمحاط به هو الله تعالى وقلب العبد  
 بحجاب العلة محجوب عنه فلا يراه ولا يشاهد بل هو عامل عن المحاط به  
 ولما به يتحرك بحكم العادة ، فما اعد هذا عن المقصود بالصلوة التي شرعت  
 لتسهيل القلب وتحديد ذكر الله وروح عهد الايمان بها " هذا حكم الفروقة  
 والذكر .

واما الركوع والسجود فالمقصود العظيم بهما قطع ، والتعظيم كيف  
 يجتمع مع العلة ؟ وادأخرج عن كونه يعطى لم يبق الا مجرد حركة لطيف  
 وانزاس ، وليس فيه من المشقة ما يقصد به الاسحار به ثم يجعل عباد الدين  
 والفصل بين الكفر والاسلام ، يقدم على سائر العبادات ، وحب الفل يسب  
 تركه على الخصوص .

لا يقول لا ريب في ان حضور القلب هو روح الصلوة والصلوة . اذا كانت  
 حافية عن الروح بالكلية فلا ريب في بطلانها ، خلا ما لبعض العلماء ، و . . . كانت  
 مشتملة عليه ولو عند الكبير فلا ريب في صحتها واثرائها وان لم يكن مقبولا  
 بالعموم الكامل ، وهذا الجماع كما صرح به غير واحد منهم ، فال بعض الاحل " المقبول (١)  
 من لعبادة ما يربط عليه الثواب في الآخرة ويقرب الى الله تعالى والآخر  
 ما يسقط التكليف عن العبد وان لم يثبت عليه ، وانما من محققين في جعل  
 التكليف ، والتكليف اما هو بقدر حوصلة الخلق و ما يسبهم وسعهم وقصورهم ،  
 فلا يمكن ان يشترط عليهم جميعا احصاء القلب في جميع الصلوة ، فان ذلك معجزته

(١) وهو صاحب الحقائق . ( منه )

كل البشر الآأأقليس ، و اذا لم يكن اشتراط الاستيعاب للصورة فلا مرد له ، الا ان يشترط منه ما ينطلق عليه الاسم و لو فى اللحظة الواحدة ، و اولى اللحظات الكبير والوجه فاقصر على التكليف بذلك ، و نحن مع ذلك نرجو ان لا يكون حال العاقل من جميع صلوته مثل حال البارك بالكلمة ، فانه على الجملة اقدم على العفل ظاهرا و احصر القلب لحظة ، وكيف لا والذى صلى مع الحدث اساسا صلوته باطله عند الله ، و لكن له احراما بحسب فعله و على قدر قصوره و عذره ، الى ان قال و حاصل الكلام ان حضور القلب هو روح الصلوة ، و ان اقل ما يبقى به الروح الحضور عند التكبير فالقصاص منه هلاك ، و بقدر الريادة عليه يبسط الروح فى احراء الصلوة ، و كم من حى لا حراك به قريب من العيب ، فصلوة العامل من جميعها الا عند الكبير حى لا حراك به انتهى ، كلامه .

اقول تحقيق الكلام بحيث يكشف الشرع عن المقام ، ان يقال : اعنى الاصحاب <sup>(١)</sup> من ان صلوة من بوى عند التكبير بالية المعهودة صحيحة و محررة ميرثة للدمة ما لم يعرض لها يبطل من خارج ، و ان كان بعدها عاملا عما يقول ؟ و اما الكلام من ان الاحراء هل هو مسلم للقبول كما عن المشهور ؟ فيكون المراد من القول الوارد فى الاحبار النافية لقبول صلوة من يفعل عما يقول هو القبول الكامل ، فيصير الذى منحها الى القيد ام لا ؟ بل هو معايير له ، ولا نلزم بينهما ، فقد تكون العبادة محررة صحيحة و ان لم تكن مقبولة ، كما ذهب اليه المرتضى علم الهدى على ما حكاه الشيخ البهائى فى الاربعين ، و يستعاد منه فيه العيل اليه ، فيكون المراد من الاحبار النافية لقبول صلوة من يفعل هو عدم القبول بالكلمة فلا يترتب عليها ثواب بالكلمة ، والحق هو المشهور و لنا انه لا خلاف بين العقلاء من ان السيد اذا امر عبده امر اياها بعمل من الاعمال و وعده الاخر على ذلك العمل فامتثل العبد ما امر به مولاه فانى به ، صانه

(١) كما صرح به غير واحد منهم . (مه)



يحب علي السيد قبوله منه والوفاء بما وعده ، فلو رده عليه وسمعه الاخبر الذي وعده مع رده لم يخالف في شيء مما امر به ، فاسم لا يحتلن من لوم السيد و سببه الى خلاف العدل . سيما اذا كان السيد ممن يفتدح بالعدل والاكرام والفصل والاسعام ، وما نحن فيه من هذا القليل ، فان الاوامر لا يحاييه قد اتى بها كما هو المفروض ، والاحلال بالاثمال الذي هو روح العبادة لا يوجب الرد ، لانه الامر به اما هو امر استحبابي و بطور اخر الاخبار قد دلت على قبول ما اميل عليه ولا ريب في ان المصلي عند الكسرة مقبل على الله وقلبه متوجه اليه وله حضور قلب ، وان كان في باقى اجرائها غاملا يقول ، فيكون صلوته مقبولة ومثابا عليها من الحطة . سيما اذا علم بان السبب عبارة عن الاحصار بالبال واسها داخله في الصلوة . فهذه الصلوة مع كونه محربة مصفة بالقول ، فالقول بانه يمكن ان يكون لعبادة محربة غير مصفة بالقبول و ترب الثواب .

يمعزل عن التحقيق فليتبينه حذا .

وقد يسدل لذلك بوجهين آخرين

احدهما ان الصحة المعبر عنها بالاجراء ان نعربها هو المشهور من بها عبارة عن موافقة الامر و امتثاله . وحيث فلا ريب في ان ذلك موجب للثواب ، و على هذا فالصحة مستلزم للقول وان نعربها اسقط القصد كما هو المرصى عند المرصى وعليه سى ما ذهب اليه في المسئلة ، وميه به يلزم لقول برب القضا على الاداء . وهو خلاف ما يستفاد من الاخبار ، وخلاف ما صرح به غير واحد من محقق علمائنا لارار من ان القضا يتوقف على امر حديد ولا يرب له على الاداء .

وثانيهما انه لا خلاف بين اصحاب القولين المذكورين في ان هذه العبادة العتصة بالصحة والاجراء مسقطه للعقاب المترتبة على ترك العبادة . ومع مرض عدم القبول بالكلية بحيث يعود العمل الى صدره كما كان قبل العمل فكأنه لم يفعل شيئا بالمرة ولا يجعل اسقاطها العقاب ان رجاع العمل عليه على الوجه

المذكور بوجوب بقاءه تحت عهدة التكليف فيكف يتصور سقوط العقاب حيث و  
 الملازم من ذلك ان سقوط العقاب اما ينترتب على القبول كما هو ظاهر لدى  
 العقول ، وحيث مسلم الثواب المتة ، فامهم الوحيين و تدبر فيهما .  
 و للقول الآخر ما اشار اليه البهائي طاب ثراه في الاربعين <sup>(١)</sup> حيث قال  
 لعل المراد بعدم قبول صلوة شارب الخمر اربعين يوما عدم ترتب الثواب عليها  
 في تلك العدة ، لا عدم احرائها فاسها محربة انفا . فهو يؤيد ما يستفاد من كلام  
 السيد المرتضى علم الهدى اما الله مرهاته ، من ان قبول العبادة امر معاير  
 للاحرار . فالعبادة المحربة هي المبرئة المحربة عن عهدة التكليف ، والمقبولة  
 هي ما ينترتب الثواب عليها ولا تلزم بهيما ولا اتحاد كما يظن . وما يدل على  
 ذلك قوله تعالى (( اما بتقبل الله من المتقين )) . مع ان عبادة غير المتقين محربة  
 احما . و قوله تعالى حكاية عن ابراهيم واسماعيل عليهما السلام (( ربما يعيل ما ))  
 مع اسهما لا يفعلان غير المحرى وقوله تعالى (( فتقن من احد هما ولم ينفيل من  
 الآخر )) . من ان كلاهما فعل ما امر به من الغريان .  
 وقوله (( ص )) ان من الصلوة لما يقبل نصفها و ثلثها و اربعها ، وان سها لما  
 تلف كما بلغ الثواب الحلق مصرب بها وجه صاحبها والتقريب طاهر .  
 ولا الناس لم يرائوا في سائر الاعصار والامصار . يدعون الله تعالى  
 بقبول اعمالهم بعد الفراغ منها ، ولو اجد القبول والاحرار لم يحسن هذا الدعاء الا  
 قبل الفعل كما لا يخفى . مهة و حواء حمه تدل على انعكاث الاحرار عن القبول .  
 ثم قال طاب رسمه . وقد يحاط عن الاول بان التقوى على مراتب اولها  
 التمر عن الشرك . وعليه قوله تعالى (( والرمهم كلمة التقوى )) . مال المعصرون هي  
 قول لا اله الا الله .

و ثابها التجنب عن المعاصي .

(١) في الحديث الثلاثين . ( منه )

و ثالثها الترهع عما يشغل عن الحق حل و علا ، و لعل المراد بالمتقين اصحاب المرتبة الاولى ، و عبادة غير المتقين بهذا المعنى غير محرية و سقوط القضا لان الاسلام يجتنب ما قيلة .

و عن الثاني باب السؤال قد يكون للواقع والعرض منه بسط الكلام مع المحبوب و عرض الافتقار لديه ، كما قالوه في قوله تعالى « ربنا لا تؤاخذنا ان سينا او اخطانا » على بعض الوجوه .

و عن الثالث بانه تعبير بعدم الفول عن عدم الاجراء و لعله لتحليل في العمل .

و عن الرابع انه كناية عن نقص الثواب و هو مبني على معضمة .

و عن الخامس باب الدعاء لزيادة الثواب و تضعيفه .

ثم قال طاب ثراه وفي النفس من هذه الاحوية شيء ، وعلى ما قيل في الحوات عن الرابع يبرل عدم قبول صلوة شارب لحم بعد غير السيد المرتضى رضي الله عنه .

اقول قد عرفت ما هو الحق عندما و هذه الادلة بعد ان عرفت ما استدله على ما ذهب اليه لا يعني من الخوف بالارباب و شبهة .

#### خاتمة :

ما اشمل عليه خبر ابي بصير المتقدم في : يل الصحيح من قوله كل سهو في صلوة يطرح منها غير ان الله سم بالنوافل ، قد ورد نحوه في جملة من الاحبار ، كما روه الترمذي في باب احكام السهو في الرمانات في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال قال العبد ليرفع له من صوته بصعها و تشب و ربعها و خمسها ، فما يرفع له الا ما قبل منها نفسه ، و اما امرها بالنوافل ليتم لهم بها ما قصوا من الفريضة .

و ما رواه ايضا في الثمك المقدم عن ابي بصير قال عبد الله (ع) يرفع للرجل من الصلوة ربعها او ثلثها او نصفها و اكثر بعد ما سفي و لكن الله

تعالى يتم ذلك بالنوافل .

وما رواه أيضا في المكان المتقدم عن أبي حمزة الثعالبي قال رايت علي بن الحسين عليهما السلام يصلي فسقط رداؤه عن مكته ، قال فلم يسوه حتى فرغ من صلوته ، قال سألته عن ذلك ، فقال و يحك اندري بين يدي من كنت ؟ ان العبد لا يقبل منه صلاة الا ما قبل منها ، فقلت جعلت فداك هلكتا ، فقال كلا ان الله يتم ذلك بالنوافل .

وما رواه أيضا في المكان المتقدم عن أبي بصير قال قال رجل لابي عبد الله (ع) واما اسمع جعلت فداك اني كثير لسهو في الصلاة ، فقال و هل يسلم منه احد ؟ فقلت ما اظن احدا اكثر سهوا مني . فقال ابو عبد الله (ع) يا ابا محمد ان العبد يرفع له ثلث صلوات يضعها و تسلافة اربعها و اقل و اكثر على قدر سهوه فيها ، ولكنه يتم له بالنوافل فقال له ابو بصير ما ترى النوافل يسمى ان تترك على حال فقال ابو عبد الله (ع) احل لا

بها

قال الشارح الفصل في شرح الرسالة لعلي بن محمد مصعبها بمعنى (١) الاخبار المشار إليها ما صورته و اعلم ان ظاهر الخبر يقتضي ان النوافل تكمل ما فات من العريضة بسبب ترك الاقبال بها و ان لم يعمل بالنوافل بل من كانت صحيحة ان لولا ذلك لا حاصب النوافل حينئذ الى مكمل آخر و يستلزم و يعني حينئذ حكم الدافله التي لم يعمل بها عدم قبولها في نفسها و عدم هزب اصل الثواب او كثيرها عليها و ان حصل صحيحها حرم العريضة مع الثواب اجره على علمها و لو قبل بها مضاعف الثواب و يتم القرب والرفق ، انتهى كلامه

مول روى المحقق المجلسي كتاب ثراه في البحار في باب علل الصلاة عن العلل والعيون عن عبد الواحد بن عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة في علل

(١) و هو صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة .

فصل من شاذان عن الرضا (ع) قال ما قال فلم جعل أصل الصلوة ركعتين؟  
 ولم يرد على بعضها ركعة وعلى بعضها ركعتان؟ ولم يرد على بعضها شيء  
 قيل لأن أصل الصلوة إما هي ركعة واحدة لأن أصل العدد واحد ماداً  
 انقصت من واحد فليس هي صلوة فعلم عرو حن أن العباد لا يؤدّون تلك  
 الركعة الواحدة لئلا صلوة أقل منها بكمالها وبما فيها والاقبال عليها فقر  
 إليها ركعة لينتج بالثانية ما بعض من الأولى، فعرض لله عرو حن أصل الصلوة  
 ركعتين ثم علم رسول الله (ص) أن العباد لا يؤدّون هاتين الركعتين بتمام  
 ما أمر به كماله فصر إلى الظهر والعصر والعشاء الآخرة ركعتين ركعتين  
 ليكون فيها تمام الركعتين الأولىين، علم أن صلوة المغرب يكون شغل الناس  
 من ومنها أكثر للانصراف إلى الأوطان<sup>(١)</sup> والأكل والوضوء والسهبة للبيت، فراد  
 فيها ركعة واحدة ليكون أحف عليهم ولأن تصير ركعات الصلوة في اليوم  
 والليلة مردداً، ثم ترك العبداء على حالها لأن الاشتغال في وقتها أكثر والعبادة  
 إلى الحوائج فيها أعم ولأن القلوب فيها أحلا من الفكر لفظة معاملات الناس  
 بالليل ولغة الأحد والاعطاء فالناس فيها أقل على صلوة منه في غيرها  
 من الصلوات لأن الفكر قد عدم لعمل من الليل .

قال بعض الأخلا بعد فعل ما عدم فعله عن الشارح العاقل ما صورته وعدي أنه  
 محل نظر، شأن العقل وعدم التأمن في الأحبار الواردة في المقام، وذلك فإن الظاهر  
 منها أن ذلك إنما هو على جهة التوسعة للمكلف لو أحل بالاقبال في صلوته، فانه يمكن  
 تدارك ذلك بالمواعيل، والعساف من الأحبار ما عارض بعضها إلى بعض، أن لهذا  
 التدارك مراتب أولها أن يدرك ما سها به في الركعة الأولى وأحل به من الاقبال  
 فيها كلاً أو بعضاً في الركعة الثانية وإن فاتته - لك فانه يدرك في الركعتين  
 الأخيرتين، وإن فاته ذلك فانه يدرك - لك بالاقبال على النوازل، بذلك  
 على ما ذكرناه ما رواه الصدوق في كتابي العلل والنعيون في حديث علل

الفصل بن شاذان المروية عن الرضا ((ع)) حيث قال إنما جعل أصل الصلوة ركعتين وريد على بعضها ركعة وعلى بعضها ركعتين ثم ذكر الخبر الذي تقدم بطله عن البخاري ، وقال والأخبار بمضمون الركعات الرائدة على التيسير الأوليين لذلك غير هذا الخبر كثيرة ، وإنه إذا صعد هذه الأخبار إلى أخبار هذا المقام وجدت الحاصل منها ما ذكرناه من إرادة التوسعة على العباد في تدارك ما يحصل منهم من السهو والعملة ، وحيث أن عاداهم أهلوا التدارك من جميع هذه المراتب فقد قصروا في حق أنفسهم وصاروا حفيظين بالرد وعدم القبول ، إذ لا أعظم من هذه التوسعة ، لأن المراد ما هو به - قدس سره - من سبب التكميل على كل نقص في العبادات ، فكل ما قص منها يحتاج إلى مكمل فيلزم التسلسل لو لم يلزم ما ذكره ثم إنه لا يخفى أن العرض من التكميل إنما هو متى كانت العريضة كلاً أو بعضاً لم يعقل عليها فإنه لا يثبت عليها على الأول و يثبت على ما قبل عليه منها على الثاني والتكميل إنما يحصل بشئ فيه ثواب يسد هذا النقص في جميع العريضة أو بعضها ، والنصوص قد دللت على أن ما لا يقبل عليه من العبادة مريضة أو باطلة ولا ثواب عليه وبذلك قد اعترف أيضاً - قدس سره - في كلامه المذكور وكيف يعقل من الباطلة أن لا يقبل فيها ولا قبول لها أن تكون مكمله للعريضة فإنه لا ثواب عليها على هذا التقدير ليكمل به ما قص العريضة ، ولا يعقل للتكميل معنى غير ما ذكرناه ، صحيحة رد رارة وقوله فيها وإن أسد ها كلها بمعنى العريضة والباطلة بعدم الاقبال فيهما لم يعقل منه شئ منها ولم يحسب له مريضة ولا باطلة الحديث ، وبالحمله فكلام شيخنا المذكور - نور الله صريحه - لا يخلو من العملة عن ملاحظة الأدلة في المقام ، انتهى كلامه .

أقول لا ريب ولا شك في أن كل عامل غير عاقل ولا جاهل إنما جعل عقله المستقيم حاكماً ، يعهم من الأخبار المشار إليها خصوصاً رواية أبي بصير و بن حمزة ما فهمه الشارح العاقل طاب صحبه .



والذى صار مشأ لا عراض ذلك الفاصل على ما فهمه الشارح العاضل بما عرفته . هو رواية الفضل المتقدمة وهى مع كون المناولة غير مذكورة فيها لا معنى من جوع . لان تلك العطل الواردة فى امثال هذه الاحبار ليست على مستقنة . بل يكاب واردة كما لا يحق على <sup>(١)</sup> المسم . بل يظهر ذاك من تلك الرواية ايضا ويرشدك الى ما قلناه ما رواه المجلس طاب ثراه فى البحار فى باب علل الصلوة عن العطل عن احمد بن محمد بن العطار عن ابيه عن ابي محمد العلوى الذى باساده رفع الحديد الى الصلوة ((ع)) قال قلب له : لم صارت المعرب ثلاث ركعات واربعا بعدها ليس فيها عصر فى حصر والسفر ؟ فقال ان الله عز وجل امر على سبه صلى الله عليه وآله لكل صلوة ركعتين فى الحصر . فاصاف اليها رسول الله ((ص)) لكل صلوة ركعتين فى الحصر وقصر فيها فى السفر . الا المعرب بلعه مولد فاطمه ((ع)) فاصاف اليها ركعة شكر لله عز وجل فلما ان ولد الحسن ((ع)) اصاف اليها ركعتين شكر لله عز وجل . فلما ان ولد الحسين ((ع)) اصاف اليها ركعتين شكر الله عز وجل . فيقال للذكر مثل حظ الانثيين فمركها على حالها فى الحصر والسفر .

وما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن العطل عن على بن حاتم عن القاسم بن محمد عن حماد بن الحسين عن الحسين بن الوليد عن عبد الله بن حماد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلب لاى علة اوجب رسول الله ((ص)) صلوة الروال ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر ولاى علة رعب فى وضوء المعرب كل الرعية ؟ ولاى علة اوجب الاربع الركعات من بعد المعرب ؟ ولاى علة كان يصلى صلوة الليل فى آخر الليل ولا يصلى فى اول الليل ؟ قال سأكبد اعراض لان الناس لو لم يكن الا أربع ركعات الظهر لكانوا مستحقين بها حتى كاد يهضم الوقت فلما كان شيئا غير العريضة اسرعوا الى ذلك

(١) كيف ولو شيئا على ما فهمه لما كان لتقديم المناولة على العريضة كما فى اكثر القرايى اليومية معنى . فاعلم . (مه)

لكثرته ، وكذلك الى من قبل العصر ليسرعوا الى ذلك لكثرته ، وذلك لاسهم يقولون ، ان سؤماً و يريد ان صلى الروال ، يغوسا الوقت ، وكذلك الوصو ، في المغرب يقولون حتى سؤماً يغوسا الوقت فيسرعوا الى القيام ، وكذلك الاربع ركعات التي من بعد المغرب ، وكذلك صلوة الليل ليسرعوا الى القيام الى صلوة الفجر ، فلتلك العلة وحب هذا هكذا .

فتدبر في المقام . مع اما لو بينا على ما ذكره يلزم صلوة من يفعل عما يقول فيما عدا الركعة الاولى . وكان في الركعة الاولى مقبلاً على الله سبحانه مقبولة تامة ، وهو خلاف ظاهر الاخبار المعتبرة لكثرة بل صحتها ، ثم ان ما ذكره في دليل (( ثم لا يحق )) فاسد من وجوه

اما اولا فلا موته والكميل اما يحصل بشئ فيه ثواب بعد هذا المقص في جميع العريضة او بعضها ، غير وجه لانه لم لا يجوز ان لا يكون للشئ في نفسه ثواب ؟ ولكن اذا انضم الى شئ جعل مكمل له ، منته جدا .

واما ثانياً فلا الموصوف الدالة على ان ما لا يقبل عليه من العبادة ليست بمقبولة ، لا يكون المراد منها عدم القول مطلقا المراد عدم القبول الكامل . لما بينا سابقا واقصا عليه الادلة ، فيكون لتلك العبادة ثواب في الجملة

ولمحب من ذلك العاقل الباحث انه بعد اعراضه هذا باسطر يصرح بذلك ، فكيف غفل عنه هنا مع ان المصادر من تلك النصوص لعله هو والعريضة ، فالما له غير داخله ، ومع ذلك يمكن ان يقال ان الاخبار الثافية للقبول يقول مطلقا اما هو اذا لم يقبل على العمل مطلقا والصلى عند التكبيره مقبل عليه سبحانه فعلمه مقبول بقدر اقباله كما دل عليه الخبر بل الاخبار ، فهو مثب في عمله في الجملة فيصح ان يكون السائلة المعروضة مكلة للعريضة المبرورة .

هذا مصافا الى ان العفل يأسى ان يقول بان السائلة صحيحة ومع ذلك لان معنى المسحح هو ما يثبت على فعله ولا يعاقب على تركه ، معنى هذا الو فرضا شعول النصوص المشار اليها للسائلة ايضا لوحت بالخصيص فاعلم .

و اما ثالثا فانه لا يظهر من كلام الشارح الفاصل الاعتراف بماد كرملاصين  
العبارة التي صارت منشا لهذا التوهم على سبيل التردد ، على الشارح الفاصل  
ان التسلسل الذي ادعاه ، وجهه غير ظاهر وان كان وجهه حق ، ولكن فيه  
ايضا خدشة ظاهرة فانهم .

و بالحيلة الذي يظهر لي بعد امعان النظر والفكر في الاحبار المذكورة ،  
هو ان المعنى الذي ذكره الشارح الفاصل هو المسعاد من الاحبار الكثيرة ، و  
اما رواية الفصل المتقدمة فهي لذلك غير مناسبة ، اما لعدم ذكر الماملة فيها  
اولا ، المستفاد منها هو بيان ان حضور القلب في الركعة الاولى مما لا بد منه ،  
ومع بعده لا بد ان يتدارك في باقي الركعات على النحو المذكور في الرواية ، و  
هذا المعنى لا ينافي ما يستفاد من الاحبار العاصية لانه يظهر منها وما صاهاها  
ان حضور القلب في كل الركعات مطلوب للشارع والحاصل انه يظهر بعد صم  
الاحبار بعصبه الى بعض ان حضور القلب كما هو مطلوب في الركعة الاولى  
كما يستفاد من رواية الفصل ، فهو مطلوب في سائر الركعات ايضا ، ولكن طلب  
الشارع بالنسبة الى الاول اتم واهم .

فلنرجع الى ما كنا فيه نقول ومنها ما رواه في البحار في باب فصل  
الصلوة عن الحصان عن محمد بن جعفر بن بندار عن ابي العباس الحمادي عن  
صالح بن محمد عن علي بن احمد عن سلام بن المزروع عن ثابت البياضي عن  
اسم عن النبي (ص) قال حُبَّ اَلِيٍّ مِنَ الدِّيَاثِ ثَلَاثُ : النِّسَاءُ وَالطَّيِّبُ وَ  
حَمَلُ فَرَسٍ عَيْسٍ فِي الصَّلَاةِ .

و روى ايضا في الباب المتقدم منه عن الحسن بن علي بن محمد العطار  
عن محمد بن احمد بن مصعب عن احمد بن محمد بن غالب عن تيار (١) مولى  
اسم عن النبي (ص) قال حُبَّ اَلِيٍّ مِنَ دِيَاكِمِ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ وَحَمَلُ فَرَسٍ

عني في الصلوة .

قال من البحار بعد نقلها قال الصدوق رحمه الله ان الملحدين يتعلقون بهذا الخبر ، يقولون ان النبي (ص) قال حُبَّ الي من دسبا كم النساء والطيب واران يقول الثالث مدم وقال وحمل قرعة عيني في الصلوة وكذبوا لانه (ص) لم يكن مراده بهذا الخبر لا الصلوة وحدها لانه قال عليه الصوة والسلام ركعتين يصليهما (١) المتروك اصل عند الله من سبعين ركعة يصليهما غير متروح ، واما حُبَّ اليه النساء لاجل الصلوة وهكذا قال ركعتين يصليهما متعطر اصل من سبعين ركعة يصليهما غير متعطر واما حُبَّ اليه الطيب ايضا لاجل الصلوة ، ثم قال (اع) وحمل قرعة عيني في الصلوة لان الرجل لو طيب وتروح ثم لم يصل لم يكن له في السروج فصل ولا ثواب .

### توضيح

اقول ما ذكره رحمه الله جيد مبين لكنه اما يستقيم على رواية ليس فيها ثلاث ، واما على رواية ذكر فيها الثلاث فلا يستقيم ما ذكره - مدم - وليب شعري اي الواحد فيما ذكره ! ولعله سب اليهم الالحاد من جهة اخرى عنهما منهم ، واما ارتكوا هذا في رواية ليس فيها لفظ الثلاث ايضا ، لان الصلوة ليست من امور الدنيا بل من امور الآخرة واصلها ، ولو كان المراد ما يقع في الدنيا فلا وجه طاهر التحصيل تلك الامور بال ذكر ، ويمكن ان يقال المراد بهما يقع في الدنيا مطلقا ، والعرض بيان ان الاولين من اللذات الدنيوية اهم واصل من سايرها ، والاخير من العبادات الدينية اهم من سايرها ، والحاصل اني احب من اللذات هذين ، ومن العبادات هذا .

ويحمل وحدها احريان يقال مرة العين في الصلوة ايضا من اللذات

(١) يصليهما خل

التي يحصل للمقربين في الدنيا وإن كانت الصلوة من الاعمال الاخرية ، فإن التداوا للمقربين بالصلوة والمأجأة أشبهى عقدهم من جميع الدواب ، فلو أن عدده صلى الله عليه وآله من لدن الدنيا ، لم يمكن أن يقال إنه عدده ((ص)) في تلك الامور اشعر ان التداوه ((ص)) بالنساء والطيب ايضا من تلك الحجة اي لان الله تعالى رضىهما واحترهما ، لا للشهوة العسائية ، وقدم وسياتي تحقيق ما يقتضى ان التداوه عليهم السلام بسعي الحجة ايضا من تلك الحجة ، ولو كان النار والعباد بالله دارا لاختاروا مرضيا للعبير الحبار لنكاح طائبين لها ، فذا سهر في الدارين مفصورة على ما اختاره لهم بولا هم ، ولا يدع بهذا الكلام حق الادعاء الا من سعد بالوصول الى مقامات المحبين ، ورضا الله بيل ذلك وسائر المؤمنين . ثم اعلم ان العراب صمد الحر ، والعرب يزعم ان دمع الباكى من شدة السرور يارد ، ومن الحر حار ، ففره العين كناية عن السرور والظفر بالمطلوب ، يقال قرب عينه بقر الكسر والفتح قره بالعج والصم .

ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه في باب مرض الصلوة عن مسعدة بن صدقة ، انه قال سئل ابو عبد الله ((ع)) ما بال الراى لاسميه <sup>(١)</sup> كأمراء و ترك الصلوة بسميه <sup>(٢)</sup> كأمراء وما الحجة في ذلك ؟ فقال لان الراى وما شبه اما يفعل ذلك لكان الشهوة واسها <sup>(٣)</sup> نعليه ، و ترك الصلوة لا يتركها الا استنحفا فأسها ، وذلك لانك لا تجد الراى بائيا بالمرأة الا وهو مستنجد لإنيابه ، ياها قاصدا اليها ، وكل من ترك الصلوة قاصدا لتركها فليس يكون قصده تركها لئلا ، فان اعيب الله <sup>(٤)</sup> ومع الاستنحاف ، واد اوقع الاستنحاف وقع الكفر .

(١) سميته حل .

(٢) تسميته حل .

(٣) لاسها حل .

(٤) قيل لذة الاسرحة فليله بصره العدم . (مه)

و روى في البحار في باب فصل الصلوة عن قرب الاسناد عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة يادني تعبير في المن .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن قرب الاسناد بالاسناد المتقدم عن ابن صدقة قال قيل لابي عبد الله ((ع)) ما فرو بين من نظر الى امراء قرى بها او حمرا مشربها ، وبين من ترك الصلوة ، حيث لا يكون الرأى و شارب الخمر مسجعا كما استحف بترك الصلوة ، و ما الحجة في ذلك ؟ و ما العلة التي تفرق بينهما ؟ قال استحقه ان كسل ما احل بك نفسك فيه و لم يدعك اليه داع و لم يعلمك عليه غالب شهوة مثل الرأى و شرب الخمر فانت دعوت نفسك الى ترك الصلوة و ليس ثم شهوة فهو الاسحقاف بعينه . و هذا فرق ما بينهما .

و روى ايضا عن العلل عن ابيه عن هرون مثل التحسين معا و روى ايضا في الباب المتقدم عن ثواب الاعمال عن محمد بن موسى بن المتوكل عن عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن الحسن بن محبوب عن حميل بن صالح عن بريد عن ابي جعفر ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة العريضة متعمدا . و تهاون بها فلا يصليها .

و روى ايضا عن المحاسن عن محمد بن علي بن محبوب مثله و روى ايضا عن ثواب الاعمال عن محمد بن علي ما حيلولة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله ((ع)) عن حابر قال قال رسول الله ((ص)) ما بين الكفر و الايمان الا ترك الصلوة .

بيان .

قال في البحار بعد نقل خبر بريد لعل المعنى ان الانسان يكفر بشئ سبيل ترك الصلوة اي ليس بين الاسلام والكفر فاصلة كثيرة يلزم محقق امور كثيرة حتى يكفر ، بل يحصل ترك الصلوة ايضا ، او المعنى ان العريضة المتوسطة بين الايمان والكفر ترك الصلوة اي تارك الصلوة ليس بمؤمن لا شرطا لاعمال



فيه ، ولا كافر يسحق القتل والخلو دليل هو فوق درجة متوسطة ، وعلى  
التقديرين لعل ذكر الصلوة على المثال والاحتمال حارس في الحر الا في  
اي حرم عند الله المتعدم ، ويؤيد الثاني ما رواه في الكافي في الصحيح عن ابن  
سنان قال سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يترك الكبرة من الكبر فيموت ،  
هل يحرقه ذلك من الاسلام ؟ وان عذب كان عذابه كعذاب المشركين ام له  
مدة وانقطاع ؟ فقال من ارتكب من الكابر مرمع اسها حلال ، حرقه ذلك من  
الاسلام وعذب أشد العذاب ، وان كان معترفا به ادب وما عليه احرجه  
من الايمان ومن يحرقه من الاسلام وكان عذابه اهل من عذاب (١) الاول .

وقال ايضا بعد روايه قرب الاسناد الثانية اعلم ان يترك الصلوة مسجلا  
كافر اجماعا كما ذكره في المسهي ثم قال ولو تركها معتقدا لوجوبها لم يكفرو  
ان اسحق القتل بعد ترك ثلاث صلوات والمعبر بهم ، وقال احمد في رواية  
بعض الاحاديث لكفره ثم قال ولا يعرض عنه ما في اولى مرة ولا ترك الصلوة  
ولم يعرض وان يجب القتل تركها مرة معبر ، ثم تركها ثانية معبر ، ثم  
تركها ثالثة معبر فان تركها رابعة فانه نفس وان مات وقال بعض الجمهور  
يقتل يا اول مرة ، انتهى .

وحسن تلك الاخبار على الاستحلال بعيد دلائل حشدين ترك الصلوة  
وفعل ايها بل انما هو انه محمول على حد معاني الكفر التي مضى في  
كتاب الاسماء والكفر وهو مقيد للايمان الذي يطلق على بعض لا بصدر معه  
عن المؤمن ترك الفرائض وفعل الكاير بدون داع قوي وهذا الكفر لا يرب  
عليه وجوب القتل ولا الحاسه ولا اسحقاق خلود النار من اسحقاق الحد  
واسعبر في الدنيا وللعقوبة الشديدة في الآخرة وقد يطلق على بعض مطلق

(١) قال رحمه الله بعد ذلك للكلام ، ويؤيد الاول ما سياتي بروايه عبيد بن رزاة  
وهي هذه قال لصادق (ع) قال رسول الله (ص) مثل الصلوة مثل عمود  
الفسطاط ان ثبت العمود سقطت الاطراف والاولاد والعشاء واد الكسر  
ثم سفع طيب ولاوند ولا غشاء (١٠) امه

الكبير وترك مطلق الغرائص . وعلى هذا المعنى لا فرق بين ترك الصلوة و  
فعل الزنا .

قوله: ان ما ادخل الطاهر ان حبر ان مقدر بعبارة ما بعده وما قبله . او  
قوله فهو الاستصحاب <sup>(١)</sup> خبره ، وقوله: و انت دعوت معترض بين الاستصحاب  
قال بعض <sup>(٢)</sup> الفصل في رواية مسعدة بن صدقة المروية في المعية المتقدمة ما  
صوره يدل ظاهره على ان تارك الصلوة كافر وان لم يكن مستحلاً . اد لو  
اعتبرا لاستحلال لا يبقى بين ترك الصلوة وفعل الزنا مع الاستحلال فرق . و  
قال بعض الاحلأ بعد ان نقل بعض الروايات المتقدمة ما صورته . لمفهوم من  
كلام الاصحاب رضى الله عنهم حل الكفرهما على غير المعنى المشهور لمتين  
منه . و ذلك فان الكفر في الاحبار اطلاقاً عديدة احدها كفر لحدود . و قد  
مما لا خلاف في ايجابه للقل و ثبوت الارتداد به في الدين . و نسبها كفر  
العمدة و عدم الشكر عليها . و منه فقوله عرو حل حكاية عن سليمان بن عيسى  
عليه السلام : (( ليلوس اشكرام اكفروم شكر فاما يشكر لنفسه و من كفر فان رضى  
عسى كريم )) . وقوله تعالى (( لئن شكرتم لازيدنكم و لئن كفرتم لئذى لشديد )) و  
غيرهما من الايات . و ثالثها كفر البراءة كقوله سبحانه حكاية عن ابراهيم (ع) :  
(( كفرا بكم و قد ابينما و بينكم اعداؤهم و البعض )) . يعنى تبرئنا منكم بقوله تعالى حكاية  
عن ليس و تنزيه عن اوليائه في الآخرة . (( اى كفر بما اشركتموسى من قبل )) . و رابعها  
الكفر بترك ما امر الله تعالى من كباير الغرائص و ارتكاب ما نهى عنه من كباير المعاصى  
كترك الركوة و الحج و الزنا . و قد استفاضت الروايات بهذا القدر . و الكفر بهذا المعنى  
يفاقله الايمان الذى هو عبارة عن لاقرار باللسان و الاعتقاد بالحقان والعمل بالاركان  
(١) قال بعض لا ماص في هذا المعام اى لا استصحاب في ارتكابه ليس لا و ما  
تدعو نفسك اليه ولا يحصى ان هذا على ان يكون عبارة الحديث و انت بالو و ما  
على نسخة مايت بالفاء فهو خير لكن المناسب للسياى حيث مايت قد دعوت نفسك  
اليه كترك الصلوة في العبادة احصاها بما سماح به في الكلام . ( منه )  
(٢) و اظنه سلط . ( منه )

والكافر بهذا المعنى وان اطلق عليه الكفر الا انه مسلم بحرى عليه احكام الاسلام في الدنيا . واما في الآخرة فهو من المرحطين لامرالله اما يعذبهم واما يتوب عليهم .

هذا على ما احترياه وفاقا لحملة من متقدمى اصحابنا كالصدوق والشيخ المعتمد رحمه الله .

واما على المشهور بين اصحابنا رحمهم الله من عدم احد الاعمال في الايمان فانه عندهم مؤمن وان كان يعدب في الآخرة ثم يدخل الجنة وسيله الشفاعة . ومن الاحبار لصريحة بما ذهبا اليه ما رواه في التوامى عن عبد الرحمن القصير قال كتب مع عبد الملك بن اعين الى ابي عبد الله (ع) استلّه عن الايمان فكتب الى مع عبد الملك سألت - رحمك الله - عن الايمان . والايمان هو الاقرار باللسان وعقد في القلب وعمل بالاركان . والايمان بعصه من بعض وهودارو الاسلام دار والكفر دار فقد يكون العبد مسلما قبل ان يكون مؤمنا . ولا يكون مؤمنا حتى يكون مسلما . والا سلام قبل الايمان وهو يشارك الايمان . فاذ اثنى العبد كبيرة من كباير المعاصى او صغيرة من صغائر المعاصى التى سهى الله عنها . كان حارجا من الايمان ساقطا عنه اسم الايمان . فان تاب واستعصر عاد الى دار الايمان . ولا يخرج منه الى الكفر الا الحنود والاسنحال . والاستحلال ان يقول بلحلال هذا احرام وللحرام هذا حلال وذا ينذ لك . فعند ها يكون حارجا من الايمان والاسلام وداخلا في الكفر . وكان يصرفه من دحل الحزم ثم دحل الكعنه . وحدث في الكعنه حدثا واحدا خرج من الكعنه والحرم مصريت عنه وصار الى النار

واصرح من ذلك دلالة على ان مرتكب الكبائر اما يخرج من الايمان الى الاسلام دون ان يكون كافرا بالمعنى المبادر . صحيحه ابن سنان قال سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يرتكب الكبيرة الى ما بعدم في نفل كلام البحار

امون حمل لكفر على المعنى المبادر منه فوى يجب الدليل وظاهر كلام صاحب الوساين ثابت تراه انه يعمل حيث قال ما - ثوب الكفر والارداد

بترك الصلوة الواجبة جهوداً لها واستخفافاً ، وفي الهداية للصدوق على ما حكى الدعائم التي بنى عليها الاسلام ست المصلوة والركوة والصوم والحج والجهاد والولاية وهي افضلهن ، ومن ترك واحدة من هذا الخمس عمداً متعمداً فهو كافر ، لان الاخبار المتقدمة وغيرها من الاحبار الدالة على كفر تارك الصلوة لذلك كفيلاً ، ولكن فيه ان شريعة محمد ((ص)) سهلة سمحة وبعث ((ص)) عليها بلا ريب وشبهه ، كعادل عليه الاجماع والكتاب والسنة ، واما لو بسيا على ان تارك الصلوة كافر بالمعنى المتبادر لكان ذلك مانعاً لها بلا ريب ، لان الصلوة الصحيحة في غاية الندرة ولا فرق بين من صلى صلوة باطله وبين من تركها بالكلمة فتدبر .

هذا مضافاً الى ان التارك لها ليس بكافر حقيقياً باجماع الشيعة ، على الظاهر المصرح به في بعض <sup>(١)</sup> المبائر ، ويؤيده ان تارك الصلوة لو كان كافراً بالمعنى المتبادر لاشتهر ، لانه من الامور العامة البلوى ، والتألي بالمبسوط بالبدية ، مع اما يرى العلماء قديماً وحديثاً في الاعصار والامصار انهم لا يعاملون مع التاركين <sup>(٢)</sup> للصلوة معاملة المشركين وسائر الكفار ، فليس من ان المراد بالاخبار المذكورة هو المبالغة في حق الصلوة وان مرتبتها فوق مرتبة سائر الطاعات ، روى المحقق المجلسي - طاب صحبه - في البحار في باب فصل الصلوة عن المحاسن عن ابيه عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن قول الله عز وجل : ((ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله)) ، قال ترك الصلوة <sup>(٣)</sup> الذي اقره ، قلت مما موضح ترك العمل حتى يدعه اجمع ؟ قال : منه الذي يدع الصلوة متعمداً لا من سكر ولا من غلة .

(١) وهو شرح مفاتيح . ( منه )

(٢) ووضح ذلك في غاية الايضاح في الامعار لان المكاريين عالت تاركون كما لا يخفى على المسافرين . ( منه )

(٣) العمل حظه .

رواه في الكافي في الموثق ايضاً ويسند آخر ايضاً الى قوله : من ذلك ان يترك الصلوة من غير سقم ولا شغل .

ومنها . ما رواه الصدوق في العتبه في باب مرض الصلوة في الصحيح عن زرارة بن اعين قال . قلت لأبي جعفر ((ع)) . (١) احبرني عما مرض الله تعالى عن الصلوة . (٢) مقال : خمس صلوات في الليل والنهار قلت (٣) له . هل سماه الله وبهتس في كتابه ؟ فقال نعم قال الله عز وجل لبيته ((ص)) : (( اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل )) ودلوكها رواها في ما بين دلوك الشمس الى غسق الليل اربع صلوات سماه الله وبهتس ووقته . وعسق الليل انتصاه . ثم قال : (( وقرآن المحراب قرآن العجركا مشهوداً )) فهذه الخامسة . وقال في ذلك (( اقم الصلوة طرقي السهار )) . وطرقي المغرب والقداة . ورفنا من الليل وهي صلوة العشاء الآخرة . وقال : (( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى )) . وهي صلوة الظهر وهي اول صلوة صلاها رسول الله ((ص)) . وهي وسط صلوتين بالسهار صلوة القداة وصلوة العصر . وقال في بعض القراءة حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر وقوموا لله قانتين في الصلوة الوسطى . وميل (٤) ارلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله ((ص)) في سرفقت فيها وتركها على حالها في السفر والحضر . واصاف للمقيم ركعتين وانما وضعت الركعتان اللتان اصامها النبي ((ص)) يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الامام . من صلى يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها اربعاً كصلوة الظهر في سائر الايام .

وهذا الخبر مروي في الكافي ايضاً في باب مرض الصلوة .

وفي التهذيب في باب فصل الصلوة بتعبير ما سيحيى اليه الاشارة .

(١) افاحبرني خل

(٢) الصلوات حل

(٣) قال حل

(٤) قلت حل

روى المحقق المجلسي طاب ثراه في كتاب النجاشي باب انواع الصلوة عن  
 العلل عن ابيه عن سعد بن عبد الله ((ع)) عن احمد بن محمد بن علي بن حديد  
 وابن ابي محران معا ، عن حماد عن حريز عن زرارة قال سئل ابو عبد الله  
 ((ع)) عما فرض الله عز وجل من الصلوة ، و ساق الحديث مثل ما مر الى قوله : و  
 هي وسط صلوتين بالسهار صلوة العداة و صلوة العصر ، و قال هي بعض القراءة  
 حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى و صلوة العصر و قوموا لله قانتين في صلوة  
 العصر ، قال : و اربل هذه الآية يوم الجمعة و رسول الله ((ص)) حتى سفرفت  
 فيها و تركها على حالها و اصاب للمقيم ركعتين ، و اما وصعت الركعتان للثان  
 اضافهما رسول الله يوم الجمعة لمكان الحطبتين ، من صلاها وحده عليصلها  
 اربعاً كصلوة الطهر في سائر الايام ، قال و وقت العصر يوم الجمعة في وقت  
 الظهر في سائر الايام .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن معاذ الاحبار عن محمد بن الحسن بن  
 الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن  
 بن ابي نجران والحسين بن سعيد معا عن حماد عن حريز عن زرارة قال سألت  
 ابا عبد الله ((ع)) عما فرض الله جل جلاله من الصلوة ؟ فقال خمس صلوات في  
 الليل و النهار و ساق الحديث مثل ما مر الى قوله وهي وسط صلوتين بالسهار  
 صلوة العداة و صلوة العصر ، و قوموا لله قانتين في صلوة الوسطى .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عنه ((ع)) مثله ، الا انه  
 قال و الصلوة الوسطى و هي صلوة الجمعة ، و الظهر في سائر الايام .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن تفسير علي بن ابراهيم عن ابيه عن  
 النظر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) ، انه قرأ حافظوا  
 على الصلوات و الصلوة الوسطى و صلوة العصر و قوموا لله قانتين ، قال اقبال  
 الرجل على صلوته و محالفة<sup>(١)</sup> حتى لا يلهيه ولا يشغله عنها شيء

(١) محافظته خ ل .

وروى أيضا في الباب المتقدم عن معاذ بن ابي حنيفة عن علي بن عبد الله الوراق وعلي بن محمد بن الحسن المعروف بابن مقرة القروي عن معاذ بن سعد بن عبد الله بن ابي حنيفة عن سعد بن داود عن مالك بن اسحق عن زيد بن اسلم عن القعقاع بن حكيم عن ابي يوسف مولى عايشة زوجة النبي ((ع)) قال امرتني عايشة ان اكتب لها مصحفا وقال: اذا بلغت هذه الآية فاكتب حافظوا على الصلوات الوسطى و صلوة العصر وتوبوا لله قاسين . ثم قالت عايشة سمعتها والله من رسول الله ((ص)) .

وروى ايضا بالاسناد المتقدم عن سعد بن داود عن احمد بن الصباح عن محمد بن عاصم عن الفضل بن ركن عن هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن ابي يوسف قال كتب لعائشة مصحفا فقال اذا مررت بآية الصلوة فلا تكسها حتى املئها عليك ، فلما مررت بها املئتها على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلوة العصر .

وروى ايضا في الباب المتقدم من الاسناد المتقدم عن سعد بن داود عن ابي رهم عن مالك بن اسحق عن زيد بن اسلم عن عمرو بن باع قال كنت اكتب مصحفا لحفصة زوجة النبي ((ص)) ، فقالت اذا بلغت هذه الآية فاكتب حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلوة العصر قال الصدوق رحمه الله هذه الاخبار حجة لنا على المخالفين ، و صلوة الوسطى صلوة الظهر

وروى في الباب المتقدم من ابيه عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن ابي اسحق عن ابي المعمر عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول صلوة الوسطى صلوة الظهر ، وهي ول صلوة ليل لله على بيته ((ص)) .

وروى ايضا في الباب المتقدم عن محمد بن ابيان عن علي ((ع)) قال الصلوة الوسطى صلوة الجمعة يوم الجمعة ، والظهر ساير الايام .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن تفسير العياشي عن محمد بن مسلم عن  
ابن جعفر ((ع)) قال قلت له: الصلوة الوسطى ؟ فقال - حافظوا على الصلوات و  
الصلوة الوسطى و صلوة العصر و قوموا لله قانتين ، والوسطى هي الظهر ، وكذلك  
كان يقرؤها رسول الله ((ص)) .

و روى أيضا في الباب المتقدم منه عن زرارة و محمد بن مسلم اسما سأل  
ابا جعفر ((ع)) عن قول الله حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى ، قال صلوة  
الظهر و فيها فرض الله الجمعة .

و روى أيضا منه عن ابن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال الصلوة الوسطى  
الظهر .

و روى أيضا في الباب المتقدم منه عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ((ع))  
قال صلوة الوسطى هي الوسطى من صلوة النهار و هي الظهر ، واما يحافظ  
اصحابنا على الزوال من اجلها .

و نقل طاب ثراه في الباب المتقدم عن فلاح اسائله قال الذي تعتداه  
اقرب الى الصحة والصواب انا اول صلوة مرض على العباد صلوة الظهر ، واسبأ هي  
الصلوة الوسطى وكانت ركعتين والأخبار في اسبأ اول صلوة مرض واسبأ كانت  
ركعتين كثيرة فلاحاجة الى ذكره لظهورها عند العدوتين من المصطفين واسبأ  
الوسطى فاسى رويت من كتاب عمر بن ابيه فيما رواه عن زرارة و محمد بن مسلم قال سمعنا  
ابا جعفر ((ع)) وسأله عن قول الله ((حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى)) ، فقال  
هي صلوة الظهر و فيها مرض الله الجمعة ، و فيها الساعة التي لا يستل الله فيها عبد  
مسلم حيرا الا اعطاء اياها ، و رويت عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) قال كتب  
لإمرأة الحسن بن علي مصحفا مقال الحسن للكتاب لما بلغ هذه الآية حافظوا على  
الصلوات و الصلاة الوسطى و صلوة العصر و قوموا لله قانتين ، و رويت من كتاب اسراهم  
الحرار عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال حافظوا على الصلوات و  
الصلوة الوسطى و صلاة العصر و قوموا لله قانتين ، روى أيضا الحاكم



النيسابورى من البحر<sup>١</sup> الثاني من تاريخ نيسابور من طريقهم فى ترجمه أحمد بن يوسف  
السلعى باسناد الى ابن عمريال : امرت جعفه بنت عمران يكتب لها مصحف ، فقالت  
للكاتب : اذ اكتب على آيها للصلوة فارى حتى امرك ان تكتبه كما سمعته من رسول الله ((ص))  
فلما اذنها<sup>(١)</sup> امرتها ان يكتب : حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلوة العصر .  
و روى ابو جعفر بن بابويه فى كتاب معانى الاخبار فى باب معنى الصلوة  
الوسطى مثل هذا الحديث عن عائشه . و ذكر عبد الله بن سليمان الاشعث  
السجستاني فى البحر<sup>٢</sup> الاول من كتاب جمع المصاحف . ستة احاديث ان ذلك  
كان فى مصحفها و ثمانى احاديث انه كان كذلك فى مصحف جعفه . و روى  
حدِيثين ان ذلك كان كذلك فى مصحف ام سلمه .

فان فى البحار<sup>٣</sup> و ذكر الشيخ المعظم محمد بن على الكراخكى فى رسالته  
الى ولده فى فصل صلوة الظهر من يوم الجمعة ما هذا لفظه : لصلوة الظهر  
يا بى من هذا اليوم شرف عظيم . و هى اول صلوة فرضت على سيدنا رسول الله  
((ص)) و روى اسماها الصلوة الوسطى التى مبرها الله تعالى فى الامر بالمحافظة  
على الصلوات . فذكر حل من قائل (( حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى )) و روى  
الكراخكى ما عد ساء من حديث زرارة و محمد بن مسلم .

اقول . و وجدت فى كتاب من الاصول عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع))  
قال : صلوة لوسطى صلوة ابرها الله على نبيه ((ع)) . و رايت فى كتاب تفسير  
القرآن عن الصادق عليهما السلام من نسخة عسفة مليحة عندنا الان اربعة  
احاديث سعدة طرق عن الباقر و الصادق ((ع)) ان الصلوة الوسطى صلوة  
الظهر . و ان رسول الله ((ص)) كان قرا حافظوا على الصلوة والصلوات الوسطى و  
صلوة العصر . و فيه حديثان آخران بعد ذكر احاديث قبلنا . و ذهب ابو  
جعفر محمد بن بابويه فى كتاب معانى الاخبار الى ان الصلوة لوسطى صلوة  
الظهر . و ورد فى ذلك اخبار<sup>٤</sup> من الطريعيين . و روى ايضا فى كتاب مدينة  
(١) هكذا فى الاصل .

العلم عن ابي عبد الله ((ع)) ان الصلوة الوسطى صلوة الظهر و هي اول صلوة  
فرصها الله على نبيه ((ص)) . انتهى كلام البحار .

روى الصدوق في العقيه في باب علقه وجوب خمس صلوات في خمس مواقيت  
عن الحسن بن علي بن ابي طالب ((ع)) انه قال جاء نفر من اليهود الى رسول  
الله ((ص)) فسأله اعلمهم عن مسائل ، فكان ما سأله انه قال احبرني عن الله  
عز وجل لا شيء من عروجك هذه الخمس الصلوات ، في خمس مواقيت على امتك في  
ساعات الليل والنهار ؟ فقال النبي ((ص)) : ان الشمس عند الزوال لها حلقة تدخل فيها  
فاذا دخلت فيها زالت الشمس ، فسبح كل شيء دون العرش بحمد ربي عز وجل  
و هي الساعة التي يصلي على قبها ربي حل حلاله ، فرص الله على وعلى امتي  
فيها الصلوة ، وقال اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل و هي الساعة  
التي فيها يؤتى بحهم يوم القيمة مما من مؤمن بواقع تلك الساعة ان يكون ساجدا  
او راكعا او قائما الا حرم الله جسده على النار ، و اما الصلوة العصر فهي الساعة  
التي اكل آدم ((ع)) فيها من الشجرة فاحرقه الله عز وجل من الجنة ، فأمر الله  
عز وجل دبرته بهذه الصلوة الى يوم القيمة ، واختارها لامتى فهي من احب  
الصلوات الى الله عز وجل و اوصاني ان احفظها من بين الصلوات الحبر  
و رواه الصدوق في محالسه و غلله مسندا كما سيحى في بيان اول وقت  
الظهر اليه الاشارة ان شاء الله مع توضيحه ، و اما بقائه هنا ايضا لفائدة  
ستظهر .

و روى في البحار في باب انواع الصلوة عن فقه الرضا ((ع)) قال العالم ((ع))  
صلوة الوسطى العصر .

### بيان

حكى العلماء في ان المراد بالصلوة الوسطى ماذا ؟ وقال بكل من  
العرائض لحسن قائل الا ان اصحابنا لم يقولوا يعبر الظهر والعصر كما صرح  
به غير واحد من الطائفة ، فقال في الخلاف انها الظهر و هو المشهور من

اصحابها كما صرح به بعض الاحلأ ، وهو المحكى عن يزيد بن ثابت وعائشه و  
عبد الله بن شداد ، وقال السيد المرمى علم الهدى اسها العصر وتبعه جماعة  
من اصحابنا وهو المحكى عن ابن هزيمة وابن ايوب وابن سعيد وعبيدة  
اسلمسى والحسن والضحاك وابن خزيمة واصحابه واحمد .

اقول المشهور هو المصور للاخبار الكثيرة المتقدمة ومنها صحيحة زرارة  
المتقدمة وللإجماع الذى حكاه فى الخلاف شيخ الطائفة المعتصم بالشهرة  
قيل من مقام العلل لاسها بين صلوتين بالسهار ، ولا سها من وسط السهار ،  
ولاسها تنفع من شدة الحر والهاجرة <sup>(١)</sup> ومن شدة تنارع الاسمان الى النوم و  
الراحة . مكاتب اسر وافضل العباد احمرها وايضا الامر بمحاطة ما كان شى  
وافضل العباد احمرها وايضا الامر بمحاطة ما كان شى اسر واهم ، ولا سها  
اول صلوة مرضى ولا سها من الساعة التى تنفع مسها ابواب السماء فلا يعق  
حتى يصلى الظهر ويستحب فيها الدعاء ، قيل ولا سها بين البردين صلوة  
الصبح و صلوة العصر وقيل لاسها بين باطينين مساويين كما فعل عن ابن  
الحبيب به علل به وقيل روى الجمهور عن يزيد بن ثابت قال كان رسول الله  
(ص) يصلى الظهر بانهاجرة ، ولم يكن يصلى صلوة اشد على اصحاب رسول  
الله (ص) منها مرلت آلاية ، رواه ابو داود .

و روى الترمذى عن عائشه عن رسول الله (ص) انه من حامضوا عصى  
صلوات و انصوبة الوسطى و صلوة العصر .

قال من اسبى والعطف بقصى المعايير لا يقال لواو ريذة  
كما من قوته عصى ولكن رسول الله (ص) وحده لمببين لا يفعل الريادة  
مناميه بلاص ولا يبار اليه الاموحب ولعل لى كروه سمع رياده  
الواوميه . بل هو للعطف على ياسها

(١) الساعة الشديدة الحر .

وقد في مجمع البيان الظاهر هو المعروف عن الباقر الصادق ((ع)) .  
 أقول وللمناقشة في جملة من تلك الأدلة مجال . ولكنها للتأييد صالحة .  
 وبالحصة الأدلة في المسئلة بحمد الله كثيرة . و الأحبار المعنية بأسها الظاهر من  
 الطريقتين الموالف والمخالف مروية . قال المحقق المجلسي طاب ثراه في البحار في  
 باب تحقيق منتصف الليل ومنتهاه ومسح السهارة شرعا وعرفا في جملة كلام له  
 ما صورته و ما الآيات والأولى قوله تعالى ((حافظوا على الصلوات و الصلوة  
 الوسطى)) ووجه الاحتجاج بها أن الأصل في كلام الحكيم أن يكون مفهوما مفيدا  
 يجمع به المحاط ، و اجتمع الطائفة المحقة على حصر الصلوة الوسطى في صلوة  
 الظهر والعصر . فلو اريد بها : العصر لم يستفد من الآية شيئا . وكسها وسطى  
 بين الصلوات أو بين الصلوتين مشترك بين جميعها فلا يميز عددا ، و إن قلنا  
 أن وجه التسمية لا يلزم اطراده . ولو قلنا بأسها الظاهر لكسها بين صلوتي  
 السهارة كما ورد في الخبر يحصل لنا ثلاثة من الآية . ولا يكون ذلك إلا بكون  
 صلوة الفجر من صلوة السهارة . ووجه آخر هو أن المبادر من الوسطى  
 امتوسطة بين شيئين من حسنها ، فلو لم يقيد بقيد تشرك فيها جميع الصلوات  
 فلا بد من التقييد . أما كسها وسطى بين صلوات الليل أو صلوات السهارة . و  
 صلوات الليل و صلوات السهارة الأولى باطل لما لا حجاج للمتقدم والثانية لاستقيم  
 إلا بكون صلوة الفجر من صلوة السهارة . وكذا الثالثة لأن ما سوى العصر من  
 محتمل أسها خارجة بالاجتماع والعصر إنما ينحصر بهذا الوصف إذا مساها  
 بين صلوتي ليل و صلوتي سهار .

و يمكن المناقشة فيه بوجه أكثر مدعاة بالتأمل الصادق .

وقد أيضا في باب أنواع الصلوة بعد جملة من الروايات المتقدمة  
 ما صورته . جعل لفراغ ما لوسطى أي العظمى كما قال تعالى ((وكلت جعلكم  
 من وسطا)) . ويمكن أن يكون لأسها بين صلوتين في سهار واحد و سها عند وسط  
 السهار . وقد سجدت كيف حتى تعظيم صلوة الظهر وأسها هي الصلوة الوسطى

مع الاتفاق على أنها أول صلوة فرضت، وأن الجمعة المفروضة تقع فيها، وأن الساعة المتضمنة بالإجابة فيها، وأنها ومنع أبواب السماء، وأنها وقت صلوة الأوابين مع لزومها بأن صلوة العصر معطوفة عليها غيرها، انتهى .  
وللسيد المرتضى وجوه : .

الأول ما مضى نقله عن الفقه الرضوي وفيه أن تلك الرواية غير صالحة للمعارضة لوجوه عديدة فالظاهر أنها محمولة على التقية

الثاني رواية الحسن بن علي صلوات الله وسلامه عليهما المتقدمة، وهي أيضا كسا بقها، أن الأمر بالمحافظة لا يستلزم أن تكون هي الوسطى المأمور بها في الآية بل يجوز أن يكون مصممة اليها من المحافظة كما دلل عليه جملة من الأخبار المتقدمة، وبالحمل هي غير صالحة للمعارضة لوجوه غير محفية على من له أدنى درية .

الثالث صحة زرارة المصدمة الموقولة أولا، والفريب أن صلوة العصر الواقع في قوله ((ع)) وقال في بعض القراءة حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر تفسير لصلوة الوسطى، فيكون المراد منها العصر .  
ومنه نظرا ما أولا فلا أن أول تلك الصحيحة صريح في أنها الظهر والاحد به أولى، لاحتمال أن يكون وقال في بعض القراءة الواقعة في دليل لصحيحة إلى آخره من كلام الراوي وأن كان الاظهر أنه من كلام الإمام ((ع)) قال في البحار قوله وقال في بعض القراءة الظاهر أنه من كلام الإمام ((ع)) واحتمل أن يكون من كلام الروي مقريه أن الصدوق استقطه في معاني البحار وقال بعض الأجلّاء قوله في الخبر وقال في بعض القراءة يحتمل أن يكون من كلام الإمام ((ع)) وهو الأقرب، ويحتمل أن يكون من كلام الراوي انتهى .

وفي تفسير الصافي في نقل هذا الحديث عن الكافي والتهديت هكذا وقال ((ع)) وفي بعض القراءة حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلوة العصر ومما والله قاسين إلى آخر ما مر قال . كان من المحتمل أن يكون المذكور

من كلام الراوى فيدخل فيه الوهن فيكون الاحد بما لا وهن له . ولى  
 واما ثانيا فلان كلمة الوا وقيل صلوة . لعصر في التهذيب موجودة كما في  
 العلل كما عرفت ، ولا يصح التمسك بهذا الخبر مع انك عرفت في نقل كلام الصائغ  
 انه نقل عن الكافي ايضا مع الوا وهذا مصافا الى ان الاظهر عند المستمع  
 الناظر في الاخبار ان حذف الواو من تلك الكتب سهو من المصنفين والنسخ<sup>(١)</sup>  
 اول الامر ثم جرى عليه الفعل . والدليل على ذلك اسماؤه الاخبار من الطرفين  
 العامة والخاصة الدالة على فعل هذه القراءة بفعل الواو كما نصت اليها الاشارة  
 وعلى السهو ايضا استظهر بعض الاجلاء .

قال في البحار ثم ان النسخ مختلفة ههنا ، ففي السهيد باب صلوة العصر  
 كما في العلل ، وفي الغيبة والكافي يدون الواو . وقد قرئ في التواتر ههنا  
 قال في الكشف في قراءة اس عمار وعائشة مع الواو . وفي مرآة جعصه  
 بدوسها . مع الواو . ورده (ع) بأبيد . وبدوسها بهيما<sup>(٢)</sup> للنفق وهو من الراوى  
 كما اوأنا اليه . انتهى .

وبالحمله هذا ، الدليل في غاية الوهن بالنسبة الى هذا القول واما بالنسبة  
 الى القول الاول فوجه بلا شبهه . فصار هذا دليلا للاول لا عليه  
 الرابع ما اشار اليه بعض<sup>(٣)</sup> . لاجله قال واحصح السيد باجماع السبعة  
 والمخالفين بما روي عن النبي (ص) انه قال يوم الاحزاب شعلوا عن ائمتنا  
 الوسطى صلوة العصر ملا الله ميوتهم وصورهم بار . وروي في الكشف عن صفه  
 بها قالت لمن كتب لها المصحف . لا يلعب هذه ولا تكتسبها حتى اميتها عليك  
 كما سمعت من رسول الله (ص) يقرأ فامط عليه والوسطى الوسطى صلوة

(١) واحتمال كون الريادة في هذه الاخبار من فلم لساج في نهاية السجدة  
 والبرودة مع رحيه احتمال السقوط من احتمال الريادة . امه .

(٢) بالنسبة الى من قال ان الوسطى هي العصر . منه

(٣) وهو صاحب البحار .

العصر ، وبسببها يقع في حال اشتغال الناس بمعاشهم فيكون الاشتغال بها اشق وقال ايضا و نقله الجمهور . عن علي (ع) قالوا لاسها بين صلوس ليل و صلوس سهار وفيه نظر ، اما الاجماع المحكي عن السيد فمح معارضة بالاجماع المحكي عن الشيخ والاحمار الكثيرة المقدمة ، لا يصلح للحجة لعدم جابولها لان لشبهة ولو محكية في جانب القول الاول . واما سائر الادلة فلا معنى لا صاعفة بوقت بالمعرض لها بلا شبهة ولا ريبه .

وقد بعض المخالفين هي المغرب لاسها تأتي بين بها من السهار وسواد الليل و لاسها متوسطة في العدد بين الرباعية والثنائية و لاسها لا تتغير في السحر والحصر مع ربانيتها على اتركعين ميب سب التاكيد ولا الظاهر هي الاوى . مد وحب ولا يكون المغرب هي الوسطى .

وقد بعضهم هي العشاء لاسها متوسطة بين صلوسين لا تقصران ، اوبين ليليه وسهارية و لاسها اتفل صوبه على المناقبين كما روى .

وقال بعضهم هي الصبح لموسطها بين صلوس الليل و صلوس السهار وبين لظلام واصب . و لاسها لا يجمع مع حرى فهي مفردة بين مجتمعين و بمراد فصلها بشهود ملائكة الليل وملائكة السهار عندها و لاسها تأتي في وقت مشقة من برد في الشتاء و طيب اليوم في الصيف ، وصور لاعضاء و كثره المعاش و عمله الناس واستراحهم فكانت معرضة للصاع محصل لذلك شدة المحافظة و به قال مالك والشافعي على ما حكى . قال و لدا عيبه بالقرب فانه لا يشرع عنده في مريضه الا الصبح الا عند بارلة فيهم .

وقيل هي محبة مثل ليله العدر و ساعه لاحاه و سم اليه الاعظم لثلا يتطرو لتاهل الي غيرها بل بهم غاية الاهتمام بكل منها فيدرك كمال الفعل في الكل .

قال في المحار بعد نقل هذا القول والظاهر الجمعة والظهور اما ايهم بعض الاسهام لبلث العايدة وغيرها مما قيل في احكام اثابها انتهى .  
 قال الشيخ السهائي في الاربعين في الحديث الثلاثين في حلة كلام له فيه عشرة اقوال في ماهية الكبيرة وليس على شيء منها دليل يطمئنه النفس ولعل في احكامها مصلحة لا تهدى اليه عقولنا كما في احكام لبنة القدر والصوة الوسطى وغير ذلك انتهى .

وحكى عن بعض ائمة الريدية انها الجمعة في يومها وانظهر في غيرها ويدل عليه رواية مجمع البيان المتقدمة .

وعن السيد الداماد انه قال القرايص اسبوعه الحصريه يوم الجمعة خمس عشرة ركعة وفي ما يراى بالامام سبع عشرة ركعة وهي في السفر حدى عشرة ركعة . فهي من حيث صلوة الجمعة موسطة بحسب العدد بين السريفة والخضرية في غير يوم الجمعة . وجه ثالث لكون الجمعة هي الوسطى وقوله وقوموا لله فاسين في صلوة الوسطى ايضا يؤكد هذا القول لمزيد احصاء الجمعة بالقنوت لان فيها قنوتين فليصرف . انتهى .

قال بعض الاحلأ بعد نقله حلة من لاحار المسند ومن جميع هذا الاحار يظهر ان المراد بالصلوة الوسطى صلوة الظهور والمفهوم منها يصلان هذه العرأة فند اسقطها اصحاب الصدر الاول حين جمعوا القراين ، ولهدان هو الا ان المذكورين يتلأمون عليها في مصاحفهم لعلمهم بثوبها عنه (ص) . وقد عرفت من رواية على بن سراهيم والعياشي ان تلك العرأة ايضا ثابتة عن اهل السب (ع) . اسدالة الاولى على ان الصادق (ع) ، كان هكذا يقرأها ودلالة لثابتة على ان الرسول (ص) كان هكذا يقرأها .

قوله (ع) . بلت هذه الآية يوم الجمعة الظاهر ان العرض من هذا بيان ان القنوت ثمانية في ذلك الوقت في الصلوة الوسطى في الركعتين الاولىين اسين صلاها يوم الجمعة وهو في السفر كد يدل عليه قوله (ص) . وموموا لله



فأسبغ في صلوة الوسطى .

وأما قوله وتركها على حالها في السفر والحضر، أي تركها بين الركعتين في ذلك الوقت من هذا اليوم على حالها في السفر من غير زيادة لوجوب العصر في السفر، وفي الحضر لاسها على جمعة، وإضاف للمقيم لغير المصلي بجمعة أو لمقيم يعنى في غير يوم الجمعة ركعتين، والاول أظهر كما يشعر به سعة لحنه، ثم غلل وضع الركعتين عن المقيم لمصلي جمعة بالنسبة إلى المقيم الغير لمصلي جمعة، بأن الحاضرين مائة مقامهم، وحيث دعا بوجهه بعض الافضل من لاسكال في هذا الحال ناس عن عدم التأمل في اطراف المقال .

ومنها . روى السديد في الريادات في باب فصل الصلوة عن أبي بصير عن أبي جعفر (ع) قال قال رسول الله (ص) لو كان على باب احدكم شهر يغسل في كل يوم منه خمس مرات، اكان سقى من الدنيا شيئا قلما لا، فان مثل هذه الصلوة كمثل السهر الحارى كلما صلى صوته كفرت ما بينهما من الذنوب .

قال اسبغ لبهائى في الاربعين بعد ان يغسل الحبر المروي عن النبي (ص) وهو قوله ما من صلوة يحضر وقتها الا نادى ملك بين يدي الله من يومئذ اى يراكم الله وقد سواها على ظهوركم فاطفوها بصلوتكم، ما صورته قوله (ص) فاطفوها بصلوتكم صريح في ان الصلوة تكفر الذنوب وتسقط العقاب الموعد عنها وانقران يدل عليه قال سبحانه وتعالى (ان الحساب يداهين السديد)، والمراد بها الصلوات لسوق الآية وقد ورد ذلك في احاديث متكررة من طرق العامة والخاصة .

روى ابو حمزة اشعالي عن احدهما (ع) عن امير المؤمنين على (ع) عن النبي (ص) قال والذي بعثني بالحق بشيرا ونذيرا ان احدكم يقوم وضوءه مسافرا عن حوزة رحمة الله بوقت فاداس يغسل لله بوجهه وقلبه ولم يغسل وقلبه

من ذنوبه شيئاً كيوم ولدته أمه . أما صلاة الصلوة الخمس لا متى كسهر حار على باب أحدكم . مما يضر أحدكم لو كان على حسده درر ثم غسل في . لك السهر خمس مرات . إذا كان يبقى في حسده درر ؟ وكذلك والله الصلوات الخمس لا متى . و روى في سبب يرول موله تعالى . (( أن الحساب يذهب السيئات )) . رحلا من الصحابة أصاب من امرأة قبله . فأتى النبي ((ص)) فاحبره . فأمر الله تعالى (( أقم للصلوة صرعى السهار و رلعا من الليل أن الحساب يذهب السيئات )) فقال أنرحل ألى هذا ؟ فقال ((ص)) لجميع . متى كلمهم .

و لا يحفى أن هذه الذنوب التي وردت الأخبار بأن الصلوة مكفرة لها مخصوصة بما عدا الكاير . و في كثير من الأحاديث تصريح بذلك . كما روى عن النبي ((ص)) أنه قال . أن الصلوات كفارات لما يبس ما احتسب الكاير و عنه ((ص)) . ما من امرئ مسلم حصره صلوة مكتوبة . فيحسن وضوءها و خشوعها و ركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة . و عنه ((ص)) أن الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارات لما يبس ما لم تعش الكاير و الروايات بذلك مطامره . فيسعى حمل الذنوب في الرواية الأولى على الصغار و أن كان قوله ((ص)) كيوم ولدته أمه ظاهراً في العموم كما لا يحفى . أسهب .

أقول روى في البحار في باب فصل الصلوة عن تفسير الامام ((ع)) . ما من رسول الله ((ص)) من صلى الخمس كفر الله عنه من الذنوب ما بين كل صوتين و كان كمن على بابه سهر حار يغسل فيه خمس مرات . لا يبقى عليه من الذنوب شيئاً إلا الموقبات التي هي حجد الميتة أو الإمامة أو ظلم أخوانه المؤمنين . أو ترك النعمة حتى يضر نفسه و أخوانه المؤمنين .

قال البهائي طاب ثراه أيضاً بعد الكلام المتقدم ما ورد من أن الحساب

((١)) و روى في البحار في باب فصل الصلوة عن الدعائم عن علي ((ع)) . قال الصلوات الخمس كفارة لما يبس ما احتسب الكاير و هي التي قال الله أن الحساب يذهب السيئات . لك ذكرى للأكبرين . (مه)

الكباير مكفر للصعاير كما قال سبحانه : (( ان تحتسبوا كباير ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما )) . لا تماهى ما تصمته الاحاديث السابقة من كون الصعاير مكفرة بالصلوة . فلعل كلا منهما مكفر لسوء منها . وان لكل منهما مدخلا هو التكفير . فهو بهذا الاعتبار مكفر فى الجملة . ولا يمكن ان يحمل الصعاير التى تكفرها الصلوة على الصعاير الصادرة من لا يحتسب الكباير . لان معنى قوله ((ص)) ما احتسب الكباير . وما لم تؤب كبيرة . وما لم تعش الكباير . ظرومية . فالمعنى ان الصلوة مكفرة ما يسهى وقت احتساب الكباير . من لم يحتسبها تكون صعايره غير مكفرة بالصلوة . وهذا ظاهر لا سترة فيه .

ومنها ما رواه فى البخارى باب فصل الصلوة عن محالس الشيخ عن جماعة من اصحابه عن ابي الفضل عن رجا بن يحيى العمير تانى عن محمد بن الحسن بن شعون عن عبد الله بن عبد الرحمن الاصم عن الفضيل بن يسار عن وهب بن عبد الله عن ابي حرب بن ابي الاسود الدؤلى عن ابيه عن ابي درصى الله عنه قال : قال رسول الله ((ص)) فيما اوصى اليه يا اباذر ان الله جعل قرة عيسى فى الصلوة وحبها الى . كما حب الى الخائف الطعام والى الظمان الماء . وان الخائف اذا اكل الطعام شبع . وان الظمان اذا شرب الماء روى . واما اشبع من الصلوة يا اباذر ان الله بعث عيسى بن مريم بالرهبانسة وعيسى بالحنيفة السمحة . وحب الى النساء والطيب وجعل فى الصلوة قرة عيسى يا اباذر ما دسب فى الصلوة فأبك تفرع باب الملك . ومن يكثر فرع باب الملك يفتح له . يا اباذر ما من مؤمن يقوم الى الصلوة الا ناساثر عليه امر ما بينه وبين العرش ووجل به ملك ينادى يا بن آدم لو تعلم مالك فى صلوتك و من سحى ما شئت وما التفت . يا اباذر ما من رجل يحمل حبه فى بقة من نفاع الارض الا شهد له بها يوم القيمة . يا اباذر ما من صباح ولا رواح الا ونقاع الارض ينادى بعضها بعضا يا حارة هل مريك اليوم ذاكر لله عروحل اوعد وصح حبه عليك ساحدا لله . من قايلة لا ومن قائله نعم . قد انا لم نعلم اهترب و

أشرفت وتري أن لها الفصل على حارتها .

و روى أيضا في البحار في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن علي ((ع))

قال : أوصيكم بالصلوة التي هي عمود الدين وقوام الاسلام فلا تغفلوا عنها .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن الحصال عن محمد بن ابراهيم بن اسحق

الطالقاسي عن احمد بن محمد بن سعيد عن المنذر بن محمد عن جعفر <sup>(١)</sup> عن

ابان الاحمر عن الحسين بن علوان عن عمر بن ثابت عن ابيه حمزة بن حبيب

قال : سئل النبي ((ص)) عن الصلوة ، فقال ((ص)) : الصلوة من شرائع الدين و

فيها مرضاتك الرب عز وجل ، و هي مساج الانبياء ، وللمصلح حب الملائكة وهدى

وايمان و سور المعرفة و بركة في الرزق و راحة للبدن <sup>(٢)</sup> و كراهة للشيطان <sup>(٣)</sup>

و سلاح على الكافر ، و اجابة للدعاء و قبول للاعمال ، و راد للمؤمن <sup>(٤)</sup> من الدنيا

الى الآخرة ، و شفع بيده و بين ملك الموت ، و اس في قبره ، و فراش تحت جيبه

و حجاب لمكر و مكبر ، و تكون صلوة العبد عند المحشر تاحا على وجهه ، و لباسا

على يديه ، و سترًا بيده و بين النار ، و حجة بيده و بين الرب حل حلاله ، و نجاة

ليده من النار ، و حوارا على الصراط ، و مفتاحا للجنة ، و مهورا للجهنم

و ثما للجنة ، بالصلوة يبلغ العبد الى الدرجة العليا ، لان الصلوة تسبيح ، و

تهليل و تحميد و تكبير و تحيد و تقديس و قول و دعوة .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن فلاح السائل من تاريخ الخطيب عن ابن

مسعود عن النبي ((ص)) قال : تحترقون تحترقون فاذا صليتم الفجر غسلتها ،

ثم تحترقون تحترقون فاذا صليتم الظهر غسلتها ، ثم تحترقون تحترقون فاذا

صليتم العصر غسلتها ، ثم تحترقون تحترقون فاذا صليتم المغرب غسلتها ، ثم

(١) جعفر طه جل

(٢) البدن جل

(٣) الشيطان جل

(٤) المؤمن جل

تعتز قون تحترقون فاذا صليتم العشاء غسلتها، ثم تيامون فلا يكتف عليكم حتى تفتسلوا .

بها :

عن الحروري في حديث المظاهر احترق اي هلكت، والاحراق الا هلاك وهو من احراق النار، ومنه المحدث ار حى الى ان احرق قريشا اي اهلكهم، وروى ايضا في الباب المتقدم عن محالس السعيد عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن محمد بن الحسن المصنف عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن اسمعيل بن عباد عن الحسن بن محمد عن سليمان بن سابق عن احمد بن محمد عن عبد الله بن لهيعة عن ابي الربيع عن جابر بن عبد الله الانصاري قال خطبنا رسول الله (ص) محمد الله واتى عليه، ثم قال : ايها الناس بعد كلام نكلم به عليكم بالصلوة عليكم بالصلوة ماسها عمود دينكم، كابدوا الليل بالصلوة، واذكروا الله كثيرا يكثر سيئاتكم، اما مثل هذا الصلوات الخمس مثل سهر حار بهن يدى باب احدكم يفتسل منه في اليوم خمس اغتسلات، فكما ينقى يديه من الدرن يتواتر المصل فكذا ينقى من الذنوب مع مداومة للصلوة فلا يبقى من ذنوبه شيئا، ايها الناس ما من عبد الا وهو يضرب عليه بحر ايم معقودة، فاذا ذهب ثلثا الليل وبقي ثلثه اتاه ملك فقال له قم فادكر الله فقد دنا الصبح، قال : فان هو تحرك و ذكر الله احللت عنه عقده، وان هو قام متوصلا ودخل في الصلوة احللت عنه العقد كلهن، فصبح حين يصبح قن والعين .

ايضا :

قال في البحار قال الجوهرى، كابد الامرا اذا قاسيت شدته، قوله يحرام في بعض النسخ بالحاء المهملة والراء، وفي بعضها بالحاء المعجمة، وفي بعضها بالميم والراء المهملة، وقال في القاموس : حرمه يحرمه شدة، و الضرس شد خروامه، والخمرة بالضم ما يحرم به، وقال خرم اليعبر حمل في جانب منحرة الحرام ككتابة، وحرامه النعل بالكسر سيرتيني يحرم بين الشراكين،

وفي الصحاح الحرم بالتحريك شجر يتحد من لحائه الحبال الواحدة حرمه .  
وقال : الجريمة الذنب ، انتهى .

فالمعنى يحمل على ظهره حرم الخطايا التي اكتسبها ، أو الجرائم التي  
اكتسبها ، أو يعتقد في انفه حرامة الاثام وما يلزمه منها وكل ذلك كناية عما  
يستحقه ويلزم عليه من العفويات بسبب ارتكاب السيئات .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن العليل عن محمد بن الحسين مبل عن  
محمد بن يحيى عن صلحة بن ريد عن الصادق ((ع)) عن ابيه عن علي ((ع)) قال  
ان الانسان اذا كان في الصلوة فان جسده وشابه وكل شيء حوله يستج .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن العمير عن محمد بن علي بن الشاه عن  
ابي بكر بن عبدالله عن عبدالله بن احمد الطائفي عن ابيه عن الرضا ((ع)) ، وعن  
احمد بن ابراهيم الحوري عن ابراهيم بن مروان عن جعفر بن محمد بن ريان عن  
احمد بن عبدالله الهروري عنه ((ع)) ، وعن الحسين بن محمد الاساسي عن علي  
بن محمد بن مهروية القروي عن داود بن سليمان عن الرضا عن آبائه ((ع)) قال  
قال رسول الله ((ص)) من ادى مريضة مله عبدالله دعوة مستجابة .

و روى ايضا منه بتلك الاسانيد عنه ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) لا  
تزال امنى بحير ما تحابوا وتهادوا ، و آذوا الامانة ، واحفظوا المحرام ، و قروا  
الضيف و اقاموا الصلوة و اتوا الزكاة ، ما دام لم يعملوا ابتلوا بالقحط والسين .  
و روى ايضا منه بتلك الاسانيد عنه عن آبائه عليهم السلام قال قال رسول  
الله ((ص)) اذا كان يوم القيمة يدعى بالعبد قارل شيء يسئل عما للصلوة ، ما  
جاء بها تامة والآن في النار .

و روى ايضا عن صحيفة الرضا ((ع)) مثله .

و روى ايضا عن جامع الاحبار قال قال رسول الله ((ص)) . الصلوة عماد  
الدين فمن ترك صلوة متعمدا فقد هدم دينه ، ومن ترك اوقاتها يدخل الويل  
والويل و اد في جهنم كما قال الله تعالى : (( ويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم

سأهون ))، وقال النبي ((ص)) حافظوا على الصلوات فإن الله يبارك وتعالى إذا كان يوم القيمة يأتي بالعبد فأول شيء يمثل عنه الصلوة فإن حاسبها تأمة والأزح في النار .

بيان :

عن النهاية أنه قال فيه مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من تحلف عسارح في النار. أي دفع ورعى، يقال رّحه برّحه رخا .

وروى أيضا عن الجامع قال النبي ((ص)) لا تصيغوا صلواتكم، فإن من صيغ صلواته حشره الله مع قارون وفرعون وهامان لعنهم الله وأحراهم . وكان حقا على الله أن يدخله النار مع المنافقين . فالويل لمن لم يحافظ على صلواته .

وقال ((ص)) من ترك صلواته حتى تقوته من غير عذر فقد حبط عمله ثم قال : بين العبد وبين الكفر ترك الصلوة .

وقال ((ص)) لا يزال الشيطان يربع من بني آدم ما حافظ على الصلوات الخمس . فإذا صيغهن تحسراً عليه وأوقعه في المرائم .

وقال ((ص)) من ترك صلوة لا يرجو ثوابها ولا يحاب عقابها فلا الهالي أي موت يهودها أو نصرانها أو مجوسها .

ومنها ما رواء في البحار أيضا من الباب المتقدم عن محاسن الصدوق عن محمد بن إبراهيم الطالقاني عن أحمد بن عتبة عن محمد بن أحمد بن صالح التميمي عن أبيه عن أحمد بن هشام عن منصور بن معاوية عن الربيع بن بدير عن سوري بن ميم عن وهب عن ابن عباس قال قال رسول الله ((ص)) . أن الله تبارك وتعالى وكل ملكا يسمى سحاييل يأخذ الصلوات للمصلين عند كل صلوة من رب العالمين حل حلاله . فإذا أصبح المؤمنون وقاموا وتوضأوا وصلّوا صلوة الصبح حمد من الله عز وجل براءة لهم مكتوب فيها أنا الله الباقي . عبادي وإمامي في حرري جعلكم و في حفظي و نحب كنفي صيركم وعزتي لا حد لتكم وأنتم معفور لكم . بوبكم . إلى الظهر فإذا كان وقت الظهر مقاموا وتوضأوا و صلوا أخذ

لهم من الله عز وجل البراءة الثانية، مكتوب فيها: انا الله القادر، عبادي و  
امائي بدلت سيئاتكم حسنات وعفرت لكم السيئات، واحللت بروضاي عكم دار  
الحلال، فاذا كان وقت العصر فقاموا ونوصوا وصلوا احدلهم من الله عز وجل  
البراءة الثالثة، مكتوب فيها: انا الحليل حل ذكرى وعظم سلطاني، عبيدي و  
امائي حرمت ايديكم على النار، واسكنتكم مساكن الابرار، ودعيت عكم برحمتي  
شر الاشرار، فاذا كان وقت المغرب فقاموا ونوصوا وصلوا احدلهم من الله عز  
وجل البراءة الرابعة، مكتوب فيها: انا الله الحبار الكبير المعال، عبيدي و  
امائي سعد<sup>(١)</sup> ملائكتي من عندكم بالرضا، وحق على ان ارضيكم واعطيكم يوم  
القيعة سيبتكم، فاذا كان وقت العشاء فقاموا ونوصوا وصلوا احدلهم من الله عز وجل  
لهم البراءة الخامسة، مكتوب فيها: اسي انا الله لا اله غيري ولا رب سواي عبادي  
وامائي في بيوتكم تطهرتم، والى بيوتى مشيم، وفي ذكرى حصتم، وحقى  
عرفتم، ومرايض اديتم، اشهد يا سحائيل ويا بر ملائكتي اسي قد رصبت عكم،  
قال فيمادي سحائيل بثلاثة اصوات كل ليلة بعد صلاة العشاء: يا ملائكة الله ان  
الله تبارك وتعالى قد عفر للمصلين الموحدين فلا ينفى ملك مني السوء  
الصبيح الا استعفر للمصلين ودعا لهم بالعداومة على ذلك، فمن روى صلاة  
الليل من عبدا وامة قام لله عز وجل محلصا فتوصا وصوا سابعوا صلى لله عز وجل  
بنية صادقة وقلب سليم وبدن حاشع وعين دامعة، جعل الله يبارك وتعالى  
حلقه تسعة صفوف من الملائكة في كل صف ما لا يحصى عددهم الا الله يبارك و  
تعالى، احد طرفي كل صف بالمشرق والاخر بالمغرب، قال فاذا مرع كتب، له  
معددهم درجات، قال منصور: كان الربيع بن برد اذا حدث بهذا الحديث  
يقول: ايين است يا عاقل عن هذا الكرم، واين است عن ميام هذا اللين، وعن  
حريز هذا الثواب وعن هذه الكرامة.



و روى ايضا في الباب المتقدم عن نهج البلاعة عن امير المؤمنين (ع) انه قال في كلام يوصى اصحابه تعاهدوا امر الصلوة وحافظوا عليها واستكثروا منها وتقربوا بها ، فاسها كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ، لا تسمعون الى حواث اهل النار حين سئلوا ما سللكم في سقر قالوا لم يك من المصلين ، واسها لتحت الذنوب حب الورق ، وتطلقها اطلاق الريق ، وشبهها رسول الله (ص) بالآخرة (١) تكون على باب الرجل فهو يعتسل منها في اليوم والليلة خمس مرات مما عسى ان يبقى عليه من الدرر ، وقد عرف حقها رجال من المؤمنين الذين لا يشغلهم عنها رمة متاع ولا فرة عين من ولد ولا مال ، يقول الله سبحانه : (( رجال لا تلهيهم تحارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلوة وابتاه الزكوة )) وكان رسول الله (ص) يصيا بالصلوة بعد البشير له بالحق ، لقول الله سبحانه وامر اهلك بالصلوة واصطبر عليها ، فكان يامر بها اهله ويصبر عليها نفسه .

بها :

قال في البحار الحث بثر الورق من العصر ، والريق جمع الريقه وهي في الاصل عروة في حبل يحمل في عنق البهيمة او يدها تمسكها ذكره الحرري . اي تطلق الصلوة الذنوب كما تطلق الحبال للعقده ، وقال في العين الحقة عين ماء حار ، وقيل التاء في اقامة عوض عن العين الساقطة للاعلال فان اصلها وام مصدر اقوم لقولك اعرض اعراضا ، فلما اضيف اقيمت الاصابة مقام حرف التعويض فاسقطت التاء .

قوله (ع) و يصبر عليها نفسه . اي يحبس . قال تعالى (( واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم )) .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن محاسن الصدوق عن محمد بن موسى عن محمد بن جعفر الاسدي عن سهل بن زياد عن عبد العظيم الحسيني عن ابي

الحسن العسكري ((ع)) قال : لما كلم الله عز وجل موسى بن عمران ((ع)) ، قال موسى : الهى ما جراء من صلى الصلوة لوقتها ؟ قال : اعطيه سؤلته وابيحه حتى . وروى ايضا في الباب المتقدم عن العياشى عن زرارة وحمرا عن ابى جعفر وابى عبد الله في قوله : (( واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة و العشى )) قال : انما عسى بها الصلوة .

و روى ايضا في الباب المتقدم منه عن ادريس القمى قال سألت ابا عبد الله ((ع)) عن الباقيات الصالحات ؟ فقال : هى الصلوة محافظوا عليها . وبالجملة الاخبار في المقام اكثر من ان تحصى ، وفيها ذكرناه كفاية لمن هداه الله .

فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول .

( والنظر ) في هذا الكتاب يقع ( في المقدمات ) كذكر اقسامها وكمياتها و كثير من شرائطها ( و ) في ( الماهية ) وهى ذات الصلوة ( واللاحق ) وهى ما يلحق الماهية من الاحكام كالبحث عما يفسد ها وكيفية تلاعبها وما يلحقها من النقص بسبب الخوف والسهر .

( النظر الاول في المقدمات ) ومنه مقاصد الاول في اقسامها وهى واحدة و مندوبه ( لانها عبادة ولا تكون بالدات الا واحدة ) .

( مالمواحيات ) بالحصر المستعاد من تتبع الادلة الشرعية ( تسع ) على المشهور ، والشهيد طاب ثراه عدّها سبعة با دراج الكسوف والرثلة في الايات . وهو الاسد لعدم لزوم جعل قسم الشئ فيما له .

الاولى الصلوات الخمس ( اليومية ) اداء وقصا . سميت بذلك لتكررها في كل يوم ، و سبقتها الى اليوم دون اليوم دون الليل اما تعليلها ولان معظمها سبها الصلوة الوسطى في اليوم ، او لكونه مذكرا فكان بالمسية اولى .

( و ) الثانية صلوة ( الجمعة ) وعدّها قسما براسه لمعايرتها للظهر وان كانت بدلا منها ، ولم يثبت كونها ظهرا مقصورة .

(و) الثالثة (العيدان) .

(و) الرابعة (الكسوف) العارض للشمس او القمر .

(و) الخامسة صلوة (الزلزله) .

(و) السادسة (الايات) .

(و) السابعة صلوة (الطواف) .

(و) الثامنة صلوة (الاموات) ولعل في ادخالها في المقام اختيار اطلاق

الصلوة عليها بطريق الحقيقة الشرعية . كما عن صريح الدكرى و ظاهر الحلى . و  
عن المشهور انه على سبيل المحار . و استدلالهم بعدم البادر او تبادر ذاب  
الركوع و السجود . او ما قام مقامها منها عند الاطلاق . و هو اشارة المحار و بان  
في الصلوة عما لا فاتحه لها ولا طهور . و الحكم بتحليلها التسليم بها في الحقيقة  
و للحلى عدم صحة السلب عرفا و دلالة بعض النصوص على كونها صلوة على ما  
قيل .

والذي يدور في فكرى القاصر و يترجح في نظرى القاصر ، هو القول بما  
اختاره صاحب السرائر . و عدم التبادر او تبادر العير لا يصلح لاثبات القول  
المشهور بعدم ثبوت عدم صحة السلب كما هو الظاهر . كالحديثين الساميين  
للصلوة عما لا فاتحة فيها ولا طهور . لان بعد القول بان اسامى العبادات  
موصوفة فلا عم من الصحيح و الفاسد كما هو الحق . يكون بطلان التمسك بهما في  
المقام في غاية من الظهور .

نعم المتبادر من اطلاق هو ذاب الركوع و السجود . وعليه فلا يصح التمسك  
للمشهور بحيث تحليلها التسليم كما لا يخفى على من له أدنى فهم و شعور .  
و يعصم ما احترياه ما رواه المحقق المحلى طاب ثراه في البحار في كتاب  
الصلوة في باب انواع الصلوة عن الحاصل عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن  
يعقوب بن يزيد عن حماد عن حريز عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : من

الله عز وجل الصلوة وس (١) رسول الله ((ص)) الصلوة على عشرة اوجه صلوة الحصر و صلوة السفر و صلوة الخوف على ثلاثة اوجه و صلوة الكسوف للشمس والقمر و صلوة العيدين و صلوة الاستسقاء و الصلوة على الميت .

ورواه الكافي ايضا في باب فرض الصلوة .

والاحبار التي يظاهرها معاضدة للمقام كثيرة ملا نطول المقام بذكرها . فان قلت الاعتقاد بالحديث في الموضوعات الاستنباطية كالمقام غير وحيه . لان المعتمد فيها اما القطع او الظن الذي ثبت اعتباره بالخصوص . ولا دليل يدل على اعتبار الحديث فيها .

قلت . الحق هو اعتبار الظن مطلقا فيها . الا ما ثبت عدم اعتباره بالخصوص . كيف لا ولو بينها على ما ذكره المعتز للزم اسداد باب اللغات كلا او في اكثر المواضع . كما لا يخفى على الماهر ونمام الكلام و تفصيله يطلب من علم الاصول . وليس هنا مقامه .

(و) التاسعة (الصدور) أي كل صلوة يلتزمه الانسان و (شبهه من العهد واليمين . ومنه التحمل عن الغير على ما ذكره غير واحد منهم كصلوة الاحتياط . لكونها غير اليومية مع احتمال دخولها فيها لكونها مكملة لما يحتمل مواتها منها . وقد يكون بعض هذه الامسام صدوبا كما يحق ان شاء الله اليه الاشارة .

(والمندوب) من الصلوات (ما عدا) أي ما عدا ما ذكر من الصلوات وهي

اقسام كثيرة وتاتي الى ذكر بعضها ان شاء الله تعالى الاشارة .

(فاليومية خمس) صلوات بعد ان كانت خمسين صحفها الله تعالى عن هذه

الامة ليلة المعراج الى خمس كما ورد في الاخبار المستفيضة . ومنها الحبر المروي في الفقيه في باب فرض الصلوة و ابقى ثواب الخمسين لاية المصاعف . كما في الحديث الاخر المروي في ذلك الباب ايضا .

(١) اي سرع وقرروين

روى في البحار في باب علل الصلوة عن محالس الصدوق عن الحسن بن محمد بن سعيد عن فراب بن ابراهيم عن محمد بن احمد الهمداني عن الحسن بن علي الشامي عن ابيه عن ابي جرير عن عطاء الحراساني ربه عن عبد الصمد بن غم قال : لما اسرى بالنبي ((ص)) و انتهى حيث انتهى مرض عليه الصلوة خمسون صلوة ، قال فاقبل مر على موسى ((ع)) ، فقال يا محمد كم مرض على امتك ؟ فقال خمسون صلوة ، قال ارجع الى ربك فاسئله ان يخفف عن امتك فاني كنت في بني اسرائيل فلم يكونوا يطيقون الا دون هذا ، فلم يزل يرجع الى ربه عروجل حتى جعلها خمس صلوات ، قال ثم مر على موسى ((ع)) فقال كم مرض على امتك ؟ قال خمس صلوات قال ارجع الى ربك فاسئله <sup>(١)</sup> ان يخفف عن امتك ، قال قد استجبت من ربي ما ارجع اليه .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن العلل و محالس الصدوق و التوحيد عن محمد بن محمد بن عصام عن الكليني عن علي بن محمد علان <sup>(٢)</sup> عن محمد بن سليمان عن اسمعيل بن ابراهيم عن جعفر بن محمد التميمي عن الحسين بن علوان بن عمرو بن خالد عن ربه بن علي ((ع)) قال سألت ابي سيد العابد بن ((ع)) فقلت له يا ابي اخبرني عن حدنا رسول الله ((ص)) لما عرج به الى السماء و امره ربه عز و جل بخمسين صلوة ، كيف لم يسئله التحفيف عن امته حتى قال له موسى بن عمران ارجع الى ربك فاسئله التحفيف فان امتك لا تطيق ذلك ؟ فقال يا بني ان رسول الله ((ص)) لا يقترح على ربه عز و جل ولا يراجعه في شيء يامره به ، فلما سأله موسى ((ع)) ذلك و صار شفعيا لامته اليه ، لم يحزله رد شفاعته احببه موسى ((ع)) ، فارجع الى ربه عز و جل و سأله التحفيف الى ان ردها الى خمس صلوات ، قال فقلت يا ابي فلم لم يرجع الى ربه عز و جل و لم يسئله التحفيف بعد خمس صلوات ؟ فقال يا بني اراد ((ع)) ان يحصل لامته التحفيف مع اخر خمسين صلوة

لقول الله عز وجل من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، الا ترى انه ((ع)) لما هبط الى الارض برل عليه جبرئيل ((ع)) فقال يا محمد ان ربك يفرأك السلام و يقول اسما خمس بحمسين . ما يبدل القول لدى و ما انا بظلام للعبيد .

والاخبار الدالة على نفى وجوب الرايد عن الخمس كثيرة . واليه ذهب علماء الاسلام على ما ادعاء غير واحد من انطائه ، الا ما يحكى عن ابي حنيفة من القول بوجوب الوتر . وعن بعض العامة انه قال قلب لا بى حنيفة كم الصلوة ؟ قال خمس . قلت فالوتر مرض فلب لا ادري تعلق في الجملة او التفصيل (١) .

واما ما رواه التهذيب في واحرياب فصل الصلوة في الرياضات عن عبيد عن ابيه عن الباقر ((ع)) انه قال الوتر في كتاب علي ((ع)) واجب . فهو ول على التأكيد . قيل : وقد يحتج على عدم وجوب الوتر بالا حجاج على تحقق الصلوة الوسطى (٢) ولو كان واجبا لانتعت الاولى من الصلوات الخمس (الظهر) قدمها لكوسها هي الصلوة الوسطى . و هي اول صلوة فرضت كما مضى الكلام في ذلك تفصيلا . مراجع .

(و) الثانية (العصر) روى في البحار في باب فصل الصلوة عن ثواب الاعمال عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن ابي عبد الله البرقي عن ابن فضال عن ابي بكير عن محمد بن هرون عن ابي عبد الله ((ع)) قال من ترك صلاة العصر غير ما س لها حتى تغوته وتره الله اهله و ماله يوم القيمة .

بيان :

عن الفقيه فيه من فاته صلاة العصر فكانما وتر اهله و ماله اي نقص . يقال وترته اذا نقصته فكانك جعلته وبرا بعد ان كان كثيرا . وقيل هو من الوتر الحياية التي يحياها الرجل على غيره من سبب او سبي . فشيء ما يلحق من فاته

(١) هكذا جاء في المتن والعبارة غير واضحة . الصحيح .

(٢) لعل مراد هذا الفاضل انه على ذلك نصير الصلوات المفروضة في اليوم والليل ستا فتاتي الروحية مستغنى الوسطية الحقيقية لكان ان الصلوة الوسطى واحدة . (مه)

صلوة العصر من قتل حبيبه او سلب اهله وماله ، و يروى بنصب الاهدل رفعه  
فمن نصب جعله مفعولا تابيا لوتر فاضرم فيها مفعولا لم يسم فاعله عائد الى الذي  
فاتته الصلوة ، ومن رفع لم يضمرو اقام الاهدل مقام ما لم يسم فاعله لاسهم العصابون  
الماحدون ، فمن رد القص الى الرجل نصبها ومن رده الى الاهدل والعال  
رفعها انتهى ، والظاهر أن المراد موتها مطلقا واحتمال ان يكون المراد فوت  
وقت الصلوة بعيد .

(و) الثالثة (العشاء) ، روى في البخاري في الباب المتقدم عن العليل عن  
ابيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن زرارة  
عن ابي جعفر ((ع)) قال ملك موكل يقول من نام عن العشاء الى نصف الليل  
فلا انا الله عينه .

و روى في باب وقت العشاء من عن ثواب لاعمال عن محمد بن الحسن عن  
الحسين بن الحسن بن ابا عن الحسين بن سعيد عن المطر بن سويد عن  
موسى بن بكر مثله .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن الحسن بن احمد بن محمد عن الحسين  
بن سعيد مثله ، وفيه عنيته .

و روى الفقيه في باب مواقيت الصلوة مراسلا مثل ما في العليل .

بها :

فلا انا الله عينه ، وهو دعاء بمعنى الصحة ومراعاة البال ، فان من به وجع  
او حر يرتفع نومه ، او بمعنى الحيوية فان اليوم من ثوارمها و لعل الاول اظهر .  
( وكل واحدة ) من هذه الثلاثة ( اربع ركعات في الحصر ونصفها في السفر )  
يحذف الركعتين الاخيرتين بلا خلاف .

(و) الرابعة (المغرب) وهو ثلاث ركعات (حبيها) اي في السفر و

الحضر بلا خلاف .

(و) الخامسة (الصبح) وهو ركعتان كذلك (اي سغرا و حصر) بلا خلاف

(و بواقلها، أى بواقل اليومية أربع وثلاثون ركعة) ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان قبل العصر و أربع بعد المغرب و ركعتان من خلوس (تسميان بركعتي التوبة) و تعدان بركعة بعد العشاء و إحدى عشر ركعة صلوة الليل و الاطلاق على سبيل التعيين، لانها اسم للاكثر، و الاصلاء الليل منها ثمان كما سيأتى تفصيله ان شاء الله تعالى و (ركعتا الفجر، مبدء أربع وثلاثون ركعة وهو المشهور بين الاصحاب، بل عن جماعة منهم يعدل ما فى العبادة ويستغنى عن الاصحاب؛ لاسعلم به محالفا بل عن غير واحد منهم الخلاف فيه .

قال فى الحيل المتين كون الواقل اربعاً وثلاثين ما لا خلاف فيه بين الاصحاب .

و قال فى البحار وهذا ما لا خلاف فيه بين الاصحاب كما ذكره اكثر، انتهى .

بل الشيخ فى الخلاف و علم الهدى فى الانصار ادعيا لاجماع عليه، كما عن الصيمرى حيث قال بعد نقل ما فى العبارة اطبق الاصحاب على كتب الفتوى عليه، ثم نقل جملة من الاخبار المخالفة لما ذكر، و قال ولم يعمل بها احد من الاصحاب و عن الصدوق فى الامالى انه جعل من دين الامامية ان ياملة العصر ثمان قبلها و المغرب أربع بعدها، و العشاء ركعتان من خلوس تعدان بركعة و هى وتر لمن لا يلحق التواتر آخر الليل، انتهى .

ولم يذكر جملة من الاخبار الموافقة لذلك و المخالفة، ثم نتكلم فى كيفية ما يستفاد منها، فنقول و بالله التوفيق .

**الأول :** ما رواه الكاظم فى باب صلوة الواقل فى الحسن كالصحيح او الصحيح لمكان ابراهيم بن ابراهيم عن عصيل بن يسار عن ابي عبد الله (ع) قال: العريضة والنافلة احد و خمسون ركعة، منها ركعتان بعد العتمة حالسا يعدان بركعة و هو قائم، العريضة منها سبع عشرة ركعة، و النافلة أربع وثلاثون ركعة .

**الثانى :** ما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الحسن، كالصحيح عن عصيل



بن يسار والفضل بن عبد الملك و بكير قالوا سمعنا ابا عبد الله (ع) يقول كان رسول الله (ص) يصلي من التطوع مثل العريضة ، ويصوم من التطوع مثل العريضة .  
 الثالث - ما رواه التهذيب في باب المسبوق من الصلوات في السفر في الصحيح عن الحرث البصري عن ابي عبد الله (ع) قال سمعته يقول صلوة النهار ست عشرة ركعة ثمان اذا رآه الشمس و ثمان بعد الظهر و اربع ركعات بعد المغرب ، يا حارث لاتدعها في سفر ولا حصر و ركعتان بعد العشاء كان ابي يصليهما و انا قائم و كان رسول الله (ص) يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل و رواية الشيخ الحبر بطريق اخر كما في الباب المتقدم ايضا فيه على بن حديد لا يكون اضطراب مصعفا له كما توهم و ذلك واضح .

الرابع - ما رواه التهذيب في باب المسبوق من الصلوات في الصحيح (١) عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله (ع) قال صلوة لنا ثمان ركعات حين نزول الشمس قبل الظهر ، و ثمان ركعات بعد الظهر و ركعات قبل العصر ، و اربع ركعات بعد المغرب و ركعتان بعد عتمة الاخره يقرأ فيها مائة مائة و قاعدا والقيام اقبل ولا تعد هما من الخمسين ، و ثمان ركعات من حرا ليل تقرأ في صلوة الليل بقل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون في الركعتين الاوليين ، و تقرأ في سائرهما ما احببت من القرآن ثم التورتلات ركعات تقرأ فيها حميد من هو الله احد و تفصل بينهما بقل هو الله احد ثم الركعتين تسبق قبل العزيم في الاولى منهما قل يا ايها الكافرون و في الثانية قل هو الله احد

الخامس - ما رواه التهذيب في الباب المتقدم يسند فيه سهل بن زيد عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت لابي الحسن (ع) ان اصحابنا يجعلون في صلوة التطوع بعضهم يصلي اربع و اربعين و بعضهم يصلي خمسين ، فاحببني بابي بعمله ان كان كيف هو حتى اعمل بمسنة فقال اصلي واحده و خمسين ركعة ثم من امسك و عقد بيده ابروال طاميه و اربعاً بعد الظهر و اربعاً قبل العصر و ركعتين بعد المغرب و ركعتين قبل العتمة لا حرة و ركعتين

بعد العشاء من موعود تعدد بركعة من قيام ، وثمان صلوة الليل والوتر ثلاثا ، و ركعتي الفجر ، والفرايض سبع عشرة ركعة فذلك احدى وحسون ركعة .

السادس : ما رواه ايضا في الباب المتقدم باسناد فيه محمد بن عيسى عن يوسف عن اسمعيل بن سعد الاحوص القمي قال قلت للرضا ((ع)) كم الصلوة من ركعة ؟ قال : احدى وحسون ركعة .

السابع : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن حماد بن عثمان قال سألت ابا عبد الله ((ع)) عن صلوة رسول الله ((ص)) بالنهار ، فقال ومن يطيق ذلك ، ثم قال ولكن الا احببك كيف اصبحنا ؟ فقلت بلى ، فقال ثمان ركعات قبل الظهر ، وثمان بعدها ، قلت فالمغرب ؟ قال اربع بعدها ، قلت فالمعتمة ؟ قال كان رسول الله ((ص)) يصلي المعتمة ثم ينام ، وقال بيده هكذا فحركها ، قال ابن ابي عمير ثم وصف كما ذكر اصحابنا .

الثامن : ما رواه الكافي في باب صلوة النوافل في الحسن بابراهيم عن الحلبي قال سألت ابا عبد الله ((ع)) هل قبل العشاء الاخرة وبعدها شيء ؟ قال لا غير اني اصلي بعدها ركعتين ، ولست احببها من صلوة الليل .

التاسع : ما رواه الكافي ايضا في الباب المتقدم في الموثق عن حماد قال سألت عمرو بن حريث ابا عبد الله ((ع)) وانا جالس فقال له جعلت مدان احببني عن صلوة رسول الله ((ص)) فقال كان النبي ((ص)) يصلي ثمان ركعات الزوال واربع الاولى ، وثمانى بعدها ، واربع العصر ، وثلاثا المغرب ، واربع بعد المغرب ، والعشاء الاخرة اربع ، وثمانى صلوة الليل وثلثا الوتر ، وركعتي الفجر ، و صلوة العشاء ركعتين ، قلت جعلت مدان وان كنت اقوى على اكثر من هذا يعنى الله على اكثر الصلوة ؟ فقال لا ولكن يعذب على ترك السنه .

العاشر : ما رواه التهذيب في باب المسنون من الصلوات في الصحيح عن شعيب عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله ((ع)) عن التطوع بالليل والنهار ؟

مقار الذي يستحب ان لا يقصر عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس ، وبعد الظهر ركعتان ، وقبل العصر ركعتان ، وبعد المغرب ركعتان ، وقبل العشاء ركعتان ، ومن السحر ثمان ركعات ، ثم يؤتى والوتر ثلاث ركعات مفصلة ، ثم ركعتان قبل صلوة العجر ، واحب صلوة الليل اليهم <sup>(١)</sup> آخر الليل .

**الحادي عشر** ما رواه الصدوق في الفقيه في باب صلوة رسول الله (ص) قال قال ابو جعفر الباقر (ع) كان رسول الله (ص) لا يصلي من النهار <sup>(٢)</sup> شيئاً حتى تزول <sup>(٣)</sup> المهر فادا رآه <sup>(٤)</sup> صلى ثمانى <sup>(٥)</sup> ركعات وهي صلوة الاوسين ، يفتح في تلك الساعة ابواب السماء ويستجاب الدعاء وتهب الرياح ويطير الله تعالى الى خلقه ، فاد كان لغيره <sup>(٦)</sup> ذراعاً صلى الظهر اربعاً وصلى بعد الظهر ركعتين احريين ، ثم العصر اربعاً ، فاد كان ذراعاً لم يصلي بعد العصر شيئاً حتى توب الشمس ، فاد آتت الشمس وهو ن سعيب صلى لمغرب ثلاثاً وبعد المغرب اربعاً ثم لا يصلي شيئاً حتى يسقط الشفق ، فاد سقط الشفق صلى لعشاء ثم اوى رسول الله (ص) الى فراشه ولم يصل شيئاً حتى يروى نصف الليل فادا رآه نصف الليل صلى ثمانى <sup>(٧)</sup> ركعات ، واوتر في الربيع

(١) قال بعض الأحناف من المحتمل قريباً ان يكون قوله (ع) في آخر الحبر واحب صلوة الليل اليهم من كلام ابي بصير والمراد بصير اليهم الأئمة (ع) و يحتفل ان يكون من قول الامام (ع) ويكون الصمير راحماً الى الآخرين بهما وهم الرسول (ص) والأئمة (ع) انتهى ، اقول ومن المحتمل قريباً ان يكون الصمير راحماً الى العصيين مطلقاً واعطاء الحكم سبحانه هذه العبارة كثر في كلامهم واسكتة في ذلك هي النكتة التي يذكر وسها في الاتيان بالصمير بدلا عن انصاره ودينك واضح عند من كان به ادنى اطلاع بالعلم المعاني . (١) منه

(٢) المهر خ ل

(٣) زالت الشمس حل

(٤) زالت حل

(٥) ثمان حل

(٦) ماء حل

(٧) ثمان حل

الاحير من الليل بثلاث ركعات فقرا فيهن فأتاحت الكتاب وقل هو الله احد و  
يفصل بين الثلاث بتسليمه ، و يتكلم و يأمر بالحاجة ولا يخرج من صلاة حتى يصلى  
الثالثة يوتر فيها و يقنت فيها قبل الركوع ، ثم يسلم و يصلى ركعتي الفجر قبل  
الفجر و بعده و بعينه ، ثم يصلى ركعتي الصبح الفجر اذا اعترض الفجر  
واضاء حسنا ، فهذه صلاة رسول الله ((ص)) التي قسمه الله عرو  
جل عليها .

الثاني عشر : ما رواء التهذيب في باب المسنون من الصلوات من الحسن  
عن يحيى بن حبيب قال سألت الرضا ((ع)) عن افضل ما يتقرب به العباد الى  
الله تعالى من الصلوات ؟ قال ستة و اربعون ركعة فرائض و سوائله ، قلت :  
هذه رواية زرارة ، قال او ترى احدا كان اصدع <sup>(١)</sup> بالحق منه .

الثالث عشر : ما رواء التهذيب ايضا في الباب المتقدم من الصحيح ، عن  
زرارة قال قلت لابي حمزة ((ع)) اسي رحل تاجواحتلف واتحرم كيف لي بالروايل و  
الحافظة على صلاة الروايل و كم تصلى ؟ قال ثمان ركعات اذا رأت الشمس و  
ركعتين بعد الظهر و ركعتين قبل العصر فهذه اثنا عشرة ركعة ، و تصلى بعد  
المغرب ركعتين ، و بعد ما ينصف الليل ثلاث عشر ركعة منها الوتر و منها ركعتا  
المغرب متلك سبع و عشرون ركعة ، سواء الفريضة و انما هذا كله تطوع وليس بمفروض  
ان تارك الفريضة كافر ، و ان تارك هذا ليس بكافر و لكنها معصية ، لانه يستحب  
اداء عمل الرجل عملا من الخير ان يدوم عليه .

بهان :

قال في التحل العتيق والصمير في قوله ((ع)) و لكنها معصية ، يعود الى  
مادل عليه الكلام السابق ، اي ان هذه الحصلة معصية و لعمل اطلاق المعصية  
عليها للمبالغة و تعليل الكراهة ، اولان ترك الموائل بالمرة معصية حقيقة لما

(١) اصدع بالحق اي انطق به و اشد اظهارا له عن الجوهري يقال  
صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا . (منه)

فيه من التهاون بأمر الدين ، كما قاله الاصحاب من انه لو أصر أهل البلد على ترك الاذان قتلوا ، وكذا لو أصر الحجاج ترك زيارة النبي ((ص)) ، وما في آخر الحديث التاسع من قوله ((ع)) ولكن يعد على ترك السنة ، محمول على هذا ، انتهى .

اقول يمكن ان يكون المراد من المعصية خلاف الطاعة ، مكملا ان الطاعة الواجب حلالها معصية حرام ، فكذلك الطاعة المستحبة حلالها معصية مكروهة لان العصيان محالعه الامر المستحب ربما يسمى عصيانا وبذلك صرح بعض المحققين ايضا قيل ومنه قوله تعالى ((وعصى ادم ربه فغوى)) لانه تعالى امره بالامر الارشادي ترك اكل الشجرة المعهودة كي لا يخرج من الجنة ، فسيبه هذا نهى ارشادي والارشاد يستحب امتثاله وبشهادة على ما ذكرناه تعليله بقوله لانه يستحب اذا عمل الى آخره اد لا شبهة في كون ذلك مستحبا .

الواحد عشر : ما رواء التهذيب ايضا في الباب المتقدم في الموثق الصحيح باب بكر عن زرارة قال قلت لابي عبد الله ((ع)) ما حربه السنة في الصلوة ؟ فقال ثمان ركعات الروال وركعتان بعد الظهر وركعتان قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث عشرة ركعة من آخر الليل سبعا الفوتر ، وركعتا الفجر ، قلت مهدي ما حربه السنة ؟ قال نعم ، فقال ابو الخطاب امرأيتي موي مراد ؟ قال - فجلس وكان متكئا فقال ان قويت فصلتها كما كانت تصلين وكما ليس في ساعة من النهار فليست في ساعة من الليل ، ان الله عز وجل يقول ((ومن آما الليل فاسبح)) .

بيان

قال بعض الاخلاء روى في العقب عن الصيقل عن ابي عبد الله ((ع)) قال ابي لا مقت الرجل يا تيني ميسألني عن عمل رسول الله ((ص)) فيقول اريد كماه يرى ان رسول الله ((ص)) قصر في شيء ، و ابي لا مقت الرجل قد قرا القرآن ثم يستيقظ من الليل فلا يقوم حتى اذا كان عند الصبح قام يبادر بصلوته .

الظاهر ان وقت الاول لما يعلم من كلامه من انه بريادة في الصلوة ما كان يأتي به ((ص)) ، كانه يريد ان يعوقه ويعلوا عليه بالريادة ، وهو ان لم يكن كفرا فهو جهل محض ، لان العبوة ليس بكثرة الصلوة بل بالانفال عليها الذي هو روح العبادة ، والانيان بها على اكل وجوعها ، ومن دائدي يزوم يلوعه في المقام الاول وكذا في المقام الثاني حتى انه روى انه كان يقوم في الصلوة على اطراف اصابعه حتى تورمت قدماء لإجهاد معسه في العبادة حتى غابته الله تعالى على ذلك رامة فقال (( طه ما ابرلنا عليك القرآن لتشفى )) وكان يقيم<sup>(١)</sup> الليل انصافا ميعوم من صلوة الليل بطوال السور ، وكان اذا ركع يقال لا يدري متى يرفع واذا سجد يقال متى يرفع ، ونحو ذلك -

والظاهر ان الوقت الثاني لمزيدا لكسل عن صلوة الليل اذا كان معس يقرأ القرآن ويحفظ سورة وتلاوتها ، ينته في وقت صلوة الليل فلا يقوم اليها حتى اذا فاحأ الصبح قام مبادرا بها بصلبها بعجله وقله توجه وانقال وهر احمس بها العريضة في وقتها -

وقال بعد نقل خبر راره هـ الحر مؤيد لما قدماء في بيان منقب الصادق ((ع)) لمن سأل عن عمل رسول الله ((ص)) معول اريد ، وحاصل كلامه ان هذا العدد وان قل في النظر الا انه صعب من حيب الامبال والخضوع فيه و تعريقه في الساعات المذكورة والمداومة عليه ونحو ذلك مما تقدم اسهبى و هو حيد -

الحامس عشر ما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم في الحسن او الصحيح لمكان الحسن من على من سب اثياس عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول لا تصل اقل من اربع واربعين ركعة ، قال ورواية يصلو بعد العتمة اربع ركعات -

(١) يقسم حل

السادس عشر : ما رواه التهذيب أيضا في الباب المتقدم في لقوى لمكان  
محمد بن سنان عن ابن أبي عمير قال سألت أبا عبد الله ((ع)) عن أصل ما حرت به  
السنة من الصلوة ؟ قال : تمام الخمسين .

السابع عشر : ما رواه الكافي في باب صلوة التوافل في الصحيح عن حماد  
بن عثمان قال سألت عن التطوع بالمهارة فذكر أنه يصلي ثمان ركعات قبل الظهر  
و ثمان بعدها .

الثامن عشر : ما رواه الكافي أيضا في باب التطوع في السفر في الصحيح  
عن الحرث بن الميمية قال قال أبو عبد الله ((ع)) أربع ركعات بعد المغرب لا  
تدعهن في حصر ولا سفر .

التاسع عشر : ما رواه التهذيب في باب توافل لصلوة في السفر في الصحيح  
عن الحرث بن الميمية قال قال لي أبو عبد الله ((ع)) لا تدع أربع ركعات بعد  
المغرب في السفر ولا في الحصر وكان أبي لا تدع ثلاثة عشر ركعة بالليل في  
سفر ولا حضر .

العشرون : ما رواه التهذيب في باب الوضوء في أرباب باب عن زرارة قال  
سمعت أبا جعفر ((ع)) يقول كان رسول الله (ص) لا يصلي من النهار شيئا حتى  
تروى الشمس ، فإذا رأت السهارة قدر نصف اصبح صلى ثمان ركعات ، فإذا ما  
أبغى ، إذا غاب صلى الظهر ركعتين و يصلي قبل وقت العصر ركعتين ، فإذا ما أبغى  
إذا غاب صلى العصر و صلى المغرب حين يغيب الشمس فإذا غاب الشفق دخل  
وقت العشاء و آخر وقت المغرب إياك الشفق دخل وقت العشاء ، و آخر وقت العشاء ثبت  
الليل ، وكان لا يصلي بعد العشاء حتى ينصف الليل ثم يصلي ثلاث عشرة ركعة  
مهما ركعتي المحر قبل العشاء ، فإذا طلع المحر و أضاء صلى العشاء .

الحادي والعشرون : ما رواه التهذيب في أو آخر باب كيفية الصلوة في  
الرياء في الصحيح عن أحمد بن محمد بن عبد الله ع قال كان أبو عبد الله  
((ع)) يصلي ركعتين بعد المغرب ، يقرأ فيهما بمائة مرة ولا يحسب بهما و ركعتين

وهو خالس يقرأ فيهما بقل هو الله احدى قل يا ايها الكافرون . فان استعبط من الليل صلى صلاة الليل و اوبر وان لم يستعبط حتى يطلع الفجر صلى ركعة مضارب شعاعا ، واحتسب بالركعتين اللتين صلاهما بعد العشاء وترا .  
قال بعض الاحلاء وفي بعض نسخ الحديث صلى ركعتين مضارب شعاعا ، وفي بعضها مضارب شعاعا ، وبظاهر ان الاخبار تصحيف انتهى .  
وربما اشكل في صحة تلك الرواية مسكا بان الحال يروى عن الصادق (ع) بالواسطة متدبر .

**الثاني والعشرون :** ما رواه الكافي في باب الموادر الواقعة في واحركتاب الصلوة عن العجل بن ابي مرة رفعه عن ابي عبد الله (ع) قال سئل عن الخمسين والواحد ركعة فقال ان ساعات النهار اثنتي عشرة ساعة و ساعات الليل اثنتي عشرة ساعة . ومن طلوع الفجر الى طروق الشمس ساعة . ومن غروب الشمس الى غروب الشمس غسق ، فلكل ساعة ركعتان . وللمسح ركعة .

**الثالث والعشرون :** ما رواه المحقق المجلسي - نور الله صريحه في اسحار في باب انواع الصلوة والمفروض وانسبون منها عن الاحمال عن احمد بن محمد العجلي و احمد بن الحسن العطار و محمد بن احمد الساسي وغيرهم من مشائحه عن احمد بن يحيى بن زكريا عن مكر بن عبد الله بن حبيب عن عيسى بن بهلول عن ابي معوية عن الاعشى قال قال الصادق (ع) صلوة العريضة لطهر ربيع ركعات ، والعصر اربع ركعات ، والمغرب ثلاث ركعات ، والعشاء الآخرة اربع ركعات ، والفجر ركعتان . فحمله الصلوة المفروضة سبع عشرة ركعة ، والسه اربع وثلاثون ركعة منها اربع ركعات بعد المغرب لا يعصر<sup>(١)</sup> فيها في سفر ولا حضر ، و ركعات من خلوس بعد العشاء الآخرة تعدان بركعة ، و ثمان في السحر و هي صلاة الليل ، الضع ركعتان ، والوتر ركعة و ركعتا العصر . و ثمان ركعات قبل



## العصر .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن العيون عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفصل بن شاذان مينا كتب الرضا ((ع)) للمأمون مثله .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن تحف العقول مثله .

الرابع والعشرون : ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن المحاسن عن محمد بن اسمعيل رفعه الى أبي عبد الله ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) : «وصيك يا علي في نفسك بحصال فاحفظها» الى ان قال : والسادسة الاخذ بسمتي في صلوتي وصومي وصدقتي ، فاما الصلوة بالخمسون ركعة في الليل والنهار ، والناس قال وعليها بصلوة الليل يكررها اربعاء ، وعليك بصلوة الروال . وعليك برفع يديك الى ربك وكثرة تغلبه الحد يث .

الخامس والعشرون : ما رواه في الباب المتقدم عن كتاب صفات الشيعة عن محمد بن موسى بن الموكل عن محمد بن يحيى عن موسى بن عمران عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي عن علي بن سالم عن ابيه عن أبي بصير قال قال الصادق ((ع)) : شيعتنا اهل الورع والاحتساب واهل الوفاء والامانة واهل الترهّد و العبدية اصحاب الاحدى وخمسين ركعة في اليوم والليله . القائمون بالليل الصائمون بالسهار ، يركون اموالهم ويحجون البيت ويحسبون كل محرم .

السادس والعشرون : ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن مجمع البيان عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن في قول الله تعالى ((والذين هم على صلواتهم يحافظون)) قال اولئك اصحاب الخمسين صلوة من شيعتنا .

بها :

اطلقت الصلوة على الركعة مجاز .

السابع والعشرون : ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن الصباح للشيخ عن أبي محمد الحسن بن علي العمكري ((ع)) قال : علامات المؤمن خمس وعدّها معها

## صلوة الاحدى وخمسين \*

**الثامن والعشرون :** ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن احتيار الرجال للكشي عن حماد بن محمد بن مصير عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يوسف بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الله بن زرارة وعن محمد بن قولوية والحسين بن بدار عن سعد بن عبد الله عن هرون بن الحسن بن محبوب عن محمد بن عبد الله بن زرارة و ابيه الحسن والحسين عن عبد الله بن زرارة عن ابي عبد الله (ع) ان قال في حديث طويل و عليك بالصلوة السنة والاربعين و عليك بالصح ان تهل بالاقراء وتموى الفصح اذا قدم مكة ، ثم قال والذى اتاك به ابو بصير من صلوة احدي وخمسين والاهلال بالتمتع بالعمرة الى الصح و ما امرأه به من ان يهل بالتمتع بلد اعمسا معان و تصاريف ، لذلك ما يسعنا و يسعكم ولا يحارب شي من الحق ولا يصاره \*

**التاسع والعشرون :** ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن محاسن الشيخ عن الحسين بن عبيد الله المضاري عن علي بن محمد العلوي عن محمد بن محمد بن الحسن احمد المكتوب عن احمد بن محمد الكوفي عن علي بن الحسن بن فضال عن ابيه عن ابي الحسن الرضا (ع) قال ان الله عز وجل فرض على الناس في اليوم و الليلة سبع عشرة ركعة من اتي بها لم يمسئل الله عز وجل عما سواها و ما اصاب رسول الله (ص) اليها مثليها لهنم بالمواعل ما يقع عليها من الفصا ، و ان الله عز وجل لا يعذب على كثرة الصلوة والصوم ولكنه يعذب على خلاف السنة \*

بيان :

قال في النحر على خلاف لسه اي تبدلها ما يريد عليها او ينقص منها معتقدا ان العمل بهذه الكيفية و هذا العدد من تلك الاوقات مطلوب بخصوصه ، كصلوة الصبح و امثالها من البدع ، والا ما لصلوة خير موضوع \*  
و في التهذيب في رواية اخرى و لكن يعذب على ترك السنة و المرد به ايضا ما ذكرنا ، و ما قيل ان المراد ترك جميع السن فهو بعيد و مسلم للقول بوجوب كل سعة بالوجوب التحييري ، و تخصيص التحيير بما اذا كان بين اشياء

محصوره ، او القول بأنه اما يعاقب لما يستلزمه من الاستحفاف والاستهانة بها  
فلا يحلوا كل منهما من تكلف .

الثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن جعفر بن  
محمد ((ع)) انه ذكر العريضة سبع عشرة ركعة في اليوم والليله ثم قال : والسنة  
صعفا ذلك جعلت وما للعريضة . ما نقص العبداء وعمل او سهاغه من العريضة  
اتمها بالسنة .

وعنه ((ع)) ان سائلا سأل عن صلوة السنة . فقال : للسائل لعلك ترعم  
اسها من صفة ؟ قال : جعلت عذاك ما أقول فيها الا بقولك . فقال : هذه صلوة كان  
على بن الحسين عليهما السلام ياخذ بعنه نقصا ما عاب منها في نيل او سهار .  
وهي مثلا العريضة الى ان قال وعنه ((ع)) قال : ما احب ان اقصر عن تمام  
احدى و خمسين ركعة في كل يوم و ليلة قبل و كيف ذلك ؟ قال : ثمان ركعات  
قبل صلوة الظهر و هي صلوة الروال و صلوة الاوابين حين تزول الشمس قبل  
العريضة . و اربع قبل صلوة العصر ثم صلوة العريضة و لا صلوة بعد ذلك حتى تعرب  
الشمس . و يبدأ في صلوة المغرب بالعريضة ثم يصلي بعدها صلوة السنة اربع  
ركعات . و بعد العشاء ركعتين من خلوس تعدان بركعة لان صلوة لخالس لغير  
عله على النصف من صلوة القم . ثم صلوة الليل ثمان ركعات و الترتلات ركعات .  
و ركعتا الفجر قبل صلوة الفجر من ذلك اربع و ثلاثون ركعة مثلا العريضة . و العريضة  
سبع عشرة ركعة فصار الجميع احدى و خمسين ركعة في كل يوم و ليلة .

الحادى و الثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن محاسن الشيخ في  
وصية النسي ((ص)) الى ابي زرارة . المتقدم في فصل الصلوة . يا ابا ذر : يما  
رجل يطوع في يوم باثنتى عشرة ركعة سوى المكتوبة كان له حقا واحبا بييت في  
الجنة .

بيان :

قال في البحار : يحصل ان يكون المراد بعض التوابع اليومية او غيرها

من التطوعات .

الثاني والثلاثون : ما رواه من أواخر الأئمة المتقدمين عن جده الرضا (ع) قال عليه السلام : أعلم يرحمكم الله العريضة والناملة في اليوم والليلة إحدى وخمسون ركعة ، العصر منها سبع عشرة ركعة مريضة ، وأربع وثلاثون ركعة سنية ، الظهر أربع ركعات ، والعصر أربع ركعات ، والمغرب ثلاث ركعات ، والعشاء الآخرة أربع ركعات ، والعبادة ركعتان مهداة فريضة الحضر ، و صلاة السفر العريضة إحدى عشرة ركعة الظهر ركعتان ، والعصر ركعتان ، والمغرب ثلاث ركعات ، والعشاء الآخرة ركعتان ، والموامل في الحضر مثلاً العريضة لأن رسول الله (ص) قال : مرض على ربي سبع عشرة ركعة ، فعرضت على نفسي وأهل بيتي وشيعتي بأربع كل ركعة ركعتين لتتم بذلك الفرائض ما يلحقه من التفسير والتميم ، منها ثمان ركعات قبل بزوال الشمس وهي صلاة الأوابين ، و ثمان بعد الظهر وهي صلاة الحاشئين وأربع ركعات بين المغرب والعشاء الآخرة وهي صلاة الذاكرين ، و ركعتان بعد العشاء الآخرة من حلوس تحسب ركعة من قيام وهي صلاة الشاكرين ، و ثمان ركعات صلاة الليل وهي صلاة الحائسين ، وثلاث ركعات الوتر وهي صلاة الراغبين و ركعتان عند العجرو وهي صلاة الحامدين ، والموامل في السفر أربع ركعات وبعد المغرب ، و ركعتان بعد العشاء الآخرة من حلوس ، وثلاثة عشرة ركعة فضلاً لليل مع ركعتي الفجر ، وإن لم بعدد بالليل تصاها بالنهار أو من قابله <sup>(١)</sup> في وقت صلاة الليل أو من أول الليل .

أقول : تفصيل الكلام في هذا المقام يقتضي ذكر أمور -

الأول : قد اختلفت هذه الأخبار في عدد الناملة الموطعة في اليوم والليلة .

فمنها ما يدل على أنها أربع وثلاثون ، وهذا هو المشهور بين الأصحاب .

بين مما لم يظهر فيه مخالف كما تقدم

(١) الليلة الآتية .

ومنها : ما دل على انها ثلاث وثلاثون ، باسقاط الوتيرة بعد العشاء .  
ومنها : ما دل على انها تسع وعشرون ، باسقاط اربع قبل العصر و  
الوتيرة .

ومنها : ما دل على انها سبع وعشرون ، باسقاط الركعتين من نافلة  
المغرب ايضا .

والوجه في الجمع هو الحمل على اختلاف مراتب الفصيلة ، و الامر بالاقل لا  
يوجب في استحباب الاكثر قاله غير واحد منهم ، وقوله ((ع)) وهذا جميع ما  
حررت به السنة ، في الخبر الرابع عشر لدلك غير مناف ، لما ذكره الشيخ في  
التهذيب بأنه يجوز ان يكون قد سوع لررارة الافتصار على هذه الصلوات لعدم  
كان من ررارة ، واستدل على هذا التأويل بالخبر الثالث عشر .

اقول ولعله لا يحلوع بعد كالحمل على السنة الاكيدة النى لا مرتبة  
بعدها في النقصان لكان آخر الخبر ، ولعل الاخبار بالسنة الى اول اقرب ،  
وبالجملة لا سلم مخالفة هذه الاخبار الدالة بحسب طاهرها على النقصان عما عليه  
العشهور ، للاخبار المعمولة و يرشدك الى ما قلناه دليل الخبر الثالث والعشرين  
ولو سلم لكان اللام طرحها لعدم ظهور قائل بها كما اعترف به جماعة . و  
مخالفتها للاجماع المحكية المعتمدة بعدم ظهور الخلاف بل بظهور عدم  
الخلاف بل الاجماع على الظاهر .

القانى : قال بعض الاحلاء في حمة كلام له بقى الاشكال نسا في  
موضعين احدهما ان اكثر الاخبار دل على انه ((ص)) لم يكن صلى الوتيرة  
التي بعد العشاء ، وانه كان بعد صلوة العشاء ياوى الى فراشه الى نصف  
الليل ، واطهر مسها ما رواه الصدوق في كتاب العلل عن ابي بصير عن ابي  
عبد الله ((ع)) في حديث في الوتيرة قال فلف هل صلى رسول الله ((ص)) هاتين  
الركعتين ؟ قال لا قلت ولم ؟ قال لان رسول الله ((ص)) كان ياتيه الوحى  
وكان يعلم انه هل يموت في هذه الليلة ام لا ، وعيره لا يعلم ، من اجل ذلك

لم يصلها وامر بهما مع ان رواية الغضيل <sup>(١)</sup> والمعياق و بكيردلت على انه ((ص)) صلى من التطوع منى الفريضة وهذا لا يكون الا بصم الوتيرة حتى يتم المعادلة وان يكون باراً كل ركعة من الفريضة ركعتان من النافلة .

واما ما احاب به في الواسي من جعل احبارا له كان بعد صلواته العشاء باوى على فراشه . ان المراد بالعشاء واعلتها . فعليه انه وان تم له من هذه الاحبار مع بعده الا انه لا يتم في حيز العلل الذي ذكرناه .

وما احاب به في الوسائل ايضاً من الجمع بينهما بانه كان يصلها تارة و يترك تارة . في غاية البعد ولا سيما من حيز العلل كما لا يخفى . انتهى .

اقول ولعل المراد من روايه ابي بصير هذه هو ان النبي ((ص)) لما كان عالماً بانه يبقى في هذه الليلة و يدرك الوتر فلما لم يصلها بخلاف غيره فانه لا يعلم بمفاته في الليلة و ادراكه الوتر . و ذلك لان الظاهر ان الوتيرة بدل من الوتر من علم انه يدرك الوتر في وقتها فلا يحتاج الى الوتيرة . ومن صلاها صلعت اليه حادثة بحيث لم يصل الوتر قد مضى على الوتر . و يوشك ان الى ما ذكرناه ما نقله المحقق المجلسي في باب انواع الصلوة من الهداية حيث قال يصلوه في اليوم والليله احدى و خمسون ركعة الفريضة منها سبعة عشر ركعة و ما سوى ذلك سنة و نافلة . فاما الفريضة فالظهر اربع ركعات و المغرب ثلاث ركعات و العشاء الآخرة اربع ركعات والعبادة ركعتان . و اما السنة والنافلة فاربعة و ثلاثون ركعة منها نافلة الظهر ستة عشرة ركعة ثمان قبل الظهر و ثمان بعدها قبل العصر و نافلة المغرب اربع ركعات و بعد العشاء الآخرة ركعتان من جلوس بعد ان يركعه فان احداث بالرجل حدثاً قل ان يبلغ آخر الليل و يصلى الوتر يكون قد مضى على الوتر . و صلوه الليل ثمان ركعات و الشفع ركعتان و الوتر ركعة و ركعتا الفجر فهذه اربع و ثلاثون ركعة .

وما رواه الكلبي - طاب مصححه - في اصول الكافي في كتاب الحجة في باب التعويض الى رسول الله (ص) و الى الائمة في امر الدين في الحسن كالصحيح او الصحيح بابراهيم بن هاشم عن مصيل بن يسار قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول لبعض اصحاب قيس القاصري و ساق الحديث الى ان قال ثم من رسول الله (ص) النوازل اربعاً وثلاثين ركعة مثلى العريضة فاحرار الله عز و جل له ذلك ، والعريضة والمألة احدى و خمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمة خالسا تعدان بركعة مكان الوتر الحديث .

وما رواه بعض الاخلاء عن الصدوق في كتاب لعل بسنده عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت الا بوتر ، قال قلت يعني الركعتين بعد العشاء الآخرة قال نعم فاسهما تعدان بركعة فمن صلاهما ثم حدث به حدث الموت ما ب علي وتر و ان لم يحدث به حدث الموت صلى الوتر في آخر الليل والخبر الحادي والعشرون غير حال عن تأييد لذلك . كالحصر الذي رواه بعض الاخلاء عن العليل ، مسدد ليس من رجاله من يتوقف فيه الامام محمد بن عيسى ، المشترك بين العبيدي والاشعري ، عن حماد عن ابي جعفر (ع) قال قال رسول الله (ص) لا يبيت الرجل وعليه وتر فامل جدا .

و بالحيلة الذي يظهر من الروايات بعد ضم بعضها الى بعض هو ما - كراه و اما الاشكال الذي اوردته الفاضل الذي تقدم نقل كلامه معيه ما ترى لان استطوع غير محصر بالرواية وغير محصر بها لم لا يجوز ان يكون (ص) غير متصل للوسيلة ومع هذا كان تطوعه ضعف العريضة بانصاف صلوات آخر و الخبر الحادي عشر كذلك غير صاف ، لانه يحتمل ان يكون ما - كره في الحصر هو ما كان يصنع (ص) في آخر عمره الا تنظر الى الخبر التاسع وما اشتمل عليه من انه (ص) كان يصلي بعد الظهر ثمان ركعات ، وكذلك رواية الفقه الرصوي ، و بالحيلة لا يعلم ما فاء في المقام ، هذا مصافا الى ان الوتر لما كان واجبا عليه

صلى الله عليه وآله ، وإن العراد من العريضة الواقعة في موله ((ع)) أنه يصلى من التطوع مثلى العريضة لما كان هو العرايض الخمس المعهوده على الظاهر ودان العريضة أيضا لما كانت من الصلوة المستحبة المصوفة كما سيحى إليها الإشارة ، فيحصل أن يكون ((ص)) من المصلين لها ، حيثئذ يتم الممانلة ، مع أنه على تقدير أن يكون المراد من العريضة هو الصلوات المفروضة عليه ((ص)) أيضا ، يمكن تنعيم الممانلة لأنه يستحب بين العشائين ركعتان آخرتان أيضا بقرا في الأولى الحمد وأدركت ثلاث عشرة مرة وفي الثانية الحمد وقل هو الله أحد خمس عشر مرة كما سيحى إلى ذلك الإشارة ، وما ذكرنا يتم إذا كان الواجب عليه ((ص)) من الركعات الثلاث التي بعد التماس هو ركعة واحدة سهين وأما إذا كان الواجب عليه ((ص)) الركعات الثلاث يحملها فيمكن تنعيم الممانلة أيضا على بعض المختارات كما لا يخفى .

نعم روى التهذيب في باب فصل شهر رمضان عن محمد بن سليمان قال أن عدة من أصحابنا اجتمعوا على هذا الحديث منهم يوسف بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ((ع)) ، وصباح الحداد عن اسحق بن عمار عن أبي الحسن ((ع)) ، وساعة بن مهران عن أبي عبد الله ((ع)) ، قال محمد بن سليمان : وأب الرضا ((ع)) عن هذا الحديث فاحمرو به ، وقال هؤلاء جميعا سألنا عن الصلوة في شهر رمضان كيف هي وكيف فعل رسول الله ((ص)) ؟ فقالوا جميعا أنه لما دخل أول ليلة من شهر رمضان صلى رسول الله ((ص)) المغرب ثم صلى أربع ركعات التي كان يصلها بعد المغرب في كل ليلة ثم صلى ثمان ركعات فلما صلى العشاء الآخرة صلى الركعتين اللتين كان يصليهما بعد العشاء الآخرة وهو جالس في كل ليلة دم ، إلى أن قال فلما أدام ملال لصلوة العشاء الآخرة حرج النبي ((ص)) صلى بالناس ، فلما اعتل صلى الركعتين وهو جالس كما كان يصلى ليلة لحديث .

فعلى هذا يشكل الجمع بين هذا الخبر وبين خبر العلل المتعدم ، ولا



يحضرني الآن شيء (١) والله هو العالم .

قال بعض الاحلاء في دليل كلامه ان الذي تقدم عليه و ناسيها ما تضمنه خبر  
رزارة في وصف صلوة رسول الله (ص) من الاحجار على سبع وعشرين بترك  
الوتيرة ، و سبع ركعات من الثمان التي بعد الظهر ، و كذلك مرسله العقيه التي  
قبض عليها مع ان حمله من الاحبار الواردة في وصف صلوة امه احتلج في  
الوتيرة خاصة فأكثرها دال على عدمها و اما ما عداها فلا ، ومنها الرواية الثانية  
من الروايات التي قد ماها (٢) والرابعة و هي رواية حار و رواية كتاب الفقه  
الرصوي و منها قد اشرك في الدلالة على صوره ثمان بعد الظهر كما استفاصت  
به الاحبار ، و حمل الحبريين الدالين على السقوط على كون ذلك في آخر عمره كما  
احتمله البعض لا يحل من الاشكال . لانه ان كان عن سبع فكيف استفاصت الاحبار  
عنه (ع) بفعلها ، و ان كان عن ضعف و عله بالنسبة اليه (ص) فبعده ، ظهر  
من ان ينكر ، انتهى .

حمل ما دل على السقوط على كون ذلك في آخر عمره كما احتمله البعض  
غير بعيد لانه يمكن ان يقال لما كان الثمان التي قبل الطهر لها فاضائل كثيرة  
كما يظهر للمتبحر في احبارهم (ع) و كان المسلمون في اواخر عمره الشريف  
(ص) قد كثروا و اوكاموا محتاجين الى الوعظ و السؤال عنه (ص) غاية الاحياج .

(١) و اما الجمع بينهما بالتفصيل في شهر رمضان وغيره كما يسفاد من رواية  
القباق و عند الله المروية في التهذيب في باب شهر رمضان قال كان رسول الله  
(ص) يريد في صلواته في شهر رمضان ان يصل العتمة صلى بعدها يقوم الناس  
خلفه فيدخل ويدعونهم يخرج ايضا فيحيئون فيسعون خلفه فيدخل ويدعونهم را و قال  
لا يصل بعد العتمة في غير شهر رمضان فمشكل وان انضم دليل روايته - حتى هذه  
وهو هذا - فسألوا عن صلوة الخميس ما حالها في شهر رمضان فقال كان رسول  
الله (ص) يصل هذه الصلوة و يصل صلوة خمسين على ما كان يصل في غير  
شهر رمضان ولا ينقص منها شيئا . (منه )

(٢) اي رواية لفصل و التفصيل و كبير وهي الخبر الثاني من الاخبار المتقدمة ١٠ منه ١

فلذا اوقع ((ص)) للنقص في الثمان التي بعد الظهر تحصيلًا للاهتـم ولم يكن عن  
سج ولا عن ضعف وعلـة مع احتمال في الاحير

الثالث : قال الصدوق (عـط) في الغيبة في باب افضل السواجل قال ابي  
رضي الله عنه في رسالته الى اعلم يا بني ان افضل السواجل ركعتا الفجر . و  
بعدها ركعة الوتر . وبعدها ركعة الزوال . وبعدها سواجل المعرب . و  
بعدها صلوة الليل . وبعدها سواجل السهار .

وقال في المدارك افضل الروابط صلوة الليل لكثرة ما ورد فيها من الثواب . و  
لعول السبي ((ص)) في الوصية و عليك بصلوة الليل ثلاثا رواه معاوية بن عمار في  
الصحيح عن الصادق ((ع)) ثم صلوة الزوال لقول النبي ((ص)) في الوصية بعد  
ذلك عليك بصلوة الزوال ثلاثا ثم باعلة المعرب لقوله ((ع)) في رواية الحرث بن  
المعيرة اربع ركعات لا بد منهن من حصر ولا سحر ثم ركعتا الفجر لما روى عن  
علي ((ع)) انه قال في حوله تعالى و قرآن الفجر كان مشهودا ركعتا الفجر  
يشهدهما ملائكة الليل وملائكة السهار . وفي لسد والدلالة نظر وقال الشيخ  
في الخلاف ركعتا الفجر افضل من سواحلها عا .

و نقل عن من عقيل لما عد السواجل و ثمان عشرة ركعة بالليل مسبا باعلة  
المعرب والعشاء ثم قال بعضها او كد من بعض و اوكد ها الصلوات التي تكون  
بالليل لا رخصه في تركها في سحر ولا حضر .

وقال في البحار قال في التحرير ركعتا الفجر افضل من الوتر . ثم باعلة  
المعرب ثم صلوة الليل و ذكر روايات تدل على عسل تلك الصلوات .

وقال في الذكرى بعد نقلها و نعم ما قال هذه المسكبات عايبها الفصيـلة  
اما الاصلية فلا دلالة فيها عليها انتهى نعم يمكن ان يقال الترعيب في صلوة  
الليل اكثر من غيرها لكن معنى للمندبر المتبع لسنة ((ص)) ان لا يترك  
شيئا منها الا لعذر سين . والله الموفق والمعين . انتهى .

امور وعن لغة الرضوي انه قال ((ع)) و اعلم ان افضل السواجل ركعتا

العمر وبعد ركعتي الوتر، وبعدها ركعتي الروال، وبعدها نوافل المغرب، وبعدها صلاة الليل وبعدها نوافل المساء، يظهر بما ذكر مستند الصدوق وأبيه .

**الرابع** ذهب جماعة من الاصحاب منهم المحقق طاب ثراه في التحريرات الوتر التي هي عبارة عن الركعات الثلاث كما سيأتي تحقيقه . المشهورة في كلام الاصحاب بركعتي الشع ومردة الوتر . فتوات ثلاث احدها في ركعتي الشع واثاني في مردة الوتر قبل الركوع والثالث ميمها ايضاً بعد الركوع ، وحالف في ذلك جماعة فقالوا بان العيوب في الوتر التي هي عبارة عن الثلاث اما هو في الثالثة وان في الاوليين المسماتين بركعتي الشع لا صوت ميمها . واستدل على استحباب انقوب في ركعتي الشع باطلاق الاحبار الدالة على ان الصوت في كل ركعتين من العريضة والمائلة في الركعة الثانية . وفي بعضها ايضاً بزيادة قبل الركوع . ومنها ما رواه الكافي في باب الصوت في الحسن كالصحيح بإبراهيم عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : العيوب في كل صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع .

اقول ويدل على ذلك بالخصوص ما رواه بعض الاحلأ عن كتاب عيون الاخبار عن رجا بن الصحات الذي حمل الرضا الى حراسان في حديث وصف صوته (ع) قال : يضي ركعتي الشع بعرا في كل ركعة منها الحمد ومن هو الله احد ثلاث مرات ويقت في الثانية الحديث .

قال بعض الاحلأ : وصرح شيخنا البهائي رحمه الله في حواشي كتاب معراج السالكين بان العيوب في الوتر التي هي عبارة عن الثلاث اما هو في الثالثة ، وان في الاوليين المسماتين بركعتي الشع لا صوت ميمها ، واستدل على ذلك بصحيحه عند الله بن سنان عن ابي <sup>(١)</sup> عبد الله (ع) قال : الصوت في المغرب

(١) مروي في التهذيب في باب كيفية الصلوة - (مه)

في الركعة الثانية، وفي العشاء والعداء مثل ذلك، وفي الوتر في الركعة الثالثة، ثم قال قدس سره، وهذه العائدة لم يتب عليه <sup>(١)</sup> علماؤها، انتهى . وظاهر كلامه شهرة القول باستحباب القنوت في ركعتي الشفع حتى انه لم يحصل فيه مخالف مبني، وهو كذلك الا انه قد سبقه الى ما ذكره السيد السد قدس سره في المدارك والظاهر انه لم يخف عليه، حيث قال في اوائل كتاب الصلوة في العوايد التي قدمها النامة يسحب القنوت في الوتر في الركعة الثالثة، لقوله ((ع))، في صحيحة ابن سنان من القنوت في الوتر في الركعة الثالثة انتهى، وقد ذكر في الفائدة السابعة الركعتين الاوليين من الوتر وكرار القراءة فيهما ولم يعرض للقنوت، ثم ذكر في النامة التي بعدها كما قبلناه، وهو ظاهر في تخصيصه القنوت بالنامة من الثلاث .

وحرى على سؤاله الفاضل الحراساني وهو الاظهر عمدي، وعليه اعمل انتهى كلامه .

ما من الشيخ احمد بن اسمعيل الحارثي المخاوري في النجف الاشرف حيا وميتا، على ما حكى في جواب من سألته عن صلوة الشفع، هل فيها قنوت ام لا ؟ فاجاب باستحباب القنوت فيها، واستدل بما قدمناه دليلا للقول المشهور . واما صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال القنوت ثم سأل الرواية كما قدمناه، ثم قال وقد ترى لبعض العصاة عدم الاستحباب ولعله من جهة ما ورد من صحة اطلاق الوتر على الثلاث، وتعريف المبتدأ باللام يشعر باحصاء القنوت في المواضع الاربعة، وقد ذكر انه في الركعة الثالثة ميدل على ان اثنا عشر ليس فيها قنوت، وهذا باطل وراي ما سد بالاجماع، ودلالة الاحبار على استحباب القنوت فيما عدا الاربعة المذكورة من الفرائض والنوافل كما هو واضح ملاحظ ولا شبهة فتعين المصير الى حملها على تأكيد الاستحباب في الاربعة

(١) عليها حل .

المذكورة لانه عما سواها، مع انه يمكن ان يكون التنصيص على الثالثة لانه مرد  
حتى لانها مفردة مفصلة، وهذا شتهر ان القنوت انما يكون من كل ركعتين لا انه  
يستحب من ثمانية الشفع، او لحوار حملها على ما اذا صلى الوتر مفصلة ولو على  
ضرب من التقية كما في ورد من بعض الاخبار، فلا تنامي استحبابه في الشفع  
عند صلوتها مفصلة، انتهى \*

قال بعض الاحلاء بعد نقله وهي في محل نظر من وجوه، احدها قوله  
ولعله من جهة ما ورد من صحة الاطلاق الوتر على الثلاث، فانه يؤخذ بهدور هذا  
الاطلاق وانه لاحقية له، وان الوتر حقيقة انما تطلق على هذه المفردة، وان  
الاطلاق الشائع في الاخبار واعصار الأئمة ((ع)) انما هو في التعبير بركعتي  
الشفع ومفردة الوتر، كما عبر به كثير من الاصحاب رضي الله، وهو غلط محض،  
بل الامر بالعكس كما لا يخفى على الممارس للاخبار والمتلحج في تسيار تلك  
البحار، فان الذي استعاض به الاخبار هو اطلاق الوتر على الثلاث ولم يوجد  
مبها ما يخالف ذلك، سوى رواية رجاء بن صحات المتقدمة، وبه صرح السيد  
الاسدي المدرك ايضا فدل ان المستعاد من الروايات الصحيحة المستعينة  
ان الوتر اسم للركعات الثلاث لا الركعة الواحدة الواقعة بعد الشفع، كما يوجد في  
عبارات المتقدمين انتهى، وهو كذلك فان جملة من الاخبار الواردة في احكام  
صلوة الوتر واسمها مفصلة وما يقرأ فيها قد اشتملت على اطلاقها على الثلاث، و  
قد حصري منها ما يعرف من ثلاثة عشر حديثا منها الاحاديث المتقدمة في  
المقام، ولو لاسمها تاتي في محالها لسرداها في هذا المقام ولم اقف على  
خلاف ذلك الا في الرواية المذكورة، وهي لشدودها وصعوبتها ليلع قوة معارضة  
خبير واحد من هذه الاخبار، انتهى

اقول ما ذكره طاب ثراه بان المستعاد من الروايات المستعينة هو اطلاق  
الوتر على الركعات الثلاث حق، وقد حصري منها عشرون حديثا ظاهرا في  
اطلاقها على الثلاث، بل اكثرها صريحة في ذلك، فمن انكر الاطلاق فنقله غير

مسروع .

وأما ما ذكره بأنه لم يوجد في الأحبار ما يخالف ذلك سوى رواية رخائين الضحاك، ففيه نظر من وجهين : -

الاول أن رواية رخاء من الصحاح غير دالة على أن المعصوم (ع) أطلق على الركعتين الأولىين من الثلاث اسم الشعع معهما وهذا غير السدعي فافهم .

الثاني أن ما رعه بأنه ليس في الأحبار ما اشتمل على الإطلاق الشعع على الركعتين الأولىين سوى رواية رخاء غير وجه لكان الحبر الثالث والعشرين المشتمل على رواية الحصال والعيون وحف لعقول ورواية العيون حسه بل لا يبعد أن تعدد من الصحاح .

وعن لغة البرصوي أنه (ع) قال وعرفا من ركعتي الشعع سبع اسم ريك ومن التسمية من بابها الكافرون ومن الوتر من هو لله احد .

قال في استبحار في باب تحقيق منتصف الليل المعتبر عن معرفة من عذر من سمعنا عند الله (ع) يقول من قوله تعالى ولا تحاربهم يسعفرون قال من الوتر من آخر الليل سبعين مرة وروى عن طريق المحققين عن ابن عمر و ابن عباس بن المسي (رضي) قال الوتر ركعة من آحاد قليل تنهى والعشهور بين الأصحاب أيضا إطلاقها على الركعة الواحدة الأخيرة و يطلقون على الأولىين الشعع كما في تلك الأحبار .

وبالحمله طيف الوتر في أحبار على الركعة الأخيرة وعلى الثالث يوم يظهر صيورها اسمًا للركعات الثلاث فإما في إدراك والدحره من الحكم بكونها اسمًا للركعات الثلاث معروجه . نعم عامة ما يمكن أن يقال هناك إطلاق لوتر في الروايات لعنه مصرف إلى الثلاث كما أن إطلاقها في كلام الأصحاب مصرف إلى الثلاث كما أن إطلاقها في كلام الأصحاب مصرف إلى ركعة الأخيرة . بل يمكن ادعاء كونها حقيقة فيها في عرف المشرعة .

قال في المعانيج والمراد بالوتر الركعات الثلاث اللاتي بعد الشاء كما يستفاد من الروايات، وقال بعض المحققين بعد ان عوى ذلك الكلام قول يوجد في اخبار اطلاقه على الركعة الواحدة الاحيرة منها بضا مكررا، وعند المتشرعة ايضا يطلق عليها على سبيل الحقيقة وجميعه الشرعية ثابتة فعلى طريق الحقيقة عند المتشرعة كما لا يخفى، وعلى تعدد عدم الثبوت فالمحجر الشرعي على طريقة الحقيقة عند المتشرعة نعم الظاهر امثال المقام هو الثلاث ركعات، انتهى.

اقول يظهر الثمرة في كونها اسما للركعات الثلاث لواحدة الاحيرة في مقامين.

الأول - انك تسمع ان من فاته صلاة الليل مقام قد لعجز صلى الوتر و سنة لعجز، كتابه صلاة الليل كما في الخبر فعلى الاول لابد صلى الثلاث ولو ادرك الواحد لم يكتب له صلاة الليل وعلى الثاني الوحدة ويمكن ان يقال على كلا التقديرين لابد ان صلى الثلاث لانه قلب ان اطلاق الوتر ينصرف اليه في الاخبار، وفيه نظر.

الثاني ان من بدر صلوة الوتر الموصفة بخرج عن العهدة بالانبياء بالركعة الاحيرة على الاحير ولا على الاول، واما ما ذكره من انه لم يظهر لها بها هي اسم للواحدة او الثلاث فلا بد في المقامين من لسان الثلاث، اما في الاول مما عرفت، واما في الثاني فللبرء لنفسه الشيء لا يحصل لا بالانبياء به.

قاعدة ذكر الشيخ الحليل ابو على الطبرسي في كتاب مجمع البيان من تحليل سمية الفاتحة بالسبح امتاى ساه شتى مراتب في كل مرض ونقل وورد عليه بان هذه التولية منقصة بصلوة الوتر.

اقول وظنى ان هذا الاراد غير وارد عليه، لان الذي يظهر باسبع في اخبار الال عليهم صلوات الله دى لحلال، ان هذه الركعات لثلاث اللاتي

بعد الثمان هي صلاة واحدة ، و ان لم يظهر من الاحبار في ان اسمها هل هو واحد و هو الوتر ، او يكون اسم الركعتين الاوليين الشفع واسم الاخير الوتر ، فانظر لي ما رواه الكافي في باب صلاة النوافل عن الحسن الصيقلي عن ابي عبد الله (ع) قال قلت له الرجل يصلي الركعتين من الوتر ثم يقوم فيمسح التشهد حتى يركع ويدكر و هو راكع قال يجلس من ركوعه فيتشهد ثم يقوم فيتم ، قال قلت اليس قلت في الفريضة اذا ذكره بعدما ركع مضى ثم سجد سجدتي السهو بعدما يقصر ، يتشهد فيهما ؟ قال ليس بالسائلة مثل الفريضة .

و ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن ابي ولاد حفص بن سالم قال سألت ابا عبد الله (ع) عن التسليم في ركعتي الوتر ، فقال نعم و ان كانت لك حاجة فاحرج واقصها ثم عد و اركع ركعة .

و روى الصدوق ايضا في الفقيه في باب دعا قنوت الوتر قال و روى عن ابي ولاد حفص بن سالم الحياط انه قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول لا بأس بان يصلي الرجل ركعتين من الوتر ثم يقصر فيصلي حاجته ، ثم يرجع فيصلي ركعة ، ولا ما بين ان يصلي الرجل الركعتين من الوتر بشرط لهما و يتكلم و يسبح ، و يقضي ما يشاء من حاجته ، و يحدث وضوء ثم يصلي الركعة قبل ان يصلي العداة و الى الخبر الرابع والعاشر والحادي عشر غيرها فامهم ما اسبأه في المقام ، فاستاد - شيعته في الاحبار ثم فكروا و تأملت في معادها ، نقول ان المذكور هو التمام من غير نقص مرد عليه ولا ابرام و اسأل من الله الاعتصام

قال بعض الاحلأ اني تقدم نقل كلامه بعد نقل كلام الشيخ احمد ، في - بل - لك الكلام عاطفا عليه و معبراً على كلام الشيخ المذكور ، ما صورته و تانيها قوله و تعريف المستدأ الى آخر ما يتعلق به فان فيه ان الاستدلال بالخير المذكور على كون القنوت في ثالثة الوتر لا التانيه لا توقف على هذا الكلام ، حتى انه يسجل عليه بانه كلام باطل و رأي فاسد بالاجماع و دلالة الاحبار و نحو



ذلك مما اطلال به فان احدا لم يدع من الرواية المذكورة احتصاص القنوت بهذه المواضع الاربعة ، فلا وجه للتطويل به بالكثبة ، بل وجه الاسناد لانها هو ما سله و وافق عليه من دلالة هذه الاحبار على استحباب القنوت وتأكده في هذه الثلاث والسابعة ، فان مقتضاه انه هو الموضع شرعا في هذه المواضع المذكورة في الخبر. و متى ثبت توطيئه في هذه المواضع من الفرائض المذكورة والسابعة ، فعليه يحتاج الى الدليل ، فكما انه لا دليل على غير الثانية من الفرائض كذلك لا دليل على غير الثانية من الوتر ، الا ما ينزوي من اطلاق الاحبار المشار اليها ، و رواية عيون الاحبار .

فاما اطلاق الاحبار فيقيد به لاسها طاهره في تخصيص القنوت في الوتر بالثلاثة ، و مما يؤيد ذلك باوضح تأكيد و يؤيد باظهر تأييد ، بما على ما عرفت من الوتر في الاحبار الدالة على ان ذلك في عزمهم (اع) عبارة عن الثلاث حطة و افوه من الاحبار الدالة على انه يدعو في قنوت الوتر بكدا و يستعصر كدا و كذا مرة ، و يستحب فيه كدا و يدعو بعد رفع راسه منه بكدا ، و كان امير المؤمنين (ع) يدعو في قنوت الوتر بكدا ، و كان علي بن الحسين يدعو في قنوت الوتر بكدا ، و امثال ذلك .

فانه متى كان الوتر اسما للثلاث كما ذكرنا انه المستفاد من الاحبار ، فلو كان فيها قنوتان كما يدعيه الخصم لم يحسن هذا الاطلاق في حطة هذه الاحبار ، و لكان ينبغي ان يقيد ولو في بعضها بالقنوت الثاني .

و اما رواية كتاب العيون فهي ضعيفة قاصرة عن معارضة الصحيحة المؤيدة بهذه الاحبار المشار اليها ، على ان التحقيق ان يقال و هو الامر من الخبر المذكور و اليه يشير كلام المعترض الا انه لم ياته من وجهه ، بان المراد انما هو الخبر عن المبتدأ ، و كذا قوله في الركعة الثالثة بالسنة الى الوتر ، و قوله في المعرب طرف لعمرو ، و كذا فيما عطف عليه ، فيكون الحصر دالا على حصر القنوت في الثانية الفرائض المذكورة و ثالثة الوتر ، و هو حصر اضافي بالسنة الى غير هذه

الركعات يصى أن العيوب في الثانية لا الأولى ولا الثالثة وكذا في الوتر في  
الثانية لا في الأولى ولا الثانية لأن المحصر حقيق على الوجه الذي ذكره  
ليتم ما سجل به وأكثر من الشيع مذهب على جعل حبر العتد<sup>١</sup> قوله في  
المعرب وهكذا في باقي أفراد المذكورة وأن يكون المحصر حقيقاً ما به باطل كما  
أشرف عليه أبا ومما صح الاستدلال على ذلك العتد، وما ذكرناه من هذه  
الوجه طهر من الاستدلال بالحبر المذكور، لأنه من حيث المحصر يتصل بالعي  
لغير هذا المواضع المذكور.

وبأنها مودة مع به يمكن أن يكون التنصيص على الثالثة سهي فإن فيه  
مع الاعراض عنه من الكليف والعبد بنم لول المحصر الدليل في هذه الروية. و  
قد عرفت فيما قدمنا أنه ظاهر حصة من الاحبار من هو مشهور<sup>(١)</sup> فيها غاية  
الاشتهار وما عداه فهو مذهب على العكس من الأسار وأن أشهر في كلام  
علمائنا الأبرار إلا أنه من قبيل رب مشهور لا أصل له ورب متاصل غير مشهور.  
واعتد من ذلك حمله به الحبر على ما أن صلى الوتر موصولة ولو على  
صرب من لعمري، فإنه محال من التكليف العبد والتحل الشديد وما يحامل على  
هذه التكاليف المتعصية والمخالفات المسلفة مع ظهور الخبر في المراد. وعقله  
الاصحاب عن الحكم المذكور وعدم سعيهم له وحكمهم بخلاف لا يوجب ذلك  
حكم لهم من عهده عن الأحكام لمودعه في الاحبار كما لا يخفى على من حسن حلال  
الديار، ولظهور ما لنا التشبه في المقام هو دلاله الاحبار على فصل  
الركعتين الأولى من الوتر، وحوار وفوق السطال من الثالثة، محملوهما  
سهدا التقريب صلوه معصله بحكم عليها بما يحكم على سير النواصير والسهدا  
استدلوا على استحباب العيوب فيها بما دل على العيوب في كل ركعتين من  
لنوافل والمفهوم من الاخبار أن الثلاث صلوه واحدة مسماة بالوتر كما سميت

(١) مشهور حل

(٢) قوله ولهدا استدلوا إلى آخره وفيه نظر واضح (منه)

العرايض كل باسم مثل الظهر والعصر ونحوهما ، غاية الامر ان الشارع حوّر  
العصل فيها ، والابسان محير من الفصل والتوصل كما هو مقتضى لجمع بين  
الاحبار ، ومتى ثبت كونها صلوة واحدة فليس فيها الاقنوت واحد كما يراى صلوات  
و ان جعل محلها في الثالثة منها انتهى كلامه رفع في الحلد مقامه .

اقول والمسئلة بعد محل اشكال . ينشأ من روايه رحاب الصحاك المسحورة  
بالشهرة حككية كالعمومات الامرة بالقنوت في كل ركعتين مريضة او نافلة . منها ما  
رواه الكافي في باب القنوت عن الحرث بن المصيرة قال قال ابو عبد الله ((ع )  
اقب في كل ركعتين مريضة او نافلة قبل الركعتين .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم ايضا في الحسن كالصحيح بابراهيم عن  
رواية عن ابي جعفر ((ع)) قال القنوت في كل صلوة في الركعة الثانية من الركوع  
وبما دل على المسامحة في ادلة السنن والكراهة .

ومن صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمة المعتصدة بما تقدم لاسامية بما  
يستفاد منها لشمول ما دل على المسامحة فيها لنحو العام ، ولعمل الاظهر  
الاحوط هو ترك القنوت في الثانية كما استظهره جملة من الفحول المتقدم اليهم  
الاشارة ، بل اختاره المشهور على ما سببه بعض المحققين كغيره . بل عليه  
الاجماع على ما ادعاه العاقل الكامل اعنى فتح الله الكعبي القاتى . في رسالته  
التي فيها في شرح حديث رحاب ابن الصحاك . حيث قال فيها في جملة  
كلام له الثانية في القنوت في الشفع والمشهور بل الاجماع ومنطوق الروايات  
التي اطلعت عليها انه في الثالثة لا غير . وفي متن الحديث الذي نحن نتكلم  
فيه . انه ((ع)) قن في ثاية الشفع بعد القراءة وقبل الركوع ، فيحتمل ان يكون  
ذلك وهما من الراوى ، لانه لما كان يرى الامام ((ع)) يقن في كل ثاية من  
العرايض والوافل فطى انه قن في هاتين الركعتين ايضا . صحاه على ما ظنه ، و  
اما قلنا ذلك لما رواه ابن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله ((ع)) انه قال  
القنوت في الوتر في الركعة الثالثة ، والحمل بعيد الحصر والاحوط تاحير القنوت

الى الركعة الثالثة خدرا من التشريع ، انتهى .

بقى في المقام شيء ، وهو ان ما ذكر الجماعة المتقدم اليها الاشاره من استحباب القنوت الثالث الذي بعد الرفع من الركوع ، فلم احمله من الاحيار حيرا ولا من الادلة اثرا ، بل المستفاد من الاحيار عموما وخصوصا هو كون القنوت فيها انما هو قبل الركوع ، و روى الصدوق في الفقيه في باب دعاء قنوت الوتر في الصحيح عن معوية بن عمار انه سأل ابا عبد الله ((ع)) عن القنوت في الوتر قال قبل الركوع ، قال فان سبقت اقبادا رفعت راسي ، قال لا .

قال الصدوق بعد نقل الخبر حكم من ينسى القنوت حتى يركع ، ان يفتت اذا رفع راسه من الركوع ، و اما مع الصادق ((ع)) من ذلك في الوتر والعدة خلافا للامة لا سهم يقتون مبهما ذلك بعد الركوع ، و اما اطلق ذلك في سائر الصلوات لا جمهور العامة لا يرون القنوت فيها .

و روى الكافي في باب القنوت في الصحيح عن يعقوب بن يقطين قال سألت عبد الصالحا ((ع)) عن القنوت في الوتر والفجر وما يحبر فيه قبل الركوع و بعده ، فقال قبل الركوع حين ترفع من قرائتك .

نعم روى الكافي في باب السجود والتسبيح والدعاء ، عن احمد بن عبد العزيز قال حدثني بعض اصحابنا قال كان ابو الحسن الاول ((ع)) اذا رفع راسه من آخر ركعة الوتر قال هذا مقام من حسنة الدعاء الى آخره و لعل هو لا الجماعة ارادوا بالقنوت الدعاء كما يشير اليه كلام التذكرة حيث قال . و يستحب في المفردة من الوتر القنوت قبل الركوع و بعده ، لان الكاظم ((ع)) كان اذا رفع راسه من آخر ركعة الوتر قال هذا مقام من حسنة دعاء منك الى آخر الدعاء ، انتهى .

ولا ننكر ذلك لانه لا مشاحة في الاصطلاح ، والعمل بهذا الخبر و امثاله في مقام الاستحباب متبع ، و اما نحن سكر كلامهم اذا ارادوا من القنوت القنوت المعهود الشرعي ، بان كان يستحب فيه ما يستحب في القنوت من رفع اليدين حال

الوجه .

وبالجملة نحن نقول بما رآه الكافي في باب القنوت عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله ((ع)) قال :  
ما اعرف قنوتاً الا قبل الركوع ، واما الدعاء بعد ركوع الوتر بالماثور من قال به و  
واظب عليه يكون مصيباً و ما جوراً .

الخامس : قال بعض الاحلأ قد اشتهر في كلام الاصحاب استحباب  
الدعاء لاربعين من اخوانه في قنوت الوتر ، قال في المدارك بعد الكلام ، في  
استحباب الاستعمار في قنوت الوتر سبعين مرة و يستحب الدعاء فيه لاجوانه  
المؤمنين باسمائهم و اقله اربعون .

و روى الكليني في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع))  
قال دعاء المرء لاجيه يظهر الغيب يدر الزرى و يدمع المكروه .  
و في الحسن عن هشام بن سالم عن ابي<sup>(١)</sup> عبد الله ((ع)) قال من قدم  
اربعين من المؤمنين ثم دعا استحبه له .

اقول لا ريب في استحباب الدعاء للاخوان و كذا الاربعين من الاخوان .  
كما ورد في عدة اخبار زيادة على ما ذكره ، الا انه لا تفيد فيها بوقت مخصوص من  
صلوة او غيرها ، و اما الروايات الواردة في قنوت الوتر على تعددها و كثرتها فلم  
يتضمن شئ منها استحباب الدعاء لاربعين ، بل ولا الاخوان بقون مطلق ولعل  
من ذكر ذلك من اصحابنا رضى الله عنهم بطرائق كون هذا الوقت من اصل الاوقات و  
انه مظنة للاجابة ، فذكر هذا الحكم فيه ، والا فلا اعرف لذكره في خصوص هذا  
الموضع وحدها مع حلول الاخبار عنه ، وكيف كان فالعمل ما ذكرناه لا بأس به .  
واما ما نقل عن بعض مشائخنا المعاصرين من المبالغة في الدعاء لاربعين في  
هذا القنوت ، حتى انه ياتي به بعد الفراغ من الركعة لو احل به ، فالظاهر انه

(١) و هذه الرواية مروية في اصول الكافي في باب من يستحب دعوته . (منه )

وهم من الماقل لما عرفت، انتهى .

اقول وسبته الى الوهم وهم بعدما ذكره في دليل و لعل هذا مصاما الى انه روى عن النبي (ص)، انه دعا في قنوته لقوم يا عياهم و على آحرين يا عياهم فاعفهم .

يستحب في قنوت الوتر الاستغفار سبعين مرة ، للاخبار المستفيضة المروية في كتب الاخبار ، و ينبغي ان تعد الاستغفار بيدك اليسرى و تصب يدك اليسرى لصحيحة عبد الله بن ابي يعفور المروية في العمية في باب القنوت .

و ان يقول سبع مرات هذا مقام العائذ بك من النار للتاسي بالنبي (ص) كما في الصحيحة المتقدمة قال الشيخ البهائي في مفاتيح الفلاح ، و لو يلعب بالاستغفار المائة كان افضل ، انتهى .

و ان تقول بما رواه العقيص في اسباب الصغدم عن ابي حمزة الثمالي قال كان علي بن الحسين (ع) يقول في آخر وتره و هو قائم رب أسأت و ظلمت نفسي و بنس ما صنعت و هذه بداي حراء ما صنعتا<sup>(١)</sup> قال ثم يمسط يديه جميعا قدام وجهه و يقول و هذه رمتي حاصعة لما انت قال ثم يطأ طي رأسه و يحصع برميته ثم يقول و ها انا ذا بين يدك محد لنفسك الرضا من نفسي ، حتى ترصن لك العتبي لا اعود لا اعود قال و كان والله اذا قال لا اعود لم يعد . و يستحب ايضا ان يقول العفو العفو ثلثمائة مرة ، لفعل علي بن الحسين عليه السلام ، على ما رواه العقيص في الباب الصغدم .

و ان يدعوا بما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن معمر بن حربور عن احدهما قال في صوب الوتر لا اله الا الله الحليم الكريم الى آخر الحديث ، و روى الكافي في باب صلوة التواكل في الحسن كالتصحيح بابراهيم عن الحلبي عن ابي عبد الله (ع)، انه سئل عن القنوت في الوتر هل فيه شيء موقت

(١) كسيتا حل .

يتبع و يقال ؟ فقال لا نأمن على الله عز وجل و صل على النبي (ص) و استنصر  
لديك العظيم ، ثم قال كلّ ديب عظيم .

و بالجملة المسحبات في تلك الصلوات كثيرة و الاشتغال بغيرها أولى  
لأنه قد صنعت في المقام كتب كثيرة ، منها مفتاح العلاج و العصاح و لتسامح  
في أدلة السنن مما يحور لما لا أحد بها إذا لم يكن الأمر دايراً بين الواجب و  
الحرام ، و سئل من الله سارث و تعالى أن يوفقنا أن نكتب في ذلك كتاباً مفرداً  
نعم تتعرض في المقام على جملة أخرى منها أيضاً في مضاوي لأمور الآتية  
أن شاء الله .

الصالح : قد عيب حطة من الإحرام يستحب مراة في النوافل اليومية .  
فلا بأس بنقلها . منها ما رواه الكافي في باب قراءة القرآن في الحسن كالصحيح  
عن معاذ بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) أنه (ص) قال لا تدع أن تقرأ بقل هو الله  
أحد و قل يا أيها الكافرون في سبع مواطن في الركعتين قبل الفجر و ركعتي  
الروال و ركعتين بعد المغرب و ركعتين من أول صلاة الليل و ركعتي الأحرام  
و الفجر إذا صبح بها و ركعتي الطواف ، قال الكافي و في رواية أخرى أنه  
تبدأ في هذا آكله بقل هو لله أحد و الركعة الثانية بعد يا أيها الكافرون الأخرى  
الركعتين قبل الفجر فإنه يبدأ بقل يا أيها الكافرون ثم قرأ في الركعة الثالثة  
بقل هو الله أحد .

ومنها ما رواه الكافي أيضاً في الباب المتقدم عن صفوان الجمال قال  
سمعت أبا عبد الله (ع) يقول صلاة الأوابين الخمس كلها بقل هو الله أحد .  
بها ورد في عدة من الأحبار ومنها الحرثاني والثلاثون ، أن صلاة الأوابين<sup>(١)</sup>

(١) روى في البحار في باب صلاة الصبح عن العياشي عن الأصمعي بن سنان قال  
خرجنا مع علي (ع) فتوسط المسجد فإذا الناس يتعجلون حين طلعت الشمس  
فسمعه يقول يقرأ صلاة الأوابين يحرمهم الله قال قلت مما يحرمها قال عجلوها  
قال قلت يا أمير المؤمنين ما صلاة الأوابين قال ركعتان . ( منه )

هي نافلة الروال و ظاهر هذا الخبر على انها مجموع الخمسين ، قال بعض الاحلاء و ظاهر هذا الخبر يدل على ان صلوة الاوابين مجموع الخمسين بوافئها و فرايضها ، و هو غريب لم يسمع به غيره من الاخبار و لا في كلام الاصحاب ، قيل و لعل المراد بالاوابين الذين يصلون الخمسين فان من يصلى الروال يبعد ان لا يصلى البواقي ، والمراد بالحدث اما استحباب قراءة هذه السورة في كل ركعة من الخمسين ، او في كل صلوة منها و لو في احدى الركعتين ، و لعل الثاني امر بياضي بوطيف حيلة من الصور في الغرائب والنواميس .

ومنها ما رواه الكافي ايضا في الباب المسمى عن ابي هرون المكفوف قال سأل رجل ابا عبد الله (ع) و اما حاصر . كم يقرأ في الروال ؟ فقال ثمانين آية ، فخرج الرجل . فقال يا ابا هرون هل رايت احب من هذا الذي سألتني عن شيء ؟ فحضرته عن تفسيره ؟ هذا الذي يرفع اهل العراي انه عاقلهم . يا ابا هرون ان الحمد سبع آيات و قل هو الله احد ثلاث آيات بهذه عشر آيات و الروال ثمان ركعات فهذه ثمانون آية .

بيان :

يدل الخبر على انه يجب الرجوع اليهم (ع) في مجملات الاحبار و متشابهاتها و يرد على هذا الخبر بحسب الطاهر اشكالان لم ارم الاصحاب من تعرض لهما .

الاول ان اخبار يدل على ان قل هو الله احد ثلاث آيات . و الحال انه اكثر .

الثاني ان ما احاب الصادق (ع) للتاويل ان كان من التشابهات فكان عليه (ع) ان يوضحه له و للحوادث عن الاخبار محال احكام على اهل الكمال و اما الحوادث عن الاول فلا يحضرنى الان شيء .

ومنها : ما رواه التهذيب في اوائل باب كيفية الصلوة عن محسن المينى عن ابي عبد الله (ع) قال نقرأ في صلوة الروال في الركعة الاولى الحمد و قل



هو الله احد، وفي الركعة الثانية الحمد و قل يا ايها الكافرون . وفي الركعة الثالثة الحمد و قل هو الله احد و آية الكرسي . وفي الركعة الرابعة الحمد و قل هو الله احد و آخر البقرة آمين الرسول الي اخرها . وفي الركعة الخامسة الحمد و قل هو الله احد والحصى آيات من آل عمران ان في خلق السموات والارض الى موله لانحلف الميعاد، وفي الركعة السادسة الحمد و قل هو الله احد و ثلاث آيات المسحرة ان ربكم الذي خلق السموات والارض اني قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين، وفي الركعة السابعة الحمد و قل هو الله احد والايات من سورة الاسعاف و جعلوا لله شركاء الخ اني قوله و هو اللطيف الخبير . وفي الركعة الثامنة الحمد و قل هو الله احد و آخر سورة الحشر من قوله لوا نزلنا هذا القرآن على حبل لرايته خاشعا الي اخرها ما د فرعب قل اللهم معلية العلوب و الاضرار ثبت قلبي على دينك، ولا تزع قلبي بعد اد هدي بي و هم يسيرون لذيك رحمه انك انت الوهاب سبع مرات، ثم تقول استجير بالله من النار سبع مرات .

ومنها ما روه اسهد يب ايضا في او ثل باب كيفية الصلوات في الريانات عن عبد الحالى عن ابي عبد الله (ع) انه كان يقرأ في الركعتين بعد العتمة بالواقعة و قل هو الله احد .

و روه ايضا بسند صحيح في باب كيفية الصلوة عن ابي عمير قال كان ابو عبد الله يقرأ في الركعتين بعد العتمة الواقعة و قل هو الله احد .

ومنها ما روى عن الصدوق في المجالس عن سبه عن الحسن بن احمد عن مانكى عن منصور بن العباس عن محمد بن ابي عمير عن هشام بن سالم عن ريد الشحام عن ابي عبد الله (ع) قال من قرأ في الركعتين الاولىين من صلوة الليل سبعين مرة بقل هو الله احد في كل ركعة ثلاثين مرة اعتل و ليس بيسه و بين الله عز و حل .

و روى التهذيب في او اخر باب كيفية الصلوة مرسلان و روى ان من قرأ في الركعتين الاولىين من صلوة الليل في كل ركعة منها الحمد مرة و قل هو

الله احدى ثلاثين مرة، اعتل و ليس بينه وبين الله عز وجل دسبا الا عز له .  
ومنها : ما رواه الشيخ في المصباح مرسلًا قال و روى انه يقرأ في الركعة الاولى من جامعة المغرب سورة الجحد ، وفي الثانية سورة الاخلاص ، وفيما عداها ما احتاره ، قال و روى أن ابا الحسن العسكري (ع) كان يقرأ في الركعة لثالثة احمد و اول الحديد الى قوله و هو عليم بذات الصدور ، و في الرابعة الحمد و آخر الحشر .

ومنها : ما رواه الكافي في باب صلوة النوازل عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله (ع) عن الوتر ما يقرأ فيهن جميعاً ؟ قال بقل هو الله حد . قلت : في ثلاثين ؟ قال : نعم .

ومنها : ما رواه التهذيب في باب صلوة الليل قال و روى ان من قرأ في الوتر بالمعودتين و قل هو الله احدى مئة مرة اشرك بالله و برك .  
ومنها : ما رواه التهذيب في آخر باب كفيه الصلوة في الصحيح عن يعقوب بن يقطين قال سألت العبد الصالح (ع) عن القراءة في الوتر و قلت ان بعضا روى قل هو الله احدى في الثلاث ، و بعضا روى المعودتين و في ثلثه قل هو الله احدى فقال اعلم بالمعودتين و قل هو الله احدى ، و السليم في الركعتين بين الثلاث ركعات لا يحوز بركة .

ومنها : ما رواه ابن ابي عمير في الباب المتقدم في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا عبد الله (ع) عن القراءة في الوتر ؟ فقال كان يسبي و بين ابي و كان اذا صلى يقرأ في الوتر بقل هو الله احدى ثلاثين ، و كان يقرأ قل هو الله احدى في الوتر فـ اـ مرع سها قال كذلك الله و كذلك الله ربي .

ومنها : ما رواه ايضا في العكاك المتقدم في الصحيح عن الحرث عن المعيرة عن ابي عبد الله (ع) قال كان ابي (ع) يقول قل هو الله احدى ثلث القرآن ، و كذا يحب ان يجمعها في الوتر ليكون القرآن كله .

ومنها : ما رواه التهذيب في أواخر باب كيفية الصلوة في الريادات عن أبي الحار ود عن أبي عبد الله (ع) قال سمعته يقول كان علي (ع) يوتر بتسع سور .

ومنها : ما رواه في المصباح على ما حكى قال روى ابن السني (ص) أن كان يصلى في الثلاث ركعات بتسع سور في الأولى الهكيم الكافر وأما إرسلناه وأما إرسلت وفي الثانية الحمد والعصر وأما إرسلناه وأما إعطيات الكافر . وفي المعردة في الوتر يا أيها الكافرون ونبت وقل هو الله أحد .

بها .

قال بعض الأحلاء يمكن حمل رواية أبي الحار ود على هذا الرواية أن ثبت كوسها من طرقها . وحيث قد ترجع الروايتان إلى رواية واحدة .

ومنها : ما روى عن كتاب الفقه الرضوي قال (ع) . وقرأ في ركعتي الشفع سبع اسم ربك . وفي الثانية قل يا أيها الكافرون . وفي الوتر قل هو الله أحد . ومنها : ما رواه التهذيب في أواخر باب كيفية الصلوة في الصحيح عن أبي سنان عن أبي عبد الله (ع) قال اقرأ في ركعتي الفجر بآي سورتين أحبيبت ؟ فقال أما أنا فأحب أن اقرأ فيهما بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون .

بها .

قال في مفتاح العلاج وقرأ في الأولى بعد الحمد الحمد . وفي الثانية التوحيد أسهى . أقول ويدل عليه ما رواه التهذيب في أواخر باب كيفية الصلوة عن يعقوب بن سالم البرار قال قال أبو عبد الله (ع) صدق بعد الفجر أمر فيهما الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد .

هذا ما يدل على رواية معادس مسلم مع المرسل التي بعد ها ورواية العيشي . على أن السجدة في الركعتين الأولى من صلوة الزوال يقرأ في الركعة الأولى بالتوحيد والثانية بالحمد ويدل على هذا أيضا عن الفقه الرضوي بعد

ذكر صلوة الليل و امرأ من الركعة الاولى بفاتحة الكتاب و قل هو الله احد و فى الثانية يقل يا ايها الكافرون و كذلك فى ركعتي الروال و فى الباقي ما احبب ، و رواية ابن هرون الدالة على استحباب قراءة التوحيد فى الركعات الست الباقية كرواية الميمنى ، واشتمالها على الريادة غير صاير لما عرفت .

الثانية : دلت رواية معاذ مع المرسلات التى بعدها ، على استحباب التوحيد فى الركعة الاولى والحمد فى الثانية . والمرسلات المقولة عن المصاح المتقدمة على العكس . والعمل برواية معاذ اولى لما ذكره بعض الاحلأ من ان عمل الاصحاب على الرواية المذكورة فى جميع ما نصصته ، مضافا على انها مسنده صحيحة او حسنة ، نقلها الاكثر منهم ، وضعف ما عارضها بالارسال وقلة الناقل لها .

قال البهائى فى معراج الفلاح : انه يقرأ فى الاوليين بعد الحمد التوحيد ثلاثا فى الاولى والقدر فى الثانية . وقال و ان شئت قرأ فى الاولى الحمد و فى الثانية التوحيد ، وما ذكره ثانيا يكون مسنده المرسلات المشار اليها . و دلت المرسلات التى نقلها عن العسكرى ((ع)) ، على استحباب الابتين بعد الحمد فى الركعتين الاخيرتين .

الثالثة : دلت رواية عبد الحالى وصحيحة ابن ابي عمير ، على استحباب قراءة الواقعة ميهما مع التوحيد و فى الخبر الحادى والعشرين دلالة على ان الصادق ((ع)) يقرأ ميهما نقل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون .

الرابعة : حكم الركعتين الاوليين من صلوة الليل ، دلت رواية معاذ على استحباب التوحيد والحمد ، و دلت المرسلات التى فى دليل رواية معاذ على تقديم التوحيد عقب الرصوى . و دلت رواية ريد الشحام على استحباب سورة التوحيد ثلاثين مرة فى كل من الركعتين ، كالمركلة المروية فى التهذيب التى نقلناها من ديله . قال فى العقبه فى باب صلوة الليل : ثم صل ركعتين تقرأ فى الاولى الحمد و قل هو الله احد و فى الثانية الحمد و قل يا ايها الكافرون ، و تقرأ فى الست

الركعات بما أحبت، و أن شئت طوّلت و أن شئت قصّرت، و روى أن من قرأ في الركعتين الأولىين من صلوة الليل من كل ركعة منها الحمد مرة و قل هو الله أحد ثلاثين مرة، اعتل و ليس بينه و بين الله عز و جل ذنب الا غفر له .

و قال الشيخ البهائي في مفتاح الفلاح والافضل أن تقرأ فيها بعد الحمد سورة التوحيد ثلاثين مرة، و في الثانية سورة الجحد، و في الركعات الست الباقية السور الطوال مثل سوره الاسعاف والكهف والاسيا و يس و الحواميم و ما اشبهها في الطوال، و عن الذكرى به عمل عن الرسالة و النهاية انه يقرأ في الأولى صلوة الليل في الأولى التوحيد و في الثانية الجحد، و قال في موضع: قدم الجحد و روى لعكس و كذا في الكتاب المذكور عن الشيخ المفيد رحمه الله و ابن البراج، في أوليهما ثلاثون مرة التوحيد و في الثانية ثلاثون مرة الجحد، و ابن أدريس في كل ركعة منهما بعد الحمد ثلاثون مرة التوحيد، قال و قد روى أن في الثانية الجحد و الأول اظهر، قال في الذكرى على ما نقل بعد نقل ما ذكرناه قلت الكل حسن والمحت في الاصلية للمتجهد أن يعمل بجميع الاقوال في مختلف الاحوال و قال بعض الاحلأ و ظاهر كلام الذكرى حمل رواية الثلاثين على سعة الوقت، و رواية التوحيد و الجحد على ضيقه، كما يؤمى اليه قوله مختلف الاحوال وهو جحد انتهى، و ما استحوذ به لا يحلو عن قوة .

الحامسة : في حكم الوتر بعض الروايات المتقدمة دل على التوحيد في الثلاث، و آخر على المعودتين في الأولىين والتوحيد في الثالثة، و آخر على أن في كل منها ثلاث سور على المحو المعصل في الخبر، و الآخر على أن في الأولى سبع اسم ربك و في الثانية قل يا ايها الكافرون و في الثالثة قل هو الله أحد .

قال بعض الاحلأ و أكثر الاخبار على التوحيد في الثلاث ثم المعودتين

في الأولىين والتوحيد في الثالثة، و باقى الروايات لا يحلو من شدة .

قال في مفتاح الفلاح و تقرأ فيها أى في مفردة الوتر بعد الحمد التوحيد

ثلاثا و المعودتين .

السادسة : دلت رواية ابن سنان الاحيرة ، و رواية يعقوب بن سالم ، و رواية معاذ ، والمرسلة التي في دليها ، على استحباب الجحد في الاولى من تأمل في الصحيح والتوحيد في الركعة الثانية .

الامر الثامن : روى الشيخ في المصباح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال من صلى بين العشاءين ركعتين يقرأ في الاولى الحمد و قوله تعالى و دالون اد ذهب مغاضيا الى قوله و كذلك سحى المؤمنين و في الثانية الحمد و قوله و عند معارج العيب لا يعلمها الى آخر الآية . فادا من عن القراءة رفع يديه و قال اللهم انى اسئلك بمعارج العيب التي لا يعلمها الا انت ان تصلى على محمد و آل محمد و ان تعمل في كذا و كذا و تقول اللهم انت ولى نعمتى و القادر على طلبتى تعلم حاجتى و اسئلك <sup>(١)</sup> بحق محمد <sup>(٢)</sup> و آله عليه و عليهم السلام لما نصيبها لى و سأل <sup>(٣)</sup> الله حاجته اعطاء الله ما سأل .

و عن السيد العابد رضى الدين بن طاوس في كتاب فلاح السائل باسناده عن هشام بن سالم منه . و راد فان السبي ((ص)) قال لا تنتركوا ركعتي العيلة و هما بين العشاءين .

و روى الصدوق طاب صحبه في المعية في باب ثواب الشغل في ساعة العيلة مرسلا قال قال رسول الله ((ص)) قيل و في كتاب العلل مسندا في الموتى عن سماعة عن جعفر بن ((ع)) محمد عن ابيه قال قال رسول الله ((ص)) تعملوا في ساعة العيلة و لو بركعتين خفيفتين فاسهما نور ثمان دار الكرامة قال و في حبر آخر دار السلامة و هي الجنة ، و ساعة العيلة ما بين المغرب و العشاء الاخرة .

(١) فاسئلك حل

(٢) يعحمد حل .

(٣) و ما سأل الله حاجة الاعطاء حل .

و روى التهذيب في آخر باب فضل الصلوة عن وهب ، او عن السكوني ، عن جعفر عن ابيه قال قال رسول الله (ص) (( تنعلوا في ساعة العقيلة ولو بركعتين خفيفتين فانهما يورثان دار الكرامة ، قيل يا رسول الله ، وما ساعة العقيلة ؟ قال ما بين المغرب والعشاء ، وعن ابن طاووس انه روى ايضا هذه الرواية في كتاب ملاح السائل ، و راد قيل يا رسول الله وما معنى خفيفتين ؟ قال تقرأ فيهما الحمد وحدها ، قيل يا رسول الله معنى اصلها ؟ قال ما بين المغرب والعشاء .

و روى الصدوق في العقبه في باب كراهية اليوم بعد العداة عن حابر عن ابي جعفر (ع) قال ان ابليس يبيت جنود<sup>(١)</sup> الليل من حين تعيب الشمس الى معيب الشفق ، و يبيت جنود النهار من حين يطلع المحر الى مطلع الشمس . و ذكر ان نبي الله (ص) كان يقول اكثروا ذكر الله عز وجل في هاتين الساعتين ، و تعودوا بالله من شر ابليس و جنوده ، و עודوا صغاركم في هاتين الساعتين فانهما ساعتا غلبة .

اذا عرفت فاعلم ان المقام يقتضي ذكر مواعيد .

الاولى : ذهب بعض الاصحاب على ما نقل عنه انه يكفي في اداء هذه الوظيفة الاتيان بها ثلثي المغرب ، و خالف في ذلك جماعة من الاصحاب فاسهم عدوها ركعتين مستقلتين كالاربعة الموظف للمغرب ، بل سب بعض الاحلا ذلك الى ظاهر الاصحاب قال حيث اسهمذكروا في هذا المقام هذه الصلوة المخصوصة زيادة على ساعة المغرب .

اقول يمكن ان يستدل للاول بوجهين الاول اطلاق الامر بالتفعل في ساعة العقيلة ، الثاني رواية الصدوق المروية او لا عن العقبه مرسل و عن العلل مسندا موثقا و للمشهور دليل رواية ملاح السائل المروية اولا ، اقول والمشهور هو

(١) جنوده حل .

الاقوى . قال بعض الاحلاء ورد في خبر تعيين صلوة معينة بقراءة خاصة و كيفية يعارى بها كيفية نأملتى المغرب الموطفة يعطى تقيد الاطلاق بهذه الصلوة الخاصة الزائدة على نأملتى المغرب . ولا ريب ان الاحتياط فى تحصيل هذه الفضيلة . وانما يتم بما ذكرناه . وهو ظاهر الاصحاب ايضا .

وقال بعض المحققين وهو من مقام دفع ما توهمه البعض المشار اليه سابقا ما صورته ولا يحفى توهمه . لانه ((ص)) انى بلفظ ركعتين بكرة من سياق الاثبات الظاهر عدم كونه بعضا من الموصاف المعهود . مضاما الى عدم تعيين ذلك من كونه اى واحد من الركعتين المعهودتين . مع ان من كلمات العموم يشمل من انى بصفة المغرب ايضا . ويسمى هذه الصلوة بالعقيلة . وان الشيخ قال مقدما على ما ذكرناه عنه يستحب التعليل بين المغرب والعشاء بما يتمكن من الصلوة . وهى التى ساعة العلة . مما روى من الصلوة فى هذا الوقت ما رواه هشام بن سالم عن الصادق ((ع)) الى آخر ما ذكرناه . ثم انى بصلوات اخرى كل واحدة ركعتان هذا الوقت . فظهر منه ان العقيلة غير محصورة على الصلوة المذكورة .

الثانية : قال بعض الاحلاء ما ورد في الرواية المسولة من كتاب ملاح السائل من تفسير الحقيقتين بالاعتصار على الحمد وحدها . مع ما عرفت من رواية هشام بن سالم من استحباب قراءة الايتين المذكورتين . لعلّه محمول على صوق الوقت او الاستعجال لحاجة او نحو ذلك . و ظاهر شيخنا الشهيد فى الذكرى ان هاتين الركعتين فى هذه الرواية غير ركعة العقيلة المذكورة من رواية هشام بن سالم . حيث قال يستحب ركعتان ساعة العلة ومدروها بالشيخ . ثم نقل الرواية المشتملة على الركعتين الحقيقتين . ثم قال ويستحب ايضا بين المغرب والعشاء ركعتان تقرا فى الاولى بعد الحمد والثانية اد ذهب معاضيا الى آخره . الى ان قال فان الله يعطيه ما يشاء . والظاهر عندى ان الركعتين المذكورتين من الروايتين . اما هو صلوة واحدة وان اختلف القراءتان



كما ذكرنا انتهى . اقول ما احتاره الشهيد هو الاظهر والله يعلم .

الثالثة قال الشيخ البهائي في مفتاح العلاج بعد ان نقل روايتي حابرو وهب او السكوس المتقدمين ما لفظه ولا يحق ان الظاهر ان المراد بين المغرب والعشاء ما بين وقت المغرب ووقت العشاء ، على ما بين غروب الشمس وعبوبة الشفق . كما يرشد اليه الحديث السابق . لا ما بين الصلوتين ، وقد ورد في الاحاديث الصحيحة ان اول وقت العشاء عبوبة الشفق . ومن هذا يستفاد ان وقت اداء ركعتي العفلة ما بين العروب ودهاب الشفق ، ما ذاحرج ذلك صارت قضا ، انتهى .

اقول هذا الكلام يعطى ان وقت ركعتي العفلة من غروب الشمس الى غروب الشفق . والاظهر ان وقتها بين صلوتي المغرب والعشاء ، بمعنى ان يأتي سهما بينهما قبل دهاب الشفق من الاخبار السابقة . ورواية حابرالتقاستدل بها على ما ذهب اليه غير معنيه من جوع . لان غاية ما تدل عليه ان ابتداء التسمية من ذلك الوقت . ولا دلاله فيها على كون الصلوة من ذلك للوقت ، ومجرد كون هذه الصلوة تصلى في ساعة العفلة لا يسلم حوارتقد بمها على العريضة . سيما مع ورود النصوص بالجمع من الماملة بعد دخول العريضة كما سيأتي الى ذلك الاشارة . مع انها بين العريضتين وبعده في ساعة العفلة المذكورة كما تقدم اليه الاشارة . وبالحقلة بعد ضم النصوص بعضها الى بعض ما ذكرناه . وكان البهائي مفردا فيها ذهب اليه لاني لم اجد من الاصحاب من يحدوه حدوه . قال بعض الاحلاء والطاهر من الاخبار ان وقتها انما هو بين الصلوتين ، وان كانت ساعة العفلة معتد من غروب الشمس . ولعل السرمى بحصيصها ما ذكرناه من حيث الاخبار المانعة من التطوع بعد دخول العريضة .

الرابعة قال بعض الاحلاء بعد ان نقل عبارة مفتاح العلاج المتقدمه ما صورره المفهوم من الاحار احتصاص العصا بالبرواتب اليومية بعد فوات اوقاتها . وصرح شيخنا المتقدم ان هاتين الركعتين

بعضيان بعد غواب وقتها ، ولم امع له على دليل ولا قائل سواء - قدس سره - ولعل منشأه ما ذهب اليه من حيث التوقيت ، الا ان مجرد ذلك لا يوجب القضا ، فانه كما يتوقف الاتيان بها في ذلك الوقت على دليل ، كذلك يتوقف القضا على الدليل الا شهر الاظهر ، ومجرد فوات الاداء لا يستلزم القضا ، كما عليه المحققون من اصحابنا رضى الله عنهم ، انتهى

اقول وما احتاره البهائي هو الاظهر ، لان الاطلاقات والعصوبات الامرة بالقضا تشمل لما نحن فيه ، والتقييد او التخصيص يحتاج الى دليل واضح ، ومن تلك الاحبار ما رواه الكافي من ما بقديم السوامل و تاحيرها في الحسن كالصحيح بابراهيم بن هاشم عن مرارم قال - سألت اسمعيل بن جابر ابا عبد الله (ع) فقال اصلحك الله ان على سوامل كثيرة فكيف اصنع ؟ فقال اقصها ، فقال لهاها اكثر من ذلك ، قال : اقصها الخبر -

الحاشية : قال بعض الاحلا - نقل الشيخ الطبرسي في كتاب تفسير مجمع البيان عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى سبحانه حكاية عن موسى على نبينا وآله وعليه السلام (( ودخل المدينة على حين غفلة )) من ان دخوله كان فيها بين المغرب والعشاء ، انتهى -

وفيه اشارة الى ما دل عليه هذا الخبر ان ثبت النقل المذكور انتهى

تأمل فيه .

السادسة : قال بعض الاحلا في الدعاء المذكور في القسوت لما مضيتها الى محور قرا - بها بالتشديد والتخفيف ، فعلى تقدير الشديديكون لها بمعنى الايعنى الاقصيها الى ، وعلى تقدير السقيف تجعل ما رائدة للتأكيد واللام فيه جواب القسم والتقدير تفصيها الى ، كما في كتاب مجمع البيان .

وقال البهائي في محتاج العلاج لما مضيتها بالتشديد بمعنى الا ، يقال استلكت لما فعلت كذا ، اي ما استلكت الافعل كذا ، وقد يقرأ بالتخفيف ايضا فلا حاجة الى تأويل فعل المنيب بالمعنى ، ويكون لفظه ما رائدا ، وقد قرئ

بالوجهين قوله تعالى : (( ان كل نفس لها عليها حافظ )) .

الامر التاسع : روى الشيخ طاب ثراه في كتاب المصباح على ما حكى عن الصادق ((ع)) عن آبائه عن رسول الله ((ص)) قال اوصيكم بركعتين بين العشاءين تقرأ في الاولى الحمد وادارلث ثلاث عشرة مرة . وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد خمس عشرة مرة . فانه من فعل ذلك كل شهر كان من الموقنين . فان فعل ذلك في كل سنة كان من المحسنين . فان فعل ذلك في كل يوم كان من المخلصين . فان فعل ذلك كل ليلة راحني في الجنة ولم يحص ثوابه الا الله تعالى ويستفاد منه استحباب الركعتين الموصوفتين في ساعة لقطع بين الصلوتين . قال المصنف في طاب ثراه في مفتاح العلاج . وغيره في غيره . وما يسحب فعله في ساعة العجلة ركعتان تقرأ في الاولى بعد الحمد للرب ثلاث عشرة مرة . وفي الثانية بعد الحمد التوحيد خمس عشرة مرة انتهى . وفيه ما ترى في الرواية . فلا بد ان يعين الوقت بنحو ما عناه . ويستفاد من الرواية ايضا استحباب الاثني بهما في اليوم ايضا ولا بأس به .

العاشر : روى الكافي في باب تقديم النوافل و تأخيرها عن علي بن سبط عن عدة من اصحابنا ان ابا الحسن الاول ((ع)) كان اذا اهتم ترك النافلة و روى التهذيب في باب المسبوق من الصلوات في الموتى عن معمر بن حلال عن ابي الحسن الرضا ((ع)) ان ابا الحسن ((ع)) كان اذا اعتم ترك الخمسين قال الشيخ في التهذيب بعد نقله قوله ((ع)) ترك الخمسين . يريد به تمام الخمسين لان الغرايض لا يحور تركها على كل حال . انتهى .

اقول ذكر غير واحد منهم و منه الذكرى بان النافلة قد سرك لعدرو منه الهم والغم . مستدلا بالروايتين المتقدمتين . وربما يؤيده ما رواه الكافي في باب تقديم النوافل عن علي بن سعيد او غيره عن احدهما ((ع)) قال قال النبي ((ص)) ان للقلوب اقبالا وادبارا . فاذا قبلت فتعلوا . واذا ادبرت فعليكم بالفريضة . ومثله قال مولانا علي ((ع)) في سهج البلاء ان للقلوب اقبالا وادبارا

فإذا قبلت فاجعلوها على النوازل ، فإذا أدبر فاقصروا بها على العرايض لأن  
الهم والعم موحيان لأدبارها .

وقال جماعة الأولى أن لا يترك النافلة بحال لأن في الروايتين ضعف ، و  
ورد التعريب البالغ والحث الأكيد على فعلها ، واتوا الاعتصام بما ذكروا بما رواه  
الكافي في باب تقديم النوازل ، والتهديت عنه في باب المستنوي من الصلوات عن  
عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) : رجل عليه من صلوة النوازل ما لا  
يدري ما هو من كثرته ، كيف يصنع ؟ قال : طيصل حتى لا يدري كم صلى من كثرته ،  
فيكون قد قضى بقدر عمله ، قلت : فانه لا يقدر على القضاء من كثرة شغله ، فقال :  
إن كان شغله في طلب معيشة لا بد منها ، أو حاجة لاح مؤمن فلا شيء عليه ، وإن  
كان شغله الدنيا يشاغل بها عن الصلوة ، فعليه القضاء ، واللقى الله مستخفاً  
متهاوماً مضيعاً لسنة رسول الله ((ص)) الحديث .

وعدّ غير واحد منهم هذه الرواية صحيحة ، ومضى طريقها على بن عبد الله  
عن عبد الله بن سنان وعلى بن عبد الله مشترك بين النقة وغيره ، ويمكن أن يكون وجه  
التصحيح هو كون المطلق إلى الثقة المشهور .

والتحقيق عندى أن يقال في المسئلة : أن كان مراد الأرباب القول الأول  
أن الآتى بالنافلة مع الهم يترتب عليه الأثم فلا سلم ذلك ، بل نقول انه لو اتى بها  
يترتب عليه الثواب للاختيار الكثيرة الأمرة بها بقول مطلق ، وإن كان مراد الأرباب  
القول الثاني أن النافلة من صورة الهم والعم مطلوب بطلب موكد بحيث لا مرق في  
شدة الطلب بين كون الشخص متصفاً بهما وبين عدمه ، فلا سلم ذلك للاخبار  
المتقدمة ، وبالجملة الأولى في الصورة المذكورة الاتيان بها ولكن التأكيد فيها اقل .

الحادي عشر : روى في البحار في باب غل الصلوة عن العلل والحاصل  
عن أبيه عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن أحمد الأشعري عن إبراهيم بن اسحق  
عن أبي هاشم الخادم قال قلت لأبي الحسن الماصي ((ع)) : لم جعلت صلوة  
الفرصة والسنة خمسين ركعة ، لا يراد فيها ولا يتقص منها ؟ قال : . . أن

ساعات الليل اثنتا عشرة ساعة، فجعل لكل ساعة ركعتين، وفيما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ساعة، وساعات النهار اثنتا عشرة ساعة، فجعل لكل ساعة ركعتين، وما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق غسقى، فجعل للغسقى ركعة .  
قال في البحار بعد نقل المذكور هذا اصطلاح شرعى للساعات، وهى مختلفة باختلاف الاصطلاحات، فمنها مستوية ومنها معوجة إلى غير ذلك، والركعة التى جعلت للغسقى لعلها ركعتا الوتيرة، فاسمها تعدان بركعة .  
وفى الحمال ليس قوله فجعل للغسقى ركعة، وفيه مكان الشفق القوس فالمراد سقوطه بالكلى بذهاب الحمرة المشرفة، وما فى العلل فى الموضعين اظهر وأوضح .

وفى الكافى ايضاً كذلك . وقال السيد الداماد رحمه الله اكون كل من الليل والنهار اثنتى عشرة ساعة اما بحسب الساعات المعوجة او بحسب الساعات المستوية، فى خط الاستواء وفى الافاق المائلة ايها، عند تساوى الليل والنهار، وذلك اذا ما كان المدار اليومى للشمس معادل النهار، واما احراج ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من الليل والنهار واعتبار زمانه على حيزه ساعة برأسها، فقد ورد به بعض الاخبار عنهم صلوات الله عليهم، ومن ذلك ما رواه جماعة من مشيخة علماء روض الله عليهم عن مولانا الصادق ((ع)) ان مطران النصارى سأل ابا القاسم ((ع)) عن مسائل عديدة عويصة، منها الساعة التى ليست هى من ساعات الليل ولا من ساعات النهار اية ساعة هى ؟ فقال عليه السلام هى الساعة التى بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس .

فاستشكل ذلك من بآيه فى تتبع العلوم وتعرف المذاهب قاصر، راعوا ان هذا امر لم يعتد عليه اصطلاح ولم يذهب اليه ذاهب اصلا، ولعل مرجأ من بصاعة المصنوع حسبك لراحة هذه العربة، اليس هذا الاصطلاح مقولا فى كتب اعظم علماء الهيئة عن حكماؤهم، واليس الاستاذ ابو ريحان البهرونى فى القاموس المسعودى ذكر ان براهمة الهند ذهبوا إلى ان بين طلوع الفجر و

طلوع الشمس ، وكذلك ما بين غروب الشمس وغروب الشفق غير داخل في شيء من الليل والنهار ، بل ان ذلك سرلة العسل المشترك بينهما ، و اورد ذلك الفاضل البيرجندى في شرح ريج الحديد و في شرح التذكرة ، ثم افاض في رواياتنا عن ائمتنا المعصومين صلوات الله عليهم ، و ما عليه العمل عند اصحابنا رضى الله تعالى عنهم اجمعاً ، هو ان رمان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس من النهار و محدود من ساعاته ، و كذلك رمان غروب الشمس الى دهاب الحمرة من جانب المشرق فان ذلك اشارة غروبها في افق العرب ، فالنهار الشرعى في باب الصلوة والصوم و في سائر الايوان من طلوع الفجر المستطير الى دهاب الحمرة المشرقية ، و هذا هو المعتبر والمعمول عليه عند اساطين الالهييين والرياضيين من حكماء اليونان ، و ثاود و سيوس في اساس الاصطلاح في كتاب المساكن عليه ، و حكم ان يبدأ النهار عند ظهور الضياء و احتفاء الكواكب الثاقبة و انتهاء حين احتفاء الضياء و اشتراك النجوم .

والعلامة الشيرازي قطب ملك الحصيل والتحقيق ، شارح حكمة الاشراق و كليات القانون ، اظهر في كتبه نهاية الادراك ، والمتعة والاحتياجات المطفرة ان اول الليل في اصطلاح الشرع عند علماء الدين محاورة الشمس افق العرب حين تذهب الحمرة المشرقية و تسبب الطلعة في جانب المشرق ، و ما ذكره ان هو الا مذهب الامامية و اما اصحاب الاحكام من المحققين فالنهار عند هم محدود في طرفي البداء ، و المنتهى مركز الشمس من افق المشرق وغروبه في افق المغرب ، و رمان ظهور حرم الشمس الى طلوع مركزها محسوب عند همم الليل و رمان غروب المركز الى احتفاء الحرم ايضا كذلك ليتعرف ، انتهى .

و يسمى في المعام التنبيه لا مريم .

الاول : خبر العلل كما يرى عند تصحس السؤال عن الخمسين ، مع ان الجواب يشتغل على احدى و خمسين ، فلعلة قد وقع في السؤال سهو باسقاط احدى ، او وقع السهو من احدى الرواة ، او كان السؤال كذلك فتسه المعصوم

عليه السلام للمائل في جوابه ((ع)) ، واما ما رواء في الحصول باسقاط قوله  
فجعل للعسق ركعة ، محبثا الجواب مطابق للسؤال ، ولكن يبقى الاختلاف بينه و  
بين حبر العلل والحبر الثاني والعشرين ، ووجه الجمع ما عرفت .

الثاني : يشعر الحبر الثاني والعشرون و حبر العلل والحصل ، بان ما  
بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس لا من ساعات النهار ولا من ساعات الليل ، مع ان  
صلوة الفجر من ساعات النهار اتفاقا كما حكاه غير واحد منهم ، ونظير هذه الاحبار  
قد ورد فيها رواء حطه من اصحابنا على ما قيل ، منهم السيد الراهد رضى الدين  
بن طاوس في كتاب الامان من اخطار الاسفار والارمان ، في حديث الباقر ((ع))  
مع نسيه المصارى حيث قال له القسيس احبرنى عن ساعة ليست من ساعات  
الليل ولا من ساعات النهار ، مقال ((ع)) . هي ما بين طلوع الفجر الى طلوع  
الشمس . بهذا فيه المبطل<sup>(١)</sup> و يرقد فيها الساهر و يقضى فيها المعنى عليه ،  
جعلها الله في الدنيا رعية للرعايين و في الآخرة للعالمين لها دليلا واضحا ، و  
حجابا ماسعا على الحاحدين المتكبرين التاركين لها الحديث .

و روى في البحار في باب تحقيق منتصف الليل ، عن تفسير علي بن ابراهيم  
عن ابيه عن اسمعيل بن ابان عن عمر بن ابان الثقفي قال : سأل المصرائى بالشام  
الباقر ((ع)) عن ساعة ما هي من الليل ولا هي من النهار ، اى ساعة هي ؟ قال  
ابو جعفر ((ع)) ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس . قال المصرائى اذا لم  
يكن من ساعات الليل ولا من ساعات النهار ، فمن متى اى الساعات هي ؟ فقال  
ابو جعفر ((ع)) من ساعات الجنة و فيها تعفى مرضانا ، فقال المصرائى اصبت .  
قال البهائى طاب ثراه في اوائل مفتاح الفلاح ما لفظه وهاها اشكال ،  
و هو انه قد روى جماعة من علمائنا عن الصادق ((ع)) ، ان رجلا من المصارى سأل  
اباه الباقر ((ع)) عن الساعات التى ليست من ساعات الليل ولا من ساعات النهار ،

فقال ((ع)) هي الساعة التي بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ، ولا يحق ان هذا ينافي ما نقل اصحابنا عليه الاجماع من ان صلاة الصبح من صلاة السهارة ، وانه لم يخالف من ذلك الا سليمان بن مهران الاعشى حيث عدها من صلاة الليل . مستند لا يقول النبي ((ص)) صلاة السهارة عجماء اي احقاته ، الى ان قال . ويمكن التفتي عن هذا الاشكال بان الرواية قد وردت بان ذلك السائل كان قسيسا من علماء البصري ، وانه سأل الجافر ((ع)) عن مسائل عديدة لم تكن معروفة الا بين اكابر علمائهم ، وهذه المسئلة من حملتها ، فعمل الامام ((ع)) احباب السائل على ما يوافق عرفه واعتقاده . و ذلك لانما كون السهارة حقيقة شرعية مما بين طلوع الفجر وعروب الشمس ، واما ما استدل به الاعشى من قول النبي ((ص)) صلاة السهارة عجماء . فقد احاب عنه علماءنا قدس الله ارواحهم بانه من قبيل تعليم الاكثر على الاقل ، وانه عليه الصلوة والسلام جعل صلاة الصبح من صلاة الليل مخالفة من التعليل بها ، فقد روي انه صلى الله عليه وآله يعلس لها حتى انه كان اذا فرغ منها امصر الساء و هو لا يحرص من العلس ، انتهى .

اقول جواب البهائي طاب ثراه اما يتعشى على حبر البصري ، واما بالنسبة الى حبر ابن هاشم والحبر الثاني والعشرين فليس بخيد الظلمه ، واما ما افاده السيد الداماد رحمه الله اقصى السعادة يوم التاد ، معانيته هو ثبوت الاصطلاح بذلك ردا على من انكر القول به ، وان لم يذهب اليه ذاهب ، واما الجواب عن الحبرين المتقدم اليهما الاشارة فلم يتعرض له .

و يمكن ان يخاف بما افاده بعض الاجلاء طاب ثراه ، وهوان الساعة وان كانت من السهارة الا انها بما كانت اشرف ساعاته كما يستفاد من كلام الباقر ((ع)) في جواب البصري ، ويدل عليه الامر بالتعقيب بالدعاء فيها ، وكراهة اليوم فيها كراهة مؤكدة ونحو ذلك ، جعلت مفصلة مستقلة وامردت بالدعوة على حده ، تنويعا بشأنها وعلو رتبتها على غيرها من الساعات .

الثاني عشر : قوله ((ع)) في الحبر الرابع : ثمان ركعات حين تروى



الشمس قبل الظهر ، و سب ركعات بعد الظهر ، و ركعتان قبل العصر ، و ربما يستدل عليه لاي الجسد فيما ذهب اليه عليهما نقل ، من ان الرايد على الركعتين ليس للعصر حيث قال يصلى قبل الظهر ثمان ركعات و ثمان ركعات بعدها منها ركعتان نافلة العصر .

اقول و يمكن ان يستدل عليه بروايه عمار بن موسى الآتية عن قريب اليها الاشارة فانظر ، و نقل عن القطب الراوندي انه نقل عن بعض اصحابنا انه جعل الست عشرة للظهر ، قال في الحيل المتين بعد ذكر ما نقله القطب والظاهر ان المراد بالظهر وقته كما يلوح من الروايات لاصطوته ، و قال ايضا قل كلامه هذا و قوله ((ع)) في الحديث التاسع ثمان ركعات الروال ، و في الحديث الرابع ثمان ركعات اذا رآب الشمس ، يعطى بظاهره ان هذه النافلة للروال لا لصلوة الظهر ، و ليس فيها اطلعا عليه من الروايات دلالة على ان الثمان التي قيل العصر نافلة العصر ، انتهى .

اقول قد عرفت في الامر الثاني ان الصدوق في الهداية جعل نافلة الظهر سب عشرة ركعة مراحع ، وبالحيلة الاحرار خاليه عن التعيين للظهر او العصر وغيرهما بالبحر المفصل في كلام كثير من الاصحاب ، فما ذهب اليه المشهور من المتأخرين بل القدماء ايضا ، ما ميل من ان نافلة الظهر ثمان ركعات و كذا نافلة العصر ، لا أحد له وجها يعتقد به كمحار الهداية واما ما قيل بان طاهرها<sup>(١)</sup> التعيين ، فهو اعلم بما ادعاه .

والحبر الرابع ايضا غير دل على ما ذهب اليه الاسكافي كما نرى ، نعم يظهر من الرواية عن الفصل بن شاذان آتية في شرح قول المصنف تسقط عوامل الظهرين والوتره ، ان الوتره مضافة الى صلوة العشاء ، و يمكن ان يقال ادنى الملائمة في الاصحه يكفى و هي اسها تفعل بعد العشاء ، و يؤيد ذلك ما دل عليه آخر

ذلك الحبر وغيره من عدم كونهما من الخمسين ، و يستعاد ايضاً من موثقه عمار بن موسى المروية في التهذيب في باب العواقيت ان باءه العصر للظهر، وصرح فيها ايضاً ان لكل صلاة مكتوبة باءة ركعتين الا العصر فاسها تقدم تاخرتها بتصير ان قبلها ، و هي الركعتان اللتان تحت بهما الثمان بعد الظهر ، فكيف كان فالاولى في السية الاقتصار على ما يندب اليه هذا الوقت من غير اضافة الى صلاة ، كما قاله غير واحد من الطائفة .

قال بعض المحققين وفي الذكرى ان معظم الاحبار والمصنفات حالية عن التعيين للعصر وغيرها ، اقول : في الاحبار اختلاف شديد في تعيين ذلك ، و المستعاد منها كون ثمانى منها قبل الظهر و ثمانى بعدها و قيل العصر ، فالإقتصار في بينها على ملاحظة الامثال بها متحده ، و قصدنا على النحو المشهور غير مصرحاً ، اذ كان المراد الاضافة على حسب المعز عند الفقهاء والمشهور منهم ، او مطلقاً من غير تخصيص الشرع ، و ما يستفاد من الاحبار ، انتهى . اقول و هذا الكلام لا يحلو عن مناقشة ، فالاولى هو عدم الاضافة الى العريضة كما عرفت .

تذنيب قد يقال فائدة الخلاف في اعتبار ايقاع الست قبل القدمين والمثل ان حملها للظهر ، و فيما اذا نذر باءة العصر فان الواجب الثمان على المشهور ، و ركعتان على قول اس الحيد ، قال في العدا ركن ، و يمكن المناقشة في الموضوعين . اما الاول مبان معتصم بالموضوع اعتبار ايقاع الثمان التي قبل الظهر قبل القدمين او المثل ، والثمان التي بعدها قبل الاربعة او المثلين سواء حملنا الست منها للظهر او العصر ، و اما الثاني ملائ المدر يتبع قصد البادر ، فان قصد الثمان او الركعتين وحب و ان قصد ما و طعه الشارع للعصر ما كان التوقف في صحة المدر ، لعدم ثبوت الاحتصاص انتهى ، و استحسنة في الجار .

و قال بعض المحققين بعد نقل المذكور والامر كما ذكره ان قصد الاحتصاص الثابت من الشرع و لم يكتب بالثبوت بهذا القدر من الاشتهار بين

الاصحاب. واما اذا قصد الاحتصاص المشهور بينهم او مطلقا و اكتفى من الثبوت بذلك فظهر الثمرة .

**الثالث عشر :** يكره للكلام بين المعرب و سألها . كما صرح به جملة من الاصحاب . لما روى في باب كيفية الصلوة عن ابي العلاء الجعفي عن جعفر بن محمد عليه السلام قال من صلى المعرب ثم عقب و لم يتكلم حتى يصلي ركعتين كتبنا له في عليين . فان صلى اربعاً كتب له حجة سرورة والرواية وان كانت سائلة على استحباب عدم التكلم . و ترك المستحب ليس بمكروه حقيقة و دناؤك لركن قلنا ان ترك المستحب مكروه مسامحة . فليس سعيد . لان الانى قصد المستحب تارك للاولى و هو فعل المستحب وعدم الايمان به . الصد ولي واستدل على ذلك في المدارك ايضا برواه الشهد في باب المقدم عن ابي العوارس قال . سهاى ابو عبد الله (ع) ان اتكلم بين الاربع ركعات التي بعد المعرب . قال و كراهة . الكلام بين الاربع يقتضى كراهة الكلام بينهم و بين المعرب بطريق . و فيه نظر الحوار احتصاص الكراهة بالكلام بين الاربع . وان حار التكلم بينها و بين الفريضة بان يجعل الاربع مرتبطة بعضها ببعض كالصلاة واحدة .  
تذنبها :

يكره الكلام بين سائلة المعرب لرواه ابي العوارس المقدمة . بل رواية ابي العلاء الجعفي ايضا دالة على ذلك . قال بعض المحققين في رواية الجعفي و الظاهر ان المراد ان صلى اربعاً كذا ان لم يتكلم كتب الى آخره كما فهمه العقهاء . طاهرا و امتنائه . قال . والمستفاد كراهة الكلام بغير الذكر والدعاء وغيرهما من التعقيب .

**الرابع عشر :** قال المعيد في القواعد على ما نقل الاولى القيام الى سائلة المعرب عند الفراغ منها قبل السجدة . وتأخيره الى ان يفرغ من السائلة . واحتج له في الشهد برواية ابي العلاء السابعة . و هي كما ترى بالدلالة على حلاله اشبه كما صرح به بعض الاحلاء . قال في المدارك قال الشهيد في الذكرى: الاصل

المبادرة بها يعنى بأملة المغرب قبل كل شئ سوى التسبيح ، ونقل عن المفيد مثله ، واستدل عليه بأن النبي ((ص)) فعلها كذلك فانه لما بشر بالحسن ((ع)) صلى ركعتين بعد المغرب شكرا ، فلما بشر بالحسين ((ع)) صلى ركعتين ولم يعقب حتى مرعسها ، ومقتضى هذه الرواية أو لوية فعلها قبل التسبيح أيضا، إلا انها محمولة السدو معارضة بالاحيار الصحيحة المتضمنة للأمر بتسبيح الزهراء ((ع)) قبل ان يثنى المصلى رجليه من صلاة العريضة ، انتهى .

قال بعض الاحلاء بعد نقل ذلك ظاهر قوله واستدل عليه ان المستدل هو الشهيد رحمه الله وليس كذلك بل ظاهر الذكرى ان المستدل اسما هو الشيخ المعبد رحمه الله ، واحتيار الذكرى الذى نقله عنه مناحر عن هذا النقل والاستدلال ، وذلك فانه فى الذكرى صرح او لا بان وقت بأملة المغرب بعدها حتى يذهب الشفق المغربى . قاله الشيخ رحمه الله فى النهاية . ثم نقل احتجاج التحرير على ذلك الى ان قال وقال المعبد تفعل بعد التسبيح وقبل التعقيب كما فعلها النبي ((ص)) لما بشر بالحسن ((ع)) فانه صلى ركعتين شكرا ، فلما بشر بالحسين عليه السلام صلى ركعتين ولم يعقب حتى مرعسها ، وابن الحفيد لا يستحب الكلام وعمل شئ ببسما وبين المغرب ، وبالحملة التوقيف بما ذكره الشيخ رحمه الله لم يعقب عليه ، الى ان قال ولو قيل بامتداد وقتها بوقف المغرب امكن لاسها تابعة لها وان كان الافضل المبادرة باسمها قبل كل شئ سوى التسبيح انتهى .

وبذلك يظهر ما فى نقل السيد قدس سره من الاحمال الموجب للوقوف فى الاشكال . ثم انه لا يحصى ان الرواية الواردة فى تحليل المؤمل بولادة الحسين عليه السلام لاشعار فيها بهذه الريادة التى ذكرها وهى قوله ولم يعقب حتى مرعسها ، وبدونها لا يتم ما ذكره ، وهذه صورة الخبر على ما نقل فى كتاب الاحبار برواية الصدوق والشيخ رحمه الله عنه ، ونقله فى الذكرى ايضا متقدما على هذا الموضع وسئل الصادق ((ع)) لم صارت المغرب ثلاث ركعات الى آخر

ما نقله التهذيب من باب كيفية الصلوة ثم قال : واما ما احاب به في المسالك بها  
هذه الريادة فهو محل نظر ايضا .

اما اولاً فلا الطعن فيها بضعف السند لا يقوم حجة على المتقدمين . مع  
انه اما استند في حكمه بکراهة الكلام بين المعرب و ما علمتها الى حيز ضعيف ايضا  
ولم يطعن فيه بالضعف .

واما ثانياً فاما لم يقف في شيء من الاخبار على ان الرسول ((ص)) كان  
يسبح بعد الصلوة هذا التسبيح الذي علمه فاطمة ((ع)) واشتهر بتسبيحها ((ع))  
وترا دعت الموصوف بصلته و استحبابه بعد الصلوة . وبالجملة معاية ما يهم من  
الاخبار انه بعد امره لفاطمة ((ع)) شاع استحبابه . واما انه جعله ((ص)) معبر  
معلوم من الاخبار . نعم ما ذكره حيد بالسنة الى غيره لا ستعاضة الاخبار بما ذكره  
من استحبابه قبل ان ينشئ المصلي رحليه من جلوسه للتشهد انتهى .

اقول وفي كشف الغممة على ما نقل ان الحوادث ((ع)) صلى المعرب فقام في  
الاولى الحمد واداء حاء . وفي الثانية الحمد و مل هو الله احد ثم صلى لثالثة و  
تشهد و سلم . ثم جلس هيئة يذكر الله تعالى . و قام من غير ان يعقب صلى  
المائة اربع ركعات وعقب بعدها و سجد سجدتي الشكر .

قال بعض المحققين بعد نقله و هذا يصلح ان يكون دليل المعيد  
رحمه الله والذكرى ايضا فأنمل لكن في رواية حابر بن ابي صحاق ان الرضا  
عليه السلام كان اذا صلى المعرب جلس في صلاة يسبح الله و يكره و يحمده و  
يهيله ماشاء الله . ثم يسجد سجدتي الشكر ثم يرفع راسه . ولم يتكلم حتى يقوم و  
يصلى ربيع ركعات بتسليمتين . ولا مانع لذلك ولكن الاولى متبعة المشهور في  
الغنى انتهى و ما ذكره من الحكم بالتحجير وحيه ولكن الاولى تقدم التسبيح .

الخامس عشر : روى الصدوق في العنبر في باب وجوب الجمعة في الصحيح  
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال . من قال في آخر سجدة من  
النافلة بعد المعرب ليلة الجمعة . و ان قال كل ليلة و هو اصل اللهم آتني

اسئلك بوجهك الكريم واسمك العظيم ان تصلى على محمد وان تعمر لى دنسبى  
العظيم ، سبع مرات انصرف وقد غفر له .

و رواء التهذيب أيضا فى باب كيفية الصلوة عن عبد الله بن سنان عن عمر  
بن يزيد عن الصادق (ع) ، و لكن ليس فيه قوله (ع) وان قال كل ليلة و هو  
افضل .

وعن الشهيد فى الذكرى ويستحب ان يقال فى السجدة بعد السبع ليلة  
الجمعة سبع مرات اللهم اسئلك الى آخره ، و هو وهم منه لان المستند هو  
هذه الرواية .

السادس عشر . روى التهذيب فى باب كيفية الصلوة عن حفص الحواصرى  
قال صلى بنا ابو الحسن على بن محمد عليهما السلام صلوة المغرب مسجدة  
سجدة الشكر بعد السابعة ، فقلت له كان أبأوك يسجدون بعد الثلاثة ، فقال  
ما كان احد من آبائى يسجد الا بعد السبعة .

و روى ايضا فى الباب المتقدم عن الجهم بن ابى حنيفة مقال رايت  
ابا جهم (ع) موسى بن جعفر (ع) وقد سجد بعد الثلاث الركعات من  
المغرب ، فقلت له جعلت فداك رايتك سجدت بعد الثلاث ، فقال : و رايتنى ؟  
فقلت نعم قال فلا تدعها فان الدعاء فيها مستحب .

و روى الطمرسى فى الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى  
عن صاحب الزمان (ع) ، انه كتب اليه يسئله عن سجدة الشكر بعد العريضة فان  
بعض اصحابنا كراسها بدعه ، مهل يجوز ان يسجدوا الرجل بعد العريضة فان حار  
فى صلوة المغرب هى بعد العريضة ، او بعد الاربع ركعات النافلة ، فاحسن (ع) .  
سجدة الشكر من الرم المس و اوحسها ، ولم يقل هذه السجدة بدعة ، الا من  
من اراد ان يحدث فى دين الله بدعة ، فاما الخبر المروى فيها بعد صلوة  
المغرب والاختلاف فى انها بعد الثلاث او بعد الاربع ، فان فصل الدعاء والتسبيح  
بعد الغرايض على الدعاء بعقب النوافل كفصل الغرايض على النوافل والسجدة

دعاءً وتسييح فالأصل أن تكون بعد الفرض ، وأن جعلت بعد النوافل أيضاً حار .

قال في المدارك: قال في المفتي: سجود الشكر من المغرب يسمى أن يكون بعد نوافلها ، لما رواه الشيخ عن بعض الجواهرى قال صلى بنا أبو الحسن عليه السلام صلاة المغرب الحديث ، وفي السد صنف ، مع أنه روى عنهم أبيهم قال رأيت أبا الحسن موسى (ع) وقد سجد بعد الثلاث الحديث ، والظاهر أن المراد به سجدة الشكر والكل حسن أن شاء الله .

قال بعض المحققين بعد نقلهما والكل حسن إلا أن الأول أي حصر بعض الجواهرى موافق للفتوى ولعله أولى أيضاً ، وقال بعض الأحناف بعد نفل كلام المدارك: وظاهر كلامه أحيراً هو التعبير بين الأمرين ، وبذلك صرح في الذكرى أيضاً فقال في موضع يحدث الشكر بعد المغرب روايتان بحوز العمل بهما .

أحد هما رواية بعض الجواهرى ، والثانية رواية عنهم .

أقول لا يحمي أن القول بالخبر هما لا يخلو عن اشكال ، حيث أن ظاهر كل من الخبرين يدافع الآخر ، فإن ظاهر الأول استحباب السجود بعد السابعة وأنه هو الموطأ خاصة لعله (ع) - لك ، ولا نكاره على الراوى بأنه لم يسجد أحد من آبائي الأبعد السابعة ، وظاهر الآخر الثاني حيث رآه يسجد بعد الثالثة .

وقوله (ع) فلا تدعها فإن الدعاء فيها مستحب هو كون ذلك هو السجدة الموطأة هما ، فكيف يتم القول بالخبر مبيها كما ذكروه ؟ والظاهر عندي ومافق للمحدث الكاشاني في الرواى ، هو حمل الرواية الأولى أي رواية بعض على التقية كما يشعر به قول الكاظم (ع) ورأيت . وكأنه كان يستحس ذلك ، ويؤيده ما ورد في توضيحات صاحب الأمر عجل الله نصره وظهره ، من أنها بعد الفريضة أصل ، وجمع بعض الأصحاب بين الخبرين ، يحمل الأول الدال على أنها بعد السجدة على الحوار ، والثاني على الأصل و يدل عليه خبر التوقيع ، و

الظاهر انه لم يطلع عليه وليته كان حيا ما هديه اليه . الا انك قد عرفت ان الحبر الاول لا يخلو عن سائرة لذلك . حيث انه ((ع)) مع معله ذلك انكر ان احدا من آبائه لم يسجد الا بعد السبع ، ولا يبعد ملاحظة التقية في التحوير بعد السبع في التوقيع المذكور . انتهى .

اقول و رواية كشت العمدة المتقدمة معاودة لرواية حفص ، كما ان رواية رجاء بن ابي صحاك المتقدمة معاودة لرواية جهم كالتوقيع ، والذي يقرب عندي هو القول بالتحجير ، والاشكال الذي اوردته بعض الاجلاء غير وجهي . لان الرجوع الى الاصل بعد تعارض الروايتين وعدم المرجح منهما ، نعم الاول بل الا حوط هو العمل برواية جهم والله هو العالم .

السابع عشر : في ذكر حيلة من الاصحاب ان الحلو من الركعتين اللتين بعد العشاء اصل من القيام . لو ردد حيلة من النصوص بالحلو فيها منها الحبر الاول ، والحامس ، والثالث والعشرون ، والثلاثون ، والثاني والاثلاثون المؤيد بالحبر الحادي والعشرين . من ذلك ايضا ما اوردته بعض الاجلاء قال روى الصدوق في كتاب العلل بسنده عن ابي عبد الله القروي قال قلت لابي جعفر محمد بن علي الباقر ((ع)) لا يعلو تسمى الركعتان بعد العشاء الآخرة من قعود ؟ فقال ان الله مرض سبع عشرة ركعة فاصاف اليها رسول الله ((ص)) مثلها . فصارت احدي وحسين ركعة فتعد هاتان الركعتان من حلو سبع ركعة . وعن المفصل عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلت اصلي العشاء الآخرة فاد اصاب صليت ركعتين وانا حالس . فقال اما <sup>(١)</sup> اسها واحدة وثومت على وتر .

و روى الكشي رحمه الله في كتاب الرجال عن هشام البرقي عن الرضا ((ع)) قال ان اهل البصرة سألوني مقالوا . ان يؤمن يقول من السنة ان يصلي



الانسان ركعتين وهو حالس بعد العتمة، فقلت صدق، يونس .  
اعلم ان هنا خبران دالان على اصلية القيام، احدهما الخبر الرابع، و  
ثانيهما الخبر الثالث، والتقريب فيه مواظبته ((ع)) على القيام فيهما، و صلوة ابيه  
عليه السلام وهو قاعد لا يمانى ذلك، لكونه ثقیل البدن و يشق عليه القيام، و  
يدل عليه ما رواه التهذيب في باب تفصيل ما تقدم ذكره، عن حبان بن سدير  
عن ابيه قال قلت لابي جعفر ((ع)) اتصلي النوافل وانت قاعد؟ فقال: ما اصلبها  
الا وانا قاعد، منذ حملت هذا اللحم و بلغت هذا السن .

اقول قد اضطرب كلام جملة من الصحول في الجمع بين هذين الخبرين وبين  
الاحبار المتقدمة، جملة منهم رجحوا الاحبار المتقدمة، والشارح الفاضل في  
الروضة وبعض المحققين رجحوا هذين الخبرين، والمحقق البهائي في الحبل  
المثني وبعض الاجلاء توقفا في المسئلة، وبعضهم<sup>(١)</sup> جمعا بينهما بجوار  
الاتيان بها من قعود و من قيام، واعترضه بعض الاخلاء بان محل البحث و  
تصادم الاحبار في الافضل لا في أصل الجوار .

وفي المدارك بعد نسبة اصلية الجلوس الى جمع من الاصحاب واستدلالة  
لهم بالخبر الثاني والخامس قال: ويمكن القول بالعصيلة القيام فيهما، ثم استدل لذلك  
بالخبر الرابع، وقال: وفي الطريق عثمان عيسى وهو واقفي، وبالخبر الثالث  
بالتقريب المتقدم، وقال: لكن في السند نظر تقدمت الاشارة اليه .

اقول - سند الخبر الثالث وان كان في الكافي في باب النوافل ضعيفا، و  
لكن في التهذيب صحيح كما عرفت، والعجب من السيد المشار اليه انه في المكان  
الذي اشارها اليه ذكر صحة هذا السند، ومع هذا كيف تكلم بهذا الكلام؟  
قال في المكان الذي اشارها اليه بعد نقل الخبر المذكور وفي الطريق على  
بن الحديد، وقال الشيخ في الاستبصار انه ضعيف جدا لا نعول على ما ينفرد به،

(١) وهو الشهيد في الذكرى على نقل . ( منه )

وقد روى هذه الرواية الشيخ في الشهيد بطريق آخر عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن النعمان عن هذا فتكون صحيحة ، لكن قيل ان مثل ذلك يسمى اضطرابا وانه ضعف للحبر ، وفيه بحث ليس هنا محلها انتهى ، فتأمل .

قال في الروضة بعد قول الشهيد : و يجوز قائما ، ما صورته : هو فصل على الاقوى للتصريح به في الاحبار ، وعدم دلالة ما دل على فعلهما حالسا على اصلية بل عايته الدلالة على الحوار ، مضافا الى ما دل على اصلية القيام في التافلة مطلقا .

وقال بعض المحققين : ذكر جمع من الاصحاب ان الحلوس في الوتيرة اولى لكوسها مكان الركعة الواحدة وبديلها كما في الاحبار ، لكن من بعضها ان القيام اولى ، ومنه ما مر في رواية الحرث بن الميمونة كان ابي ((ع)) يهلبهما وهو قاعد واما قائم ، فان المواظبة على القيام في خلاف طريقة ابيه دليل تام على رجحان القيام مضافا الى العمومات الاخر ، وابوه ((ع)) كان رجلا ياد ما يشق عليه القيام وكوسها مكان الركعة لا يقتضي رجحان كوسها جالسا ، لحوار ان يكون ثواب القيام فيها ثوابا خارجا عن ما هيئتها باراء القيام والعشقة التي فيه .

وقال بعض الاحلاء : الجمع بين اخبار المسئلة لا يخلو عن اشكال ، و يمكن ترجيح الاحبار الاولى اي ما دل على الحلوس باو فقية المدلية ، لان الركعتين من حلوس تعدان بركعة قائما بخلاف صلوتهما قائما فانه ربما حصلت الريادة على العدد ، ويؤيد ذلك ما رواه في العلل عن ابي عبد الله القروي عن المتقدم ، الا انه يتوقف على وجود حمل للحبرين المذكورين ، ولا يحضرن الا لهما حمل يحملان عليه ، انتهى .

اقول ما ذكره في الروضة من قوله : وعدم دلالة ما دل على فعلهما حالسا الى آخره غير وحيه كما لا يخفى على الناظر في الاحبار بعين الانصاف ، الا تنظر الى الخبر الاول وما ضاهاه من تقييده ((ع)) الوتيرة فقط من بين المراحل بالجلوس ، بل يظهر من ذلك ان فعلها قائما ليس بشرعي ، لان احكام الشرع

تعبدية و فعلها قائما غير ثابت من الشريعة ، والحبر الرابع لذلك غير ماب لان الظاهر ان هاتين الركعتين اللتين يقرأ فيهما بمائة آية ليسنا صلوة الوتيرة بل هما صلوة على حده كالعميلة ، ويدل على ذلك الحبر الحادى والعشرون . يدل الحبر الخامس عشر ايضا . بدلالة واضحة . وبما ذكر ظهر حال الحبر الثالث . وبالحيلة الذى يترجح فى نظرى القاصر ويدون فى فكرى الفائز ، هو عدم حوار الاتيان بالوتيرة قائما . للحبر الاول والخامس والحادى والعشرين والثالث والعشرين والثلاثين والثانى والثلاثين . ويدل على ذلك ايضا روايتا فصيل بن يسار وابى بصير المتقدمان فى الامر الثانى . كرواية محمد بن سليمان المتقدمة فى ذلك الامر ايضا . ويدل عليه ايضا الاخبار المتقدمة فى صدر هذه المسئلة من رواية ابى عبدالله القريشى ودلائلها على ذلك تامة كما لا يخفى ، ورواية المفضل ، ورواية هشام المشرقى . ودلائلها ايضا تامة . ولا اصلك فى مربة ايها المتفطن بعد التفكير فى الاخبار المذكورة بعين الاصابة . فى ان تلك الاخبار دالة على ان بناء الوتيرة اما هو على الحلوس <sup>(١)</sup> فالقيام فيها موقوف على الاذن من الشارع ولم يثبت . هداما ما الى كون السواقل ضعف القرصة كما فى النصوص اما يتم على ما احتجنا به . واما الركعتان اللتان دل الحبر الحادى والعشرون على استحسانهما واسنحباب القراءة فيهما بمائة آية ، فيجوز فعلهما قائما وحالسا ، ولكن الاول اصل للحبر الثالث والرابع .

والحاصل ان الماطر البصير والمآقد الحبيب ، اذا ضم بعض الاحتمار المتقدمة الى بعض . وامن النظر فى عباراتها وما تعيد بصريحتها و اشاراتها ، يظهر له ان التحقيق الذى قلته هو الحق الحقيق بالاسماع فى المقام ، وان عطل عنه اقوام . فلا معارض بين الاخبار عند التأمل الصادق فى مصائبها والنظر فى مرايا احوالها ومناهيها . والجامعون بينها بنحو ما عرفت قد عجلوا من التكلف

(١) ما من قلت هل فى عدم حوار الاتيان بالوتيرة قائما قائل ام لا ؟ قلت نعم يستعاد ذلك من حملة من العياير ومنه العباس ها . ( منه )

البعيد والتحمل الشديد ، وما الحامل على هذه الكلف المتعسفة والتحملات المسلسلة<sup>(١)</sup> ، ولعلها نشأت من عدم التدبر في جميع أحوال المسئلة ، وعدم التفكير في المعارضة والمناقضة ، كما لا يحسن على المتأمل المصنف دور المكابر المتعسف .

نقل كلام وازاحة ابهام

قال بعض الأخلاء : ما نضمنه خبر الحال<sup>(١)</sup> من صلوة الصادق (( ع )) ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمائة آية ، ثم ركعتين من خلوس ، وأنه يتسليم بذكر صلوة الليل والوتر في آخره اضاف اليها ركعة كما في بعض الاخبار او ركعتين كما في الرواية الاخرى ، واحسب بها مع ما قدمه وترا ، لا يحلو عن الاشكال ، قال شيخنا المفيد رحمه الله في الذكرى بعد نقل الخبر المذكور بالرواية المشتملة على لفظ الركعة ما صورته : ومما اياه الى حوار تقديم الشفع في اول الليل ، وهو خلاف المشهور . نعم في خبر زرارة<sup>(٢)</sup> عنه ((ص)) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت حتى يوتر ، وهذا يمكن حمله على الضرورة ، وفي الصباح يستحب في الفوائد والمسابحة حتى ، في نافلة شهر رمضان وهو مشهور بين الاصحاب رضي الله عنهم ، والذي في رواية زرارة عن<sup>(٣)</sup> أبي جعفر ((ع)) و ليس بآخر صلوتك الوتر وتزليلتك ، ولكنه في سياق الوتر لا وتيرة ، وسبب ابن ادريس الرواية بالركعتين الى الشدود في المختلف لامشاحه في التقديموالتاخير لصلاحية الوقت للنافلة .

اقول ما ذكره من ان الخبر اياه الى حوار تقديم الشفع وانه خلاف المشهور ، صحيح ولكنه بهذا التقريب يجب حمله على التيقية ، لان المقول عن العامة اسهم يستحبون تقديم الوتر في اول الليل ، فان استبهوا في آخر الليل

(١) وهو الخبر العادي والعشرون . ( منه )

(٢) الخبر مروي في آخر باب كيفية الصلوة في الريادات عن ابي جعفر عليه السلام الا ان فيه يدل حتى يوتر قوله الا يوتر . ( منه )

(٣) مروي في الكافي في باب تقديم المواقف . ( منه )

وصلوا صلوة الليل او تروا . فصلوا او تترين فى ليلة واحدة . والا احتسبوا بما قدموه .  
والاحبار قد نفت عليهم فعل وتريين فى ليلة واحدة الا ان يكون احدهما قضا .  
ومما يشير الى ذلك ما فى صحيحة الحلبي (١) قال سألت ابا عبد الله  
عليه السلام هل قبل العشاء الآخرة او بعدها شئ ؟ قال لا . غير انى اصى  
بعدها ركعتين ولست احسبهما صلوة الليل . قال فى الوامى فيه رد على  
العامّة ، فاسم ابدعوا وترا بعد صلوة العشاء . يحسبونه من صلوة الليل . فان  
استقطوا اعادوها ميقصون وتريين فى ليلة .

وقال فى الوامى ايضا فى دهل حبر الحال لعل المراد انه صلى ركعة  
فصارت مع اللتين صلاهما جالسا شععا فتصيران ماملة الفجر . ف قوله واحتسب  
بالركعتين ، بهان لعدهما واحدة لتصيرا مع هذه شععا . وفى بعض السح  
صلى ركعتين ، فيكون المراد فصارت صلوته هذه شععا . وهى مع الصلوة  
التي صلاهما حالسا بحسب بصلوة الترتلاهما تعدان بواحدة . وربما يوجد  
سبعها مكان شععا . وكانه تصحيف انتهى . ولا يخلو من اضطراب وتناقض . و  
الذى يقرب عدى فى معنى الحصر المذكوران الركعتين اللتين صلاهما (ع) بعد  
العشاء بلا فصل وقرا فيهما بمائة آية هما ركعتا التوتيرة بقراءة مائة الآية  
التي قد ورد فى غير هذا الخبر استحبابها فيها . وقراءة قوله ولا يحتسب  
بهما . يعنى من صلوة الليل كما تقدم ذكره .

واما الركعتان من جلوس اللتان بعدهما . فان العرض منها انه متى لم  
يستيقظ حتى يطلع الفجر . فانه يضيف اليها ركعة من قيام كما فى احدى  
الروايتين . او ركعتين يعنى من جلوس كما فى الرواية الاخرى . و يحتسب بذلك  
عن صلوة الفجر .

واما قوله واحتسب بالركعتين . فهو راجع الى التوتيرة . بقراءة قوله

(١) وهو الخبر الثامن .

اللتين صلاحها بعد العشاء فإيهما اللتان يحتسب بهما عن الوتر، لما عرفت من أن من حملة التعصبات من الويرة هو قيامها مقام الوتر في آخر الليل لومات ولم يوتر، ومورد ذلك الحبر وأن كان الموب، إلا أن ظاهر هذا الحبر مواب الوقت أيضا، وكيف كان بالحكماء المذكور أن لا يحلوا من عراة، ولعل ذلك من حملة الرخص الواردة في الشريعة، وما يؤيده هذا الحبر باعتبار دلالة على الريادة على الويرة بعد العشاء الآخرة، ما تقدم في حصة عبيد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله (ع) إلى أن قال وروايته يصلي بعد العتمة أربع ركعات، وقد تقدم النقل عن صاحب الرواي أنه حملها على غير الرواتب وأنه قضاء لها، والظاهر حملها على ما دل عليه هذا الحبر، وكذلك الحبر الذي نقله في الذكرى عن الشيخ في المصباح إلا أن حبر المصباح تضمن الركعتين من قيام، والحبر الذي نحن فيه من جلوس، وحبر بن سنان محمل انتهى كلام بعض الاجلاء .

أقول تحقيق الكلام في المقام يقع في مقامات .

الاول : قوله أقول ما ذكره من أن من الحبر أيا، إلى حوار تقدم الشرح وأنه خلاف المشهور، صحيح ولكنه بهذا التقريب يجب حمله على التقية إلى آخره غير وجهه .

أما أولا فلا الحمل على الثبوت خلاف الأصل، وما الداعي على ارتكابه مع اعتضاد ذلك الحبر بالحبر الخامس عشر بل بالحبر الرابع، بل بالحبر الثالث .

وأما ثانيا فلا الإيهام المشار إليه غير ظاهر عمدا، وسحق ما هو الظاهر عندنا بملاحظة ذلك الحبر .

وأما ثالثا<sup>(١)</sup> فلاحتمال أن يكون المراد من لفظ الشرح الواقع في الرواية

(١) وهذا التقسيم على خلاف السج ما شتم في الرواية على ركعة أو ركعتين أيضا لا على الأول يحسب الركعتان لا نيتا من جلوس بركعة وعلى الثاني يحسبان بركعتين (مه)

هو الشفع الذى يقصف العدد به . كما يقال هذا العدد شفع ، ويؤيده ان اطلاق كلمة الشفع على الركعتين الاوليين من الثلاث قليل ، بل كثيرا ما يطلق على الثلاث الوتر كما مضى تحقيقه فتأمل حدا .

الثانى : ما ذكره فى الذكرى من دلالة خبر زرارة على ما ذكره ايضا ، حتى انه تأوله بحمله على الضرورة ، غير وحيه لان المراد من الوتر هو الوتيرة كما يظهر ذلك من خبر ابي بصير المتقدم فى الامر الثانى ومن غيره ، وبذلك يحمل ايضا قوله ((ع)) و لهن آحر صلوتك الوتر وتريلتك ، وان كانت الرواية فى سياق الوتر .

الثالث : الا طهر ان الركعتين اللتين دل عليهما الخبر الحادى والعشرون وغيره ، اما تليان قبل الوتيرة كما يشعر بدلت الخبر المشار اليه مما ذكره فى المصباح من كون مكاسها بعد الوتيرة غير وحيه بحسب الظاهر ، وهو اعلم بما قاله ، ولعله رأى رواية دالة على ما ذكره فلا يرد انكار الحلى وامانسة الرواية بالركعتين الى الشدود . معبر وحيه لمكان الخبر الخامس عشر ، بل الرابع والثالث بتقريب ما عرفت .

الرابع : قوله والذى يقرّب عدى فى معنى الخبر الى آحره ، غير وحيه كما لا يحق على الناظر فى ذلك الخبر وغيره يعين الانصاف . ولعل المراد من قوله قد ورد فى غير هذا الخبر استحبابها فيها . هو الخبر الرابع ، وقد عرفت ما يدل عليه .

وبالحيلة انى يعون الله لا ارى اشكالا فى الخبر الحادى والعشرين مطلقا ، وذلك لان ظاهر الخبر ان الصادق (ع) كان يصلى بعد العشاء ركعتين و يقرأ فيهما بمائة آية ، ثم كان يصلى ركعتى الوتيرة قاربا فى احدى يمينه من الله احد ومن احرى بها قل يا ايها الكافرون ، فان كان مستيقظا من الليل كان يصلى صلوة الليل ، فان لم يكن مستيقظا حتى يطلع الفجر كان يصلى ركعة او ركعتين على اختلاف و يحتسبها شععا ، و يحتسب بالوتيرة مفردة الوتر ، مما

العيب في ذلك ؟ ليس احكام الشرع من الاحكام التعبدية . فلم لا يحوران يكون الركعة التي اتى بها بعد المعحر . او الركعتين على اختلاف قائمة مقام ركعتي الشع ؟ ما ذلك الا استيعاد واضح ، وليس مدرك لايج . محسن بنوفيق الرث الرحيم ، لا يحتاج الى التكاليف التي عرفتها . والتحملات الشديدة التي لاتقبلها الادهان المستقيمة والعقول السليمة . فارتفعت الاشكالات الواردة من مسئلتنا . من مناقضة الاحبار وعبرها بحذا فيرها . لمكان الاحاطة بالاحبار الواردة في المسئلة . والتفكر في ماطيقها . ومفاهيمها . وهذا التحقيق من خصا يصا في هذا المقام بنوفيق الملك العلام .

الثامن عشر : كل التوامل يسلم فيها على الركعتين الامردة الوتر و صلوة الاعرابي على ما هو المعروف من مذهب الاصحاب . بل عن الشيخ في الخلاف وابن ادريس دعوى الاحماع عليه . وهما صلوة اخرى ذكرها بعض الاصحاب يفعل منها بتسليم واحد اكثر من ركعتين سبحى ذكرها ان شاء الله . ومنع في ظاهر من الريادة على الركعتين اقتصارا على ما نقل عن النبي (ص) . وهل بيته عليهم السلام . وقال في الخلاف ان فعل حائف السبه . واجب باجماعنا . و بما رواه ابن عمر ان رجلا سأل رسول الله (ص) . فقال صلوة الليل متنى مشى . فاذا اخشى احدكم الصبح صلى ركعة واحدة يوتر له ما قد صلى . ثم نقل عن ابن عمر عه (ص) قال صلوة الليل والمهارة مشى مشى ثم قال فدل على ان ما راد على منى لا يحور . و ظاهر كلامه في الكتابين عدم مشروعيته واعتقاده . وهل يحور الركعة الواحدة في غير الوتر ؟ منع منه في الخلاف والتحريم اقتصارا على المتفق عليه من فعل النبي (ص) . و لرواية مسعود عن النبي (ص) انه سبى عن النبي (ص) الركعة الواحدة . وقد ذكر الشيخ رحمه الله في المصباح عن زيد بن ثابت صلوة الاعرابي <sup>(١)</sup> عند ارتفاع سهار الجمعة عشر

(١) سند الخبر هكذا روى عن زيد بن ثابت قال اتى رجل من الاعراب الى رسول الله (ص) فقال يا بى انت و امى يا رسول الله (ص) انا نكون في هذه —



ركعات، و يقرأ في الركعة الاولى الحمد مرة والعلق سبعا، وفي الثانية بعد الحمد الناس سبعا، و يسلم و يقرأ آية الكرسي سبعا، ثم يصلي ثمان ركعات بتسليمتين، و يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والنصر مرة والاحلاص حسا وعشرين مرة، ثم يدعوا بالمرسوم، و لم يذكر سدها ولا وقف لها على سد من طريق الاصحاب، قال ابن ادريس قد روى رواية في صلوة الاعرابي وان صحب لا تعدى لان الاجتماع على ركعتين بتسليمه انتهى ما ذكره في الذكرى .

قال بعض الاحلاء بعد نعل كلام الذكرى والاضهر في الاستدلال على الحكم المذكور هو ما اشاروا اليه، مما ملخصه ان العبادات تجميعية متلغاة من صاحب الشرع، والذي ثبت وضح عنه ان كل ركعتين بتسليمه خرج منها التوتر بالنصوص المستفيضة ويريد تأكيدها ما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن حده، على بن جعفر عن اخيه موسى (ع) قال سألته عن الرجل يصلي المائلة، يصلح له ان يصلي اربع ركعات لا يسلم بينهما؟ قال لا، الا ان يسلم من كل ركعتين، وما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر، نقل عن كتاب حرير بن عبد الله عن ابي بصير قال قال ابو جعفر (ع) اني حديث واصل بين كل ركعتين بواملك بالتسليم واما صلوة الاعرابي فلم يشب طريقها من طريق الاصحاب كما اعرف به شيخنا المذكور وغيره، والحرر الوارد بها عامي لا يمكن تخصيص ما علم به من الاخبار .

و قال في الدروس كل التوابع على ركعتين تشهد وسليم، الا التوتر و صلوة الاعرابي و هي عشر ركعات كالصبح والظهرين كيفية و ترتيبا ولم يشب

البادية بعيدا من المدينة ولا بعد ان ناسيك في كل جمعة مدلى على عمل فيه فصل صلوة الجمعة، مصيب الى اهلي خبرتهم به فعلى رسول الله (ص) اذا كان ارتفاع السهار فصل ركعتين و ذكر الكعبة كالمش فادعرب من صلوتك فعل سبحان الله رب العرش الكريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سبعين مرة فوالدي اصطفاى بالنبوة ما من مؤمن ولا مؤمنة يصلى هذه الصلوة يوم الجمعة كما اقول الا واما من له الحنة ولا يقوم من حفه حتى يعفر له دونه ولا يوبه دونهما (عنه)

في أخبارها ، ووقتها عند ارتفاع نهار الجمعة ، والاقرب عدم شرعية الركعة الواحدة في غير الوتر ، انتهى .

أقول الكلام هنا يقع في مقامين .

الأول : أعلم أن المفردة الوتر تشهد وتسليم بافراده ، اجماعاً منا على الظاهر المستظهر في حمله من العبائر انتهى ، والنصوص بذلك مستفيضة .  
منها ما رواه التهذيب في باب كيفية الصلوة في الصحيح عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا ((ع)) قال : سألت عن الوتر أفصل أم وصل ؟ قال : فصل ، ويعصده كون العبادة توثيق ، ولا يصلح للمعارضة ما رواه التهذيب أيضاً في الباب المتقدم في الصحيح عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن التسليم في ركعتي الوتر ؟ فقال : إن شئت سلمت وإن شئت لم تسلم ، وما رواه أيضاً في الباب المتقدم في الصحيح عن معوية بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) في ركعتي الوتر ، فقال : إن شئت سلمت وإن شئت لم تسلم ، وما رواه أيضاً في الباب المتقدم عن كردويه الهمداني قال : سألت العبد الصالح عن الوتر ؟ فقال صلى ، لوجوه شتى .

قال شيخ الطائفة بعد نقلها هذه الروايات ليست مامية لما ذكره لأنها تضمنت التحجير في التسليم . ومن يقول يصلها فإنه لا يحور التسليم فيها على وجه ، وإذا كان فيها الاختيار محض بحمله على التسليم المحصوص ، وهو أن عبدنا من قال السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين في التشهد فقد أعطيت صلاته ، فإن قال بعد ذلك السَّلم عليكم ورحمة الله وبركاته جار ، وإن لم يقل جار أيضاً ، فكان التحجير إنما يسأل هذا الصرب من التسليم ، ولو كان فيها صريح بالسهي عن التسليم لم يجب العمل بها لأن ما أنبأه في وجوب التسليم من الأخبار أكثر ، ولا يحور العدول عن الأكثر إلى الأقل الدليل بفسح منه ، وبحور أن يكون هذه الأخبار خرجت على طريق التقيّة لاسيما موافقة لمذهب العامة ، و

ما يخرج على هذا الوجه لا يجب العمل به . انتهى .

قال بعض الاجله و حمل التسليم في الصحيحين عن التسليم المستحب ، بمعنى السلام عليكم لا بعده ، سيما مع شيوع اطلاقه على الصيغة المربورة في النصوص والفناوي اطلاقا شايعا . بحيث يفهم كون الاطلاق عليها حقيقيا وعلى غيرها محاربا . و حيثئذ التحجير فيها لا يفيد حوار الوصل في الوتر اصلا لاحتمال تعيين لروم الفصل بالصيغة الاخرى . انتهى .

و يحتمل ان يقال في روايه كردويه اسما غير صريحة في المعارضة بل ولا ظاهرة فيها . لاحتمال ان يقرأ قوله ((ع)) صله بكسر اللام و تشديده لا بالسكون ، هذا مضافا الى ان الصحيحين الدالين على التحجير ليس مذهب لاحد كما صرح به بعض الاجله لان من اوجب الوصل لا يجوز الفصل فيه و من اوجب الفصل لا يجوز الوصل . و بالجملة هذه الاخبار غير صالحة للمعارضة فلان ادما من تاويلها على معنى لا ينافي المختار . او الحمل على المفية . لان المرححات المنصوصه و غيرها في حاشيت ما احاراه المشهور المخالف للعادة .

الثاني كل النوازل عدا صلوة الاعرابي يسلم فيها على الركعتين ، اجماعا على الظاهر المصرح به في غير واحد من العياثر و يدل عليه بعد اعتصاده بتوقيفيه العباد و قوله ((ص)) صلوا كما راسموني اطلاق المستعصية الواردة من طرق الخاصة والعامة التي مصت الى حملها لاشارة ومنها السوي بين كل ركعتين تسليمية ، و اما الصلوة التي ذكرها الشيخ في المصباح والسيد رضى الدين طابروس في سماته على ما حكى عنهما الروضة يفعل منها بتسليم واحد اكثر من ركعتين . فليعدم اشتهاؤها و حباله سدها لا يعتنى بها و فيه نظر لما ستعرف .

قال في الروضة بعد قول الشهد و لصلوة الاعرابي ترتيب الطهرين بعد اثنائيه و شرحه له بان لصلوة الاعرابي من الشهد و التسليم ترتيب الطهرين بعد الثنائيه فهي عشر ركعات بخمس تشهدات وثلاث تسليمات كالصبح والطهرين

ما صورته . وبقي صلوة أخرى ذكرها الشيخ في الصباح والسيد رضى الدين طاووس في تنماته يفعل منها بتسليم واحد أريد من ركعتين . ترك المصنف والجاعة استثناءها لعدم اشتهاؤها وجهالة طريقها . و صلوة الاعرابي توافقها في الثاني دون الاول . فان قلت . هل يحوز العمل بالرواية الواردة في صلوات الاعرابي التي لم يثبت كوسها من طريقنا . عملا بما دل على المسامحة في ادلة السنن والكراهة من الروايات المستعينة وغيرها ؟ قلت . اطلاق الروايات المرحضة للمسامحة في السنن وان كان شاملا للعمل بالروايات الواردة من طريق العامة ايضا . و لكن العمل بالرواية الواردة في صلوة الاعرابي لا يخلو عن اشكال . لمكان الاخبار المتقدمة العبر المرحضة للتسليم في اكثر من الركعتين فتأمل جدا .

قال في المدارك : صلوة الاعرابي عشر ركعات كالصبح والطهين كيفية و ترتيبها . و وقتها يوم الجمعة عند ارتفاع النهار . و لم يثبت لها طريق في اخبارنا . الا أن احاديث السنن يتسامح فيها .

التاسع عشر : صلوة الصبح بدعة اجماعا مما على الظاهر المصرح به في عباثرهم جماعة وسهم الحلاف والمنهى . والاحبار بذلك مستعينة . منها ما رواه النهدي في باب فضل شهر رمضان عن زرارة و ابن مسلم والفصل قالوا سئلنا هيا عن صلوة في رمضان باليلة بالليل جماعة ؟ فقالا ان النبي (ص) كان اذا صلى العشاء الاخرة وساق الحديث الى ان قالوا . مقام في اليوم الرابع على سيرة محمد الله وانس عليه ثم قال ايها الناس ان الصلوة بالليل في شهر رمضان باليلة في جماعة بدعة . و صلوة الصبح بدعة . الا ملا نجمعو اليلة في شهر رمضان لصلوة الليل . ولا تصلوا صلوة الصبح فان ذلك معصية . الا وان كل بدعة صلالة و كل صلالة سيئها الى النار . ثم نزل وهو يقول قليل في سنة حير من كثير في بدعه .

ومنها : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب بؤادر الصلوة الواقف في آخر كتاب الصلوة في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (ع) انه قال ما صلى

رسول الله ((ص)) الصبح قط . قال مقلب: الا تحببني انه كان يصلي في صدر النهار اربع ركعات ؟ قال بلى انه كان يصلي ويجمعها من الثمان التي بعد الظهر .

روى الصدوق ايضا في الباب المتقدم عن بكير بن اعين عن أبي جعفر ((ع)) قال ما صلى رسول الله ((ص)) الصبح قط .

وروى ايضا في الباب المتقدم عن عبد الواحد بن المختار الاسفاري عن أبي جعفر ((ع)) . قال سأله عن صلوة الصبح ؟ قال اول من صليها قومك اسهم كانوا من العاتلين . فبصلوها ولم يصلها رسول الله ((ص)) . وقال ان عليا ((ع)) مر على رجل وهو يصليها فقال علي ((ع)) ما هذه الصلوة ؟ قال ادعها يا امير المؤمنين ؟ فقال علي ((ع)) اكون اسهى عبدا اذا صلى .

وروى في البخاري في باب صلوة الصبح عن العيص بن تميم بن عبد الله بن تميم القرشي عن ابيه عن احمد بن علي الاسفاري عن رجا بن ابي الصحاك عن الرضا ((ع)) قال ما رأيته صلى الفصحى في سفر ولا حضر .

وروى في الكافي في باب تفديم النوافل عن سيف بن عميرة روى قال مر امير المؤمنين ((ع)) برجل يصلي الصبح في مسجد الكوفة . فمر حبه بالدرة و قال سحرت صلوة الاوابين بحرك الله . قال فتركها ؟ قال فقال رأيت الذي يسهى عبدا اذا صلى . فقال ابو عبد الله ((ع)) وكفى ماكار علي ((ع)) سهيا .

وروى في الكافي ايضا في الباب المتقدم في الحسن كالمصحيح بابراهيم عن زرارة والفضيل عن أبي جعفر ((ع)) و ابي عبد الله ((ع)) ان رسول الله ((ص)) قال : صلوة المضحى بدعة .

وروى الكافي ايضا في الباب المتقدم عن معوية بن وهب قال لما كان يوم فتح مكة ضرب علي رسول الله ((ص)) حمية سوداء من شعر بالاطح . ثم افاض عليه الماء من حمة يرى فيها اثر العجين . ثم تحرى الفيلة صبحى فركع ثمان ركعات لم يركعها رسول الله ((ص)) قبل ذلك ولا بعد .

و روى في البحار في باب صلاة الضحى عن الاحتصاص عن احمد بن محمد بن يحيى العطار عن عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن الوليد الحراري عن يونس بن يعقوب قال دخل عيسى بن عبد الله القمي على ابي عبد الله (ص) فلما انصرف قال لحادته ادعه فانصرف عليه فأوصاه بأشياء ، ثم قال يا عيسى بن عبد الله ان الله يقول وامر اهلك بالصلاة ، وانك ما اهل البيت ، فاذا كانت الشمس من ههنا فدارها من ههنا من العصر فصل ست ركعات ، قال ثم ودعه وقبل ما بين عيسى (١) وانصرف قال يونس بن يعقوب فما تركت الست ركعات منذ سمعت ابا عبد الله يقول ذلك لعيسى بن عبد الله .

و روى ايضا عن رجال الكشي عن حمدويه بن نصير عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن احمد بن محمد بن ابي نصر البربطي عن يونس بن يعقوب قال وحدثني محمد بن عيسى بن عبد الله عن يونس بن يعقوب مثله .  
و روى ايضا في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن ابي جعفر (ع) انه قال لرجل من الانصار سأله عن صلاة الضحى ، فقال ان اول من ابتدئها قومك الانصار ، سمعوا قول رسول الله (ص) صلاة في مسجد ي تعدل الف صلاة ، فكانوا يأتون من صياحهم صحن فيدخلون المسجد فيصلون ، فبلغ ذلك رسول الله (ص) فنهأهم عنه .

قال بعض الاحلاء بعد نقل رواية معوية بن وهب ما صورته حمله في الواسي على ما دل عليه صحيح زرارة المتقدم ، من كون ذلك من باعلة الظهر التي يحور تغد يمشي صدر السهار ، وفيه (ص) كان مسافرا فربصه التقصير فكيف يصلي بواهل الظهر ؟ والاظهر عندى حمل هذه الصلاة على الشكر لله سبحانه ، وفي الترمذي للفتح ، كما يشير اليه قوله لم يركعها قبل ذلك ولا بعد ، وقال ايضا بعد رواية الاحتصاص بالظاهر حملها على التقية ، او الاتعا على الرجل

المذكور، لئلا يتصرّف بترك ذلك، وعلى ذلك يحمل قول أمير المؤمنين ((ع))<sup>١</sup> أرايت الذي يمهى عبدا إذا صلى، فانه ((ع)) غير متمكن حسب الواقع عن حرهم عن بدع الثلاثة المتقدمين، وربما احتجوا عليه بالآية المذكورة ويشير إلى ما ذكرناه قول أبي عبد الله ((ع)) في مرفوعة سيف بن عميرة وكفى يا نكاره سهيا، فانه ظاهر في أن إشادة ((ع)) الآية للتجويز وإنما هو لما ذكرناه وبالحملة فإن غفره ((ع)) بالدرة ودعاه عليه بأن يسحره الله بهن يذبحه ظاهر في التحريم، ولكن الترحل لما كان حاهلا عبيا أو معاندا شعبيا، راجع في السؤال مرة ثانية فلم ير ((ع)) المصلحة في اظهار ذلك له زيادة على ما قدمه أسهى، وما ذكره حيد.

وبالحملة لا شبهة في كونها بدعة لما تقدم اليه الإشارة، والخبر الموهوم للتجويز اما محمول على الاتفاق أو التقية، والخبر المروى في البحار في الباب المتقدم عن التوحيد للصدوق عن جعفر بن علي بن أحمد عن عبد الله بن الفضل عن محمد بن يعقوب الحميري عن محمد بن شجاع عن الحسن بن حماد عن اسمعيل بن عبد الحليل عن أبي البحري عن الصادق ((ع)) عن أبيه في حديث أمير المؤمنين ((ع)) في صفتين برل صلى أربع ركعات قبل الروال الحديث غير ظاهر في المعارضة، فلا وجه لعدة من المعارضات

قال في البحار بعد نقل رواية سيف بن عميرة المقدمة قوله ((ع)) أرايت الذي إلى آخره الظاهر انه قال ((ع)) ذلك تقية، فانه قد ورد في الاخبار أنهم كانوا يعارضونه ((ع)) عند سهيه عنها بهذه الآية، أو المعنى أي إذا قلت لا تفعل لا تقبل مني وتعارضني بالآية، وعلى التعديرين أن الال الصادق ((ع)) ما يتوهم منه من التجويز بأن انكار أمير المؤمنين ((ع)) أولا كان كافيا في إرجاءه و علمه بحرمة الفعل، إذا لضرب والرحو والأهانة لا تكون إلا على الحرام، لكن السائل لما كان عبيا أو محاصا شقيا، واعد السؤال، ثم ير ((ع)) المصلحة في التصريح واعادة السهوى، وأما جواب معارضتهم فهو انه لا ينافي ما دلت الآية عليه من استحباب الصلوة في كل وقت أن يكون تعيين عدد مخصوص في وقت

معين بغير نص وحصة بدعة محرمة . كما اد اهلل رجل عبد الصبحي عشر مرات مثلا من غير قصد تعين يكون ماحورا مثابا ، و اذا فعلها معتقدا انها بهذا العدد المعين في هذا الوقت المحصوص مستحبة مطلوبة ، يكون مبتدعا صا لا سبيله الى النار .

و اما حديث عيسى بن عبد الله ، فالظاهر انه ((ع)) امره بذلك تقية او اتقاء او ابقاء عليه لئلا يتصر بترك التقية . وكذا فعل امير المؤمنين ((ع)) يوم صفيين اما للتقية او لعرض آخر يتعلق بخصوص هذا اليوم من صلوة حاحة او مثلها ، اد كون صلوة الصبح بدعة من الموارث عند الامامية لاحلاف بيهم فيه ، قال الشيخ في الخلاف صلوة الصبح بدعة لا يجوز فعلها ، وحالف جميع الفقهاء في ذلك فقالوا انها سنة . وقال الشافعي : اقل ما يكون فيها ركعتان و اعضله اثنا عشره ركعة والمختار ثمان ركعات . ثم قال دليلها اجماع العرفه . و ايضا روى عن النبي ((ص)) انه قال صلوة الصبح بدعة . وقال في السنهي - صلوة الصبح بدعة عند علمائنا ، خلافا للجمهور فاسهم اطبقوا على استحبابها ، لما رواه الجمهور عن عائشة قالت ما رايت النبي ((ص)) يصلي الصبح قط . و سألها عبد الله بن شقيق اكان رسول الله ((ص)) يصلي الصبح ؟ قالت لا الا ان يحى من مغيبه ، و عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال - ما حدثني احد قط انه راى النبي ((ص)) يصلي الصبح الا آمهاس فانها حدثت ان النبي ((ص)) دخل بيتها يوم فتح مكة فصلى ثمان ركعات ما رايت قط صلى صلوة احد منها .

و روى احمد في مسنده قال راى ابو بكر ناسا يصلون الصبح فقال اسهم ليصلون صلوة ما صلاها رسول الله ((ص)) ولا عامة اصحابه ، ثم قال لا يقال الصلوة مستحبة في نفسها فكيف حكتم بكونها غير مستحبة ، لا ما نقول بالصلوة من حيث انها مأملة مشروعة في هذا الوقت كان بدعة ، اما اذا اوقعها على انها باغلة مبتدأة فلا يسمع ، و هي عندهم ركعتان واكثرها ثمان ، و فعلها و من اشتد ان الحر ، انتهى .



والعامة يروا عن أم هانئ ثمان ركعات، وعن عائشة أربع ركعات، فعارادوا عن ابن اثنى عشرة ركعة، وقال الآتي في شرح صحيح مسلم الأحاديث كلها متعفة وحاصلها أن الضحى ستة وأقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات، وبينهما أربع وست، وروى مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم قال: حرج رسول الله ((ص)) على أهل قبا وهم يصلون الضحى، فقال: صلوة الأوابين إذا رخصت الفصال، قال في النهاية هو أن تحمي الرضا، وهي الرمل متبرك الفصال من شدة حرها واحترقها أحجامها انتهى والفصال ككتاب جمع الفصيل وهو ولد الباقة . أقول حمل المحالون صلوة الأوابين على صلوة الضحى، واستدلوا بهذا الخبر على استحباب إيقاعها عند شدة الحر، والظاهر أنه شبه هذا الخبر، وكان غرضه ((ص)) منعهم عن صلوة الضحى وأن نافلة الروال هي صلوة الأوابين وقتها عند زوال الشمس عند غاية اشتداد الحر، فلم قدموها وأبطلتموها؟

قاعدة :

قال في البحار في باب صلوة الضحى بعد أن روى عن العياشي عن الأصمعي بن بانه قال: حرجا مع علي ((ع)) فتوسط المسجد فإذا ناس يتنفلون حين طلعت الشمس، سمعته يقول: بحروا صلوة الأوابين تحرمهم الله قال قلت: فما بحروها؟ قال: محلوها، قال قلت: يا أمير المؤمنين ما صلوة الأوابين؟ قال: ركعتان .

ما صورته البحر الطعن في سحر الأبل، أي صيغوا صلوة الأوابين وهي نافلة الروال بتقدير يعها على وقتها، فاسم تركوا بعض الثمان ركعات من نافلة الروال وأبدعوا مكاسها، صلوة الضحى، فكاسهم بحروها وقتلوها وأقدموها بحرمهم الله أي مثلهم الله، قال في النهاية في حديث علي ((ع)) أنه حرج وقد بكروا بصلوة الضحى، فقال: بحروها بحرمهم أي صلوها في أول وقتها في بحر الشهر وهو أوله، وقوله بحرمهم الله يحتمل أن يكون دعا عليهم بالبحر والديح لاسم عيروا وقتها، انتهى .

قوله ركعتان ، أى إلى قدموها ركعتان فأنهما أقل صلاة المضحى أو صلاة الاوابين هي نافلة وقت الروال . وهى ركعتان وست ركعات أخر نافلة الظهر كما يظهر من بعض الاحيار ، او المعنى ان صلاة الاوابين هي التى يكتفى المحالون منها بركعتين فان نافلة الروال عند بعضهم ركعتان . او قال ذلك نقية .

العشرون : من قام قبل الفجر صلى الشع والوتر و سنة العجر ، كتب له صلاة الليل قاله غير واحد منهم . ويدل عليه ما رواه التهذيب في اواخر باب كيفية الصلاة في الصحيح عن معوية بن وهب قال - سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول اما يرضى احدكم ان يقوم قبل الصبح و يوتر و يصلى ركعتي الفجر و تكتب له بصلاة الليل ، والمراد بالوتر هو الركعات الثلاث لما عرفت من ان الشايخ في الروايات هو اطلاتها عليها .

الحادي والعشرون : يستحب الضحوة بعد ما نلت العجر على الحاسب الايمن او الدعاء بما رواه التهذيب في اواخر باب كيفية الصلاة عن سليمان بن خالد . (و تسقط مؤاقل الطهريين والونيرة في السفر) اما سقوط مؤاقل الطهريين فاجماعي على الظاهر وعن صريح كثير من المعيار ادعاء الاحما عليه ، والنصوص مع ذلك مستعصية - منها ما رواه التهذيب في باب مرض صلاة السفر في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء ، الا المغرب ثلاث .

ومنها : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن حذيفة بن منصور عن ابي جعفر و ابي عبد الله ((ع)) انهما قالوا الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء .

ومنها : ما رواه ايضا في باب مؤاقل الصلاة في السفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء . الا المغرب فان بعدهما اربع ركعات لا تدعهن في حصر ولا سفر ، و ليس عليك

قضاء صلوة النهار، وصل صلوة الليل واقصه .

ومنها : ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن أبي يحيى الحنطاط قال : سألت أبا عبدالله (ع) عن صلوة النافلة بالنهار في السفر، فقال : يا بني لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة .

ومنها : ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن صفوان بن يحيى قال : سألت الرضا (ع) عن التطوع بالنهار وأنا في السفر، فقال : لا ولكن تقصى صلوة الليل بالنهار وانت في سفر .

وأما الوثيرة فالمشهور على سقوطها . بل عن ابن زهرة وأدريس ادعاء الاجماع عليه . وعن النهاية انه احتار لعدم كما عن الإمام المدعي انه من دين الإمامية الذي يجب الاقرار به . حيث قال : من دين الإمامية الاقرار بانه لا يصلى في السفر من توابع النهار شيء . ولا يترك من توابع الليل شيء .

لثاني وجوه الاول الخبر الثاني والثلاثون المتقدم في المسئلة السابقة . المشتمل على قول مولانا الرضا (ع) في فقهه والتوابع في السفر أربع ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس وثلاثة عشر ركعة صلوة الليل مع ركعتي الفجر، الى آخره

الثاني : ما رواه الصدوق طاب ثراه في الفقيه في باب علة التقصير عن الفضل بن شاذان . وفي العمود في باب العلة التي ذكر الفصل بن شاذان عن عبد الواحد بن محمد بن عيودس النيسابوري العطار قال حدثني ابو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري . قال قال ابو محمد الفصل بن شاذان، و عن الحاكم ابو محمد جعفر بن نعيم بن شاذان رحمه الله عن عمه أبي عبدالله محمد بن شاذان . قال قال الفصل بن شاذان النيسابوري في العلة التي سمعها من الرضا (ع) ما قال ما بال العنبة مقصورة وليس يترك ركعتاها ؟ قيل ان تلك الركعتين ليستا من الخمسين وإنما هي زيادة في الخمسين تطوعا ليم بها بدل كل ركعة من الفريضة ركعتين من التوابع .

قال الشارح الفاضل في الروضة بعد نقل الخبر: وقواه في الذكرى لانه خاص ومعلل الا ان يعتقد الاجماع على خلافه ، و تبه بالاستثناء على دعوى ابن ادريس الاجماع عليه . مع ان الشيخ في النهاية صرح بعدمه فما قواه في محله .

وقال سبطه في المسالك بعد نقل الخبر ، وقواه في الذكرى قال لانه خاص معلل وما تقدم حال مسهما الا ان يعتقد الاجماع على خلافه ، و هو جيد لو صح السند لكن في الطريق عبد الواحد بن عبدوس وعلى بن محمد القتيبي ولم يثبت توثيقهما ، فالتمسك بعموم الاخبار المستفيضة الدالة على السقوط اولى انتهى . اقول - لا وجه لعدم الاعتماد على الرواية المشتملة عليهما ، لان عبد الواحد هذا اما ثقة كما يستفاد عن العاضل (( ع ب )) رحمه الله حيث ذكره في حاشية قسم الثقات ، وقد عقدها لمن لم ينص على توثيقه بل يستفاد من قرائن آخر . قال وهذا الرجل لم يذكر في كتب الرجال وهو من المشايخ الذين ينقل عنهم الصدوق من غير واسطة ، وهو في طريق الرواية المتصصة لا يجاب ثلاث كفارات على من انطر على محرم وقد وصفها النهاية في التحرير بالصحة وتبعه الشارح محتجا بذلك ، ويكون من المشايخ الذين ينقل عنهم الصدوق بغير واسطة مع تكرار ذلك فانه يظهر منه الاعتماد عليه .

واما ما اشار اليه التقى على ما حكى بقوله ذكر الصدوق حد يثان طريقه في العيون ، ثم ذكر ذلك الخبر من طريق آخر ، ثم ذكر ان حديث عبد الواحد عندي اصح ، فهو توثيق له فقيه ما فيه ، والعجب من السيد المشار اليه انه كيف تكلم بهذا الكلام مع انه قال في كتاب الصوم في مسئلة الاططار على محرم وبيان الخلاف في وجوب كفارة واحدة او ثلاث ، بعد ان نقل الرواية التي استدل بها الصدوق رحمه الله على الثلاث عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري عن علي بن محمد بن قتيبة ، و نقل عن العفيه في المختلف ان عبد الواحد بن عبدوس لا يحضرني الا حاله فاذا كان ثقة فالرواية صحيحة يتعين العمل بها ما صورته :

عبد الواحد بن عبدوس و ان لم يوثق صريحا لكنه من مشايخ الصدوق المعتمدين الذين اخذ عنهم الحديث ، فلا يبعد الاعتماد على روايته ، انتهى .  
قال بعض الاجلاء بعد نقل ذلك ما ذكره فى عبد الواحد بن عبدوس من الاعتماد على حديثه ، حيث انه من مشايخ الاجارة هو المشهور بين اصحاب هذا الاصطلاح ، فانهم صرحوا بان مشايخ الاجازة يعد حديثهم من الصحيح و ان لم ينقل توثيقهم فى كتب الرجال ، لان اعتماد المشايخ المتقدمين على النقل عنهم واخذ الاخبار عنهم والتلمذ عليهم ، يريد على قولهم فى كتب الرجال فلان ، انتهى .

او حسن كما احتاره بعض<sup>(١)</sup> الاجله لرواية الصدوق عنه وقد اكثر من الرواية عنه وكثيرا اما يذكره مترضيا ، وفى المقد عدّه من مشايخه .  
واما على بن محمد بن قتيبة ، فهو ايضا اما ثقة كما يستفاد من البحارى حيث جعله فى حاشية نسم الثقات مع ما عرفت من طريقته ، ومشكا وغيرهما ، قال فى المدارك بعد ذكر ما تقدم نقله عنه فى كتاب الصوم : لكن فى طريق هذه الرواية على بن محمد بن قتيبة وهو غير موثق بل ولا بمدوح مدحايته به ، قال بعض الاجلاء بعد نقل ذلك عنه المصنوع من الكشى فى كتاب الرجال انه من مشايخه الذين اكثر المقد عنهم ، ولهذا كتب بعض مشايخ المعاصرين على كلام السيد فى هذا المقام ما صورته : صحيح النهاية فى الروضة فى ترجمة يونس بن عبد الرحمن طريقين فيهما على بن محمد بن قتيبة ، واكثر الكشى الرواية عنه فى كتابه المشهور فى الرجال ، فلا يبعد الاعتماد على حديثه لانه من مشايخ المعتمدين الذين اخذ الحديث عنهم ، والفرق بينه وبين عبد الواحد بن عبدوس تحكّم لا يحصى ، وسؤال الفرق متجه ، بل هذا اولى بالاعتماد ، لا يراد العلامة رحمه الله له فى القسم الاول من الروضة ، و تصحيحه حديثه فى ترجمة

(١) وهو صاحب البحار على ما حكى . ( منه )

يونس ، متأمل وانصف ، انتهى .

اقول ويؤيد ما ذكره شيخنا المذكور بان العلامة في المختلف بعد ذكر حديث الاقطار على محرم . لم يذكر التوقف في صحة الحديث الا من حيث عبد الواحد بن عبدوس ، وقال : ان كان ثقة والحديث صحيح ، وهو يدل على وثيقته لعلي بن محمد بن قتيبة ، حيث انه مذكور معه في السند كما لا يخفى انتهى فامهم .  
او حسن كما احتاره بعض <sup>(١)</sup> الاخلة . فظهر ان الرواية المشتملة عليه مما يصلح للاعتناء عليها .

الثالث : الاحكام المحكي عن الامالي .

الرابع : ما اشار اليه بعض المحققين من ان الوثيرة عوص عن الوثر فكما لا يترك الوثر في السفر فكذا الوثيرة .  
الخامس : الاصل .

السادس : رواية رجا بن صحاك المروية عن العيون ، المتصنعة لفعل . ولا ما الرضا ((ع)) في السفر على ما حكى ، المؤيدة بروايته ابي بصير وحرمان العتقد متين في المسئلة السابقة في الامر الثاني ، وبما ذكره بعض الاخلاء قال وروي في العلل عن زرارة في الصحيح قال قال ابو جعفر ((ع)) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت الا بوتر . وروي هذه الرواية الشيخ في التهذيب في الصحيح عن زرارة عنه ((ع)) . وبالجملة التام المتقدم في المسئلة السابقة .

للاول وحسان الاول صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة ، وما صاهاها من الاحيار المؤيدة بالخبر التاسع عشر المتقدم في المسئلة السابقة ، والتقريب اسها لو كانت غير ساقطة في السفر لكان له ((ع)) ان يبين ذلك ، متأمل جدا .  
الثاني : الاحكام المحكي المتقدم اليهما الاشارة . والانصاف ان المسئلة محل اشكال ، فالتوقف فيها مجال . كما هو ظاهر مختصر الباع وغيره

كما عن البقلاء والصيمري والتحرير وغيرهم ، لا يقال لم ترحم ما احتاره الشيخ في السهية مع ان الاحبار والخاصة الحاكمة على العام المعتصدة بالاجماع المحكي والاصل وغيرهما من حاسبه ، لا ما يقول الاحبار المتعددة الدالة على ما احتاره السهية قاصرة السد على الظاهر ، وما حبرا الفصل فهو ان كان ما يحوز الاعتماد على الحقلة ، ولكن الاعتماد عليه في المقام محل اشكال لندرة القائل به ، لان المشهور كما عرفت على خلافه ، بل المحكي عن الشيخ أيضا انه قد رجع عنه في الحائزات ، والحمل ، والعقود ، والميسوط ، كظاهرها لشهيد في الدروس والمعة والروضة والمسالك ايضا كالمشهور بل يمكن ان يقال ان الذكري ايضا متردد في المسئلة لمكان قوله : الا ان يعقد الاجماع على خلافه ، نعم بعض<sup>(١)</sup> متأخري السأخرين من ولى عصرا ذهب كالتهاية ، ولكن لا يعتنى على مخالفته في المقام ، ولنعارضة بمصوم الاحبار الدالة على المذهب ، المشهور ، وتقديم الخاص على العام المعتصدة بالشهرة محل اشكال ، فكيف اذا كانت عظيمة ، وبالاجمال عين المحكيين المعصدين بالشهرة القديمة والحديثة .

واما الاجماع المحكي في الامالي على ما عرفت فهو موهون ، بمصير الاكثر على خلافه ، مع ان عماره الامالي المتصمة لذلك اذا انصب الى الخبر الثامن المتقدم في المسئلة السابقة نورت وهما للاستدلال بها في المقام .  
واما الاستدلال بان الوسيرة عوض عن الوتر ، فكما لا تترك في السفر فكذا عوضها عنها و هي من بيت العمكيوت مع انه او هن البيوت ، فيما كرهه رجال الاصل المتنع في المسائل لو لم يخصه دليل .

واما التمسك للقول بالاستحباب ، بما دل على التسامح في ادلة السنن معبر وحيه ، لاحتمال ان يكون المراد بالسقوط المذكور في الفس وجره من عبائر الجماعة هو التحريم ، كما هو ظاهر النصوص والفتاوى على ما ذكره بعض الاحلة فال و صريح الشيخ في كتابي الحديث عدم الاستحباب ، فيكون معمله بقصد

(١) وهو صاحب الحقائق و شارح المعانيح ( منه )

القرية تشريعاً محرماً انتهى ، وحيث جاء احتمال التحريم ، فلا تسامح قولاً واحداً على الظاهر المصرح به في بعض العيائر .

وأما الخبران المرويان في التهديد في باب نوافل الصلوة في السفر ، المحوران لقضاء نوافل النهار بالليل ، أحدهما صحيحة معوية بن عمار قال قلب للصادق (ع) : أقصى صلوة النهار بالليل في السفر ، قال نعم ، فقال له اسمعيل بن حابر : أقصى صلوة النهار بالليل في السفر ، فقال لا قال أسك قلت نعم ، فقال إن ذلك يطبق وأب لا تطبق .

وثانيهما رواية سدير قال قال أبو عبد الله (ع) : كان أبي يقص في السفر نوافل النهار بالليل ولا يتم صلوة فريضة .

مع معارضتهما بخبري عمر بن حنظلة وسيف التمار المرويين في الباب المتقدم ، الناعمين لا استحباب القضاء ورحائه كخبر أبي بصير المتقدم ، المعتصدين بما يستفاد من طاهر النصوص والاعتبار كما عرفت ، ليس هيهنا دلالة على مشروعيتها سهاراً حتى يجعل ذلك دليلاً على أن المراد بالسقوط حيث يطلق الرحمة في الترك ورفع تأكيد الاستحباب هذا مصافاً إلى أن رواية أبي يحيى المتقدمة الدالة على عدم صلاحية النافلة في السفر كعدم صلاحية الفريضة ، فيه ناطقة بعدم ربحان معلها فيها . أما لشهادة السياق على ذلك ، أو لأن عدم الصلاح مرادف للفساد لغة وعرفاً ، والقول بأن عدم الصلاحية بالاضافة إلى العريضة للتحريم إجماعاً ، فليس بالاضافة إلى ما علمتها كذلك غير وحيه في المقام . لأن شهادة السياق كافية كما لا يحصى على المصنف .

فإن قلت على ما ذكرت لا بد لك أن ترجح في المسئلة ما ربحه الماتس من القول بالسقوط ، فلا معنى للتوقف فيها .

قلت المسئلة مع ذلك اشكال كما لا يحصى على الماهر المصنف فلا بد من الاحتياط .

ويقتضى الترك فرعان الأول ربما يستفاد من المروي في التهديد في



باب فرض صلوة السفر في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد هما ((ع)) مال  
سأئنه عن الصلوة تطوعا في السفر ؟ قال لا تصل قبل الركعتين ولا بعد هاشيتنا  
سهارا . المؤيد بروايتي ابي يحيى الحفاظ وصوفان بن يحيى المعتد متين ، كون  
السقوط محتضا بالنوافل السهارية دون الليلية ، وهو ظاهر الاصحاب بالاحلاف  
بينهم اجده في غير الوتيرة .

و يدل على عدم سقوط نافلة المغرب ، زيادة على حمر ابي بصير المتقدم  
في هذه ، الخبر الثامن عشر والناسع عشر والثالث والعشرون المتقدم في المسئلة  
السابقة . كحبر ابي الحرث المروى في التهذيب في باب نوافل الصلوة في  
السفر .

و يدل على عدم سقوط ثلاث عشرة ركعة الباقية . الخبر التاسع عشر المتقدم  
في المسئلة السابقة . كحبر ابي بصير المتقدم في هذه المسئلة ، وحبر سيف التمار  
المروى في التهذيب في باب نوافل الصلوة في السفر . و يدل عليه ايضا ما رواه  
التهذيب في الباب المتقدم في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قال لي ابو جعفر  
عليه السلام صل صلوة الليل والنور والركعتين في المحمل ، و يدل على ذلك  
ايضا غير واحد من الاخبار المروية في التهذيب في باب الصلوة في السفر في  
الريادات فراجع ما لا يطيل المقام بذكرها . وبالجمله المسئلة واضحة  
بمحمد الله .

في الكلام في العفيلة وما صاهاها من النوافل الموصوفة الليلية وهي من  
غير الرواتب والظاهر هو عدم السقوط ، قال بعض المحققين في حمله كلامه في  
الوتيرة . بعد نقل حبر الفصل بن شاذان المتقدم في هذه المسئلة ما صورته لا  
شك في ان العصر ليس الا في الخميس . كما هو صريح هذا الخبر والظاهر من  
باقي الاخبار والفتاوى ، و قال ايضا والذي يظهر من الاخبار والفتاوى ان  
الساعات هو الراتب . انتهى .

وبالجمله الظاهر هو عدم السقوط لحبر الفصل المتقدم ، و اطلاق رواية

ابن بصير وغيرها معتقد لذلك ، ورواه عبد الله بن سنان المتقدم و نحوه ،  
اما غير شاملة لامثال هذه الصلوة و حصصة بالحير المتقدم المعتقد بظاهر ، و  
برواية محمد بن مسلم المتقدم في اول الفرع الثاني .

قال في المدارك : قال في الذكرى يستحب صلوة النوازل المقصورة في الأماكن  
الاربعة ، لانه من باب اتمام الصلوة المخصوص عليه ، ونقله الشيخ بحيب الدين  
محمد بن نما عن شيخه محمد بن ادریس ، ولا فرق بين ان يتم الفريضة أولا ، ولا  
بين ان يصلي الفريضة خارجا والنافلة فيها او يصليهما معا فيها .

قلت ما ذكره رحمه الله من استحباب النافلة في تلك الأماكن جيد ، اما  
مع اتمام مظاهرها ، واما مع القصر فلان الروايات المنصبة لكون الصلوة في السفر  
ركعتين ليس قتلها ولا بعد هما شيء ، مخصوص <sup>(١)</sup> بغير تلك الأماكن سواء قلنا  
بتعيين الانعام او حواره ، ففي الروايات المصنعة لفعل النافلة قبل تلك الفرائض  
او بعدها سالمة عن المعارض .

اما تسويته بين صلوة الفريضة خارجا عنها ، والنافلة فيها ، وصلو سهما  
معا فيها ، فمشكل ، خصوصا مع تاجر النافلة عن الفريضة لتعين قصر الفريضة مع  
وقوعها في غير تلك الأماكن المقنص لسقوط النافلة ، انتهى .

امول ما استحوذ به جيد ، كما ذهب اليه جماعة ، ويدل عليه ايضا ما انا الى  
ما مرما يظهر من غير واحد من الاحبار الآتية في بحث صلوة المسافرين شاء الله ،  
من قولهم ((ع)) و اكثر الصلوة ، و فريعتهم الانعام على صيغة الصلوة فيها .

اما التسوية بين الحكيمين الذين اشار اليهما ، فمشكل كما تعضى عليه  
السيد طاب مفرجه .

ارشاد فيه سداد قال المحقق الشيخ حسن طاب ثراه في كتاب العتقى ،  
بعد نعل رواية زرارة المقدمة ، و هي قول ابن جعفر (ع) من كان يومئذ بالله

واليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر، ما صورته قلب هذا الخبر محمول على المبالغة في كراهة ترك الوتر في كل ليلة، وفهم منه بعض الأصحاب إرادة التقديم في أول الليل كما ورد في جملة من الأخبار، وسيأتي في بابها، فحمله على الصلوة وفيه تكلف ظاهر مع عدم الحاجة إليه، فإن المبيت بعير وتر صالح لإرادة إحلال الليل من الوتر، ولو محاربا فإن يسهل واسع، والقرينة على إرادة هذا المعنى من الكلام واضحة، وإن استبعد ذلك بالنظر إلى ظاهر اللفظ، فالوجه حيث حمل على التقية، كما احتمله بعض الأصحاب .

وإن الفاضل الشيخ محمد بن الحنفى المذكور على ما يقال في شرح قول الصدوق في التقيية في باب مرض الصلوة وأما الركعتان بعد العشاء الآخرة من خلوس فاسهما تعدان بركعة، فإن أصاب الرجل حدث قبل أن يدرك آخر الليل ويصلي الوتر يكون قد باب <sup>(١)</sup> على الوتر، فإذا أدرك آخر الليل صلى الوتر يعد صلاة الليل، وقال السي (ص) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر صلا يبيت إلا بوتر، كائنا على صدر هذه العبارة كان المصنف أراد بيان معنى الحديث الوارد بعد هذا الكلام، وهو قول السي (ص) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت إلا بوتر، وحاصل كلامه ظاهر غير أنه يعيد المناسبة بسياق الحديث كما لا يخفى على المتأمل، ويحظر بالبال أن يكون المراد بقوله: فلا يبيت إلا بوتر، صلاة العشاء لأنها الخامسة وهي وتر بالسنة إلى العدد، وقد ورد في روایات كثيرة تسمية العشاء بالوتر، انتهى .

أقول بعد وجود رواية أبي بصير المتقدمه في المسئلة السابقة في الأمر الثاني، الكاشفة عن هذا الاحتمال من كون المراد من الوتر هو الوضوء، لا معنى للحمل على التنية، أو الحمل على تقديم الوتر في أول الليل ضرورة نظر إلى ما ورد من جوار تقديم صلاة الليل لدوى الأعداء، أو الحمل على أن المراد الاتيان

يه في حرٍّ من الليل وإن كان في آخره . وإن معنى المبيت على الوتر أن لا ينقض الليل إلا وفيه وتر ، أو الحمل على أن المراد بالوتر هو صلوة العشاء .  
ولما الدعوى بأن كثيراً من الروايات مشتملة على تسمية العشاء وترًا ، فإنالم يقف بعد التتبع على إشارة إلى ذلك في حبر ، فضلاً عن الاحبار ، كما اعترف بذلك بعض الاجلاء ايضاً .

### قصة :

قال بعض الاجلاء بعد نقل كلام العاصم الشيخ محمد المذكور وكان منشأ الاستبعاد عنه في حمل الوتر في الحديث النبوي على قائله الصلوة . على الركعتين بعد العشاء المذكورتين في كلام المصنف ، هو دلالة الخبر بحسب ظاهره على كثر تاركه . فاستبعد انطياقي الخبر على الركعتين المذكورتين ، و تحمل لحمله على صلوة العشاء ، ولم يتطعن رحمه الله إلى أن هذه العبارة و امثالها كثيراً ما يذكرونها ((ع)) في المستحبات لمريد التأكيد عليها ، كما ورد في الاحبار من أنه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تدع عائتها ريافة على عشرين يوماً . وورد لمن من بات على سطح غير محجر ، ومن سافر وحده ، ومن بات في بيت وحده . ونحو ذلك . وما اعاده طاب ثراه جيد .

(المقصد الثاني في اوقاتها) اجمع علماؤنا بل المسلمون على ما ذكره غير واحد من الطائفة ، على أن كل صلوة من الصلوات الخمس موقفة بيوقت لا يحور التقدم عليه ولا التأخر عنه ، والنصوص على ذلك كثيرة . والمشهور بين الاصحاب بل كاد أن يكون اجماعاً أن لكل صلوة وقين اولاً واحراماً مطلقاً ولو كانت معرباً ، خلا فاما حكاها في المختلف عن ابن البراج أنه قال : وفي اصحابنا من ذهب إلى أنه لا وقت للمعرب إلا واحد وهو غروب القرص في اقط المعرب ، وهو مع جهالته مخالف للنصوص المعتبرة المتجاوزة عن حد الاستفاضة ، الدالة على المشهور عموماً وخصوصاً : .

منها : ما رواه الكافى فى باب المواقيت فى الصحيح عن معوية بن عمار  
ابو ابي وهب قال قال ابو عبد الله ((ع)) لكل صلوة وقتان ، واول الوقت  
افضلها .

ومنها : ما رواه التهذيب فى باب المواقيت فى الريادات فى الموثق  
عن اسمعيل بن حابر عن ابي عبد الله ((ع)) . قال سألت عن وقت المغرب ؟  
قال ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق .  
وبالحملة الاحبار انما به لذلك القول كثيرة ، وسيجىء فى طى المباحث  
اليها الاشارة ان شاء الله تعالى .

ولعلّ سئد القول الاخر ما رواه التهذيب فى باب المواقيت فى  
الريادات فى الصحيح عن اديم بن الحر قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول  
ان حبرئيل امر رسول الله ((ص)) بالصلوة كلها ، فجعل لكل صلوة وقتين الا  
المغرب فانه جعل لها وقتا واحدا .

وما رواه ايضا فى النكاح المتقدم . والكافى باب وقت المغرب فى الصحيح  
عن زيد الشحام قال سألت ابا عبد الله ((ع)) عن وقت المغرب ؟ فقال ان  
حبرئيل ((ع)) ((ص)) الى النبى ((ص)) لكل صلوة بوقتين غير صلوة المغرب فان وقتها  
واحد ، و وقتها وجوبها قيل اى سقوطها كقولنا سجدة فادا وجبت حجبها و  
اصمير راجع الى الشمس بغربة المقام .

وما رواه الكافى فى الباب المتقدم فى الصحيح عن زرارة والفصيل فالأ قال  
ابو جعفر ((ع)) ان لكل صلوة وقتين غير المغرب فان وقتها وجوبها ووقت موسها  
سقوط الشفق . قال الكافى بعد ذكرهما وروى ايضا ان لها وقتين آخر وقتها  
سقوط الشفق . وليس هذا مما يحال الاول ان لها وقتا واحدا ، لان الشفق هو  
الحمرة وليس بين عيبوبة الشمس الا شئ يسير ، وذلك ان علامة عيبوبة الشفق  
بلوع الحمرة العيلة وليس بين بلوع الحمرة العيلة وبين غيوبتها الا شئ هدرما  
يصلى الانسان صلوة المغرب وواعظها اذ اصلاها على تودده و سكون ، وقد

تعدد ذلك غير مرة ، ولذلك صار وقت صيفا .  
ومثله قال التهذيب وقال اما في الخبرين سعة الوقت ، قال بعض الاجلاء : و  
حمل اصحابنا - رضى الله عنهم - هذه الاخبار على اصلية الاسراع بها في اول  
الوقت بها . وقال في كتاب الواسع بعد نقل كلام الكافي اقول والذى يظهر  
لى من مجموع الاخبار والنوميق بيها ، ان مجموع هذا الوقت الاول للمغرب ، و  
اما الوقت الثانى لها من سقوط الشفق الى ان يبقى مقدار اربع ركعات الى  
استصاف الليل ، واما ورد نعى وقتها الثانى فى بعض الاخبار لشدة التاكيد  
والترغيب فى فعلها فى الوقت الاول ، زيادة على الصلوة الاخرى حتى كان وقتها  
الثانى ليس وقتا لها الا فى الاسفار والمضطرين ودوى الاعداء انتهى ، وسيحى  
ان شاء الله ما يقتضى المقام من التعميل فاستطر .

تذهب :

واختلف الاصحاب فى الواسع ، مذهب الاكثر منهم المرتضى وابا حميد  
وادريس والعاصلان وجمهور المناجرين الى ان الوقت الاول للفصيلة والثانى  
للإحراق ، والسحكى عن الشيخين وابى عقيل والبراج وابى الصلاح ان الوقت الاول  
للمحتر والثانى للمضطرين وروى الاعداء ، وبعدهم من المناجرين المحدثات  
الكاشانى ، فان فى المبسوط والعدد اربعة السفر والمطر والمرض وشغل  
مصر تركه بديه ودياه ، والضرورة خمسة الكاظمي سلم والصبي يبلغ ، والحاييم  
طهر والمجنون ، والمعص عليه بيقان

فليدكرا ولا حملة من الاخبار المتعلقة بالمقام ، ثم سلك فيما يرد عليها من  
النقص والابرام الاول ما رواه الكافي فى باب المواقيت باسناد فيه محمد بن  
عيسى عن يونس عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) قال سمعته يقول .  
لكل صلوة وقتان واول الوقت اصله . وليس لاحدا ان يجعل آخر الوقت وقتا الا  
فى عذر من غير علة .

بيان :

قوله من غير علة ، يدل من قوله من عذر ، ماله بعض الاصحاب .  
 الثاني : ما رواه الصدوق في العيينة في باب مواقيت الصلوة مرسلا عن  
 الصادق (ع) انه قال : اول الوقت رضا الله تعالى . و آخره عفو الله و اعفو  
 لا يكون الا من ذنب .

الثالث : ما رواه التهذيب في آخر باب اوقات الصلوة عن ربعي في  
 الضعيف عن ابي عبد الله (ع) قال : ما لتقدم و تؤخر ، وليس كذا يقال من  
 احتظار وقت الصلوة فقد هلك . و اما الرحمة للناسي والمريض والمسنون و  
 المسافر والنائم في تأخيرها .  
 بها .

ذكر هذه المعدورات حرج مخرج السبيل لا يحصر فلا يما في ما تقدم في  
 كلام الشيخ رحمه الله . ماله بعض الاحلأ .

الرابع : ما رواه التهذيب المتقدم في الصحيح عن عبد الله (ع) قال  
 لكل صلوة وقتان و اول الوسمين احدهما . وقت صلوة العجر حين ينشق العجر  
 الى ان يتحلل (١) الصبح السماء . ولا يسمى ما حبر - بك عمدا ولكنه وقت من  
 شعل اوسى او سهى او نام . و وقت المغرب حين تحب الشمس الى ان تشبك  
 النجوم . و ليس لاحدا ان يجعل آخر الوقتين وما الا من عذرا و علة .

الخامس : ما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم عن ابراهيم الكرخي  
 قال : سألت ابا الحسن موسى (ع) متى يدحل وقت الظهر ؟ قال : اذا ارالت  
 الشمس فقلت متى يخرج و منها ؟ قال : من بعدما يمضي من روالها اربعة  
 امدام ، ان وقت الظهر صبي ليس كعمره . قلت : متى يدحل وقت العصر ؟ فقال : ان  
 آخروقت الظهر هو اول وقت العصر . فقلت : متى يخرج وقت العصر ؟ فقال : وقت  
 العصر الى ان تعرب الشمس و ذلك من علة و هو تصبيع . قلت : له لو ان  
 (١) يحلل الصبح السماء - بالحجيم - بمعنى اشارة فيها و شمون صوته لها و  
 تحب الشمس بالكسراى تسقط والوجوب السقوط . (مه)

رجلا صلى الظهر بعد ما يعضى من روال الشمس أربعة أقدام ، كان عندك غير مؤد لها ؟ فقال ان كان بعد ذلك ليخالف السنة والوقت لم تقبل منه كما لو ان رجلا أحر العصر الى ان قرب ان تغرب الشمس متعمدا من غير علة لم تقبل منه . ان رسول الله ((ص)) قد رغب للصلوات المفروضة أوقاتا وحدث لها حدودا . من سنة للما من . من رغب عن سنة من سنة الموجبات ، كان مثل من رغب عن فرايض الله .

السادس : ما رواه الكافي في باب من حافظ على صلواته في الصحيح عن داود بن مرقد قال قلت لابي عبد الله ((ع)) قوله تعالى (( ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا )) قال كتابا ثابثا وليس ان عجلت مليلا بالدي يصرك ما لم تصيب تلك الاصاعه . فان الله عز وجل يقول لقوم (( اصاعوا الصلوة واتبعوا الشهورات فسوف يلقون غيا )) .

بيان :

اريد بالتمحيل والتأخير اللذان يكونان في طول اوقات العصيلة والاحتيار ، لا اللذان يكونان خارج الوقت ، واريد باصاعة التأخير عن الوقت بلا عذر . قاله بعض المحدثين ، واستحوذ به بعض الاخلاء .

السابع : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات في المتن عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله ((ع)) ان المومنين اهلهم وماله من صبح صلوة العصر ، قلت وما المومنين ؟ قال لا يكون له اهل ولا مال في الجنة . قلت وما تصييعها ؟ قال : يدعها حتى تصفروا وتعييب .

وروي في العقبه في باب مواقيت الصلوة قال وقال ابو جعفر ((ع)) لا يبي بصير ما حذعوك فيه من شيء فلا يحذعوك في العصر ، صلها والشمس بيضا . بقيه ، فان رسول الله ((ص)) قال المومنين اهلهم وماله من صبح صلوة العصر . قيل وما المومنين اهلهم وماله ؟ قال لا يكون له اهل ولا مال في الجنة . قيل وما تصييعها ؟ قال يدعها والله حتى تصفروا وتعييب الشمس .



الثامن ما رواه المحقق المجلسي طاب ثراه في كتاب البحار في باب أوقات الصلوة عن مقة الرضا قال ((ع)) أعلم أن لكل صلوة وصيين أول وآخر فأول الوقت رصوان الله، وآخره عموالله، وروى أن لكل صلوة ثلاثة أوقات أول وأوسط وآخر، فأول الوقت رصوان الله، وأوسطه عموالله، وآخره عموالله، وأول الوقت أفضل، وليس لاحد أن يتحد آخر الوقت وقتاً، وإنما حصل آخر الوقت للمريض والمعتل وللمسافر، وقال أن الرجل قد يصلي في وقت ومأفاته من الوقت حيرله من أهله وماله، وقال إذا رأت الشمس فحجب أبواب السماء فلا أحب أن يسمى أحد بالعمل لاسي أحب أن تكون صحتي أول صحيح فيجمع فيها العمل الصالح وقال ما يأمن أحدكم الحدثان في ترك الصلوة وقد دخل وقتها وهو فارغ، وقال الله عز وجل ((الذين هم على صلواتهم يحافظون))، قال: يحافظون على المواقيت، وقال ((الذين هم على صلواتهم دائمون))، قال: يدأبون على أداء الفرائض والنوازل فإن ما سبهم بالليل فصوايا السهار، وإن فاتهم بالسهار فصوا بالليل، وقال إنهم رعاة الشمس والمحوم وما أحد يصلي صلوتين ولا يؤخر أحري غيركم لكم أحرم في السر وأحرم في العلانية.

و روى طاب ثراه في باب البحث على المحافظة على الصلوات عن الرضا أيضاً قال ((ع)) حافظوا على مواقيت الصلوة فإن العبد لا يأمن الحوادث، ومن دخل عليه مريضة فعصر عنها عمداً متعمداً فهو خاطئ من قول الله ((ويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم ساهون))، يقول عن وقتهم يتعاطلون، وأعلم أن أفضل الفرائض بعد معرفة الله حل وعبر الصلوات الخمس، وأول الصلوات الظهر، وأول ما يحاسب العبد عليه الصلوة فإن صحب له الصلوة صحت له ما سواها وإن ردت ردت ما سواها، وإياك أن تكسل عنها، أو تتواسى فيها، أو تنهاون بحقها، أو تصيع حقها<sup>(١)</sup> وحدودها، أو تنقرها بقرا لديك، أو تسحق بها.

(١) حدها حل

أو تشمل عمل غيرها من عرى الدنيا ، أو تصلى بغير وقتها ، وإن رسول الله (ص) ليس ممن أسحفت بصلوته لا يرد على الخوص لا والله . وقال العالم عليه السلام إن الرجل يصلى وما غابته من الوقت الأول خير من ماله وولده . وروى في باب وقت مريضة الطهريين وبأمرتهما عن مقة الرضا (ع) أيضا قال (ع) : أول صلاة فرضها الله ، وساق الحديث إلى أن قال : وإذا رآك الشمس فقد دخل وقت الصلوة ، وله مهلة في السهل والقصا ، واليوم والشغل إلى أن يبلغ ظل فاعته قدمين بعد الزوال ، فإذا طلع ظل فاعته مدمين بعد الزوال ، فقد وجب عليه أن يصلى الظهر في استقبال القدم الثالث ، وكذلك يصلى العصر إذا صلى في آخر الوقت في استقبال القدم الخامس . فإذا صلى بعد ذلك فقد صبح الصلوة ، وهو فاض للصلوة بعد الوقت وساق الحديث إلى أن قال (ع) : وحاشا أن لكل صلوة وفيها أول وآخر كما ذكرناه في أول الباب ، وأول الوقت أمثلها وإنما جعل آخر الوقت رحمة للضعيف لحيث علته ونفسه وماله ، وهي رحمة للفقر الفارع لعلة الضعيف والمعلول الحديث ، وقال (ع) في موضع آخر : أول وقت روال الشمس إلى أن يبلغ الظل قدمين وأول وقت العصر الفراع من الظهر ثم إلى أن يبلغ الظل أربعة أقدام . وقد رخص للعليل والعاقر منهما إلى أن يبلغ سه أقدام وللصغير إلى معيب الشمس .

التاسع ما رواه الكافي في باب من حافظ على صلوة في الصحيح عن أبيان بن ثعلب عن أبي عبد الله (ع) في حديث قال : يا أبا عبد الله الصلوة الخمس المعروضة ، من أقامهن وحافظ على موافقتهن لقي الله يوم القيمة وله عنده عهد يدخله به الجنة . ومن لم يصلهن لموافقتهن ولم يحافظ عليهن مدات إليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه .

العاشر ما رواه الصدوق في العقيقة في باب فصل الصلوة مراسلات قال : دخل رسول الله (ص) المسجد ومعه ناس من أصحابه ، فقال : تدرون ما قال

ريكم ؟ قالوا - الله ورسوله اعلم ، فقال ابن ريكم يقول - ان هذه الصلوات الخمس المعروضات من صلاهن لو قُتِلن وحافظ عليهن لقيس يوم القيامة وله عدى عهد ان ادخله به الجنة . ومن لم يصلهن لو قُتِلن ولم يحافظ عليهن هداك الى ان شئت عذبتك وان شئت غفرتك .

الحادي عشر : ما رواه في الكافي في باب من حاض على صلوته عن ابي بصير عن ابي جعفر (ع) انه قال الصلوة اذا ارتفعت في وقتها رجعت الى صاحبها وهي بيضاء مشرقة ، تقول حفظني حفظك الله . واذا ارتفعت في غير وقتها بهير حدودها رجعت الى صاحبها وهي سوداء مظلمة ، تقول صيغرتني صيغرتك الله .

الثاني عشر : ما رواه في باب المواقيت في الزيادات في الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله (ع) قال اني حينئذ رسول الله (ص) بمواقيت الصلوة . اثناء حين زالت الشمس فامر به صلى الظهر ثم اثناء حين راد الظل فامة فامر به صلى العصر ، ثم اثناء حين غربت الشمس فامر به صلى المغرب ، ثم اثناء حين سقط الشفق فامر به صلى العشاء ، ثم اثناء حين طلع الفجر فامر به صلى الصبح . ثم اثناء من العبد حين راد من الظل فامة فامر به صلى الظهر ، ثم اثناء حين راد الظل فامنان فامر به صلى العصر ، ثم اثناء حين غربت الشمس فامر به صلى المغرب ، ثم اثناء حين سقط الشفق فامر به صلى العشاء ، ثم اثناء حين طلع الفجر فامر به صلى الصبح . ثم اثناء من العبد حين راد من الظل فامة فامر به صلى الظهر ، ثم اثناء حين راد الظل فامنان فامر به صلى العصر ، ثم اثناء حين غربت الشمس فامر به صلى المغرب ، ثم اثناء حين دبت ثلث الليل فامر به صلى العشاء . ثم اثناء حين نور الصبح فامر به صلى الصبح . ثم قال ما بينهما وقت .

و روى ايضا في المكان المتقدم عن معوية بن ميسرة عن الصادق (ع) قال بدل القامة والقامتين . دراع و دراعين .

و روى ايضا في المكان المتقدم عن معص بن عمر قال قال ابو عبد الله (ع)

برل حبرئيل ((ع)) على رسول الله ((ص)) و ساق الحبر مثل الاول . و ذكر بدل  
القائمة والقامتين . قدمين و اربع اقدام .

الثالث عشر : ما رواه المجلس طاب ثراه في باب الحث على المحافظة على  
على الصلوات عن محاسن الصدوق عن الحسين بن ابراهيم تاتانه عن علي بن  
ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي  
عن ابي عبد الله ((ع)) قال من صلى الصلوات المفروضة في اول وقتها فاقام  
حدودها . رمعها الملك الى السما بيضا بقيه و هي تهتف به حفظك الله كما  
حفظتني . و استودعك الله كما استودعني ملكا كريما . و من صلاها بعد وقتها  
من غير علة لم يقم حدودها . رمعها الملك سودا مظلما و هي تهتف به  
صيعتني صيعك الله كما صيعتني . ولا رعاك الله كما لم ترعني الحديث .

الرابع عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن محاسن ابي الشيخ فيما  
كتب امير المؤمنين ((ع)) لمحمد بن ابي بكر ارتقب وقت الصلوة فصلها لوقتها . ولا  
تعجل بها قبله لمراع ولا تؤخرها عنه لشغل . ما رحلا سأل رسول الله ((ص))  
عن اوقات الصلوة . فقال رسول الله ((ص)) اتى حبرئيل ((ع)) وقت الصلوة حين  
رالت الشمس مكات على حاحيه الايمن . ثم اماس وقت العصر مكان ظل كل شئ  
مثله . ثم صلى المغرب حين غربت الشمس . ثم صلى العشاء الآخرة حين غابت  
الشفق . ثم صلى الصبح فاعلى بها والنجوم مشتبهه . فصل لهذه الاوقات والرم  
السنة المعروفة والطريق الواضح . ثم انظر ركوعك و سجودك ما رسول الله ((ص))  
كان اتم الناس صلوة واحفهم عملا فيها . واعلم ان كل شئ من عملك تبع لصلواتك  
فمن ضيع الصلوة فانه لغيرها اضيع .

الخامس عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن قرب الاساده عن احمد  
بن اسحق بن سعد عن بكر بن محمد الاردي قال قال ابو عبد الله الفضل الوقت  
الاول على الاحير حبر للمؤمن من ولده و ماله .

و روى في الباب المتقدم عن ثواب الاعمال عن محمد بن موسى بن المتوكل

عن عبد الله بن جعفر الحميري عن احمد بن محمد عن العباس بن معروف عن الارزي مثله ، ثم قال . وفي حديث آخر قال الصادق ((ع)) . فصل الوقت الأول على الأخير كفصل الآخرة على الدنيا .

السادس عشر : ما رواه في التهذيب في أبواب الصلوة في السعري الربادات في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله ((ع)) قال اذا صليت في السعري شيقا من الصلوات في غير وقتها . فلا يصرك .

السابع عشر : ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن داود بن مرقد عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله ((ع)) قال . اذا رأت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار ما يصلي الصلوة اربع ركعات ، فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يمضي من الشمس مقدار ما يصلي الصلوة اربع ركعات ، فاذا بقي مقدار ذلك فقد حرج مقدار الظهر . وبقي وقت العصر حتى تعيب الشمس .

وروى التهذيب في الباب المتقدم عن داود عن بعض اصحابها ايضا عن أبي عبد الله ((ع)) قال اذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضي مقدار ما يصلي الصلوة ثلاث ركعات . فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلي الصلوة اربع ركعات فاذا بقي مقدار ذلك فقد حرج وقت المغرب . وبقي وقت العشاء الآخرة الى انتصاف الليل .

الثامن عشر . ما رواه التهذيب في الباب المتقدم ما ساد لا يخلو عن اعتبار ، لكان موسى بن بكر الذي يروي عنه الاحلة كآب المعيرة وصاله وصعوان وغيرهم ويكون كثير الرواية مع كونه مقبولة معني بها . وعن اسطاووس في سند معروفيه طعن على العميدى وابن سنان ولم يطعن عليه ، وعن المحتلف في باب

تورثت الامام الملاعة جميع مال ولدها وصف حديثه بالصحة . وعن الكافى فى باب ميراث الولد مع الزوج حميد بن رباد عن الحسن بن محمد بن سماعة قال دمع الى صفوان كتابا لموسى بن بكر فقال هذا سماعى عن موسى بن بكر وقرائه عليه ، وفيه فى كتاب الحلع قال وكان جعفر بن سماعة يقول يطعمها الطلاق ويحتج برواية موسى بن بكر عن العبد الصالح ((ع)) قال على ((ع)) الحديث قيل : وفيما ذكر شهادة واصحة على وثاقته وجلالته ، عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال وقت صلوة العداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس .

القاسم عشر : ما رواه الشهيد ايضا فى الباب المتقدم عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ((ع)) فى موله تعالى ((انم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل)) قال ان الله افترض من اربع صلوات ، اول وقتها من روال الشمس الى انتصاف الليل . منها صلوات اول وقتها من عند روال الشمس الى غروب الشمس الا ان هذه ميل هذه . منها صلاتان اول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل الا ان هذه ميل هذه .

وروى العياشى فى تفسيره عن عبيد بن زرارة مثله . على ما نقله فى البحار فى باب وقت العشاءين .

وليس فى طريق هذه الرواية من يتوقف فيه الا الضحاك بن زيد . فانه غير مذكور فى كتب الرجال بهذا العنوان . لكن قال السيد فى المدارك الطاهرانه ابو مالك الثقة كما يستفاد من الحاشى ، والشارح المحقق عن عه اليعبد ، قال ويؤيده ايراد المصنف وغيره هذه الرواية من الصحاح ، وكتب بعض المحققين فى حاشية المدارك بعد قوله كما يستفاد من الحاشى ما لفظه فانه مال الصحاح ابو مالك الحصرمى وحكم بكونه ثقة فى الحديث . والشيخ ايضا صرح بأن الضحاك ابو مالك الحصرمى ، بل الطاهرانه لا يبعث التأمل فى انه ابو مالك الثقة . انتهى .

قال تلميذه ابو على رحمه الله فى رجاله . وقول صاحب المدارك انه ابو

مالك لا دليل عليه ، وفي استفاده ذلك من كلام المحاشي رحمه الله كما طيه بظن واضح ، وأن قراء الاستاذ ( العلامة ) ، انتهى .

أمول والحكم بالاتحاد وأن كان غير حال عن الاشكال ، كيف وما سمعنا من عبارة النجاشي لذلك حبرا ، وما وجدنا فيها اثرا ، ولكن القول به لا يخلو عن رجحان ما ، لانه لو كان ابن زيد غير ابي مالك لكان لعلماء الرجال ان يذكروا في كتبهم الرجالية عواصين . وان يسيروا الى ذلك ولو في الجملة ، سيما اذا كانت الرواية المشتبهة عليه مذكورة في التهذيب الذي هو من الكتب الأربعة ، في كتاب الصلوة في أوائله . ولما لم نجد في كتبهم لذلك اثرا محكم بالاتحاد .

فان قلت لو كان ابن زيد هو ابو مالك لكان لعلماء الرجال ان يسيروا في كتبهم الرجالية الى ذلك ، حذرا من ان لا يعبده الناظر من المهملات المطروحات الذين لم يذكروهم في كتبهم الرجالية .

قلت هذا وأن كان محتملا ولكن الظن الحاصل من الاول أكثر . و لعل لعمل على نحو هذه الظنون في الرجال متعين . فادس الطاهر ان الرواية صحيحة . ويصدق صحة هذه الرواية ان الراوى عن ابن زيد هو ابي ابي نصر ، وهو كما في العدة لا يروى الا عن ثقة ، مصافا الى اجماع العصاة على تصحيح ما يصح عنه .

العشرون . ما رواه التهذيب ايضا في أوائل الباب المتقدم باسناد فيه القسم بن عروة عن عبيد بن رزاة قال سألت ابا عبد الله (ع) عن وقت الظهر والعصر فقال اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعا الا أن هذه قبل هذه . ثم أتت في وقت مسهما جميعا حتى تعيب الشمس .

وهذه الرواية في موضعين من الباب المتقدم بادس تدوير في اثنين و لا تخلو عن اعتبار لرواية الاخلاء عن القسم بن عروة . قال بعض المحققين في شرح الارشاد للمقدس الاردبيلي . قيل هو مدح وقد وصف المصنف يعنى العلامة الحبر الذي هو فيه بالصحة . والطاهر ان مراده من القيل ابن داود . الى ان

قال هو كثير الرواية وأكثرها معولة ، و يروى عنه ابن أبي عمير ، والحسين بن سعيد كذلك ، وكذا ابن أبي نصر وحماد و العباس بن معروف والبرقي وابوه وابن فضال ، ومضى في الفصل بن شاذان عدة من حلة من روى عنه على وجه يشير إلى كونه من أصحابنا المعروفين ، بل و يباهته أيضا ، انتهى .

وفي القواعد رواية البرقي وابيه عنه من مآرات الاعتماد مشكل ، فراجع إلى أهل الرجال فيما قالوا من أسهام من أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل .  
والبهائي طاب مصعبه ، عدم بحث المواقيف في الفصل الثالث هذه الرواية من الصحاح .

وقال بعض الأصحاب لا أدري وجه عد روايته في الصحيح ، مع أنه غير معلوم الحال على وجه يقتضي لذلك .

أقول ولعل وجه التصحيح هو تصحيح الصف طاب ثراه كما عرف متأمل .  
قال الشارح المحقق و رواها الصدوق في العقبه بطريق فيه الحكم بن المسكين وهو غير مصرح بالتوثيق ، إلا أن له أصل رواه ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب عنه ، وهذا مما يوجب قوة لمقله .

وقال بعض المحققين يروى عنه ابن أبي عمير ، والحسن بن محبوب ، و الحسن بن علي بن فضال ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، وغيرهم من الأئمة ، وهو كثيرا لرواية ومقبولها ، وصاحب كتب متعددة .

الحادي والعشرون : ما رواه التهذيب أيضا في الباب المتقدم في المعسر ، لكان القاسم المتقدم ، عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله (ع) قال :  
إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين إلى نصف الليل إلا أن هذه قبل هذه ، وإذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين إلا أن هذه قبل هذه .

الثاني والعشرون : ما رواه التهذيب أيضا في باب المواقيف في الريادات في الموثق عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله (ع) قال : قل له : يكون أصحابنا في المكان مجتمعين ، فيقوم بعضهم يصلي الظهر وبعضهم يصلي العصر ، قال :



كله واسع .

**الثالث والعشرون** - ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن زرارة قال  
لابي عبد الله ((ع)) الرجلان يصليان في وقت واحد، واحدهما يعجل العصر و  
الآخر يؤخر الظهر، قال: لا بأس .

**الرابع والعشرون** : ما رواه أيضا في المكان المتقدم في الموثق عن محمد  
بن مسلم قال ربما دخلت على ابي جعفر ((ع)) وقد صليت الظهر والعصر،  
فيقول صليت الظهر، فأقول نعم والعصر، فيقول ما صليت الظهر، فيقوم  
مترسلا غير مستعجل، فيعسل او يوضأ ثم صلى الظهر ثم صلى العصر، وربما  
دخل عليه ولم اصل الظهر فيقول قد صليت الظهر، فأقول لا، فيقول قد  
صليت الظهر والعصر .

**الخامس والعشرون** ما رواه الشهيد في باب أوقات الصلوة في  
الصحيح عن معمر بن يحيى قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول وقت العصر الى  
غروب الشمس .

قال الشارح المحقق بعد هذه الخبر حسنا ما صورته و يعصم عن هذه  
الرواية من الصحاح . مع ان في طريقها ثعلبه بن ميمون و ليس في شأبه ما  
يتحيل فيه التوثيق ، الا ما نقل الكشي عن حمدويه عن محمد بن عيسى عن توثيقه .  
والاعتماد على مجرد ذلك مشكل . انتهى

اقول انت اذا نظرت الى كلام الحاشي والروضه الكشي فلا اظنك  
حينئذ في مرة من ركائة هذا الاعتراض .

قال بعض متاخرى المتأخرين في رحاله بعد ان نقل المدايح التي في  
الحاشي والروضه والكشي . و سفل حملة منها ان شاء الله ما نعهده وهي ((تعق))  
في الوحيه ثعه .

قلب هو من اعظم الثقات والرهاد والعماد والعصاة الامجاد وربما تأمل  
في وثاقته لعدم ذكرها بلفظها ، وما في الكشي الطاهر انه من محمد بن عيسى

وهذا التوثيق في غاية الركائفة. ولعمري ان المجاشي لم يكن يدري بأنه سيحيى من يقنع بمجرد ثقة. بل بمجرد رجائه. ولا يكتفيه جميع ما ذكر. على أن محمد بن عيسى من الثقات الاخله مع ان ذكر الكشي ذلك ليس بمجرد حكاية. بل هو في مقام الاعتماد و الاعتداد. و احتمال بعض ان يكون هو ثقة الى آخره من كلام الكشي. قال وهو خلاف الظاهر.

أقول واحتمل في الحاوي كونه من كلام القواعد والنهاية. ولا يحق ان المتأمل في وثاقته متأمل في وثاقه محمد كما يظهر من كلامه. وعليه فلا كلام معه. واما سائر الاوصاف السابقة عن المجاشي فلا تعيد اكثر من الحسن. والوثاقه ما جود فيها مصابا الى العدالة الضبط. نعم على القول بوثاقه محمد كما هو الصحيح لا مجال للتوثيق في وثاقته. ان قلنا يكون التعدل من باب الأخبار والظنون الاجتهادية وقد ذكره في الحاوي مع ما عرفت من طريقه في الثقات انتهى.

قوله 'ولا يحق ان المتأمل في وثاقته الى آخره. لا يحق ما فيه مامهم'. وبالجملة هذه الرواية صحيحة بلا شبهة. فلا وجه لعدده من الحسن والتأمل في كون ثعلبه ثقة. ولعمري انه لا تعجب ممن يكتفي في الرجال بالطول الاجتهادية. ويكتفي بها من الحكم بالنصح كيف يتكلم بحوهد الكلام<sup>١</sup> انه مع ما يرى ما فعله المجاشي والروضة والكشي من المدائح. سها ما فعله بعضهم به كان وجهها في اصحابها و كان قاريا بقيها نحو ما لموها رواية وكان حسن العمل كثير العادة والمره واد آخره قال كان ماضلا متقدما بعد ودامي العلماء والعقبا<sup>٢</sup> الاخله في هذه العصاة سمعه هرون الرشيد يدعو من الوتر ما حبه. وقال آخر حمدويه عن محمد بن عيسى ان ثعلبة بن ميمون مولى محمد بن عيسى الانصاري. وهو ثقة خير فاضل مفد به معلوم معدود في العلماء والعقبا<sup>٣</sup> الاخله من هذه العصاة.

السادس والعشرون: ما رواه الشهيد ايضا في الباب المتقدم في المعبر عن رراة قال قال ابو جعفر ((ع)) احب الوقت الى الله عز وجل اوله. حين يدخل وقت الصلوة فصل العريضة. فان لم يعمل ما سلك في وقتها حتى تعيب الشمس.

**السابع والعشرون :** ما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر (ع) : اُصلحك الله وقت كل صلاة اول الوقت اصل او وسطه واحره ؟ فقال : اوله . قال رسول الله (ص) : ان الله يحب من الخير ما يعجل .

**الثامن والعشرون :** ما رواه التهذيب ايضا في باب العمل في ليلة الجمعة و يومها في الصحيح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر (ع) يقول ان من الامور امورا مضيقة وامورا موسعة . وان الوقت وقتان الصلوة مما فيه السعة مريما محل رسول الله (ص) وربما احر . الاصلوة الجمعة من الامر الصيق انما لها وقت واحد حين يرول الشمس . و وقت العصر يوم الجمعة ووقت الظهر في سائر الايام .

**التاسع والعشرون :** ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات باسناد فيه علي بن يعقوب الهاشمي الراوي عنه احمد بن علي بن مهسال ، الذي عن العده ان الطائفة عملت بها رواه يوم مهسال عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (ع) قال لا يعرب الصلوة من اراد الصلوة ، لا يعرب صلوة النهار حتى تغيب الشمس ولا صلوة الليل حتى يطلع الفجر ولا صلوة الفجر حتى تطلع الشمس .

**الثلاثون :** ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن داود الصرمي قال كنت عند ابي الحسن الثالث يوما فجلس يحدث حتى غابت الشمس ، ثم دعا شمع و هو حالي يحدث ، فلما اخرج من البيت بطرب وقد غاب الشفق عيل ان يصلي المغرب ، ثم دعا بالما ، فوضأ وصلى .

قال الشارح المحقق و في الطريق داود الصرمي و هو عمر موشق ، ولعل في نقل احمد بن محمد بن عيسى عنه اشعارا ما يحسن حاله في الجملة . انتهى . اقول و في (( تعق )) ظاهرا حواره بل صريحها كونه من السعة . وربما يظهر من الشيخ اعتماد لانه كثيرا ما يطعن في الروايات التي هو بالشك و دعو غيره

ولا يطعن من جهته اصلاً ، انتهى .

أقول قال الشيخ طاب ثراه في التهذيب في باب اللباس بعد ذكر رواية هو في سندها بهذا حديث شاذ ما رواه الا داود الصرمي ، ومع تفردة بروايته مختلف ، الى آخره .

الحادي والثلاثون : ما رواه ايضاً في الباب المتقدم باسناد فيه القسم بن محمد الجوهرى الذى يروى عنه الحسين بن سعيد ، قال الشارح المحقق ولعل فيه اشعاراً بحسن حاله في الجملة ، عن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) اكون مع هؤلاء واصرف من عندهم عند المغرب ، فامر بالمساجد فاقامت الصلوة فان انا برئت اصى معهم لم استمكن من الاذان ولا من الاقامة وامتتاح الصلوة ، فقال : انت سرلك واسرع ثيابك ، وان اردت ان تتوصاً فتوصاً وصل ، فانك فسى وقت الى ربيع الليل .

الثاني والثلاثون : ما رواه التهذيب ايضاً في الباب المتقدم في الصحيح عن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) اكون في جاب الصرمت حصر المغرب وانا اريد الصرل ، فان احرب الصلوة حتى اصى في الصرل كان امكن لى وادركنى الصاء ، اأصلى في بعض المساجد ؟ فقال صلى في صرلك .

الثالث والثلاثون : ما رواه التهذيب ايضاً في باب المواقيت في الرهانات عن عمر بن يزيد قال سألت ابا عبد الله ((ع)) عن وقت المغرب ؟ فقال ، اذا كان ارق بك وامكن لك في صلوتك وكن في حوائجك ملك الى ربيع الليل ، فقال قال لى وهو شاهد في بلد ، قال الشارح المحقق في طريق هذه الرواية محمد بن عمر بن يزيد وهو غير موثق في كتب الرجال ، الا ان له كتاباً يرويه ابن ابي اسيد عن ابن الصغار عن محمد بن عبد الحميد عنه ، وفيه اشعار بحسن حاله .

الرابع والثلاثون : ما رواه التهذيب ايضاً في المكان المتقدم في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال . ان نام رجل او سقى ان يصلى المغرب والعشاء الاخرة فان استيقظ قبل المحرقة رما يصلى كليهما فليصلهما ، وان

خاف ان تغوته احديهما فليبدأ بالعشاء الآخرة . وان استيقظ بعد العجر فليصل  
الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس .

الخامس والثلاثون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم من الصحيح عن  
شعيب عن ابي بصير عن ابي عبدالله ((ع)) قال ان نام رجل ولم يصل صلو  
المغرب والعشاء الآخرة او نسي . فان استيقظ قبل الفجر قد رما بصليهما كليهما  
فليصلهما . وان حش ان تغوته احديهما فليبدأ بالعشاء الآخرة . وان استيقظ  
بعد العجر فليبدأ فليصل العجر ثم المغرب ثم العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس  
فان خاف ان تطلع الشمس فبعوته احدي الصلوتين فليصل المغرب ويسد ع  
العشاء الآخرة حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها . ثم ليصلها .

السادس والثلاثون : ما رواه التهذيب ايضا في باب اوقات الصلوة عن  
يكر بن محمد عن ابي عبدالله ((ع)) قال سألته سائل عن وقت المغرب . قال  
ان الله تعالى يقول في كتابه لاسراهم ((ع)) ((لما احس عليه الليل راى كوكبا)) فهذا  
اول الوقت . وآخر ذلك عيمرية الشفق . واول وقت العشاء دهاب الحمرة وآخر  
وقتها الى غسق الليل نصف الليل .

وبعضهم عد هذه الرواية صحيحة . مع ان في طريقها على بن الصلت و  
لعنه حمله على بن الريان بن الصلت الاشعري . او ظهر ذلك له من كلام  
((مشكا)) والله هو العالم .

السابع والثلاثون : ما رواه التهذيب ايضا في باب المواقيت في الريادات  
عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن هرون بن حارثة عن ابي  
بصير عن ابي جعفر ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) لولا ابي احاب ان اشق  
على امتي لاخرت العتمة الى ثلث الليل . وانت في رحضة الى نصف الليل  
وهو غسق الليل . فادامى العشق نادى ملك من رقد عن صلو المكتوبة بعد  
نصف الليل فلا رقدت عيابه .

قال الشارح المحقق وفي طريقها ابن سماعة الثقة الواقفي . ومحمد بن

رياد المشترك بعد ان يكون المراد به ابن عمير ، و هرون بن حارثة الصيرفي الثقة والظاهر اتحادهما كما يظهر من كتاب الجاشي في ترجمة مراد بن حارثة اخي هرون هذا ، انتهى .

اقول كون المراد من محمد هو ابن ابي عمير لا يخلو عن بعد ، والحمل على ابن زياد العطار الثقة غير بعيد لما سيحيى ، ان شاء الله في اوائل بحث اللباس اليه الاشارة ، واما الحكم بالاتحاد بين ابن حارثة الانصاري وابن حارثة الصيرفي مقرب وفاقا لجماعة ، فال بعض المحققين الظاهر اتحاد هرون بن حارثة الكوفي الصيرفي مع ابن الانصاري ، خلافا للظاهر الشيخ في مراد به مراد بن حارثة الانصاري هذا ، و يروى عنه جعفر بن بشير ، اقول جرم في الوسيط باتحادهما ، وقيل لما صرح في مراد وهو الظاهر من الحاوي ايضا .

الثامن والثلاثون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الموثق عن معلى بن عثمان عن معلى بن حنيس عن ابي عبد الله ((ع)) قال آخرو قب العتقة نصف الليل .

التاسع والثلاثون : ما رواه ايضا في باب اوقات الصلوة عن الاصمعي بن سادة قال قال امير المؤمنين ((ع)) من ادرك من العداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد ادرك الغداة تامة ، وفي السند ضعف .

والاربعون : ما روى في التحرير على ما قيل قال روى الاصحاب عن رسول الله ((ص)) قال لا يعوت صلاة الليل حتى يطلع الفجر .

الحادي والاربعون : ما رواه التهذيب في اواخر باب كيفية الصلوة في الريادات في الصحيح عن علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن ((ع)) عن الرجل لا يصلي الغداة حتى تسفر و يظهر الحمرة و لم يركع ركعتي الفجر ، ايركعهما او يؤخرهما ؟ قال : يؤخرهما .

الثاني والاربعون : ما رواه المحقق المجلسي - طاب مصححه - في كتاب بحار الانوار في كتاب الصلوة في باب الاوقات عن العياشي عن زرارة قال قلت

لابى جعفر (ع) مول الله . (( ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا )) . قال يعنى كتابا معروضا ، وليس يعنى وقتها ، ان حار ذلك الوقت ثم صلاها لم يكن صلوته <sup>(١)</sup> مؤداة ، لو كان ذلك كذلك لهلك سليمان بن داود حين صلاها لغير وقتها ولكنه متى ما ذكرها صلاها .

و رواه الصدوق في الفقيه في باب مرض الصلوة عن زرارة والفصيل وميها ليس يعنى وقت فوتها ان حاز الى آخره .  
بهان :

قال في البحار موله ان حار ذلك الوقت ، بيان وتفسير للتوقيف . قوله (ع) . تكن صلوة مؤداة ، أى صحيحا مائنا عليها وان كان قضا فلا تكون الصحة محصورة بالوقت المعين . ويحتمل ان يكون النعى شعبه وقت العضلة والاحتيال فهو بيان لتوسعة الوقت ، وحيث يكون وقت مؤداة بالمعنى الاصطلاحي ويحتمل لأغلبهما .

الثالث والأربعون : ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن العباسي عن منصور بن حازم قال سمعت ابا عبد الله (ع) وهو يقول ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قال لو كانت موقوتا لهلك الناس ولكان الامر صيقا ، ولكنها كانت على المؤمنين كتابا موحوبا .

الرابع والأربعون : ما رواه عن العباسي أيضا في الباب المتقدم عن زرارة قال سألت ابا جعفر (ع) عن هذه الآية ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ، فقال ان للصلوة وقتا ولا مرمية واسع يقدم مرة ويؤخر مرة ، الا الجمعة فانها هو وقت واحد ، وانما عسى الله كذا موقوتا أى واحدا يعنى بها سبب العريضة .  
الخامس والأربعون : ما رواه في الباب المتقدم عن العباسي عن زرارة عن ابي جعفر (ع) ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قال لو عسى اسهامي وقت لا قبل لاهيه كانت مضية . <sup>(٢)</sup> ولكن متى اديتها فقد ادسها .

(١) صلوة ح ل

(٢) مضية ح ل .

وفي رواية أخرى عن زرارة عن أبي جعفر (ع) في قول الله ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قال: <sup>(١)</sup> يعنى بذلك وجوبها على المؤمنين، وليس لها وقت من تركه امرأط، ولكن لها تضييع -

السادس والأربعون: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن الرائي عن كتاب حرير قال قال ابو جعفر (ع) أعلم ان اول الوقت ابد افضل، جعل الحر ما استطعت، واجب الاعمال الى الله تعالى ذكره ما دام عليه العبد وان قل -

السابع والأربعون: ما رواه ايضا في باب الحث على الصلوات عن الحصول عن العطار عن أبيه عن احمد بن محمد البرقي عن محمد بن علي الكوفي عن محمد بن سنان عن عمر بن عبد العزيز عن الحيزي عن يوسف بن ظبيان والفضل بن عمر معا عن أبي عبد الله (ع) قال حصلت من كانتاميه والامعرب ثم اعرب ثم اعرب، قبل وما هما قال: الصلوة في موافقتها والمحافظة عليها والمواصلة

وروي ايضا عن كتاب الاخوان للصدوق ما سادته عن الفضل بن عمر مثله -

بهاج:

قال في البحار والامعرب، اي مستحسنا يقال له اعرب اي بعد كما يقال سحقا وبعدا، او اقيم الامر مقام الحيزي هو عارب وبعد عن الحيز، ويمكن ان يقرأ على صيغته افعل التفضيل اي هو ابعد الناس من الحيز، والزل اوضح واظهر، قال الجوهري: عرب على فلان يعرب ويعرب اي بعد وعاب وامل عريب لا تروح على الحيز وهو جمع عارب، و من الحديث من قرأ القرآن في اربعين ليلة عرّب، اي بعد عهده بما ابتداء منه -

الثامن والأربعون: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن الحصول عن الحليل بن احمد عن أبي القاسم البعوي عن علي بن احمد عن شعبة عن الوليد بن العزاز عن بن عمرو الشيباني عن ابن مسعود قال سألت رسول الله (ص) اي الاعمال احب الى الله عز وجل؟ قال: الصلوة لوقتها -

التاسع والأربعون: ما رواه طاب ثراه ايضا في الباب المتقدم منه في حيز



الاعمش بالسند المتقدم عن الصادق ((ع)) قال الصلوة تستحب في اول الاوقات .  
والخمسون : ما رواه ايضا في باب وقت عريضة التطهين عن الهداية قال  
الصادق ((ع)) اول الوقت روال الشمس وهو يوم الأول وهو افضلها ، وقال ((ع)) . ادا  
رالت فتحت ابواب السماء فلا يحب ان يسبقني احد بالعمل اي احب ان تكون صحيفتي  
اول صحيفة يكتب فيها العمل الصالح ، وقال ((ع)) ما يامن احدكم الحدت في ترك الصلوة  
وقد دخل وقتها وهو فارغ ، ما لو وقت الظهر من روال الشمس الى ان تمضي قد ما من يوميت  
العصر من حين يمضي قد ما من روال الشمس الى ان تعيب الشمس ، وقال لعصل الوقت  
الأول على الاخر فضل الاخرة على الدنيا .

اد اعرف ذلك فاعلم انه استدل ببعض الأعلام في باب القول الثاني ، بالخير الأول  
الثاني الى الثامن ، ثم قال مهدي : حجة من الأخبار العلمية السارة واصحة على القول  
المدكور ، ولم يقف في الأخبار على ما يعارضها صريحه ، وغاية ما ربما يتوهمه الحساسة  
اطلاق بعض الأخبار القابل للمعيد بهدء الأخبار ، كاحبار امتداد وقت التطهين الى  
العروب .

واما ما ذكره في المدارك وفيه غيره ايضا ، من الاستدلال على ما ذهبوا اليه  
بالأخبار الدالة على افضلية اول الوقتين ، فلاسامة كما ارضحه المحدث الكاشاني في  
كتاب الرواى ، حيث قال بعد نقل صحيفه عبد الله بن سائر وعما قال والمستفاد من  
هدء الخبر وما في معناه ، ان الوقت الأول للمختار والثاني للمضطر ، كما فهمه صاحب  
التبذير وشيخه المعيد ، ويؤيد هء احبار اخرى اتى ذكرها ، ولا يامن ذلك كون الأول افضل  
وكون الثاني وقتا ، لان ما يعمل المختار اصل ما يعمل المضطر ابداء ، وكما ان العبد بقدر  
التصير متعصر للمقت من مولا ، كذلك بقدر حرمانه عن الفضائل مستوجب للمعيد عنه .  
بحمد اء الله هو الذى عرضه للحرمان فلا يماسه عليه ، لان ما غلب الله ما لله اولى  
بالعذر ، والوقت الثاني اداء للمضطر وان كان ماشيا او قائما فالوقت في حقه حين تيقظه او  
تذكره ، ودلك لانه غير مخاطب بتلك الصلوة في حال النوم والنسيان ، فان الله لا يكلف  
نفسا الا ما آتاها الى اخره .

أقول وما يؤيد ما ذكرناه ويؤيد ما سطرناه ، ثم نقل الخبر التاسع والعاشر ولحدى عشر ، وقال والتقريب من هذه الأخبار أن المراد بهذه المواقيت الأمور بالمحافظة عليها هي الأوقات الزايل وهي أوقات الفضائل بالارباب ولا أشكال وهي التي يتصف فيها الصلوة بمريد الشرف والكمال والقبول من حضره دى الحلال وأن الأوقات الأخيرة متى لم يكن التأخير اليها ناشئاً عن عدم تلك الأعداء المذكور رحلة منها في الأخبار ، فصار صاحبها مستوحياً لمريد البعد منه سبحانه كما دللت عليه هذه الأخبار ، وإنه داخل تحت المشية ، بمعنى أنه ليس ممن يستحق بعمله ذلك الجزاء بالثواب ، وما عده تعالى على تلك العبادة من الأجر الذي لا تحيط به الألباب ، بل هو من المرجئين لأمر الله أن شاء عذبه بتقصيره وتأخير الصلوة عن ذلك الوقت ، وإن شامخ عن تقصيره بكرمه ورحمته ، وهذا ما تضمنه حديث الفقيه المتقدم من أن أحرار الوقت عموماً والعفو لا يكون إلا عن دس ، والاحرار أن يحمل هذا الوقت الأخير الذي جعل صاحبه تحت المشية على خارج الوقت ، الذي هو المشهور عندهم ، وهو ما بعد غروب الشمس بالنسبة إلى الظهر مثلاً ، كما ربما يتوهمه بعض معكوسي الأدهان ، ومن ليس من فرسان هذا الميدان فإنه لو كان كذلك لم يحكم على صاحبه بأنه تحت المشية ، بل يحب الحكم عليه بالعفو بل الكفر كما دللت عليه الأخبار المتقدمه ، من أن تارك الصلوة عند اكفره هو مستحق لمريد الكمال والعباد ، كما لا يحصى على دوى الألباب .

وما يؤيد ذلك تأييد أو يعليه تشهيد الأخبار الواردة في وضع الأوقات وإشارة حبرئيل (ع) بها النبي (ص) ، فاسمها أما تصفست أو ايل الأوقات خاصة دون أواخرها ، ففي مؤنة معوية بن وهب عن أبي عبد الله (ع) ، ثم نقل الخبر الثاني عشر ، وقال ونحو هذه الرواية وغيرها أيضاً ، والظاهر أن وضع هذه الأوقات في أول الأمر للعكفين ، ثم حصلت الرحمة لدوى الأعذار والاضطرار بالوقت الثاني بعد ذلك ، كما سيأتى بيانه أن شاء الله تعالى .

وبذلك يجمع بين هذه الأخبار وبين الأخبار الدالة على الوقتين ، بحمل ما دل على الثاني على دوى الأعذار والاضطرار ، وبجرح الأخبار المتقدمه شاهد أعلى ذلك .

ومن الأحبار الدالة على ما احتراه أيضا حملة من الأحبار الصحاح الدالة على أن وقت الظهر من روال الشمس إلى أن يذهب الظل قائم ، و وقت العصر إلى أن يذهب قانتين ، والأصحاب وإن حملوها على أوقات الفصيلة جمعاً بينها وبين ما دل على أن لكل صلوة وقتين ، والأحبار الدالة على امتداد الوقتين إلى الغروب ، فليس بأولى من حملها على المحتار ، وحمل ما عارضها على ذوى الأعداء والاضطرار ، بل ما ذكرناه هو الأولى ، لتأييده بما عرفت من الأحبار ، ولا سيما روايات وضع الإوقات ، وروايات دخول أصحاب الوقت الثاني تحت المشية .  
وأما ما أحاب به حملة من اصحابنا منهم شيخنا الشهيد في الذكرى عما رواه الصدوق من موله (ص) : أول الوقت رسول الله وآخره عموا لله ، من حوار توحيه العفو بترك الأولى ، مثل على الله عك .

وراد العاقل الحراسى به يمكن الحواب به به يحوارا يكون المراد الصلوة في آخر الوقت يوجب عفواً الذنوب والعفو عنها ، فعليه أولاً أن تنعم الخبر تنادى بأن العفو لا يكون إلا عند رب ، وهو صريح في كون التأخير موجباً للتأخير ، فكيف يحمل العفو على ترك الأولى ؟ وقياس الخبر على الآية قياس مع الفارق ، لظهور قرينة المحازم الآية من حيث عصمته ، وصراحة الحر فيما ذكرناه ، بأعسا رثمنه ، وأبعد من ذلك الاحتمال الثاني فانه مما لا يسمى أن يصعى إليه ولا يعرج في مقام التحقيق عليه

وثانياً الأحبار التي قد ماها الدالة على أن من لم يحافظ على ذلك الوقت ، كان لله فيه المشية أن شاء غيره وإن شاء عذبه بتقصيره في التأخير إلى الوقت الأخير ، فانه صريح في استحفاق العفوة بالتأخير لغير عذر إلى الأوقات الأخيرة ، ومن الأحبار الدالة على الحث على الوقت الأول أيضاً زيادة على ما قدمناه ، وإن التأخير عنه إلى الثاني لغير عذر موجب لتضييع ، ما رواه الصدوق في كتاب المحالس في الموثق عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله (ع) ، ثم نقل الخبر الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، وقال أقول .  
المراد بغير وقتها بمعنى غير وقت الفصيلة وهو الوقت الأول ، لأن السفر أحد

الأعداء ، و يظهر من حملة من الأخبار ما ذكر في المقام وما لم يذكر ولا سيما الحبر الأخير ، ان أكثر إطلاق لفظ الوقت اما هو هذا المعنى اعنى الوقت الاول خاصة الا مع القرينة الصارفة عنه ، وقد استفيد من الأخبار المذكورة في المقام بضم بعضها الى بعض ، ان المراد بالوقت المرعب فيه هو الذى يكون للعبد فيه عهد عبد الله سبحانه بايقاع الصلوة . اما هو الوقت الاول ، وان ترتب الفصل فيه ايضا أولا فاولا وهو الوقت الذى اول ما عرض ، وان كان الثانى وقتا نفسى الحملة ، وان التأخير الى الثانى ان كان لضرورة او عذر فلا اشكال ولا ريب ، فى كونه وقتا وانه غير مؤاخذ بالتأخير ، وان كان فصله اقل وثوابه انقص ، وان كان لا كذلك فهو تصحيح للصلوة . وان وقعت فيه اداء واستقطت القضاة بالصاحبها تحب المشية بسبب تفسير من التأخير . فان شاء الله على عنه وقبل منه وان شاء عذبه .

و ملخصه ان وقتية هذا الوقت الثانى اولا وبالذات . اما لاصحاب الاعذار والاضطرار ورحمة لهم من حيث ذلك . وان اجترئت لغيرهم مع استحقاقهم البعد والمواحدة من الله سبحانه . الا ان يعفو بفصله وكرمه .  
والى ما ذكرنا يشير كلام الثرى (ع ا) فى كتاب الفقه حيث قال : واسا جعل آخر الوقت للمعلول ، فصار آخر الوقت رحمة للضعيف لحال علته ونفسه وماله وهى رحمة للقوى والعارف لعله الضعيف والمعلول ، ثم اطلال بذكر بعض النماذج ومرجعته الى ما ذكرناه . وبذلك يظهر لك قوة ما احترياه . وان كان حلال المشهور لظهوره من الأخبار كالنور على الطور . انتهى كلامه رفع من الخط مقامه .  
أمول والذى يتروح في نظري العاصر ويدور في فكري الغائر ، ان ما اختاره المشهور هو المنصور ولنا وجوه :

الأول : الاجماع المحكى عن السرائر والعمية ، المعتضد بالشهرة العظيمة التى قال بعض الأجلة في شأنها اسها كادت تكون من المتأخرين اجماعا . بل اجماع في الحقيقة .

الثاني : الحبر التاسع والاربعون المشتمل على قول الصادق ((ع)) :

الصلوة تستحب في اول الاوقات ، المعتصدا بها تقدم اليه الاشارة ، والمراد من الاستحباب الوارد في الحبر هو المعنى المصطلح عليه من الطائفة .

الثالث : الحبر الثامن المشتمل على قول الرضا ((ع)) : وجاء ان لكل صلوة

وقتين اول وآخر ، كما ذكرنا في اول الباب ، و اول الوقت افضلها ، واما جعل آخر الوقت رحمة للضعيف لحال علته و نفسه و ماله ، و هي رحمة للقوى الفارع لعلة الضعيف والمعلول .

وها انا انقل البطائر التي ذكرها ((ع)) في دليل هذا الكلام ، وقد تركته هياك ، قال ((ع)) . و ذلك ان الله مرض العرايس على اضعف القوم قوة ليسعى منها <sup>(١)</sup> الضعيف والقوى ، كما قال الله تعالى : (( فلما استيسر من الهدى )) ، وقال : (( فاتقوا الله ما استطعتم )) ، فاستوى الضعيف الذي لا يقدر على اكثر من شاة و القوى الذي يقدر على اكثر من شاة ، الى اكثر القدرة في العرايس ، وذلك لا يلا يختلف العرايس ولا تقام على حد ، و قد مرض الله تبارك على الضعيف ما فرض الله على القوى ، ولا يعرف عند ذلك بين القوى والضعيف ، فلما لم يجران بفرض على الضعيف المعلول مرض القوى الذي هو غير معلول ، ثم يجران بفرض على القوى غير مرض الضعيف فيكون العرض مجهولا ، ثبت العرض عند ذلك على اضعف القوم ليستوى فيها القوى والضعيف رحمة من الله للضعيف لعلمته في نفسه ، ورحمة منه للقوى لعلة الضعيف ، ويستتم العرض المعروف المستقيم عند القوى و الضعيف الحديث .

ولا ريب في دلالة على ما ذهب اليه المشهور ، كما لا يخفى على من له

ادنى فهم وشعور .

الرابع . الحبر الرابع المشتمل على السهي بكلمة لا يسعى و هي ظاهرة

(١) فيها حل .

في الكراهة قاله غير واحد من الطائفة .

الخامس : الحير الثاني المشتمل على قوله ((ع)) . وأحر الوقت عموالله ، وهو كالصريح في عدم الحرمة ، لأنها باعثة للعقاب بلا شبهة ، وإذا كان العبد غير معاقب على فعل شيء ، وإن كان به مستحقا للعقاب ، فلا يكون ذلك الشيء من الأشياء المحرمة ، لعدم صدق الحد المقرر عندهم - رضوان الله عليهم - للحرام عليه بلاريبه ، فالمراد منه تأكيد الكراهة في التأخير كاستحياب التقديم ، ولا ينافي ذلك لفظ الذنب الوارد في قوله ((ع)) في ذيل ما تقدم والعقول لا يكون إلا من ذنب ، لا إطلاقه على ترك كثير من المستحبات ، الا تنظر إلى الحير الثالث عشر المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله ، و نوافلها ثمان ركعات قبل الظهر إلى آخره ، من قوله ((ع)) في النوافل أن تارك هذا ليس بكافر ولكنها <sup>(١)</sup> معصية ، لأنه يستحب إذا عمل الرجل عملا من الحير أن يدوم عليه .

هذا مضافا إلى أن الذنب هو ما يحصل من المحالفة لأمر الأمر ، فكما أن ما يحصل من مخالفة الأمر الواجب يصير باعثا للعقاب ، فكذا ما يحصل من مخالفة الأمر المدبوب و ارتكاب النهي المكروه ، يصير باعثا لحرمات الثواب و توجه نوع من العتاب .

والحاصل أن التأخير عن الوقت الأول لما كان مكروها في العاية ، من أحر الصلوة إلى الوقت الآخر محال لمولاه ، لأنه سبأ عن التأخير فيحصل عليه ذلك ذنب ، كيف لا والذنب موضوع لما يحصل بالمخالفة مطلقا ، ولو كان محال لمكروها ، ويرشدك إلى ما ذكرناه كتب الأدعية الواردة عن أهل بيت العصمة سلام الله عليهم و منها الربور لال محمد صلى الله عليه وآله الصحيحة الكاملة المعطوة من إطلاقهم الذنب على ما يحصل من ترك الأولى ولو في الحطة ، لا سهم ((ع)) عالمين

(١) هذا مضافا إلى أنه يمكن أن يقال إن ما ذكر في ذيل الخبر من قوله والعفو إلى آخره ، ليس من كلام المعصوم بل هو من كلام الصدوق وهذا وإن كان خلاف الظاهر ولكن ما يورث الوهن في التمسك به . ( منه )

بعضتهم بلا ريب ولا شبهة .

لا يقال عاية ما يستفاد من الأدعية المروية عنهم هو الاطلاق ، والاطلاق اعم من الحقيقة والجار . لأنما يعول اللفظ المستعمل في المعنيين اللذين هما قدر مشترك . الأصل ان يكون موضوعا له كما حققناه في الاصول .

فان قلت . هذا مسلم اذا لم يكن احد المعنيين المستعمل فيه اللفظ متبادرا ، ومع الأصل ان يكون موضوعا للمعنى المتبادر ، فالأصل فيما نحن فيه ان يكون الدب موضوعا لما يحصل من ارتكاب الفعل المحرم لأن المتبادر منه ذلك .

قلت : سلمنا ذلك . ولكن لا يصلح سلب الدببة عن اتي بالفعل المكروه ، كيف لا والعتاب يتوجه عليه بالانتيان به ، ولولم يكن عليه دب مطلقا ، لما حسن توجه العتاب عليه .

توضيح المطلب <sup>(١)</sup> ان السلطان اذا قال انه لا دب للعبد العتاني مطلقا

(١) فان قلت اذا كان ارتكاب المكروه مستلزما لنوع من العتاب فيعلم ان يكون المكروه مما لا يحوز ارتكابه كالحرام لان العتاب ايضا نوع من العذاب عند اولى الالباب . قلت لما كان ارتكاب المكروه مما لا يورث بعدا تاما كالحرام وان كان مورثا للبعد عن ساحة الحضور في الحملة فلذا حوز ارتكابه . نعم لما كان ارتكابه مورثا للبعد عن الله سبحانه ولو في الحملة فلذا لا يرتكبه ارباب المعرفة واليقين ويصيرون اوقاتهم مستغرقة في الارتياح والحين حذرا من وقوع الحسرة والندامة عند حلول الموت والقيمة بل لا يحوزون لأنفسهم ارتكاب الفعل المباح حذرا من الحسرة الزامعة عند النظر في العمر المصيع فيه و شوقا الى تقديهما بحبه المحبوب على ما تلذذه انفسهم ويبادي بذلك قول السجاد (ع) في مباحاته الثالثة عشر الواقعة في مباحاته الصماء بحمسة عشر ماضورة واستعفرك من كل لذة بعير دكره و من كل راحة بعير اسك و من كل سرور بعير مريك و من كل شغل بعير طأ عنك و اما الذين لم يستصق قلوبهم بمور معرفة الله بهم لا يسطرون الى ما ذكرنا بل غاية جهدهم ان يرتكبوا ليس في معلة العقاب و العذاب وان كان باعنا لنوع من العتاب وليس في قلوبهم على ما اتوا رجلة و هم الجهلة ، وليسط الكلام مقام آخر ليس هنا موضع ذكره والله هو الهادي الى سبيله . ( مه )

ثم عاتبه ولا مة على شيء ، لدمه العقلاء ، وليس ذلك الا لكون الدب موضوعا لما يحصل عن مخالفة المحبوب ولو كان حيا استحيائيا ، وبالحيلة من تدبر في الآيات القرآنية والأدعية والآثار المروية عن المعصومين (ع) ، يقول المذكور هو المصور بحيث لا يأتيه نقص ولا قصور ، ودليل الخبر الثالث عشر المتقدم في شرح قول الصنف و موافقها انتهى من تعليقه (ع) العصيان المترتب على ترك المأذنة ، بقوله - لأنه يستحب ، الى آخره ، لذلك كالنور على الطور ، وقد تقدم في البيان المتقدم بعد نقل هذا الخبر ما يعمك مراجع ، ودليل الخبر التاسع المتقدم هناك لا يخلو عن تأييد مراجع .

و اذا لم يصح سلب الدسية عن الآتي بالفعل المكروه بتعيين العمل بالأصل الاول ، لان عدم صحة السلب من اقوى امارات الحقيقة ، فظهر ما ذكرنا اما اذا خطبنا الخبر الثاني على تأكيد الاستحباب في اول الوقت و تأكيد كراهة التأخير ، لا ينافيه لفظ الدب الواقع في ديله .

و يظهر من المفيد في المقصدة انه قال بمصون هذه الرواية ، حيث قال ولا ينبغي لأحد ان يؤخر الصلوة عن اول وقتها ، وهو دأكر لها ، غير مصوع منها ، فان أخرها ثم احترم في الوقت قبل ان يؤدبها كان مضيعا لها ، وان بقي حتى يؤدبها في آخر الوقت عفى عن ذنبه في تأخيرها ، مسببة القول بالصحة اليطيس في مكانه .

و يرشدك الى ذلك ما ذكره الشيخ في التهذيب في شرح هذا الكلام ، ما صورته ، وليس لاحد ان يقول ان هذه الأخبار اما تدل على اول الأوقات أفضل ، ولا تدل على انه يجب في اول الوقت ، لأنه اذا ثبت انها في اول الوقت أفضل ولو لم يكن هناك مع ولا عذر ، فانه يجب ان يفعل ، ومتى لم يفعل والحال على ما وضعناه استحق اللوم والتعنيف .

ولم يرد بالوجوب ههنا ما يستحق بتركه العقاب ، لأن الوجوب على صروب عندما ، منها ما يستحق بتركه العقاب ، ومنها ما يكون الاولى فعله ولا يستحق



بالاحلال به العقاب، وان كان يستحق به ضرب من اللوم والعنب، وعن النهاية انه قال فيها لا يحوز لمن ليس له عذر ان يؤخر الصلوة من اول وقتها الى آخره مع الاحتياط، فان آخرها كان مهملًا لعصيلة عطية وان لم يستحق العقاب لان الله تعالى قد عفى له عن ذلك، ونحوه عن القاصي في شرح الحمل، وسهوا يظهر قوة ارادة المانع من الصع ما يوافق المحتار كما يرشدك اليه هذه العبارات المشتعلة على الصع الصريحة في العوائق للمشهور، وما ذكره ظهر وبص ما ينقل عن الشارح الفاضل .

قال بعض الاحل<sup>١</sup> وجدت في بعض الكتب المشتبهة على جملة من رسائل شيخنا الشهيد الثاني وجملة من الاثلة وحوشها وانظارها فيها ايضا له قد من سره هذه صورة سؤال وحوار بهذه الكيفية

مسئلة قبل ان نأخير الصلوة الى آخر الوقت لا يحوز الا لدوي الاعذار مهمل غيرهم على هذا القول بجنح الاداء والاثم ام لا ؟ فان كان الاول مقدرا اجتماعا، وان كان الثاني مقدرا ورد اول الوقت رضوان الله وآخره عموال الله، فعلى ما يحمل الخبر ؟ .

الحوار المشهور بين المتأخرين اشترك وقت الفرصين على الوجه الاول . الذي مضى جمع بين الاخبار وان دل بعضها على ذلك وبعضها على احتصاص كل واحد به وقت مع الاحتياط بحمل هذه على العصيلة، وحالف جماعة محكموا باحتصاص حوار التأخير بدوي الاعذار وعليه من آخر لا بعدرا ثم، ويبقى اذا ما دام وقت الاضطراب باقيا، والخبر الذي ذكرناه ظاهر من هذا القول، لان المعنى يقتضي حصول الذنب، واصحاب القول الاول على المبالغة في الكراهة ونقص الثواب انتهى فتأما جدا .

السادس الاخبار الدالة على الامتداد والتوسعة كالحبر السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين وما صاهاها من الاخبار المتعددة وغيرها، والاحصية غير ضاربة لكان الاحماع المركب، وهذه الاخبار وان كانت مطلقا بلغة

للتقييد بالاحبار الدالة على المنع بحسب الطاهر . ولكن العسكافاة مفقودة .  
لرححان الاحبار المطلقة بالاصل والشهرة العظيمة وموافقة الكتاب والاحتملات  
المحكىة وغيرها مما تقدم اليه الاشارة .

السابع : احلاق قوله تعالى : (( اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل )) ، و  
ما دل على المنع غير قابلة للتقييد لما مر .

الثامن : الخبر الاول والرابع وما صاها هما من الاحبار المشتغل على  
قوله ((ع)) و اول الوقت افصله . والمفاصلة يقتضى الرححان مع التساوى في  
الحوار قاله غير واحد منهم ، لا يقال قوله ((ع)) في آخر الخبر الاول وليس لاحد  
الى آخره ، يقتضى الصير الى السبع . لا نقول لا بد له من تأويل ، وهو ان يكون المراد  
سلب الاباحة بالمعنى الاحصى وهو ما تساوى طرفاه .

فان قلت اول صدر الخبر . وابق الدليل على حاله .

قلت ذلك وان امكن بان يكون الصلوة في آخر الوقت لعدم راقص مضامين  
الواقعة في آوله ، ولكن عدم تأويل الصدر هو الاولى للاصل والشهرة والاجماع  
المحكىة وغيرها ولسبقه . اد به يظهر ان الثاني على طريق الاول .

وحاصل الكلام في هذا المقام ان الناظر البصير والمفاد الحبير ، اذا نظر  
في جميع الاحبار المتقدمة واحدا بعد واحد . وعبرها من الاحبار التي لا يكد  
ان تحصى . المروية في الكتب الاربعة وغيرها . وتأمل في مصاميسها ثم تدبر في  
قرائن احوالها ومفاهيمها ، يظهر له صحة ما يدعيه . وان ما ذكره الحصم كما  
قلنا جميع كلامه وما اطال به من نقضه وابرامه . ليس شئ فيه . بل حل الاحبار  
التي اسند اليها دلالة لها على ما يدعيه ولا صراحة فيما يعنيه ، بل الظاهر منها  
عدم ايمان النظر في عباراتها وما تفيد بصريحها واشاراتها . اسها مطبقة مع  
الاحبار الدالة على المشهور كما لا يحصى على التأمل المصف دون المكابر  
المتعسف .

نعم استحباب الاتيان بها في اول الاوقات موكد في الغاية بحيث يقرب

ان يصل الى درحة الوحوب ، روى فى البحار فى باب الحث على المحافظة على الصلوات عن ارشاد القلوب للديلمى قال كان على ((ع)) يوما من حرب صفين مشتعلا بالحرب والقتال ، وهو مع ذلك بين الصعين يراعى الشمس ، فقال له ابن عباس يا امير المؤمنين ، ما هذا العمل ؟ قال انظر الى الروال حتى تصلى ، فقال ابن عباس ، وهل هذا وقت صلوة ؟ ان عبد الشعل بالقتال عن الصلوة ، فقال ((ع)) على ما قاتلهم اما عاتلهم على الصلوة ، قال ولم يترك صلوة الليل قط حتى ليلة الهيرير ، والتأخير مكروه فى العاية بحيث يقرب ان يلحق بالمحرمات ، للحبر الثالث والناسع والعاشر وما صاهاها ، وامر الاحتياط واضح .

#### فائدة

قال فى المفاتيح بعد تقويته مذهب الشيخين ثم المستعاد من المعتمدة ان ادسى عدد ركاف فى التأخير انتهى ، وعبارة المبسوط على ما عرفت سابقا ايضا ناظرة الى ذلك .

اقول ويمكن ان يستنتج ذلك من الحبر الثالث والثلاثين والناسي والثلاثين والثلاثين المؤيد بالحبر الحادى والثلاثين على اشكال ، وسيجىء ان شاء الله ما له دخل فى المقام .

وحيث عرفت ان لكل صلوة ومتمين ( ما اول وقت ) صلاه ( الظهر ادا رال الشمس ) بلا خلاف بين الاصحاب بل علماء الاسلام على ما ذكره بعض الاحله بل عليه الاحماع محققا ومحكيا فى عبارة جماعة ، ومهم فى المنهى ، والمختلف طاب مصححه فى التحرير ، بل قال بعض المحققين انه ضرورى الدين ، والنصوص بذلك كثيرة متجاوزة عن حد الاستفاضة بل متواترة ، وقد مضى الى جملة منها الاشارة ، هذا مصاما الى ما دلت عليه الآية من قوله سبحانه اتم الصلوة لدلوك الشمس الى آخره ، والدلوك هو الروال للعة والاختيار ، منها الرواية المتقدمة فى قبيل بيان صلوة الوسطى ، واما رواية سعيد الاعرج واسماعيل عبد الحالى و يعقوب بن شعيب وغيرها العروية فى التهذيب فى اوائل المواقيت فى الريادات

الدالة على ان وقت الظهر ما بعد الزوال يقدم او ذراع او نحو ذلك ، ماسها  
محمولة على وقت المتنفل او غيره كما سيأتى تفصيل الكلام ان شاء الله فانتظر .  
قائده :

زوال الشمس عبارة عن ميلها عن وسط السماء . واحرافها عن دائرة نصف  
النهار المارة بقطبي الافق ويقطبي معدل النهار ، نحو المغرب .  
روى في السهامة في باب علة وجوب خمس صلوات مراسلا عن الحسن بن  
على ، روى المحاللى له والعللى على ما نقله في البحار في باب علل الصلوة عن  
محمد بن على ماحيلوية عن عمه عن احمد بن محمد البرقي عن على بن الحسين  
الرقى عن عبد الله بن جيله عن معوية بن عمار عن الحسن بن عبد الله عن أبيه عن  
خذه الحسن بن على عليهما السلام قال : جاء نعر من اليهود الى رسول الله (ص)  
فسأله اعلمهم من مسائل ، فكان فيما سأله : احببى عن الله لأي شئ وقت هذه  
الصلوات في خمس مواقيت على امك ، في ساعات الليل والنهار ؟ قال النبي  
((ص)) ان الشمس اذا طلعت عند الزوال لها حلقة تدخل فيها ما اذا دخلت  
فيها زالت الشمس فيسبح كل شئ دون العرش لوجه ربي ، وهي الساعة التي  
يصلى على فيها ربي ، تعرض الله عروجه على وعلى امتى فيها الصلوة ، وقال  
اقم الصلوة لدلوك الشمس الى عسق الليل ، وهي الساعة التي يؤتى فيها جهم  
يوم القيمة ، مما من مؤمن يوفق تلك الساعة ان يكون ساجدا او راكعا او قائما ، ألا  
حرم الله جسده على النار الحديث .

الاضاح :

يحتمل ان يكون المراد بالحلقة دائرة نصف النهار ، ولا ريب انها مختلفة  
بالنسبة الى البقاع والبلاد لمكان اختلاف دائرة الافق ، فعلى هذا تختلف  
اوقات صلوات اهلها ، فالمراد بقوله ((ص)) . فيسبح كل شئ ، على ما ذكره بعض  
الأجلة تسبيح اهل كل بقعة عند طلوعها الى نصف سهارها ، ويكون ابتداء  
التسبيح عند بلوع نصف سهار اول بلد من المعمورة .

واما صلوة الله على النبي ((ص)) في تلك الساعة ، فاما ان يعتبر فيها نصف سهار بلده ، او يقال بتكررها من ابتداء نصف السهار من أول المعمورة الى ان يخرج من جميع انصاف النهار لها .

واما الاتيان بحسبهم في تلك الساعة ، فالمراد بلوغ نصف سهار العشر تقديرا ، اذ ليس للشمس في القيمة حركة كما يظهر من الأحبار ، صرح به بعض الأجلة ، او يقال جميع ذلك اليوم لمعاداة الشمس بسبب رأسهم بمركلة الروال فالمعنى انه لما كانت الشمس يوم الغيبة مسامحة لرؤس أهلها لا تزول ، فيسمى في الدنيا اذا صار بتلك الهيئة ان يدكروا أهوالها وشدايدها ، التي من حملتها احصار جهنم فيها ، قيل والعراد بكل شيء دون العرش عنده او تحته ، والعرش وما دونه ، كما قيل في قول امير المؤمنين (ع) ، سلوى عمادون العرش وكل شيء عند عرش علمه تعالى اى جميع الكونيات ، قيل واما يسبح الله كل شيء دون العرش عند الروال مع اياه في كل وقت على الدوام ، لظهور النقص بالروال و الاحتياط والهبوط للشمس التي هي رئيس السما واهب الصيا ، يأمر الله سبحانه وطاعته ، وهي ما يعبد من دون الله ، وهي اعظم كوكب في السما ، جسما وورا ، ويسبح الله عند ذلك عما يوجب النقص والامول ، قال الحظيل (ص) لما اعلنت : (( اى لا احب الاكليس ، اى وحب وحبى للذى مطر السموات و الأرض حنيفا وما انا من المشركين .

واما يصلى الله على نبيه ((ص)) في تلك الساعة ، لتسبيحه ((ص)) اياه في تلك الساعة زيادة على غيرها من الساعات ، ولما اشار بذلك الى انه ليس لارتفاع مركله ((ص)) الاحتياط ولا لصعوده الى حابه سبحانه هبوط ، وعلو مرض الصلوة في تلك الساعة هي علو التسبيح .

اعلم ان لمعرفة الروال طرقا :

الأول : زيادة النطل بعد انتهاء نصاه ، او حدوثه بعد عدمه ، والمراد بالنطل في مبحث الاوقات هو المأخوذ من المقاييس القائم عبودا على سطح الافق

المسمى بالظل الثاني والمستوى والمبسوط ، لا المأخوذ من المقياس المنصوب على  
موازية سطح الافق المسمى بالظل الاول والمعكوس والمنصب .  
بها .

ذلك ان الشمس اذا طلعت وقع لكل شاحص قائم على سطح الارض ،  
بحيث يكون عمودا على سطح الافق ظل في جانب المغرب ، ثم لا يزال ينقص  
كلما ارتفعت الشمس ، حتى يبلغ كبد السماء وتصل الى دائرة نصف النهار المارة  
بقطبي الافق وبقطبي المعدل المهار كما ذكرنا سابقا . وتقاطع دائرة الافق على  
نقطتين يدعى احديهما بقطب الجنوب وهي التي في تلك الجهة ، والاخرى نقطة  
الشمال . ويقال للخط الواصل بينهما خط نصف النهار وخط الروال وخط  
الجنوب والشمال . وقطباها لمرورها بقطبي المعدل والافق نقطتا المشرق و  
المغرب ، وحينئذ يكون ظل الشاحص <sup>(١)</sup> المذكور واقعا على خط نصف النهار  
وهناك ينتهي قصار الظل المذكور . وقد لا يبقى للشاحص ظل اصلا في بعض  
البلاد ، واد ابقى الظل مقداره مختلف باختلاف البلاد والفصول ، فكلما كان بعد  
الشمس عن مسافة رؤس اهل البلد اكثر ، كان الظل فيها اطول ، فاذا مالت عن  
وسط السماء وانحرفت عن دائرة نصف النهار الى المغرب فان لم يكن بقى ظل  
حدث حينئذ في جانب المشرق ، وكان ذلك علامة الروال ، وان كان قد بقى اخذ  
في الزيادة حينئذ يكون ذلك علامة الروال ايضا ، واما الظل الاول فهو صد  
للظل الثاني ، لان الشمس اذا طلعت يبتدى الظل الاول ويكون الثاني في  
سهاية طوله ، ثم لا يزال يتزايد الاول شيئا فشيئا بحسب ارتفاع الشمس ويتناقص  
الثاني كذلك ، واد ابلغت الشمس دائرة نصف النهار يكون الاول في غاية  
طوله الممكن له في ذلك اليوم ، والثاني في سهاية قصره حتى لو كانت على سمت  
الرأس يعدم الثاني بالكلية . وينتهي الاول الى اقصى العمايات ، ثم بعد ذلك

(١) لما برهن ان عظمة اذا مرت بقطب اخرى تمر تلك ايضا بقطبيها ( منه )

يأخذ الأول في التماسي والثاني في الترايد ، إلى أن يعدم الأول عند وصول الشمس إلى افق العرب و يبلغ الثاني سهايه في الطول .

وبالحملة المراد بالنظر هنا هو المتوسط كما اشترط ابنه ، وهو الذي ورد في الأخبار ، مثل ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة موعاض سماعة قال قلب لأبي عبد الله (ع) : جعلت مذالك متى تمت الصلوة ؟ فاجل ينعت يمينا و شمالا كأنه يطلب شيئا ، فلما رأيت ذلك تناوبت عودا فقلت : هذا تطلب ، قال نعم فأخذ العود فصبه بحيال الشمس ، ثم قال : ان الشمس اذا طلعت كان العرض طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تنزل ، فاداء رآك الشمس ردت فاداء استيب الرياءه فصل الظهر ، ثم تسهل مدرد راع وصل العصر .

وما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم عن علي بن ابي حمزة قال ذكر عند ابي عبد الله (ع) روال الشمس قال فقال ابو عبد الله (ع) : تأخذون عود طوله ثلاثة اساورا راد فهو اربعين ، فيقام بها داء يرى الظل بقص مسلم ترل ، فاداء راد الظل بعد استعاضا مقد رالب .

وما رواه الصدوق في الفقيه في باب معرفة روال الشمس مرسلا عن الصادق عليه السلام انه قال : تبيان روال الشمس ان تأخذ عودا طوله ذراع واربع اصابع فتجعل اربع اصابع في الأرض فاداء بقص الظل حتى يبلغ عاينه ثم راد فقد رالب الشمس ، وتفتح ابواب السماء وتهب الرياح وتغشى الحوائج العظام .

والذي يستفاد من هذه الأخبار من استعمال الروال بان يصب مقياسا و يقدر ظله عند مرب الشمس من الاستواء ، ثم يصير قليلا وبعد ران كان دون الاول او بعده فالى الان لم ترل ، وان راد مقد رالت ، مبني على العال بالسية الى البلاد والرماس ، والا فقد عرفت ان الظل قد يعدم في بعض البلاد ، وعليه ما استعمله اما هو في الحدوث بعد الاعداء .

والمصنف طاب ثراه تبع هذه الروايات الواردة في العال ، وقال في استعمال الروال ( المعلوم بزيادة الظل بعد نقصه ) ولم يقل يظهر الظل في

حاجب الشرق وسحوه من الالفاظ الشاملة للقسمين كغيره ، وهذا الطريق عام  
البعج بالنسبة الى العالم والعاص ، الا انه اعلم به روال الشمس بعد رمان  
طويل كما صرح به الشارح العاقل وغيره .

وهم وتنبه :

حكى عن العصف طاب ثراه انه جعل في المسبى عدم نقص الظل علامة  
للروال . وفيه نظرا ما اولافان الظل عند قرب الروال حدا ربما لا يحس بنقصانه  
وبرى كانه واقف لا يريد ولا ينقص كما صرح به في الحبل المتين وغيره ، فلا يكتفى  
عدم ظهور النقص في الحكم بالروال . هذا مصاما الى ما دل على ان الشمس  
قبيل الروال لها ركود ، مثل ما رواه الصدوق - طاب صحفه - في العقبه في باب  
ركود الشمس في الصحيح عن حرير بن عبد الله انه قال : كنت عند ابي عبد الله  
عليه السلام ، فسأله رجل فقال له : جعلت فداك ان الشمس تنقص ثم تركد  
ساعة من قبل ان تزول ، فقال اسهاتو امر تزول اول تزول .

وما رواه العقبه ايضا في الباب المتقدم قال وسئل الصادق ((ع)) عن  
الشمس كيف تركد كل يوم . ولا يكون لها يوم الجمعة ركود ؟ قال : لأن الله  
عز وجل جعل يوم الجمعة أصبى الأيام ، فعيل له ولم جعله أصبى الأيام ؟ قال لأنه  
لا يحبب المشركين في ذلك اليوم لحرمة عده .

وما رواه الكافي في آحرياب فصل يوم الجمعة عن محمد بن اسمعيل بن  
بريخ عن الرضا ((ع)) قال قلت له : هل يرى ان يوم الجمعة اقصر الأيام . قال : هو  
كذلك قلت : جعلت فداك كيف ذلك ؟ قال : ان الله تبارك وتعالى يجمع  
ارواح المشركين تحت عيني الشمس فاذا ركبت الشمس عذب الله ارواح المشركين  
بركود الشمس ساعة . فاذا كان يوم الجمعة لا يكون للشمس ركود دمع الله عنهم  
العداات لفصل يوم الجمعة فلا يكون للشمس ركود .

اللهم الا ان يقال بما فعله المحقق المجلسي عن بعض ، قال في البحار  
في باب اوقات الصلوة بعد ان روى عن الاحتصاص للمفيد عن محمد بن احمد



العلوى عن أحمد بن زياد عن علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن موسى عن أبي الصباح الكناسي قال سألت أبا عبد الله (ع) عن قول الله الم تر أن الله يسجد له من في السموات والأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب إلى آخر الآية ، فقال إن للشمس أربع سجديات ، وساق الخبر إلى أن قال وأما السجدة الثانية فاسها صارت في وسط القبة وارتفع النهار ركبت قبل الروال ، فإذا صارت سجدة العرش ركبت وسجدت ، فإذا ارتفعت من سجودها والبت عن وسط القبة ، فتدخل وقت صلوة الروال ، ما صورته والركود السكون والثبات ، وأولها بعدم ظهور حركتها بعد يعتدبها عبد الروال ، وعدم ظهور زيادة الظل حينئذ ، إذ لو ميل بالركود حقيقة عند روال الشمس في كل بلد يلزم سكوبها دائما ، إذ كل نقطة من مدار الشمس محاذية لسمت رأس أفق من الأفاق ، وتخصيص الركود بأرض خاص ك مكة أو المدينة مع بعده ، يستلزم سكوبها في البلاد الأخرى بحسبها في أوقات أخرى ، فإن ظهر مكة يقع في وقت الصبح في بلد آخر ، فيلزم ركودها في صبح ذلك البلد ، وهو في غاية البعد والسكوت عن تلك الأخبار المعبودة عن ظواهر العقول ، والتسليم احتمالا لما قصد المعصوم بها على تقدير نبوتها أحوط وأولى ، انتهى .

وأما ثانيا فلأن المستفاد من اللغة ، والأخبار منها خبر ساعة ، وخبر على بن أبي حمزة المتقدم ، كالمرسلة ، ورواية الاختصاص ، وكلام علمائنا الأبرار ، أن الروال إنما يحصل بعد ذلك وهو ميلها عن الدائرة إلى جهة المغرب ، فكيف يصح ما ذكره من الاكتفاء في ثبوت الروال بعدم المنقص ؟ وبهذا ظهر خطأ العاقل محمود بن محمد بن عمر الجعفي أيضا حيث قال في كتابه في الهيئة كالفصل على القوشجي ما صورته وإذا انتهى الظل بهايته عند غاية ارتفاع الشمس فهو أول وقت الظهر ، والعجب من شارحه أنه قال بعد ما ذكر وفيه نظر ، لأن أول وقت عيد الروال بالأفاق ، ويعرف بميل الظل عن خط نصف النهار أن كان مسجرحا ، ويحدو أنه لم يبق في نصف النهار ، وأردى على ما كان أن بقي

انتهى .

والخطأ إما شأ من توهم كون الروال اسماً للوع الشمس الى دائرة نصف النهار ، وهو خطأ واضح مخالف للذعة والآثار . والعامة ليست مخالفة لمخالفة في ذلك ، بل هما معاً قائلان بان أول وقت الظهر هو الدلوك المفسر بالروال بل قد عرفت ان بعض المحققين جعل من ضروري الدين كون الروال أول وقت الظهر .

الثاني : استعلام ذلك بالأقدام ، روى الصدوق في الفقيه في باب معرفة روال الشمس في الصحيح عن عبد الله بن سنان ، والتهذيب في اواخر باب المواقيت في الريايات معلقاً عنه عن ابي عبد الله (ع) قال تنزل الشمس في نصف من حريران على نصف قدم وفي النصف من تمر على قدم ونصف ، وفي النصف من آب على قدمين ونصف ، وفي النصف من أيلول على ثلاثة أقدام ونصف ، وفي النصف من تشرين الأول على خمسة ونصف ، وفي النصف من تشرين الآخر على سبعة ونصف ، وفي النصف من كانون الأول على تسعة ونصف ، وفي النصف من كانون الآخر على تسعة ونصف ، وفي النصف من شباط على خمسة ونصف ، وفي النصف من آذار على ثلاثة ونصف ، وفي النصف من نيسان على قدمين ونصف ، وفي النصف من أيار على قدم ونصف ، وفي النصف من حزيران على نصف قدم .

وروى في البحار في اواخر باب اوقات الصلوة عن الحصول عن أبيه عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الأشعري عن الحسن بن موسى الحشاش عن الحسن بن اسحق الشيعي عن الحسن بن ابي الصبي عن عبد الله بن سنان مثله .

وروى أيضاً في العكاك المتقدم عن الماقيب لابن شهر آشوب عن عبد الله بن سنان مثله

تبيين .

قال المحقق المجلسي في البحار قوله ((ع)) على نصف قدم ، أي ترول الشمس بعد ما بقي من الظل نصف قدم ، والعدم على المشهور سبع الناحص فان الأكثر يقسمون كل ناحص سبعة اقسام ويسمون كل قسم قدما ، بيا ، على ان فامة الاساس المستوي الحلقه تساوي سبعة اصعاف قدمه .

قال في المنتهى اعلم ان القياس قد يقسم مرة باثنى عشر قسما ، و مرة بسبعة اقسام او ستة و نصف ، و مرة بستين قسما ، فان قسم باثنى عشر قسما سميت الأقسام اصابع مظهر ظل الأصابع . وان قسم بسبعة اقسام اوسطه و نصف سميت اعداما . وان قسم بستين قسما سميت احرا . ثم قال رحمه الله الظاهر ان هذه الرواية محتصة بالعراق وما قاربها . كما قاله بعض علمائنا ((رض)) لأن عرض البلاد العراقية يماس ذلك ، ولان الزاوي لهذا الحديث وهو عبد الله بن سنان عراقي ، فانظروا به ((ع)) بين علامة الزوال في بلاده . انتهى .

أقول وهذا الحمل جيد كما استحوذ حطة من علمائنا الأبرار ، ادلا يلزم ان تكون القاعدة المنقولة عنهم ((ع)) في تلك الأمور عامة شاملة لجميع البلاد والعروض والآفاق ، بل يمكن ان يكون العرض بيان حكم بلد الحطاب او بلد المحاطب ، او غيرهما مما كان معهودا بين الامام و بين روايه من البلاد التي كان عرضها اكثر من الميل الكلي . اذ ما كان عرضه مساويا للميل يعدم فيه الظل يوما واحدا حقيقة و بحسب الحسن اياما . وما كان عرضه اقل يعدم فيه الظل يومين حقيقة و ايا ما حسا .

و اورد المحقق المجلسي على الرواية امورا ثم تعصى عنها بحواب لا أرى كثير فائده في ذكرهما ، وهما اما اذكر واحدا من ايراداته وهو ان ظل الزوال يرداد من اول السرطان الى اول الحدي . و ينقص من اول الحدي الى اول السرطان يوما فيوما ، وشهرا شهرا على سبيل التزايد والتناقص ، بمعنى ان ازدياده و انتقاصه في اليوم الثاني والشهر الثاني ، اريد من ازدياده و انتقاصه في اليوم الاول والشهر الاول . وهكذا في الثالث بالنسبة الى الثاني . وفي الرابع

بالنسبة الى الثالث، حتى ينتهى الى غاية الريادة والمقصان التى هى بداية الآخر، ومن هذا القبيل حال ارباد الساعات و انتقاصها فى ايام السنة و لياليها .

و وجه الجميع طاهر على الناقد الحبير فكون ارباد الظل فى ثلاثة اشهر قدما قدما ، وفى الثلاثة الاخرى قدمين قدمين كما فى الرواية ، خلاف ما تحكم به الدراية انتهى ، ولا يحقى حودته ، ولا يحضرى الا ان جوابا شاميا ، وبالحملة الاعتماد على الرواية مشكل والله هو العالم .

#### مائدة :

قال السيد الداماد قدس سره الشمس فى راسا هذا درجة تقويمها فى النصف من حزيران بحسب التقريب الثالثة من سرطان ، وفى النصف من تموز الثانية من الاسد ، وفى النصف من آب الاولى من السنبلة ، وفى النصف من ايلول الثانية من الميزان ، وفى النصف من تشرين الاول الاولى من العقرب ، وفى النصف من تشرين الآخر الثالثة من القوس ، وفى النصف من كانون الاول الثالثة من الجدى ، وفى النصف من كانون الآخر الخامسة وفى النصف من شباط الخامسة من الحوت ، وفى النصف من آذار الرابعة من الحمل ، وفى النصف من نيسان الرابعة من الثور ، وفى النصف من ايار الرابعة من الجوزاء ، وهذا الامر التقريبى ايضا متمم على مرالد هو تغبيرا يسيرا .

الثالث : مما يعلم به الروال ، ما اشار اليه المصنف طاب ثراه بقوله : ( او ميل الشمس الى الحاحب الايمن للمستقبل ) لقلبة اهل العراق ، كما قيده غير واحد منهم ، و مما يدل على هذه العلامة من الاحبار الحير الرابع عشر المتقدم من شرح قول المصنف رحمه الله المقصد الثانى فى اوقاتها ، المشتمل على قوله ((ص)) اتانى حبرئيل ((ع)) وقت الصلوة حين رالت الشمس فكانت على حاجبه الايمن ، قاله بعض الاخلا ، و فيه ما ترى بحسب بادى النظر .

و اما بحسب النظر الدقيق ، فلعل المصادر منه ما ذكره ، سيما اذا انصم الى ما رواه فى البحار فى اواخر باب البحث على المحافظة على الصلوات عن كتاب

العارات لبراهيم بن الثقفى باساده عن ابن مبان قال قال على ((ع)) في خطبته : الصلوة لها وقت و ساق الحديث . الى ان قال ((ع)) ووقت صلوة الظهر اذا كان القيظ يكون ظلك مثلك ، و اذا كان الشتاء حين تروى الشمس من العلك و ذلك حين تكون على حاجيك الايمن ، مع شروط الله في الركوع و السجود الحديث .

و عن الشيخ في المبسوط انه قال و قد روى ان يتوجه الى الركن العراقى اذا استقبل القبلة و وحد الشمس على حاجبه الايمن ، علم انه قد رالت . و بالجملة الظاهر ان هذه العلامة انما تتم بالنسبة الى اطراف العراق العربية ، من يكون قبلتهم نقطة الجنوب ، اذ يكون دائرة نصف النهار حينئذ بين العينين ، فاذا رالت الشمس عن دائرة نصف النهار نحو المغرب مالت بالضرورة الى الحاحب الايمن ، و اما اطراف العراق الشرقية و ما والاها من تميل قبلتهم عن نقطة الجنوب نحو المغرب ، فعند ميل الشمس الى الحاحب الايمن يكون قد مضى من الروال مقدار غير قليل ، و ان كان ذلك في اواسط العراق اقل لقلة انحرافهم نحو المغرب بالنسبة الى الأطراف الشرقية .

قال في الحبل المتين و المذكور في كتب الاصحاب ان الروال يعرف بمأمور ، الاول : ميل الشمس الى الحاحب الايمن لمن استقبل قبلة عراق العرب . اعنى اطراف العراق العربية كالموصل و ما والاها ، مما يساوى طولهم طول مكة شرقها الله تعالى ، فان قبلتهم الجنوب ، و اما اطرافها الشرقية كالبصرة و ما والاها مما يريد طولهم على طول مكة كثيرا . فعند ميل الشمس الى الحاحب الايمن لمن يستقبل قبلتهم ، يكون قد مضى من الروال مقدار غير قليل ، لان قبلتهم منحرفة الى المغرب كثيرا ، فان علامتهم جعل الحدى على الخد الايمن . نعم يمكن جعل ذلك علامة للروال في اواسط العراق كالكوكة و ما والاها ، لا يريد طولهم عن طول مكة الا بشئ يسير ، فان عند ميل الشمس على ذلك المحول يكون قد مضى من الروال مقدار يعتد به ، فلا يبعد ان يجعل ذلك علامة هناك ، انتهى .

قد يقال - ما ذكره من أن ذلك يمكن جعله علامة للروال في أواسط العراق  
أيضا كالكوه وما والاها . لانه عند ميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل  
قبلهم لا يكون مصى من الروال قدر معتديه ، فبعيد جدا ، لان احزاب اواسط  
العراق نحو المغرب كما ذكره شيخنا الشهيد الثاني اريد من احزاب الشام نحو  
المشرق . ومن العقرب ان احزاب الشام نحو المشرق قدر ثلث قوس ما بين نقطة  
الجنوب والمشرق . كما ذكره في شرح الالعية . ومن المعلوم ان من احزاب قدر  
ثلث القوس المذكور ، فضلا عما راد عنها نحو المغرب ، يكون عند ميل الشمس الى  
حاجبه الايمن ، قدمضى من الروال قدر معتديه متدبر .

قال الشارح الفاضل بعد نقل النص ما صورته . وهذه العلامة لا يعلم  
بها الروال الا بعد مصى زمان كثير ، لاتساع جهة القبلة بالنسبة الى اليميند و  
من (١) ثم فيها المصنف في النهاية والمصنف بين كالمكة اذا استقبل الركن  
العراقي . ليصيق الحال و يتحقق الحال والامرياق بحاله فان الشمس لا تصير  
على الحاجب الايمن لمستقبل الركن العراقي الا بعد زمان كثير . بل ربما امكن  
استحراجه للبعيد في زمان اقل منه لمستقبل الركن . والتحقيق انه لا حاجة الى  
التقييد بالركن . لما ذكرناه . ولان البعيد اذا استخرج نقطة الجنوب  
باستخراج نصف النهار ، صار المشرق والمغرب عن يمينه ويساره . كما هو احد  
علامات العراقي . وان كان في هذه العلامة بحيث تقف عليه في حله ان شاء الله  
تعالى .

فإذا وقف الانسان على سمت هذا الخط . ظهر له ميل الشمس اما لب  
في زمان قصير يقرب من زيادة الظل بعد نقصه . واما اذا اعتبر البعيد قبلة  
العراق يعبر هذه العلامة . خصوصا بالنظر الدقيق الذي يخرج به سمت القبلة .  
فان الروال لا يظهر الا بعد مصى ساعات من وقت الظهر . كما لا يخفى على من

(١) يمكن ان يكون وجه التقييد الرواية المتقدمة المروية في المبسوط ولا تفعل . (مه)

• امتحن ذلك •

وقريب من ذلك اعتباره باستقبال الركن العراقى ، فانه ليس موصوعا على نقطة الشمال ، حتى يكون استقباله موجبا لاستقبال نقطة الحبوب وللوقوف على حط نصف النهار كما لا يحفى ، انتهى •

الرابع : ما هو المشهور بينهم وهو الدائرة الهندية ، وقد ذكر طريق العمل بها من الاصحاب جماعة منهم المصنف طاب ثراه والمفيد قدس الله روحه ، قال المصنف فى المنتهى على ما حكى : تسوى موضعا من الارض حاليا من ارتفاع وانخفاض ، وتدبر عليه دائرة باى بعد شئ ، وتنصب على مركزها مقياسا محروطا محدد الراس ، يكون نصف قطر الدائرة بقدر ضعف المقياس على رؤيا قائمة ، ويعرف ذلك بان يقدر ما بين رأس المقياس ومحيط الدائرة من ثلثه ، فان تساوى الابعاد فهو عمود ، ثم ترصد ظل المقياس قبل الزوال حتى يكون خارجا من محيط الدائرة نحو المغرب ، فاذا انتهى رأس الظل الى محيط الدائرة يريد الدخول فيه ، فعلم عليه علامة ، ثم ترصد بعد الزوال قبل خروج الظل من الدائرة ، فاذا اراد الخروج عنه علم علامة ، وتصل ما بين العلامتين بحط مستقيم ، وتنصف ذلك الحط ، وتصل بين مركز الدائرة ومنصف ذلك الحط بحط ، فهو نصف النهار •



فإذا المقياس ظل على هذا الخط الذي قلنا أنه خط نصف النهار، كانت الشمس في وسط السماء لم يزل، فإذا ابتدأ رأس الظل يخرج عنه فقد زالت الشمس انتهى كلامه رفع في المخلد مقامه .

ولو نصف القوسين الحادتين من قطع خط نصف النهار لدائرة ووصلت بينهما بخط يقطع خط نصف النهار، على أربع زوايا قوائم كل منها ربع المحيط، كان ذلك الخط خط المشرق والمغرب، فيتصل أحد طرفيه بنقطة مشرق الاعتدال، والآخر بنقطة مغربه، وسيأتى في بحث القبلة الاحتياج إلى هذه الدائرة إن شاء الله تعالى .

وينبغي التنبيه لأمرين :

الاول : ما ذكره المصنف طاب ثراه من كون المقياس بقدر ربع قطر الدائرة كعبيره من الجماعة، غير وحيه، بل كان الاولى والأسد أن يقول أن يكون المقياس بحيث يدخل ظل الدائرة قبل الزوال ويخرج بعده، أما وجه الاولية فلما سيظهر أن شاء الله تعالى في التنبية الآتى، وأما وجه الاسدية فلتلا يرد عليه أن ذلك ليس مطردا في كل البلاد، أدرى ما يحب في بعضها أن يكون أقصر من ربع القطر لينتم العمل، كما إذا كان عرض البلاد أربعين درجة ودقيقتين مثلا، فإن المقياس المساوي طوله لربع قطر الدائرة، لا يدخل ظل في الدائرة أصلا في ذلك البلد عند كون الشمس في أول الحد، بل لابد أن يكون أقصر من الربع كما لا يخفى على من نظر في حداول الظل .

الثاني قوله طاب ثراه في آخر كلامه : فإذا ابتدأ رأس الظل يخرج عنه فقد زالت الشمس، صريح في الحكم بالزوال عند ابتداء ميل الظل عن خط نصف النهار جهة المشرق، ويمثله ذكر الشارح الفاضل وغيره، وهذا لما يستقيم إذا كانت الشمس صاعده من أول الحد إلى آخر الحوا، وأما إذا كانت هابطه من أول السرطان إلى آخر القوس فلا، لأن الحكم بالزوال حينئذ موقوف على مصي زمان صالح، ولا يجوز العبادة بالصلوة عند ابتداء الليل المذكور، وذلك لأن



الشمس كل آن في مدار ، فلا يكون الظل حال كون الشمس في مخطتين متساويتين البعد عن دائرة نصف النهار متساويين في الطول ، بل الظل في الاولى اطول منه في الثانية تارة واقصر منه أخرى ، اذ الشمس ما دامت في النصف الصاعد تكون في النقطة الثانية أقرب الى سمت الرأس منها في النقطة الاولى فيكون الظل حينئذ اقصر منه حين كوسها في النقطة الاولى . فلا يخرج حتى يتجاوز الشمس النقطة الثانية ، وما دامت في النصف النازل يكون في النقطة الثانية ابعد عن سمت الرأس منها في النقطة الاولى ، فيكون الظل حينئذ اطول منه حين كوسها في النقطة الاولى ، فيخرج قبل وصول الشمس الى النقطة الثانية .

ومن هذا يظهر ان خط نصف النهار المستخرج ، يخرج يسيرا الى جانب المشرق عن خط نصف النهار الحقيقي اذا علمت الدائرة الهندية حال كون الشمس صاعدة ، و الى جانب المغرب اذا علمت حال كوسها هابطة ، فالحكم في الصورة الاولى بدحول وقت الزوال عند ابتداء ميل الظل عن خط نصف النهار المستخرج صحيح لامرية فيه . بل الحكم بذلك عند انطباق وسط الظل على ذلك الخط صحيح ايضا ، للقطع بان الظل قد مال عن خط نصف النهار الحقيقي حينئذ ، واما في الصورة الثانية اعنى صورة الهبوط ، فلا يصح الحكم بالزوال الا بعد مضي مقدار من الزمان يحكم فيه بميل الظل عن خط نصف النهار الحقيقي ، فقد استبان لك ان اطلاق الحكم بالزوال في الصورتين معا بافتداء ميل الظل عن خط نصف النهار المستخرج ، غير مستقيم ، والصواب تخصيصه بما اذا علمت الدائرة والشمس صاعدة ، نعم لو عمل بنوع من التعديل ، او علمت الدائرة في يوم يكون الشمس في نصف نهاره في احدي نقطتي الانقلاب في الصورتين معا ، لكن تحقيقه لا يحلو من اشكال .

والقول بانه على هذا ، كيف يستقيم اطلاق جماعة من الفقهاء وغيرهم عمل الدائرة الهندية لا استعلام العيلة من دون تخصيص بوقت ، وكيف لم يلتفتوا الى التعديل الذي ذكره بعض علماء الهيئة ؟ ولا حصوا عمل الدائرة بيوم الانقلاب ،

مع ان المدار في ذلك على استخراج خط نصف النهار بالدائرة المذكورة وهو على ما ذكرت مسحوف في الحقيقة عن خط نصف النهار الحقيقي فكيف حارلهم التعويل هناك ولم يجر هنا ؟ -

غير وحيه فان قبلة المعيد هي الجهة لا المين ، والجهة امر متسع لا يحرر المصلى عنها بالميل اليسير ، فلم يحصل بتعويلهم على ذلك الخط المستخرج جمل فيما هو مقصودهم من استقبال الجهة الحكم بدحول وقت الروال فانه ليس من هذا القبيل فتأمل جدا .

تنبيه :

لو كان المقياس طويلا بحيث يدخل طوله في الدائرة عند غاية قرب الشمس في وسط السماء ، فيحور المبادرة بالصلوة عند خروج الظل عن خط نصف النهار المستخرج بتمامه ، سواء عملت الدائرة ما دامت الشمس صاعدة اوهابطة امامي الصورة الاولى فواضح غاية الاصحاح ، واما في الصورة الثانية فلان الظل اذا كان الشمس في النقطة الثانية ، وان كان اطول منه حين كونه في النقطة الاولى . و لكن لقلة حركة الشمس في ذلك الزمان اليسير ليس قهر المفضل منه فاحشا ، بل يكاد ان لا يدرك عند النظر الدقيق ايضا ، حينئذ اذا لم يبادر المصلى بالصلوة عند ابتداء رأس الظل بالحروج . بل تأمل حتى يخرج الظل بتمامه عن خط نصف النهار المستخرج . ثم شرع في الصلوة لكان صلوته واقعة في الوقت قطعاً ، فاعلم ذلك واعتم هذا ما وعدناك سابقاً .

الخامس : العمل بالاسطرلاب ، وهو مذكور في بعض كتب الفروع ايضا ، و ذلك بان يستعلم ارتفاع الشمس عند قرب الروال آناً بعد آية فمادام ارتفاعها في الريادة لم تزل ، و اذا شرع في النقصان ان الروال ، والعمل المشهور في ذلك ان تضع درجة الشمس على خط وسط السماء في الصفحة المحمولة لعرض البلد ، ثم تنظر ارتفاع القطر الواقعة عليها حينئذ ، و تنقص منه درجة او اقل ، فاداً بلغ الارتفاع الغربي مقدار الباقي مقدار البال الشمس .

السادس : العمل بالتأ قول ، وطريقه ان يعلق شاقولا على ارض مستوية قبيل الروال ، ويحط على ظل حيطه خطا يبعد سكون اضطرابه ، وتستعلم الارتفاع الشرقي للشمس في ذلك الوقت وتحفظه ثم تستعلم ارتفاعها الغربي ، فاما بلغ ذلك المعداد ، حط على ظل الحيط خطا آخر ، فان قاطع الحط الاول كما هو العائد ، فالحط الصف للراويه حط نصف النهار ، و ان اصلا خطا واحدا فهو حط الاعدال ، والمعاطع له على قوائم حط نصف النهار ، ولا يحسن عليك حريان مباحث الدائرة الهندية هما ، فلا تعمل

تذنب :

واسهل الطرق في استخراج حط نصف النهار ، وهو غير محتاج الى شيء من الالات الارتفاع ان تحط على ظل حيط ، التأ قول عند طلوع الشمس خطا و عند غروبها آخر ، وتكمل العمل كما عرفت ، وهذا العمل احسن مؤنة من ساير الاعمال ، ذكره بعض الافاضل .

اقول ويمكن ايضا استعمال حط نصف النهار سوع من التحقيق ، وذلك بان تسوى الارض غاية السوية ، وقد ذكرنا لها غير <sup>(١)</sup> وجه واحد شهرتها عند المبائين تعنى عن ذكرها ، ويقام مقياس في ذلك السطح على روايا قائمة مما دام الظل ينقص لم تصل الشمس الى دائرة نصف النهار ، واد اشرع من الزيادة فقد رالت الشمس ، وادالم يرله بالنظر الدقيق زياده ونقصان فالشمس حينئذ في دائرة نصف النهار فتحط حيث باستقامه الظل خطا بهذا الحط هو حط نصف النهار ، والأسدآن يعمل ذلك في يوم الجمعة حذرا من الأحبار المفسدة اندالة على ان للشمس في غير يوم الجمعة قبل الروال لها ركود ، فامهم واعتنم .

(١) ومن تلك الوجوه ان الماء لو صب فيها سال من جميع الجهات بالسوية و منها ان المسطرة المسطحة الوجه اذا دبر عليها كانت بحيث يماسها في جميع الدائرة الى غير ذلك من الوجوه - ( منه )

وحيث عرف ذلك فاعلم ان الوقت المحتص بالظهر، بمعنى عدم صحة وقوع العصر فيه، من روال الشمس (الى ان يمضي) من الزمان (مقدار ادائها تمامة الافعال والشروط باقل واحياتها، بحسب حال المكلف باعتبار كونه مقيما وسائرا، حائفا صاحبها ومريضا، سريع القراءة والحركات وبطيئها، مستحما بعد دخول الوقت لشرائط الصلوة وما قد ها، فان المعتبر يمضي قدر ادائها وتحصيل شرائطها المفقودة، فان اتفق حلوه فيها جميعا بان كان محدثا، او عاريا، او بحس الثوب والبدن والمكان، بطيئ القراءة والحركات، وبحود ذلك، كان وقت الاختصاص مقدرا وتحصيل هذه الشرائط وفعل الصلوة، ولو اتفق كونه متطهرا حاليا ثوبه وبدنه ومكانه من الحاجة، عالما بالقبلة وبحود ذلك، كان وقته قد راداه الصلوة خاصة .

(ثم بعد مضي هذا المقدار من الروال) تشترك الظهر في الوقت (مع العصر) بمعنى مكان صحة العصر قبل الظهر ولو ناسيا، اذ مع الذكر يجب تقديم الظهر، كما سيجي اليه الاشارة، (الى ان يبقى للمعروب مقدار العصر) على الوجه المتقدم (محتص) العصر (به) والقول بالاختصاص على الوجه المذكور هو المشهور بين الاصحاب، بل في العدارك هو المعروف من مذهب الاصحاب بل عن السرائر الاجماع عليه، كما في كثر العرفان خلافا للمحكى عن الصدوقين حيث ذهبوا الى اشتراك الوقت بين الظهرين من اوله الى آخره، ويظهر من الشارح المحقق الميل اليه .

قال المصنف طاب ثراه في المختلف لا خلاف في ان روال الشمس اول وقت الظهر، واما الخلاف في انه من حين الروال يشترك الوقت بينهما وبين العصر، او يختص الظهر من اول الروال بمقدار اداء اربع ركعات للحاضر وركعتين للمسافر؟ فالاول اختيار ابي حمزة بن بابويه، وناقى علمائنا على الثاني وهو الحق عندى، قال السيد المرتضى في جواب المسائل الثمانية الذي يذهب اليه انه اذا رآب الشمس بعد دخول وقت الظهر لا خلاف ثم يختص اصحابا باسمهم يقولون اذا رآلت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر معا الا ان الظهر قبل العصر، قال وتحقيق هذا الموضع انه اذا رآب الشمس

دحل وقت الظهر بمقدار ما يؤدى أربع ركعات ، فإذا حرج هذا المقدار من الوقت اشترك الوقتان ، ومعنى ذلك انه يصح ان يؤدى في هذا الوقت المشترك الظهر والعصر بطوله على ان الظهر متقدمة ، ثم لا يزال فوقت منهما الى ان يبقى الى غروب الشمس مقدار اداء أربع ركعات ، فيحرج وقت الظهر ويخلص هذا المقدار للعصر ، كما خلص الوقت الاول للظهر ، وعلى هذا التفسير الذى ذكره السيد يرول الخلاف انتهى كلام المختلف .

قال الشارح ونقل ابن ادريس عن بعض الاصحاب وبعض الكتب ، انه اذا رأت الشمس دحل وقت الظهر والعصر ، الا ان هذه قبل هذه ثم انكره وجعله صد الثواب <sup>(١)</sup> واعترض المحقق وبالع في انكار كلامه ، استنادا الى ان ذلك مروي عن الائمة عليهم السلام في احبار متعددة ، على ان مصلا الاصحاب رووا ذلك واعتوا ، فيجب الاعساء بالتأويل لا الاتدام بالطعن ، وهذا الكلام من المحقق يدل على اشهار ذلك بين مصلا الاصحاب .

ثم قال المحقق : ويمكن ان يؤول ذلك من وجوه ، وذكر وجوها من التأويل وسأذكرها ، انتهى .

للمشهور وجوه .

الاول : الاجماع المحكي عن السرائر المعتمد بالشهرة العظيمة ، كالاجماع المحكي في كنز العرفان .

الثاني : الخبر السابع عشر المقدم في اول المصنف المشتمل على قول الصادق (ع) : اذا رأت الشمس فقد دحل وقت الظهر ، حتى يمضي مقدار ما يصلى الصلوة أربع ركعات ، فإذا مضى ذلك فقد دحل وقت الظهر والعصر ، حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى الصلوة أربع ركعات ، فإذا بقى مقدار ذلك فقد حرج وقت الظهر ، وبقي وقت العصر حتى يعيب الشمس

(١) المصواب حل .

**الثالث :** الحبر التاسع عشر والعشرون والحادي والعشرون المتقدم كلهم هناك، المشتغل على قول الصادق (ع) إذا رأت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً، إلا أن هذه قبل هذه ثم أتت في وقت منهما جميعاً حتى تعيب الشمس، كما في أحدها وقوله (ع) ومنها صلاتان أول وقتها من عند روال الشمس إلى غروب الشمس، إلا أن هذه قبل هذه، كما في آخر، وقوله (ع) وإذا رأت الشمس دخل وقت الصلوتين إلا أن هذه قبل هذه، كما في آخر

**الرابع :** الحبر الرابع والثلاثون المتقدم المشتغل على قول الصادق (ع) أن مام رجل أوسى أن يصلي المغرب والعشاء الآخرة، فإن استنقظ قبل المغرب قدر ما يصلي كليهما فليصلهما، وإن خاف أن تقوته أحد بهما فليبدأ بالعشاء الآخرة .

قيل ومتى ثبت ذلك في العشاءين، ثبت في الطهرين، لعدم القائل بالفصل، وبمضمونه أيضاً يدل الحبر الخامس والثلاثون .

**الخامس :** ما رواه الشهيد في باب المواقيت في الريادات في القوى، عن الحلبي قال سألت عن رجل نسي الظهر، وسأى الحديث إلى أن قال قلت ما نسي الأولى والعصر جميعاً ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس؟ فقال إذا كان في وقت لا يخاف مواف أحدهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر، وإن هو خاف أن يعوقه أحدهما فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتعوقه، فيكون قد فاتتاه جميعاً، ولكن يصلي العصر فيما قد بقي من وقتها، ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها .

**السادس :** ما رواه الشهيد أيضاً في المكان المتقدم في الصحيح عن اسمعيل بن همام عن أبي الحسن (ع) أنه قال في الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر أنه يبدأ بالعصر ثم يصلي الظهر .

وما رواه الشهيد في باب الحيث في الريادات في الصحيح عن معمر بن يحيى قال . سألت أبا جعفر (ع) عن الحائض تطهر عند العصر تصلي الأولى؟ قال لا إنما تصلي الصلوة التي تطهر عندها .

وما رواه في المكان المتقدم أيضا في القوي عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال قلت المرأة ترى الظهر عند الظهر فتشعل في شاسها حتى يدخل وقت العصر ؟ قال صلى العصر وحدها ، فإن صعب فعلها صلاتان . وما رواه أيضا في المكان المتقدم عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله (ع) قال إذا طهرت الحايض قبل العصر صلت الظهر والعصر ، فإن طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر ، وبحقه روايته الأخرى المروية في دليل هذا الخبر .

وما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن أبي همام عن أبي الحسن عليه السلام في الحايض إذا اعتسلت في وقت العصر صلى العصر ثم صلى الظهر .

**السابع والثامن :** ما أشار إليه المصنف رحمه الله في المختلف ما صورته لما أن القول باشتراك الوقت حين الروال بين الصلوتين . يستلزم المحال فيكون محالا ، والملازمة ظاهرة ، وسواء صدق المقدمة الأولى أنه يستلزم لأحد محالين أما تكليف ما لا يطاق أو حرق الإجماع ، واللام بقسميه باطل اتفاقا ، فالمراد بمثله بيان استلزامه لأحدهما أن التكليف حين الروال ، أما أن يقع بالعبادتين معا ، أو بأحديهما ، أما لا يعينها ، أو بوحدة معينة . الأول يستلزم تكليف ما لا يطاق إذ لا يتمكن المكلف من إيقاع فعلين متضادين في وقت واحد ، والثاني يستلزم حرق الإجماع ، إذ لا خلاف بأن الظهر مرادة بعينها حين الروال ، لا لاسها أحد الفعلين ، والثالث يستلزم أما المطلوب أو حرق الإجماع ، لأن تلك معينة أن كانت هي الظهر ثبت الأول ، وإن كانت العصر ثبت الثاني ولأن الإجماع واقع على أن المسمى (ص) صلى الظهر أولا وقال صلوا كما رأيتموني صلى ، ولو لم يكن وقتا لها لما صح منه (ع) إيقاعها فيه .

لا يقال هذان الدليلان على خلاف محل المراع فلا يستمعان ، ببيان أن المراد بالاشتراك ليس هو إيقاع العبادتين في وقت واحد فإن هذا محال ، بل

صلاحية الوقت لا يقع كل من العاديين والاحتراة باينهما وقعت. سواء كانت الظهر مطلقا او العصر مع السيار كما تذهبون فيما بعد الاربع فان الاشتراك لو كان معسرا بما ذكرتم لما امكنكم العصور اليه بعد الاربع ايضا ، و اذا كان المراد ذلك انتعت الاستحالتان اد ليس في ذلك تكليف بالحال ولا حرقا جاع ، و اما فعل المبني (ص) ما نقول به ، لانه عندما وقت لاحد العريضتين مع السيار وللظهر عينا مع الذكر ، والسهر على الرسول محال ، لانا نقول اشتراك الوقت على ما مسرته فرع وقوع التكليف بالفعل ، ونحن قد قسمنا التكليف الى ما يستلزم المطلوب او المحال ، وهو الجواب عن الثاني .

**التاسع :** ما اشار اليه الشارح الفاضل ، وهو ظاهر قوله تعالى ((اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل)) ، فان ضروره الترتيب تقتضي لاحصاص .  
**العاشر :** ما رواء في البخاري باب وقت مريضة الظهرين عن قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن حده علي بن جعفر اخيه ((ع)) قال سألته عن وقت الظهر ؟ قال نعم اذا زالت الشمس بعد دخل وقتها ، فصل ما اشتب بعد ان مرعت من تسبيحك ، وسألته عن وقت العصر متى هو ؟ قال اذا زالت الشمس قد مبين صليت الظهر ، والسبحه بعد الظهر فصل العصر اذا شئت ، وقريب منه الخبر الحسنون المتقدم في اول البعده فراجع .

**الحادي عشر :** ما اشار اليه في المسالك من انه لا معنى لوقت العريضة ، الا ما جار ايقاعها فيه ولو على بعض الوجوه ، ولا ريب ان ايقاع العصر عند الروال على سبيل العمد ممتنع ، وكذا مع السيار على الاظهر ، لعدم الإتيان بالما موريه على وجهه ، وانتفاء ما يدل على الصحة مع المخالفة ، وادامسح ووقع العصر عند الروال مطلقا ، انتهى كون ذلك وقتا لها ، ثم نقل رواية داود بن مرقد المتقدمة تأييدا .

واستدل بعض الاخلاء للقول الاخر بمحملة في الاخبار ، منها ما رواء الصدوق في باب المواقيت في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) انه قال :



إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر ، فإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة .

ومنها الخبر التاسع عشر والعشرون والحادي والعشرون المتقدم في أول المقصد .

ومنها ما رواه العيصه أيضا في الباب المتقدم عن مالك الجهني أنه سأل أبا عبد الله ((ع)) عن وقت الظهر ، فقال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ، فإذا مرغت من سبحتك ، فصل الظهر متى بدالك .

وروى التهذيب في باب المواقيت في الريادات عن مالك الجهني قال سألت أبا عبد الله ((ع)) عن وقت الظهر ؟ فقال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين .

ومنها ما رواه التهذيب أيضا في المكان المتقدم عن الصباح بن السبابة عن أبي عبد الله ((ع)) قال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين .

ومنها ما رواه التهذيب أيضا في المكان المتقدم عن سفيان بن السمط عن أبي عبد الله ((ع)) قال إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين .

ومنها ما رواه التهذيب أيضا في المكان المتقدم عن منصور بن يونس عن العبد الصالح ((ع)) قال سمعته يقول : إذا زالت الشمس فقد دخل الصلاتين .

ومنها ما رواه الكافي في آخر باب وقت المغرب والعشاء الآخرة ، عن اسمعيل بن مهزيب ، قال كنت إلى الرضا ((ع)) ذكر أصحابنا أنه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر ، وإذا غربت دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة . إلا أن هذه قبل هذه في السفر والحضر ، وإن وقت المغرب إلى ربيع الليل ، فكتب كذلك الوقف . غير أن وقت المغرب صيق ، وآخر وقتها دهاب الحمرة ومضيها إلى البياض في آخر المغرب .

قال بعض الأجلة : يعد نقل هذه الأخبار هذا ما حصرني من الأحكام الدالة على القول المذكور ، وهي ظاهرة الدلالة واضحة المقالة في الاشتراك من

اول الوقت الى آخره ، انتهى .

روى في البحار في باب وقت مريضة الظهرين عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد ((ع)) قال . اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين الظهر والعصر . وليس يصح من صلوة العصر بعد صلوة الظهر الا قضاء السبحة التي بعد الظهر وبعد العصر فان شاء طول الى ان يمضي قدمان وان شاء قصر .  
و روى ايضا في الباب المتقدم عن الهداية قال الصادق ((ع)) اد زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين . الا ان بين يديها سبحة . فان شئت طوّل وان شئت قصرت .

قال النصف رحمه الله في المختلف احتج ابن بابويه رحمه الله بقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل . والمراد بالصلوة ههنا اما الظهر والعصر معا . او المغرب والعشاء معا . ادليس المراد احدهما والا لامتنع وقتها من الدلوك الى الغسق . وهو باطل بالاجماع ، انتهى .  
أقول : الذي يتروح في نظري القاصر و يدّون في فكري العاثر . هو القول المشهور لقوة ما يدل عليه . وان كان بعض ما استدل بهم في غاية من الوهن كما سيظهر ان شاء الله . وضعف ما تمسك به المخالف والاعتراض على الدليل الثاني بأنه ضعيف السند فلا يصح الاعتماد عليه . غير وجهه . لا جوارحه بل شهرة القدّيمة والحديث المحققة والحكيمة .

و القول بان هذا الدليل معارض باخبار كثيرة دالة على اشتراك الوقت اوهر من بيوت الحكموت مع انه اوهر البيوت . لان المكاهة التي هي شرط المعارضة في المقام معقودة . لان حمل مطلقات الأخبار على مقيد اتهام القواعد المقررة . الحاكم عليها العرب والعادة . مع ان بعض الأجلة قال : ان في هذه الأخبار المطلقة اشعار بالاوقات الخاصة .

و القول بأنه يمكن تأويل هذا الخبر بان يقال . المراد بوقت الظهرين في قوله فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار اربع . الوقت المحتص بالظهرين

عند الظهرين لا مطلقاً ، و الاضافة لا يعتنى اكثر من ذلك ، وكذا المراد بوقت العصر في آخر الحبر ، الوقت المختص بالعصر عند التذكر ، اذ يحوز ان يكون مقدار اداء العصر من آخر الوقت مختصاً بالعصر في صورة العلم والتذكر ، و هذا لا ينفي الاشتراك مطلقاً ، بعيد يارد لا يلتفت اليه .

قال في كبر العرفان بعد ان نقل قوله تعالى ((فاصبر على ما يقولون و سبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس و قبل غروبها و من آما الليل فسبح و اطرب المهار لعلك ترضى)) ، ما صورته : قال المفسرون المراد من الآية اقامة الصلوات الخمس في هذه الاوقات ، فقبل طلوع الشمس اشارة الى العجر ، و قبل غروبها اشارة الى الظهرين لكوسهما في النصف الأخير من النهار ، و من آما الليل اشارة الى العشاءين و آما الليل ساعاته ، الى ان قال : في الآية من صريح بسعة الوقت للصبح و الظهرين ، لأنه ذكر اواخر اوقاتها ، وليس مرادها بالنسبة الا ان الصبح يمتد الى قبل طلوع الشمس ، و ان الظهرين يمتد وقتها الى قبل غروبها ، و اما العشاء ان فان جعل الليل طرماً لهما صريح بانواع وقتها .

سؤال : ما ذكرتم من اتساع الوقت هنا و فيما تقدم ، صريح في مذهب ابن بابويه ، فان الوقت مشترك بين العرصين من ابتدائه الى انتهائه الا ان هذه قبل هذه ، و انتم لا تقولون بذلك ، بل تقولون ان الوقت مختص من اوله بالظهر و قد رادائها من آخره بالعصر قدر ادائها ، وكذا المغرب والعشاء .

جواب : لا ريب ان ظاهر هذا الكلام ، بل و ظاهر اكثر روايات أهل البيت يقتضى الاشتراك ، والدليل والبحث والاحماع يقتضى الاحتصاص ، وحيث يجب الجمع والتوفيق بوجه

الأول : ان يراد بالاشتراك ما بعد الاحتصاص و قبله .

الثاني : انه لما لم يكن للظهر وقت مقدر ، بل اى وقت ادبت فيه فهو مختص بها ، فانها لو كانت تسبيحه كصلوة الشدة كانت العصر بعدها ، و ايضا لو طن دخول الوقت صلى ولم يكن دخل حين ابتدائه ثم دخل قبل اكملها

بلحظة ، فان اكثر الأصحاب يفتون بالصحة ، وحيث يصلى العصر فى اول الوقت الا ذلك القدر ملقطة الوقت وعدم ضبطه غير فى الآيات والروايات بالاشتراك .  
 الثالث ان ذلك مطلق قابل للتقييد فيقيد لما رواه داود بن مرقد ، ثم نقل الرواية وقال : ويمكن ايضا ان يكون قوله فى الآية السابقة (( فسبحان الله حين تمسون )) الى آخره اشارة الى الوقت المختص ، لان الا مساء حال الدخول فى المساء وكذا الاصبح والاضهار ، فيقيد به اطلاق غيرها من الآيات انتهى ، فتدبر فيما ذكره احيرا .

قال فى التحرير بعد ما تقدم نقله عنه فى طى نقل كلام الشارح المحقق :  
 ويمكن ان يتناول ذلك من وجوه  
 أحدها ان الحديث تصح (الا ان هذه قبل هذه) ، وذلك يدل على  
 ان المراد بالاشتراك ما بعد الاختصاص .

الثانى انه لم يكن للطهر وقت مقدر ، بل اى وقت مرصت وقوعها فيه  
 امكن مرص وقوعها فيما هو اقل سه ، حتى لو كانت الظهر تسبحة كصلوة شدة  
 الحرف كانت العصر بعدها ، ولأنه لو طر الروال وصلى ثم دخل الوقت قبل  
 اكمالها يلحظه ، امكن وقوع العصر فى اول الوقت الا ذلك القدر ، فلحظة الوقت  
 وعدم ضبطه كان التعبير عنه بما ذكر فى الرواية ، من الحصص العبارات واحسبها .  
 الثالث ان هذا الاطلاق مقيد برواية داود بن مرقد ، واحبار الأئمة (ع)  
 وان تعددت فى حكم الخبر الواحد .

قال الشارح المحقق بعد نقل كلام التحرير هذا ما صورته ولا يخفى ان  
 ارتكاب التأويل والعدول عن الظاهر ، انما يستقيم عند معارض اقوى ، ووجوه  
 فيما نحن بصدده مسوع ، ورواية داود بن مرقد لعدم صحتها غيرنا هضة باثبات  
 المطلوب ، وما ذكره اولاً من ان قوله : الا ان هذه قبل هذه ، دال على ان  
 المراد بالاشتراك ما بعد وقت الاختصاص محل تأمل .

وقد يقال : دخول الوقتين باول الروال ، لا ينافى اختصاص الظهر من

اول الوقت مقدار أدائها ، اذ المراد بدخول الوقتين دخولهما مورعيس على الصلوتين ، كما يشعر به قوله ((ع)) الا ان هذه قبل هذه ، ولا يحصى ان ظاهر هذه الأخبار اشتراك مجموع الوقت بين الصلوتين ، والنزوع خلاف الظاهر ، ومقتضى قوله ((ع)) ، الا ان هذه قبل هذه ، وجوب الترتيب وهو غير مناسب للاشتراك المطلق ، ولو كان ذلك مأميا للاشتراك يلزم احتصاص الوقت بالظهر مالم تؤد ، ولا احتصاص له بالوقت الاول ، ويلزم من ذلك نفي اشتراك الوقت مطلقا ، على ان ظاهر العبارة غير موجودة في كثير من الأحاديث الدالة على الاشتراك ، كصححة محمد بن احمد بن يحيى ، ورواية زرارة والصباح وسعيان ومنصور ومالك ، انتهى .

أقول : اما القدر في سند رواية داود ، على ما اشار اليه المحقق اولا بما حصله امران احدهما ان غاية ما دل عليه هذه العبارة وجوب الترتيب ، وهو ما لا خلاف فيه ، الا انه اما ينصرف الى الذاكر بعين ما قالوه في الوقت الذي اتفقوا على اشتراكه ، وثانيهما بانه لو كان ذلك مأميا للاشتراك المطلق ، لزم احتصاص الوقت بالظهر مالم يؤد ها ، ولا احتصاص له بمقدار أدائها .

ففيه ، اما على الأول ، فلا قوله ((ع)) الا ان هذه قبل هذه ، ظاهر بان كون الزوال وقتها اما يكون بهذا الحواي بمعاون كون احدهما قبل الاخرى لا مطلقا ، فلو وقعت على خلاف الترتيب المذكور ولو سهوا لم تكن هي موافقة لأمر الشارع ، لان العبادات توقيفية ، واما الأحاديث الدالة على الاشتراك العير الشاملة لهذه العبارة ، فمفيدة بالأخبار الشاملة لها لوجوب حمل المطلق على المقيد ، واما ما ذكره بان هذه العبارة اما ينصرف الى الذاكر بعير مسوع كما صرح به جماعة .

واما قوله بعين ما قالوه في الوقت الى آخره ، ففيه اما لا نقول ان هذه الأخبار مصروفة الى الذاكر حتى متمسك بها في الوقت ، الذي نقول على اشتراكه بل نقول ان انصراف هذه الأخبار الى الذاكر غير ظاهر ، و متمسك في الحكم

بالاشتراك في الوقت الذي يحكم به برواية ابن مرقد والاحماع المحكي وغيرهما من الأدلة .

واما على الثاني ، فلأننا نقول لو لم يكن لما شيء من الأدلة الدالة على الاشتراك في الوقت الذي يحكم به من الاحماع والرواية وغيرهما لكنا قائلين باحتصاص الوقت بالظهور ما لم يؤدها ما لم يبلع آخر الوقت فامهم وجه التقييد ، ولكنا غير مارقين بين اول الوقت ووسطها . لكان هذه الأخبار المشتقة على قوله ((ع)) . الا ان هذه قبل هذه . الا ان الأدلة لنا كثيرة .

وبما ذكر ظهران من استدلال بهذه الأخبار على القول المخالف للمختار فقد اوقع نفسه في ميدان خارج عن المصار ، لما عرفت من ان الخبر المشتغل على نحو العبارة المتقدمة على القول المشهور واضح المسارة .

نعم ما ذكره في الذكرى بعد ان نقل بعض الأخبار المتقدمة ، ثم قال : ومهم بعض من هذه الأخبار اشتراك الوقتين ، وبخصوصها غير ابا بابويه ، ونقله المرتضى في الناصرية عن الأصحاب ، حيث قال : يختص اصحابنا بأسمهم يقولون : اذا رالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر معا الا ان الظهر قبل العصر قال : وتحقيقه ، ثم نقل كلام المرتضى كما قد ساء ، ونقل قول المصنف رحمه الله بعده : انه على هذا يرول الخلاف ، ثم نقل تأويل المحقق الذي ذكرناه ، ما صورته : قلت : ولأنه بطابق مدلول الآية في قوله تعالى : (( وأقم الصلوة لدلوك )) ، الى آخره ، وضرورة الترتيب تفترض الاحتصاص ، مع دلالة رواية داود بن مرقد المرسلة ثم ساق الرواية غير وحيه ، لما اشار اليه غير واحد منهم ، بانه لم يعلم من الآية وجوب الترتيب بين الظهريين ، غاية ما يستفاد منها التكليف بالصلوتين او الصلوات الأربع بالكل في الوقت المحدود ، ولا يلزم من ذلك وجوب الترتيب ، بل دلالة الآية على الاشتراك اظهر ، سواء كان المراد بالصلوة الظهريين ، او الصلوات الأربعة .

اما على الاول فلا الاستعداد منها ثبوت التكليف بالصلوتين فى الوقت المحدود ، ثبت وجوب الترتيب فى صورة التذكر يدل على خارج ، مع عدم التذكر كان اطلاق الآية بحاله من غير تقييد .

واما على الثانى فلا الظاهر اشتراك الوقت بين الصلوات الاربعه الا ما خرج بالدليل ، فلهذا جعل المصنف فى المختلف الآية من ادلة الصدوق . وقال الشارح الفاضل بعد ان استدل للمشهور . وفى دلالة الآية بظن ، قد يقال حمل الآية على مجرد التوزيع اولى من حملها على الاشتراك ، لاستلزامه ارتكاب التحصيص اليعيد ، وحيث فلا يتم دلالتها على الاشتراك .

اقول : وكيف كان فالاعتماد على الآية لاثبات القول المشهور محل تأمل ، فالدليل التاسع كالدليل الحادى عشر لأنه لا يخلو من نوع مصادرة ، ومضية الاشتراك من اول الوقت على القول به جار على مقتضى الاشتراك المتفق عليه وهو ما بعد مضى قدر الاربع ميعين ما يقال ثمة يقال فيها نحن فيه .

ولارهب ان الوقت المتفق على اشتراكه لا يجوز تقديم العصر فيه عمدا ، ولو قدمها نسيانا او بناء على انه صلى الظهر فاسباقتع صحيحه اتفاقا ، كذا فيها نحن فيه ، ومباني الفروع التى مرعها الاصحاب ان شاء الله ، وتعلم بملاحظتها صحة ما ذكرناه . فهذا الدليل بملاحظة ما ذكرناه من مستورا كالسابع والثامن لأن المصنف رحمه الله ان اراد عدم التكليف مع الذكر ، فالمصنف ايضا قائل به ولا ضرر فيه ، وان اراد عدم التكليف بقول مطلق ، فان ذلك لم يظهر من دليله ولم يأت عليه .

قال بعض المحققين بعد قول المفاتيح وظاهر الصدوق اشتراك تمام الوقت فى كل بين الظهرين ، ما صورته : ما لم نجد هذا الظهور من عبارة الصدوق اصلا ، غير انه روى فى الفقيه روايه عبيد بن زرارة المتقدمه ومجرد هذا لا ظهور له فيما ذكر ، مع انتهاء بالأخبار الدالة على اختصاص العصر من آخر الوقت بمقدار ادائها ، فى باب قضاء الصلوات ، مثل رواية الحلبي ميمسسى

الظهر والعصر ثم ذكر عند غروب الشمس ، لأنه ان كان في وقت لاتحاف موت احديهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر ، وان حاف ان يفوته احديهما فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فيكون قد فاتتاه جميعا . وكذلك روى في العشائين . مع ان رواية عبيد و امثالها لا دلالة لها على الاشتراك المذكور أصلا ، لولم يقل بدلالة لانتها على الاختصاص .

ثم ذكر وجه دلالتها على الاختصاص . وقال واما ماتضمن حول الوقتين بحرف الروال مثلا ، من دون ذكر عبارة . الا ان هذه قبل هذه مفقيد به لوجوب حمل المطلق على المعيد . مع ان الأخبار متواترة في تقدم الظهر على العصر ، و هي تكشف بعضها عن بعض . و مما ذكرنا ظهر فساد النسبة الى الصدوق و فساد الاستدلال بالأخبار المذكورة . مع ان السيد في مسائل الباصرة قال يختص اصحابنا الى آخرها تقدم . انظر الى انه رحمه الله سمى ذكره الى اصحابنا ، و قال و يختص اصحابنا الى آخره . مع انه رأى القبة بالبدية . الى ان قال و يدل عليه ايضا ما اشربا اليه من الأخبار الصريحة ، في ان مع خوف موت احدي الصلوتين يبدأ بالعصر لا بالظهر فيكون قد فاتتاه جميعا . فليأمن العقبة وغيره و يدل عليه الأخبار الصحيحة والحسنة ، الدالة على ان الحايض اذا طهرت في وقت العصر تصلي العصر لا غيرها .

وقال بعض الاجلاء واما ما استدلوا اي المشهور به من رواية الحلبي و نحوها ، ففيه انه وان اشتهر في كلامهم نسبة القول بالاشتراك من اول الوقت الى آخره ، الى الصدوق رحمه الله ، و مرعوا على ذلك جملة من الفروع الا ان معلومية ذلك من كلام الصدوق غير ظاهر ، حيث انه لم يصرح بهذا القول و اما بسببه اليه باعتبار نقله جملة من الروايات المتقدمة ، و صريح كلامه بالنسبة الى آخر الوقت يوافق كلام الاصحاب ، فانه قال في باب احكام السهو في الصلوة ما صورته وان سبب الظهر والعصر ثم ذكرتهما عند غروب الشمس فصل الظهر ثم صل العصر ان كتب لاتحاف موت احديهما ، فان حمت ان يفوتك احديهما فأبدا



بالعصر ولا تؤجرها فيكون قد فاتتكم جميعا ، ثم صل الاولى بعد ذلك على أثرها ،  
وحيثئذ فالخلاف لو سلم انما فى اول الوقت خاصة

بقى الكلام بالنسبة الى من نقل عنه القول بذلك غيره ، مهمل هو على حسب  
ما ذكرناه عن الصدوق او مطلقا كل محل ، نعم يبنى الاشكال فى الاحيان حيث  
ان طائفة الاحبار انى قد صاها صداد الاشتراك الى آخر الوقت ، وسوحيه انه لو لم  
ينق من الوقت الا بقدر أربع ركعات فانه يحتص بالظهر ، ورواية المذكورة وبحوها  
تدفعه ، وربما صارب هذه الأخبار قرينة على ارتكاب التأويل فى اول الوقت فى  
تلك الأخبار ابدانة على الاشتراك مطلقا ، فأنها وان كانت لا معارص لها  
بالنسبة الى اول الوقت ، الا ان المعارص بالنسبة الى آخره موجود كما عرفت ، و  
بالجملة فالمسئلة لا تحلو من شوب الاشكال ، فان النحوي عما عليه حل الاصحاب  
مع تأييده بما عرفت مشكل ، والقول بتخصيص الاشتراك بأول الوقت دون آخره ،  
كما هو المفهوم من الأخبار بالتفريب الذى مع عدم دهاب احد عليه فيما اعلم  
اشكل ، والاحتياط بحمد الله سبحانه واضح . انتهى .

أقول ربما يظهر من الشارح المحقق ان آخر الوقت يخص بالعصر فى صورة  
التذكر ، حيث قال فى جواب صحيحه اسمعيل و بحوها ان غاية ما يستفاد منها  
احتصاص آخر الوقت بالعصر فى صورة التذكر مطلقا ، ولا يلزم من ذلك بغير  
الاشتراك مطلقا ، انتهى .

وقال فى طي الكلام على رواية ابن مرقد ، ما يشعر بذلك ، كما تقدم ذلك  
فى بيان دفع الاعتراضات على الرواية المربورة .

و بالجملة المسئلة بحمد الله واضحة و الادلة الناطقة على القول المشهور  
كثيرة ، منها الاحكام الحكى المتقدم اليه الاشارة ، المعتصد بالشهرة العظيمة ،  
بل بعدم ظهور الخلاف ، اذا قلنا بان عبارة الصدوق غير طاهرة فى المحالفة و  
انصم اليه ما اشار اليه فى المختلف بقوله و باقى علمائنا على الثانى ، بل  
بملاحظة هذا يمكن دعوى ظهور عدم الخلاف ، لأن احبار عبيد من الادلة

للمختار كما تقدم اليه الاشارة ، فبقى للمخالف الأخبار العامة وهي كما عرفت مقيدة بالادلة المتقدمة خاصة .

فما ذكره بعض الاجلاء بأنه لامعارض للأخبار الدالة على الاشتراك بالنسبة الى اول الوقت ، ليس في مكانه ، لأن الدليل الأول والثاني المعتضدين بساير الادلة يهدمان بهما هذا القول عن بياضه ، هذا مضافا الى ما رآه في البحار في باب اوقات الصلوة عن العلل والمعيون عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفصل بن شاذان ميمارواه عن العلل عن الرضا (ع) ما قال : علم جعلت الصلوات في هذه الاوقات ولم تقدم ولم تؤخر ؟ قبل . لأن الاوقات المشهورة المعلومة التي تعم اهل الارض فيعرفها الاحامل والعالم اربعة ، الى ان قال ورواى الشمس مشهور معلوم يجب عند الظهر ، ولم يكن للعصر وقت معلوم مشهور مثل هذه الاوقات الاربعة ، فجعل عند وقت الغراع من الصلوة التي قبلها الحديث .

#### محاكمة :

قال بعض المتأخرين على ما حكى بعد نقله عن بعضهم القول باشتراكها بجمعه استنادا الى ظاهر الأخبار المطلقة بدخول الوقتين اذا رالت الشمس ، وصعب المتخصص للاختصاص من الطرفين مع استعلاء القول بالصل ، ويدفعه ان اطلاق دخول الوقتين مجاز على التقديرين ، اما على تقدير الاحتصاص معنى الاسناد باعتبار القرب بين دخولهما وعدم النجد المعروف المضيق بينهما ، فكاسهما بالروايل بدخولهما معا ، واما على تقدير الاشتراك ومع لفظ الوقتين بارادة الواحد المشترك اذ لا تعدد حيث حقيقة ، والعلاقة واضحة ولا ترجيح للمجاز الثاني قطعا ، بل اما ان يرجح الأول او يكونا متساويين ، ولا يتم التعلق بذلك الاطلاق في القول بالاشتراك ، الا اذا ثبت رجحان مجاز ، ومع استعلاء صاحبه للدلالة على الاشتراك يجب الوقوف في اثبات التوقيت من الأول والآخر مع موضع اليقين ، وهو ما بعد القدر المختص من الأول بالنسبة الى الظهر انتهى

قال الشارح المحقق طاب ثراه بعد نقله وفيه نظر لأن أكثر الأحبار الدالة على الاشتراك خالية عن لفظ الوقتين بل مبها وقت الصلوتين ، كصحيحة محمد بن أحمد بن يحيى وغيرها ، وأيضا الظاهر أن الجار الثانى راجح على الاول فى امثال هذه المقامات ، التى تعلق العرص ببيان الحكم الشرعى ، اذ لا يقع بسببه اختلاف فى الحكم ، غاية ما يلزم منه مسامحة فى التأدية ، والأمر فيه هين بخلاف الجار الاول ، فإنه يقع بسببه اختلاف الحكم . نعم لا يبعد رجحان الجار الاول فى غير هذه المواضع ، انتهى .

أقول ما ذكره الشارح المحقق بأن الظاهر أن الجار الثانى راجح على الاول فى امثال هذه المقامات ، فهو حق لا يشوبه شئ ، وأما التعليل الذى ذكره لذلك بقوله ان لا يقع بسببه اختلاف فى الحكم الى آخره ، فعبر وجهه ، وكان الأستاذان يقول: لقضاء العرف بذلك .

وقال طاب ثراه ايضا بعد الكلام المتقدم ثم قوله على تقدير انتفاء صلاحته للدلالة يجب الوقوف فى اثبات التوهم على موضع اليقين ، مما يمكن المساقطة فيه ، اذ هو موقوف على تحقيق ان ايقاع الصلوة فى الوقت المعين ، هل هي من المحصوبات المتعومة بماهية الصلوة ، ام هو من شرائطه ؟ وكان الأقرب الثانى وعلى الاول لما ذكره وجهه ، بناء على ان وقوع التكليف بالصلوة يستدعى العلم بالبرائة ، وعلى الثانى لا يتم كلامه ، الا اذا قلنا بأن المراد بالصلوة الأمور به فى اسقاط الشرع بالصلوة هي معه بشرائط<sup>(١)</sup> الصحة لا الماهية المطبقة ، اذ على هذا التقدير يقول التكليف بماهية الصلوة مطلق لا يتعمد بالاشتراط بشئ ، الا بحسب اقتضاء الدليل ، والدليل لم يقتض تقييد رأيى اذ على ايقاع الفعل فيما بين الروال والعروب ، ويمكن دفعه بأن المصوص دلت على وجوب ايقاع الصلوة فى وقت معين معلوم عند الشارع ، واشتراط صحتها به ، فهي مقيدة

(١) مجامعة لشرائط ظح .

للتكليف بمطلق الصلوة ، مطلق الصلوة المأمور به مقيد بالصلوة المتحققة في وقتها المقدر شرعا ، وتحصيل البراءة اليقينية يتوقف على تحصيل الصبر الضغى على ما حققناه في موضعه ، نعم لو كان منشأ التقيد مجرد الاجماع ، كان التقيد مقتدرا بقدره ، ولقائل ان يستدل بالآية على الاشتراك ، وحينئذ لا يتم هذا الكلام على التقديرين ، لكن في الاستدلال بالآية بطراشبا اليه ، انتهى .

أقول ، بعض ما ذكره طاب ثراه لا يخلو من مناقشة ، لأنه لقائل ان يقول : على تقدير ان يكون اسامي العبادات موضوعة للأعم من الصحيح و الفاسد ، لا سلم ان يكون العمل بالدليل موقوفا على ظهور عدم المعارض كما ذهب اليه بعض الأجلة ، بل يكفي عدم ظهور المعارض كما عن طاهر المشهور ، حينئذ مما ذكره بقوله و يمكن دمه الى آخره ، غير وجهه ، فتأمل جدا فانه دقيق ، وان كنت في بادئ النظر تستوحش منه ، وكيف كان فالمسئلة بحمد الله واضحة ، وعن شوب الاشكال خالية .

#### فروع :

الأول : من صلى العصر في الوقت المحتص بالطهر ساهيا ، او صلى الظهرين طاما دحول الوقت ، ثم ظهر وقوع العصر في الوقت المحتص بالظهر فعلى القول بالاشتراك تصح العصر ويصلى الظهر بعدها ، لأن غايته الاحلال بواجب وهو الترتيب ، سهوا او بقاء على ما حوره الشارع من العمل بالطهر ، و لا ضير فيه ، وعلى القول بالاحتصاص تبطل العصر ويجب اعادتها بعد الظهر الثاني : ما أشار اليه الشارح المحقق ان من طس صيق الوقت الاعاد العصر ، فانه يتعين عليه الاتيان بالعصر ، ولو صلى ثم تبين الخطأ ولم يقع في الوقت الا مقدار ركعة مثلا ، حينئذ يجب عليه الاتيان بالظهر ادا على القول بالاشتراك حسب .

قال بعض الأحلا بعد نقل ذلك : ولا يحلو من شوب الارتياح فان من طس صيق الوقت الاعاد اربع ركعات او تيقن ذلك ، فانه على القول

بالاشتراك فالواجب عليه الاتيان بالظهر ، لقولهم (ع) (( الا ان هذه قبل هذه واما على القول بالاحتصاص ، فالواجب الاتيان بالعصر ، كما دلت عليه رواية الحلبي المتقدمة ، وكذا لو لم يبق من الوقت الا بقدر اداء ركعة ، فانه يحتص بالظهر اداءً على القول بالاشتراك ، وبالعصر على القول بالاحتصاص انتهى .  
أقول يظهر من الشارح المحقق ان آخر الوقت محتص بالعصر في حالة الذكر ، كما تقدم اليه الاشارة معلية لا يرد هذا الكلام . ولكني لم اجد غيره ان يحذو حذوه . وعبارة الصدوق على ما عرفت غير دالة . بل لعلها دالة على العدم وهو طاب ثراه اعلم بما ذكره .

وبالحملة على الغرض المذكور ليس صلوة الظهر اداءً على المشهور .

الثالث : ما اشار اليه غير واحد ان من ادرك من آخر العشاءين اربع ركعات ، فانه يجب عليه الاتيان بالمغرب اولا ثم العشاء على القول بالاشتراك ويتمين العشاء على القول بالاحتصاص .

الرابع : من صلى الظهر طائفاً ساعة الوقت ، ثم تبين الخطأ وقوعها في الوقت المحتص بالعصر على القول المشهور ، فانه يجب قضاء العصر حاصتها على القول بالاشتراك ، وقضاؤها معها على الاحتصاص ، وابله هو العالم بحقايق الاشياء .

وينبغي التنبيه على امور :

الأول : اختلف الأصحاب في آخر وقت الظهر ، مع السيد المرتضى و ابن الحيد وابن رهرة وابن ادريس و سائر جمهور المتأخرين ، انه يمتد وقت العصلة الى ان يصير ظل كل شئ مثله ، ووقت الاخرى الى ان يبقى للمعروب مقدار اداء العصر .

فال مصنف في المختلف وقال الشيخ في المبسوط : اذا رآب الشمس دخل وقت مريضة الظهر ، ويحتص به مقدار ما يصلى فيه اربع ركعات ، ثم يشرك الوقت بعده بيه وبين العصر ، الى ان يصير ظل كل شئ مثله ، و روى

حتى يصير الظل أربعة أسباع الشخص المنتصب ، ثم يحتص بعد ذلك بوقت العصر ان يصير ظل كل شيء مثليه ، فإذا صار كذلك فقد مات وقت العصر ، هذا وقت الاحتيار . واما وقت الضرورة فهما مشتركان فيه الى ان يبقى من النهار مقدار ما يصلى فيه أربع ركعات ، فإذا صار كذلك اختص بوقت العصر الى ان تعرب الشمس ، وفي اصحابنا من قال : ان هذا ايضا وقت الاحتيار الا ان الاول اصل ، وافنى في الخلاف بمثل ذلك . وكذا في الخصال وقال في النهاية : آخر وقت الظهر لمن لا عد له . اذا صارت الشمس على أربعة اقدام وقال في الاقتصار اخره اذا اراد الفى : أربعة اشياء : الشخص او يصير ظل كل شيء مثله ، وهو احتياري في المصباح . وقال الشيخ في عمل يوم وليلة : اذا اراد الفى : أربعة أسباع الشخص ، وقد جعل في المبسوط أربعة أسباع الشخص رواية ولم يتمرص لهذه الرواية في الخلاف والحل . وافنى في النهاية وعمل يوم وليلة بهذه الرواية ولم يتمرص لظل المسائل . وافنى في الاقتصاد بأحدهما لا يعنيه . وقال المعيد : وقت الظهر بعد روال الشمس الى ان يرجع الى الفى : سبعى الشاحص . وقال ابن ابي عقيل : اول وقت الظهر روال الشمس الى ان ينتهى الظل دراعا واحدا او قدمين من ظل قائمه بعد الروال ، فان جاور ذلك فقد دخل الوقت الآخر ، مع انه حكم ان الوقت الآخر لدوى الأعداء فان أحر المختار الصلوة من غير عدد الى آخر الوقت . فقد صيغ صلوته وبطل عمله وكان عند آل محمد (( ص )) اذا صلاها في آخر وقتها قاصدا لا مؤدبا للعرض في وقته . وقال ابن البراق : آخر الوقت ان يصير ظل كل شيء مثله . وقال ابو الصلاح : آخر وقت المحار الاصل ان يبلغ الظل أربعة أسابيع . وآخر وقت المصطر ان يصير الظل مثله ، وللشيخ في التهذيب قول آخر ، هو ان آخر وقت الظهر أربعة اقدام وهي أربعة أسباع الشخص ، وبه قال السيد المرتضى في المصباح ، ثم قال في المختلف . والذي ذهب اليه ما احتاره السيد المرتضى أولا ، اى العول المشهور ، انتهى .

أقول لا آذا ولا من نقل حلة من الأحبار المتعلقة بالمقام ولو في الحلة.

منقول .

الأول . ما رواه التهذيب في أوائل باب أوقات الصلوة في الصحيح على

الصحيح لمكان الوشاء عن أحمد بن عمرو هو ابن أبي شعبة الحلبي الثقة عن أبي الحسن ((ع)) قال : سألته عن وقت الظهر والعصر فقال : وقت الظهر إذا زارت الشمس إلى أن يذهب الظل قائم ، و وقت العصر قائم ونصف إلى قاتنين .

الثاني : ما رواه أيضا في الباب المتقدم في الصحيح عن أحمد بن محمد و هو ابن أبي نصر قال : سألته عن وقت صلوة الظهر والعصر فكان قائمًا للظهر وقائمة للعصر .

الثالث : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم بإسناد فيه محمد بن عيسى عن يوسف عن يزيد بن حنيفة قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) أن عمر بن الخطاب أتانا عنك بوقت . فقال أبو عبد الله ((ع)) : إن لا يكذب عليا ، قلت : ذكرت قلت أن أول صلوة امترضها الله على نبيه ((ص)) الظهر . و هو قول الله عز وجل : (( اقم الصلوة لذالك الشمس )) . فإذا زالت الشمس لم يصعبك إلا سبيلك . ثم لا تزال في وقت إلى أن يصير الظل قائمًا وهو آخر الوقت . فإذا صار الظل قائمًا دخل وقت العصر فلم تزال في وقت العصر حتى يصير الظل قاتنين ، وذلك المساء قال صدق .

الرابع : ما رواه أيضا في الباب المتقدم في الوثيق عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن وقت صلوة الظهر في القيظ . فلم يجب . فلما كان بعد ذلك . قال لعمر بن سعيد بن هلال : إن زرارة سألتني عن وقت صلوة الظهر في القيظ فلم أحضره فحرجت من ذلك . فأقرأه من السلام وقل له : إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر . وإذا كان ظلك مثلك فصل العصر .

الخامس : ما رواه في باب المواقيت في الريادات عن محمد بن حكيم قال سمعت العبد الصالح ((ع)) يقول : إن أول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها قائمة من الزوال . وأول وقت العصر قائمة وآخر وقتها قاتنان . قلت في الشتاء و

الصيف سواء ؟ قال : نعم .

السادس : ما رواء الشهيد أيضاً في باب اوقات الصلوة عن ابراهيم الكرخي قال : سألت ابا الحسن موسى (ع) متى يدخل وقت الظهر ؟ قال : اذا رأت الشمس ، فقلت : متى يخرج وقتها ؟ قال : من بعد ما يعضى من روالها اربعة اقدام . ان وقت الظهر صيق ليس كغيره . قلت : متى يدخل وقت العصر ؟ فقال : وقت العصر الى ان تعرب الشمس و ذلك من علة ، وهو تصييع ، فقلت له : لو ان رجلاً صلى الظهر بعد ما يعضى من روال الشمس اربعة اقدام ، كان عندك غير مؤد لها ؟ فقال : ان كان تعدد ذلك ليخالف السنة والوقت لم يتقبل منه ، كما لو ان رجلاً أحر العصر الى ان تعرب الشمس معيها من غير علة لم يقبل منه ، ان رسول الله (ص) قد وضع للصلوات المفروصات اوقافاً وحدلها حدوداً ، في سنة للناس فمن رعت عن سنة من سنة الموحات كان مثل من رعت عن مراثي الله .

السابع : ما رواء الشهيد في باب التحيص في الريادات في لموتى عن الفصل من موسى قال : سألت ابا الحسن الأول (ع) قلت المرأة ترى الظهر غروب الشمس ، كيف تصنع بالصلوة ؟ قال : اذا رأت الظهر بعد ما يعضى من روال الشمس اربعة اقدام فلا تصلي الا العصر ، لأن وقت الظهر دخل عليها وهي في الدم ، وخرج عنها الوقت وهي في الدم فلم يجب عليها ان تصلي الظهر ؟ وما طرح الله عنها من الصلوة وهي في الدم اكثر ، قال : واذا رأت المرأة الدم بعد ما نعضى من روال الشمس اربعة اقدام ، فلتمسك عن الصلوة فادأ الظهر من الدم فلتنقص الظهر ، لأن وقت الظهر دخل عليها وهي طاهر وخرج عنها وقت الظهر وهي طاهر ، فصعبت صلوة الظهر ، موجب عليها قضاؤها .

الثامن : ما رواء الشهيد في باب اوقات الصلوة في كالصحيح او الصحيح لمكان محمد بن سنان عن ابن مسكان عن رواة عن ابي جعفر (ع) ، قال : سألت عن وقت الظهر ؟ فقال : دراع من روال الشمس ، ووقت العصر دراع



من وقت الظهر ، فذلك أربعة اقدام من روال الشمس .  
 وقال رواية قال لي ابو جعفر (ع) : حين سألت عن ذلك ان حايض  
 مسجد رسول الله (ص) : كان قائم ، فكان اذا مضى من ميته ذراع صلى الظهر ،  
 واذا مضى من ميته ذراعان صلى العصر ، ثم قال : اندرى لم جعل الذراع و  
 الذراعان ؟ قلت : لم جعل ذلك ؟ قال : لمكان الباقلة ، فان لك ان تتقل من  
 روال الشمس الى ان يمضى الغى ذراعاً ، ماداً بلع فيك ذراعاً من الروال بدأت  
 بالفريضة وتركك النافلة .

قال ابن مسكان : وحدثنى بالذراع والذراعين سليمان بن خالد ، وابو  
 بصير المرادي ، وحسين صاحب القلاس ، وابن ابي يعفور ، ومن للاحصية منهم  
 التاسع : ما رواه ايضا في باب المواقيت في الرهادات في الصحيح عن  
 الفضل بن يسار ورواية ويكبر ابي اعيان ، ومحمد بن مسلم ، ويهدى بن معوية  
 المجلي ، قال قال ابو جعفر وابو عبد الله (ع) : وقت الظهر بعد الروال  
 قدما ، ووقت العصر بعد ذلك قدما . وهذا اول وقت الى ان يمضى أربعة  
 اقدام للعصر .

العاشر : ما رواه التهذيب في المكان المتقدم عن علي بن حنيفة قال  
 قال ابو عبد الله (ع) : في كتاب علي (ع) : القامة ذراع والقامتان ذراعان .  
 وروى ايضا في باب اوقات الصلوة عن علي بن حنيفة قال : قال لي ابو  
 عبد الله (ع) : القامة والقامتين والذراع والذراعين في كتاب علي (ع) .  
 الحادي عشر : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم عن علي بن ابي حمزة  
 قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : القامة هي الذراع .

الثاني عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن علي بن ابي حمزة عن  
 ابي عبد الله (ع) ، قال له ابو بصير : كم القامة ؟ قال : مقال : ذراعان قامة رجل  
 رسول الله (ص) : كانت ذراعاً .

الثالث عشر : ما رواه الفقيه في باب مواقيت الصلوة في الصحيح عن

زيارة - انه سأل الباقر(ع) عن وقت الظهر ؟ فقال : ذراع من زوال الشمس .  
 وقت العصر ذراعان من وقت الظهر ، فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس ،  
 ثم قال : ان حايط مسجد رسول الله (ص) كان قائم ، فكان اذا مضى منه ذراع  
 صلى الظهر ، وادامى صلى منه ذراعان صلى العصر ، ثم قال : اتدرى لم جعل -  
 ذلك ؟ قال : لمكان النافلة ، لك ان تتنفل من زوال الشمس الى ان يمضى  
 ذراع ، فادامى بلع ميتك ذراعاً بدأت بالفريضة وترك النافلة ، فادامى بلع ميتك  
 ذراعين بدأت بالفريضة وترك النافلة .

الرابع عشر : ما رواه التهذيب فى باب المواقب من الريادات من  
 الموثق عن زيارة قال سمعت ابا جعفر(ع) يقول كان حايط مسجد رسول  
 الله (ص) قائم ، فادامى صلى من ميتة ذراع صلى الظهر ، فادامى صلى من ميتة  
 ذراعان صلى العصر ، ثم قال : اتدرى لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لا .  
 قال : من اجل الفريضة اذا دخل وقت الذراع والذراعين ، بدأت بالفريضة و  
 تركت النافلة .

الحامس عشر : ما رواه ايضا فى المكان المتقدم عن اسمعيل الجعفى عن  
 ابي جعفر(ع) قال كان رسول الله (ص) اذا كان القى فى الجدار ذراعاً  
 صلى الظهر ، واذا كان ذراعين صلى العصر ، قلت : الجدار تحتل بها  
 قصير ومسا طویل ، قال : ان جدار مسجد رسول الله (ص) كان يومئذ قائم ،  
 واما جعل الذراع والذراعان ، لثلاث يكون تطوع فى وقت فريضة .

السادس عشر : ما رواه فى المكان المتقدم عن اسمعيل الجعفى عن ابي  
 جعفر(ع) قال : اتدرى لم جعل الذراع والذراعان ؟ قال قلت : لم ؟ قال :  
 لمكان الفريضة ، لثلاث يؤخذ من وقت هذه ويدخل من وقت هذه .

السابع عشر : ما رواه ايضا فى المكان المتقدم عن الموثق عن زيارة عن  
 ابي جعفر(ع) قال : اتدرى لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لم ؟ قال :  
 لمكان الفريضة ، لك ان تتنفل من زوال الشمس الى ان تبلغ ذراعاً ، فادامى بلغت

ذراعا بدأت بالفريضة وتركزت النافلة .

الثامن عشر : ما رواه أيضا في المكان المتقدم في الموثق عن رزارة عن أبي عبد الله ((ع)) قال : وقت الظهر على ذراع .

التاسع عشر : ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله ((ع)) قال : سألت عن وقت الظهر ؟ فقال : إذا كان على ذراعاً قلت : ذراعاً من أي شيء ؟ قال : ذراعاً من ميثك قلت : والعصر ؟ قال : الشطر من ذلك . قلت هذا شبر ! قال : أوليس شبر كثير .

العشرون . ما رواه أيضا في المكان المتقدم في الموثق عن الحلبي عن أبي عبد الله ((ع)) قال : كان رسول الله ((ص)) يصلي الظهر على ذراع والعصر على نحو ذلك .

الحادي والعشرون . ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن عبيد عن رزارة قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن أصل وقت الظهر ؟ قال : ذراع بعد الزوال . قال قلت : في الشتاء والصيف سواء ؟ قال : نعم .

الثاني والعشرون : ما رواه التهذيب في المكان المتقدم في الصحيح عن عبد الله بن محمد والظاهر أنما الحال الثقة . قال : كتبت إليه : جعلت فداك روى أصحابنا عن أبي جعفر ((ع)) وأبي عبد الله ((ع)) أنهما قالاً : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين . إلا أن بين يديهما سبحة أن شئت طولت و أن شئت قصرت . و روى بعض مواليك عسما أن وقت الظهر على قدمين من الزوال و وقت العصر على أربعة أقدام من الزوال ، فإن صليت قبل ذلك لم يحرك ، و بعضهم يقول يحرك . و لكن الفضل في انتظار القدمين والأربعة أقدام ، و قد أحسب جعلت فداك أن أعرف موضع الفصل في الوقت . فكتف : القدمان و الأربعة أقدام صواب جميعاً .

الثالث والعشرون : ما رواه التهذيب في المكان المتقدم في الموثق عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله ((ع)) قال : سألت عن وقت الظهر ، أهو إذا زالت

الشمس؟ فقال : بعد الزوال يقدم أو نحو ذلك ، إلا في السعرا أو يوم الجمعة ،  
فإن وقتها إذا رالت .

الرابع والعشرون : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب صلوة رسول الله  
((ص)) ، مرسل عن النضر ((ع)) أنه قال : كان رسول الله ((ص)) لا يصلى من  
السهار شيئا حتى ترول النهار ، فإذا رال صلى ثمان ركعات ، إلى أن قال :  
فإذا كان الغي' ذراعا صلى الظهر أربعاً وصلى بعد الظهر ركعتين أحراوين ،  
ثم صلى العصر أربعاً إذا فاء الغي' ذراعا ، الحبر

الخامس والعشرون : ما رواه الكافي في باب بناء مسجد النبي ((ص))  
في الحسن بإبراهيم عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ((ع)) أنه قال : وكان  
جدار مسجد النبي ((ص)) قبل أن يطل قامة وكان إذا كان الغي' ذراعا وهو  
قد مر به من صلى الظهر ، وإذا كان ضعف ذلك صلى العصر .

السادس والعشرون : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات  
عن محمد بن العرج قال : كتبت أسأل عن أوقات الصلوة ، فأجاب : إذا رالت  
الشمس فصل سيحتك ، وأحب أن يكون مراغك من الغريضة والشمس على قدمين  
ثم صل سيحتك وأحب أن يكون مراغك من العصر والشمس على أربعة أقدام ،  
فإن سجل بك أمر فادأ بالعريصتين وأقم بعدهما ، فإذا طلع العجر فصل الغريضة  
ثم أقص بعد ما شئت .

السابع والعشرون : ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن سليمان  
بن خالد عن أبي عبد الله ((ع)) قال : العصر على ذراعين ، فمن تركها حتى يصير  
على ستة أقدام فذلك المضحع .

الثامن والعشرون : ما رواه أيضا في المكان المتقدم عن المثنى أنه قال :  
قال أبو بصير قال لي أبو عبد الله ((ع)) : صل العصر يوم الجمعة على ستة أقدام .  
التاسع والعشرون : ما رواه أيضا في المكان المتقدم عن منصور بن حازم  
عن أبي عبد الله ((ع)) قال : صل العصر على أربعة أقدام .

والثلاثون : ما رواء ايضا في المكان المتقدم عن سليمان بن جعفر قال قال  
 الفقيه : آخر وقت العصر ستة اقدم ونصف .  
 الحادي والثلاثون : ما رواء ايضا في المكان المتقدم عن صفوان الجمال  
 عن ابي عبد الله ((ع)) قال : قلب العصر متى اصيلها اذا كنت في غير سفر قال  
 علي قدر ثلثي قدم بعد الظهر .

الثاني والثلاثون : ما رواء في البحار في باب وقت الظهرين عن مقيه  
 الرضا ((ع)) انه قال : وقت الظهر روال الشمس . و آخره ان يبلغ الطفل راعا او  
 قدمين من روال الشمس في كل زمان . و وقت العصر بعد القدمين الاولين الى  
 قدمين آخرين و دراعين . لمن كان مريضا او معيلا او مقصرا فصار قدما للظهر و  
 قدما للعصر فان لم يكن معيلا من مرض او من غيره ولا تقصير ولا يريد ان يطيل  
 التنفل ، فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ، وليس يمنع منها الا النسيئة  
 بينهما والنماز ركعات قبل العريضة . والنماز بعدها . ما شاء طول الى  
 القدمين و ان شاء قصر . الى ان قال : فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوة ،  
 وله مهلة في الشغل والقضا واليوم والتنفل الى ان يبلغ ظل قامته قدمين بعد  
 الروال . فاذا بلغ ظل قامته قدمين بعد الروال فقد وجب عليه ان يصلي الظهر  
 في استقبال القدم الثالث . وكذلك يصلي العصر اذا صلى في آخر الوقت في  
 استقبال القدم الخامس . فاذا صلى بعد ذلك فقد ضيع الصلوة . وهو تام  
 للصلوة بعد الوقت . الى ان قال : واما يتدد وقت العريضة بالنوازل . فلو لا  
 النوازل و علة المعلول لم يكن اوقات الصلوة مدودة على قدر اوقاتها . فلذلك  
 تؤخر الظهر ان احببت . وان تعجل العصر ان لم يكن هناك نوازل ولا علة تسبب  
 ان تصليهما في اول وقتها . و تجمع بينهما في السفر اذا لم اقله تسببك من  
 الجمع .

وقد حاشيت احاديث مختلفة في الاوقات . و لكل حديث معبر وتفسير  
 ان اول وقت الظهر روال الشمس و آخر وقتها قامته رجل قدم وقدما . و حاشيت

الصف من ذلك وهو أحب الى ، وجاء آخر وقتها اذا تم قامتين ، وجاء اول وقت العصر اذا تم الظل قدمين ، و آخر وقتها اذا تم اربعة اقدام ، وجاء اول وقت العصر اذا تم الظل ذراعين ، وجاء لهما جميعا وقت مرسل قوله : اذا رالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين . وجاء ان رسول الله (ص) جمع بين الظهر والعصر ، ثم بين العشاء والعتمة من غير سعر ولا مرض . وجاء ان لكل صلاة وقتين اول و آخر كما ذكرنا في اول الباب . و اول الوقت اصلها ، وانما جعل آخر الوقت للمعلول . الى ان قال - وانما سمي ظل القامة قامة . لأن حايط مسجود رسول الله (ص) قامة انسان ، فسمى ظل الحايط ظل قامة وظل قانتين وظل قدم وظل قدمين وظل اربعة اقدام وذراع ، وذلك انه مسح بالقدمين كان قدمين . واذا مسح بالذراع كان ذراعا ، واذا مسح بالذراعين كان ذراعين . واذا مسح بالقامة كان قامة اي هو ظل القامة . وليس هو بطول القامة سواء مثله . لأن ظل القامة ربما كان قدما وربما كان قدمين ، ظل مختلف على قدر الارضة واحتلا فيها باختلافها . لأن الظل قد يطول وينقص باختلاف الارضة ، والحايط المسجود اليه مسوحا به طال الظل ام قصر . الحديث .

وقال في موضع آخر اول وقت الظهر روال الشمس ، الى ان يبلغ الظل قدمين ، و اول وقت العصر العراع من الظهر ، ثم الى ان يبلغ الظل اربعة اقدام ، وقد رخص للعليل والمسافر منهما ان يبلغ ستة اقدام . وللمضطر الى معييب الشمس .

الثالث والثلاثون : ما رواه في الكافي في باب وقت الظهرين عن ذريح في الحسن كالصحيح او الصحيح لمكان ابراهيم قال قلب لأبي عبد الله (ع) متى صلى الظهر ؟ فقال : صل الروال ثمانية ، ثم صل سيحتك طالبت او قصرت ، ثم صل العصر .

الرابع والثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن ابن مسكان عن الحرث بن المعيرة وعمر بن حنظلة ومنصور بن حارم قالوا : كنا نقيس الشمس

بالمدينة بالذراع فقال أبو عبد الله ((ع)) - ألا أتياكم يابيين من هدا ؟ إذا رآلت الشمس فقد دخل وقت الظهر . ألا أن بين يديها سبحة ، وذلك اليك أن شئت طولت وإن شئت قصرت .

ورواه التهذيب في باب أوقات الصلوة وفيه : وذلك اليك فإن است حفت سبحتك حين تفرغ من سبحتك ، وإن أنت طولت حين تفرغ من سبحتك .  
الخامس والثلاثون : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله ((ع)) قال إذا رآلت الشمس فقد دخل وقت الظهر ، ألا أن بين يديها سبحة ، وذلك اليك أن شئت طولت وإن شئت قصرت .

السادس والثلاثون : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم عن عيسى بن أبي منصور قال قال لي أبو عبد الله ((ع)) : إذا رآلت الشمس فصلت سبحتك فقد دخل وقت الظهر .

السابع والثلاثون : وما رواه أيضا في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن سماعة بن مهران قال قال أبو عبد الله ((ع)) - إذا رآلت الشمس فصل ثمان ركعات ثم صل العنيزة أربعاً ، فإذا فرغت من سبحتك فصل العصر .  
الثامن والثلاثون : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب مواقيت الصلوة عن مالك الجهنى أنه سأل أبا عبد الله ((ع)) عن وقت الظهر ، فقال : إذا رآلت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ، فإذا فرغت من سبحتك فصل العصر متى بدا لك .

التاسع والثلاثون : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الصحيح عن محمد بن أحمد بن يحيى قال : كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام : روي عن آباءك القدم والقدمين والأربع والعامّة والقامتين وطلّ مثلك والذراع والدرعين ، فكتب ((ع)) : لا القدم ولا القدمين ، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ، و بين يديها سبحة وهي ثمان ركعات ، فإن شئت طولت وإن شئت قصرت ، ثم صل الظهر فإذا فرغ كان بين الظهر والعصر سبحة ، و

هي ثمان ركعات فإن شئت طولت وإن شئت قصرت . ثم صل العصر .  
والأربعون : ما رواه أيضا في المكان المصنوع عن أبي بصير قال ذكر  
أبو عبد الله (ع) أول الوقت ومصله ، فقلت كيف أصنع بالثمانى ركعات؟ قال  
جفف ما استطعت .

الحادى والأربعون : ما رواه الكافى في باب وقت الظهر والعصر ، و  
التهديب في باب أوقات الصلوة عنه عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال سأئله عما حاء في الحديث ، أن صل الظهر إذا كانت الشمس  
قائمة وقامتين وذراعا وذراعين وقدما وقدمين من هذا ومن هذا ، فبني هذا ؟  
وكيف هذا ؟ ويكون الظل في بعض الأوقات نصف قدم ، قال أما قال :  
ظل القامة ، ولم يقل قامة الظل ، وذلك أن ظل القامة يختلف مرة بكثر ومرة  
يقل ، والقامة قائمة أبدا لا تختلف ، ثم قال : ذراع وذراع وذراعان وقدم و  
قدمان ، مصاد ذراع وذراعان بمعنى القامة والقامتين ، في الرمان الذي يكون  
فيه الظل قائمة ذراعا ، و ظل القامتين ذراعين . فيكون ظل القامة والقامتين و  
الذراع والذراعين متعينين في كل رمان معرومين ، مفسرا أحدهما بالآخر مسددا  
به ، فإذا كان الرمان يكون فيه ظل القامة ذراعا كان الوقت ذراعا من ظل القامة ،  
وكانت القامة ذراعا من الظل ، وإذا كان ظل القامة أقل أو أكثر ، كان الوقت  
محصورا بالذراع والذراعين .

واعلم أنه لا بد قبل الحوص في المقام ، من نقل كلام يكشف بعقاب الارتباب  
عن الأحاديث الواردة في هذا الباب ، فنقول قال المحقق المجلسي رحمه الله  
وأنا لله ببرهانه في كتاب البحار في باب وقت فريضة الظهرين ما لفظه . أعلم  
أن الشمس إذا طلعت كان ظلها طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تنزل ، فإذا زالت  
راد ، ثم قد تقررا قائمة كل إنسان سبعة أقدام بأقدامه تقريبا ، وثلاث أذرع ونصف  
بذراعه ، والذراع قدما تقريبا ، فلذا يعبر عن السبع بالأقدم ، وعن طول  
الشاحص الذي يقاس به الوقت بالقامة ، وإن كان غير الإنسان ، وقد جرت



العادة بأن تكون قائمة الشاحص الذي يجعل مقياساً لمعرفة الروال دراعاً ، و كان رجل رسول الله (ص) الذي كان يقيس به الوقت ايضاً دراعاً ، ولأجل ذلك كثيراً ما يعبّر عن العامة بالدرع وعن الدرع بالعامة ، وربما يعبر عن الظل الباقي عند الروال من الشاحص بالقامة ، وكأنه كان اصطلاحاً معهوداً .

وقال المحدث الكاشاني طاب ثراه في الوافي بعد ان نقل الخبر الحادي والأربعين الشمس اذا طلعت كان ظلها طويلاً ثم لا يزال ينقص حتى تنزل ، فاداً رالت راد . ثم قد تعربان مائة كل اساس سبعة اعدام باعدامه ، وثلاثة اذرع ونصف يدراعه ، والدرع فدمان ، فذلك يعبّر عن اسبع بالقدم ، وعن طول الشاحص الذي يقاس به الوقت بالعامة ، وان كان في غير الاساس ، وقد حرت العادة بأن يكون قائمة الشاحص الذي يجعل مقياساً لمعرفة الوقت دراعاً ، كما يأتي الإشارة اليه في حديث تعريف الروال ، وكان رجل رسول الله (ص) الذي كان يقيس به الوقت ايضاً دراعاً ، ولأجل ذلك كثيراً ما يعبّر عن العامة بالدرع ، وعن الدرع بالعامة ، وربما يعبّر عن الظل الباقي عند الروال من الشاحص بالقامة ايضاً ، وكأنه كان اصطلاحاً معهوداً ، وبناءً هذا الحديث على ارادة هذا المعنى كما ستطلع عليه ، ثم ان كلا من هذه الألفاظ قد يستعمل لتعريف اول وقتي فضيلة العريضين ، كما في هذا الحديث ، وقد يستعمل لتعريف آخر وقتي فضيلتهما كما يأتي في الأخبار الأخرى ، فكلما يستعمل لتعريف الأول فالمراد به مقدار سبعى الشاحص ، وكلما يستعمل لتعريف الآخر فالمراد به مقدار تمام الشاحص ، فعلى الاول يراد بالقامة والدرع ، وعلى الثاني بالعكس ، وربما يستعمل لتعريف الآخر لعله مثل مثلك وظل مثلك ، ويراد بالمثل القامة ، والظل فند يطلق على ما يبقى عند الروال خاصة ، وقد يطلق على ما يريد بعد ذلك ، فيحسب الذي يقال له العى اذا رجع ، لأنه كان أولاً موجوداً ثم عدم ثم رجع ، وقد يطلق على مجموع الأمرين ، ثم ان اشتراك هذه الألفاظ بين هذه المعاني ، صار سبباً لاشتباه الأمر في هذا المقام الى آخر ما ذكره .

وقال في الحيل المتين السبعة الناطلة ، والمراد من الفىء من الحديث الرابع  
 أى حبر الثالث عشر المتقدم ، ما يحدث من ظل الشاحص بعد الروال ، وهو  
 مشتق من ماء إذا رجع ، والمراد من القامة قامة الانسان وقد تفسرها بالذراع ،  
 وبإياه قوله ((ع)) - ما إذا بلغ فيئك ذراعاً ، والمراد بالقدم فى الحديث الخامس  
 أى الحبر التاسع المتقدم سبع الشاحص ، لما اشتهر من أن طول كل شخص  
 سبعة أقدام بأقدامه ، إلى أن قال : والمراد من الذراع القدمان كما تنص به بعض  
 الأخبار ، فلا منافاة بين التوقيت بالذراع تارة وبالقدم أخرى .

إذا عرفت هذا فاعلم أن الكلام هنا يقع فى مقامين :

الأول : أن وقت الإجراء ممتد إلى أن يبقى للمعروب مقدار أدنى العصر  
 للمختار والمصطر ، حالاً ما لبعض الأصحاب ما احتضروا ذلك بدوى الاعتذار ، وقد  
 عرفت أن الأول هو المشهور المنصور ، وأن الأدلة الدالة عليه كالنور على الطور ،  
 وأن ما استند إليه الخصم من غاية من القصور .

الثانى : حيث أنك قد عرفت أن للصلوة وقتين ، فالمشهور بين الأصحاب  
 أن الوقت الأول للطهر الذى هو وقت العصيلة على المشهور المنصور ، والاختيار  
 على القول المريب ، من الروال إلى مضى مثل الشاحص أى يصير الظل الحادث  
 بعد الروال مماثلاً لقامة الشاحص ، حالاً ما لم تقدم فى أول المسئلة ، وهو الشيع  
 فى النهاية وغيره .

قال بعض المحققين وكون امتداده إلى أن يصير الفىء مثل الشاحص  
 هو المشهور ، كذا أن يكون أجمعاً ، لكن الشيع فى النهاية قال بامتداده إلى  
 أربعة أقدام ، إلا أنه رجع عنه فى المبسوط والحصال والحلاب ، فلا اعتداده  
 أصلاً ، وما نقل عن المفيد من امتداده إلى قدمين ، مراده نهاية وقته لأدنى  
 النافذة قبلها كما ستعرف ، انتهى .

واستدل غير واحد منهم للمشهور بالخبر الأول والثانى ، والتقريب أن  
 إجرائهما على ظاهرهما من كون ذلك آخر الوقت مطلقاً خلاف الإجماع ، ولا يمكن

الحمل على كونه ذلك وقت الأحبار لما ذكرنا من الدلائل على امتداد وقت  
الاحتياز إلى العروب ، فيجب الحمل على كونه ذلك وقت الفصيلة .

واعترض عليه بعض الأحلاط أن طاب ثراه قال وفي هذا الاستدلال عند  
اشكال ، حيث أن معنى الاستدلال على حمل القامة على قامة الشخص ، والمعهوم  
من الأخبار أن لفظ القامة الواردة فيها إنما هو بمعنى الدراع ، والقامتين  
بمعنى الدراعين ، فمن ذلك ما رواه التهذيب عن أبي بصير عن الصادق (ع) :  
إنه قال له كم القامة ؟ ثم نقل الحرثاني عشر والحادي عشر والعاشر  
المشتمل على روايات عن ابن حنظلة ، وقال قال في التوامي تفسير القامة بالدراع  
إنما يصح إذا كان قامة الشخص دراعاً ، فبعض واحد هما بالآخر كما دل عليه  
حديث أبي بصير لا مطلقاً كما رعبه صاحب التهذيب ، وأريد به في زمان يكون  
فيه الظل أنثى بعد نقصه دراعاً ، ويراد بالقامة أن يظل الباطن لا قامة  
الشخص كما دل عليه حديث أول الياب .

أمور من المحتمل قريباً بل هو الظاهر أن المراد باللام في القامة و  
انفاس في هذه الأخبار العميد ، وتكون إشارة إلى ما قدمنا من الأخبار الدالة  
على تحديد وقت الظهور بالقامة ، ووقت العصب للعلمين ، بمعنى أن القامة  
الواردة في تلك الأخبار المراد منها الدراع لقامة الشخص ، وبه يظهر أن  
حمل القامة في تلك الأخبار على قامة الشخص ليكون دليلاً على امتداد وقت  
الفصيلة بامتداد المثل ، لا وجه له انتهى .

أمور حمل القامة الواقعة في الخبرين على المعنى الذي ذكره قريب  
بغير ما تقدم فعليه فالحرثاني الخامس أيضاً محمول عليه كاحترثاني عشر  
المقدم في شرح قول المصنف رحمه الله المصدق الثاني في أواسطها المشتمل  
على رواية معوية بن وهب فإن حمل القامة فيها على الدراع معين ، كما ينادي  
بذلك روايتنا معوية بن مسرة ومفضل بن عمر المصدقان هما سعد بن ربيعة ابن  
وهب ، وبوسع عدم ظهور المعنى المذكور لأجل بطرق المناقشات في الأخبار

المستدل عليها للمذكور، فلا اقل من الاحتمال المساوي للمعنى الذى فيه  
المشهور، ومع يسقط الاستدلال .

نعم لا يمكن حمل العامة على الدراع في جميع الأخبار المشتبهة عيبتها .  
لمكان الخبر اثنا عشر والثلاثين والخامس عشر والسادس والعشرين والرابع عشر و  
الثالث عشر والثامن بل اثنا عشر، لعاقيل اما ايضا ، اما يترتب على قامة الشاحص  
دور الدراعين متأمل . المؤيد بالحصر التاسع عشر . نعم يمكن يستدل للمشهور  
بالخبر الثالث والخبر الرابع عشر المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله  
المقصد الثاني في اوثانها . ولكن الانصاف ان الاستناد الى الاول محل اشكال و  
قد ظهر وجهه . ولو سلم محمل الخبرين على البقية اظهر ، حيث انه هو المعمول  
عليه عند العامة قديما وحديثا على ما ذكره بعض الاحلأ .

وبما ذكر ظهر حال ما رواء المجلس رحمه الله في باب اوقات الصلوة في  
حاشية مسبوقة اليه . عن المحاراب النبوية عن النبي (ص) في عهده لعاهه  
على النعم وصل العصر اذا كان طين كل شئ مشبه وكذلك ما دام الشمس  
حية ، الحديث . قال المحقق المجلسي في كتاب البحار بعد ما تقدم بقله عنه ما  
صورته ثم انه لما كان المشهور بين المجالعين تأخير الظهرين عن اول الوقت  
بالمثل والمثلين . فلذا اختلف الأخبار في ذلك ففي بعضها اذا صار ظلك مثلك  
فصل الظهر ، واذا صار مثلك فصل العصر وفي بعضها ان آخر وقت الظهر  
المثل ، وآخر وقت العصر المثلان ، كما ذهب اليه اكثر المتأخرين من علمائنا ، وفي  
بعضها ان وقت مائلة الروال قدما من وقت مريضة الظهر ومائلة العصر بعد هما  
قدما من ، وقت مائلة العصر اربعة اقدام وفي بعض الأخبار وفي بعضها  
قدما من وفي بعضها قدما من ونصف ، وفي كثير منها انه لا يصعبك من المريضة  
الاستحباك ان شئت طولت وان شئت قصرت ، والذي ظهر لي من جميعها ان  
المثل والمثلين اما وردا نقيية لاشتبهارهما بين المجالعين وقد اولوهما في بعض  
الأخبار بالدراع والدراعين تحرجا عن الكذب ، او المثل والمثلان وقت للعصيلة

بعد الدراع والدرع والاربع . اي اذا احروا الظهر عن اربعة اقدام فيسعى ان لا يوحروها عن السعة وهي المثل . و اذا احروا العصر عن الثمانية فيسعى ان لا يوحروها عن الأربعة عشر اعلى المثليين . فالاصل في الاوقات الاقدام لكن لا بمعنى ان الأظهر لا يقدم على القدمين . بل بمعنى ان النافلة لا توضع بعد القدمين وكذا نافلة العصر لا يؤتى بعد الاربعة اقدام . فاما العصر فيجوز تعدد بعضها قبل مضي الأربعة اذا فرغ من النافلة قبلها بل التقديم فيها افضل واما آخر وقت مضلة العصر فله مراتب الاولى ستة اقدام . والثانية ستة اقدام ونصف . والثالثة ثمانية اقدام . والرابعة المثلاث على احتمال . فادارحبت الى الأخبار الواردة في هذا الباب لا ينبغي لك ريب في تعيين هذا الوجه في الجمع بينها . وما يؤيد ذلك هـذا الخبر الراي الخبر الحشادي و الأربعةون . انتهى

واستحسنه بعض الأحناف وبما ذكر ظهر ما يرد على الخبر الرابع لو استدل به للمشهور . مع كونه احص من المدعى . واشتماله على خلاف المدعى حيث دل على الصلوة بعد مضي المثل كالخبر المروي في البحار في باب وقت مريضة الظهرين عن الاحتيار<sup>(١)</sup> عن حماد بن محمد بن عيسى عن القاسم بن عروة عن ابن بكير قال دخل رزارة على ابي عبد الله (ع) . فان انكم قلتم بها في الظهر والعصر على دراع ودرعين . ثم قلتم ابردوا بها في الصيف . فكيف الا براد بها ؟ وفتح الراحة ليكسب ما يقول فلم يجبه ابو عبد الله (ع) بشيء . فاطبق الراحة . فقال اما علينا ان نسئلكم واسم اعلم بما عليكم وخرج . ودخل ابو بصير على ابي عبد الله (ع) فقال ان رزارة سألتني عن شيء فلم احبه وقد صف من ذلك . فاد هب اب رسولك اليه . فقل صل الظهر في الصيف اذا كان ظلك مثلك والعصر اذا كان مثليك . وكان رزارة هكذا يصلي في الصيف . ولم

(١) وهو اختيار الرجال للكشي . ( منه )

اسمع احدا من اصحابنا يفعل ذلك غيره وغير ابن بكير .  
قال في البحار بعد نقل الخبر هذا الخبر مؤيد لما مر من استحباب  
تأخير العصر ايضا . والأصحاب حصوا الحكم بالظهور ولا يخلو من قوة فان الخروج  
عن الأخبار الكثيرة الدالة على فضيلة اول الوقت مجرد ذلك مشكل ، مع احتما ل  
التقية ايضا ، بل الحكم في الظهور ايضا مشكل كما عرفت  
ولعل مصابفته ((ع)) عن بيان الحكم بما يؤيد . ايضا اشتها الرواية الحكم بين  
المحالفين ، قال محو السنة في شرح السنة بعد ان روى عن ابي هريرة ما ساعد ان  
رسول الله ((ص)) قال اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم . و  
قال . اشتكت البار الى ربها . فقالت . رب اكل بعضي بعضا فان لها بنفسين نفس  
في الشتاء ونفس في الصيف . فاشد ما تجدون من الحر من حرها ، واشد ما  
تجدون من البرد من حرها . معنى الابراد انكسار حر الطهيرة وهو ان يعق الاميا ،  
ويكسرو هج (١) الحر فهو يرد بالاصافة الى حر الطهيرة و قوله من فيح  
جهنم ، قال الخطابي معناه سطوع حرها واشتاره . و اصله في كلامهم السعة  
والانتشار ، يقال مكان افيع اي واسع ، ثم قال . واحتلف اهل العلم في تأخير  
صلوة الظهر في شدة الحر . فذهب ابن المبارك واحمد واسحق الى تأخيرها و  
الابراد بها في الصيف وهو الأشبه بالاتباع ، وقال الشافعي تعجيلها او لى  
الا ان يكون امام مسجد يثناه الناس من بعد فانه يردّها في الصيف فاما من  
صلى وحده او جماعة في مسجد بعضا بيته لا يحصره الا من يحضرته . فانه يعجلها  
لأنه مشقة عليهم في تعجيلها ، ثم روى عن ابي درصان الله عليه باسأيد قال  
كنا مع النبي ((ص)) في سفر فأراد المؤمن ان يؤذن للظهر . فقال النبي ((ص))  
ابرء حتى رأينا في التلول . فقال النبي ((ص)) . ان شدة الحر من فيح جهنم  
فادا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، ثم قال وفيه دليل على ان الابراد اولى وان

(١) شدة حرارت

لم يأت من بعد ، فان النبي (( ص )) أمره مع كونهم مجتمعين في السفر ، انتهى .  
وحمل بعض الأفاضل الخبر على بلد يكون ظل الروال فيه حال الصيف  
خمس أقدام مثلا ، فادا صار مع الزيادة الحاصلة بعد الروال مساويا للشخص  
يكون قد راد قدمين مواءم الأخبار الأخرى ، وهو محمل بعيد ، مع انه لا يستقيم  
في العصر .

و في تنزيل الجمعة مرة الظهر على القول به فيها ، وجهان الأقرب  
الاقتصار على مورد النص للأخبار الدالة على صيق وقت الجمعة ، وحالف في  
ذلك في التذكرة محكم بشموله لها ، انتهى .

أقول وسيأتي الكلام ان شاء الله في الأحاديث الواردة في الإبراد ، وكيف  
كان فيعد تسليم دلالة الخبر على الدعوى واطباقه عليه بما شاة فالحمل على  
التقية أو الإبراد اظهر ، وحاصل الكلام ان الذي يظهر في من الأخبار الواردة  
في هذا المقام ان الوقت الاول للظهر من الروال الى مصى القدمين أو الدراع ،  
وانه مع الاشتغال بالمعالة يراحم بعبضة الظهر العدم الثالث . كما يرشد اليه  
الخبر الثاني والثلاثون والخبر السادس والعشرون والخامس والعشرون والرابع  
والعشرون والثاني والعشرون والحادي والعشرون والعشرون والتاسع عشر و  
الثامن عشر والخامس عشر والرابع عشر والثالث عشر والتاسع والثامن المؤيد  
بالخبر السابع عشر والسادس عشر ، بل الاول والثاني والخامس بل الثالث ، و  
غير ذلك من الأخبار ، منها ما روى في البحار في باب وقت فريضة الظهرين عن  
قرب الاساد عن عبد الله بن الحسن عن حده عن علي بن جعفر عن ابيه قال  
سألته عن وقت الظهر ؟ قال نعم اذا زالت الشمس فقد دخل وقتها ، فصل  
اذا شئت بعد ان تفرغ من تسميحتك <sup>(١)</sup> وسألته عن وقت العصر متى هو ؟ قال  
اذا زالت الشمس فمد بين صليب الظهر والسبيحة بعد الظهر ، فصل العصر اذا  
شئت .

(١) سبيحتك غل .

ومنها ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد ((ع)) قال إذا رآب الشمس دخل وقت الصلوتين الظهر والعصر وليس يمنع من صلاة العصر بعد صلاة الظهر إلا قضاء السجدة التي بعد الظهر وقبل العصر فإن شاء طول إلى أن يعصى قداما وإن شاء قصر .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن الهداية قال قال الصادق ((ع)) ما يأمن أحدكم الحدث في ترك الصلوة وعد دخل وقتها وهو فارغ ، فأول وقت الظهر من رآب الشمس إلى أن تعصى قداما ، ووقت العصر من حين يعصى قداما من رآب الشمس إلى أن يغيب الشمس وقال فصل الوقت الأول على الآخر كفصل الآخرة على الدنيا ويدل على ذلك أيضا حمله من الأحبار الواردة في نزول حشرئيل ((ع)) بالآوقات وعد قدمت في الحشر الثاني عشر المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله المقصد الثاني في أوقاتها ، وهذه الأحبار التي اشترى إليها وإن كان في دلالة حمله معها بما عشته ولكن الظاهر من مجموعها بعد ضم بعضها إلى ما ذكرناه ، نعم ربما يذكره الجمع الحبر السادس ، وما رواه في البحار في باب وقت فريضة الظهر عن مسهب المطلب أنه قال روى ابن بابويه في كتاب مدنيته العلم في الصحيح عن الحسن بن علي الوشاء قال سمعت الرضا عليه السلام يقول كان أبي ربما صلى الظهر على خمسة أقدام ولكن بحواش عن الأخير بحيث لا يتأمن ما ذكرناه واضح .

وأما عن الأول فيمكن أن المستفاد منه من الخبر السابق معنى وقت فضيلة الظهر معنى الأربعة أقدام ، وهذا لا ينافي حمله من الأحبار المتقدمة لحوار أن يكون للظهر وما فضيلة على سبيل الترتيب في الأفضلية ، أما الحبران المروي في الشهيد في باب المواضع في الريادات عن أبي بصير ، المشتمل على قول الصادق ((ع)) الصلوة في الحشر ثمان ركعات إذا رآب الشمس ما بينك وبين أن يذهب ثلث الغمامة ما لا يذهب ثلث الغمامة بدأت بالفريضة ، مما فاسها غير ظاهرة لما تقدم إليه الإشارة .



إذا عرفت تعيين الوقت الأول بما ذكرناه من الأدلة وعرفت احتياج المشهور وضعفه ، فاعلم انه نقل عن الشيخ في خلاف الاحتجاج على ما ذهب اليه من اسها ، وفي الاختيار بصيرورة ظل كل شيء مثله ، بوجوه الأول . ان الاحتجاج بمعتمد على ان ذلك اول وقت الظهر وليس على ما ردد عليه دليل . وفيه نظر ، لانه قد بينا الأدلة الدالة على كون ايراد وقتها في التدبير المتعذر في شرح قول المصنف المقصد الثاني في اوقاتها ، بما لا يريد عليه .

الثاني الخبر الرابع واحب سمع الدلالة على المدعى بل هو بالدلالة على تعيينه اشبه لأن امره (ع) بالصلوة بعد المثل يدل على عدم خروجه . أمول قد عرفت ما هو الظاهر عندنا من معنى الخبر من الحمل على النية او الابرار ، فلا يصح التمسك به .

الثالث : الخبر الأول والثاني والخامس ورواية ابن وهب المقدمة في الخبر الثاني عشر المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله المقصد الثاني في اوقاتها والحوار هو ما عرفت سابقا فلا يعيده . وللشيخ على ما ذهب اليه في معنى كتبه ، ونسبه الى الرواية في بعض آخر . من اسها ، الوقت بأربعة اقسام ، وحبها

الأول . الخبر السادس قال الشارح المحقق والحوار الطعن في السند لجهالة ابراهيم الكرخي مع ان ظاهر قوله (ع) آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر خلاف ما افق عليه الاصحاب سيما لكن يحمل على وقت العصيلة ، ولعل في قوله وان كان بعد ذلك ليحالف السنة والوقت اشعر بذلك ، وحيث فالمراد بقوله آخر وقت الظهر اول وقت العصر ان آخر وقت صلاة الظهر اول الوقت المحض بالعصر من غير مشاركة الظهر باعتبار العصيلة انتهى . أمول بعضهم حكم بحسن حاش ابراهيم ، ويزوي عنه من ابن عمير في الصحيح وكف كان الرواية محمولة على العصيلة لما قدمنا من الأدلة الدالة

على امتداد بعوله مطلق .

الثاني : الحصر السابع ، واحاب عنه المصنف رحمه الله بوجوه ثلاثة .  
الأول : ضعف السند ، لأن الفصل وانفى وفيه نظر لأن الحوثى على  
الاقوى حجة .

الثاني : انها منفية بالاجماع ، اذ لا خلاف بيننا ان آخر وقت الظهر  
بعد ما مضى من الوقت اربعة اقدام ، لم يجب عليها صلاة الظهر ، فادعاء  
الاجماع مع مخالفة الشيخ محل تأمل انتهى . وفيه نظر .

الثالث : انه علق الحكم على الطهارة بعد اربعة الاقدام ، فيحمل على  
انه اراد بذلك ما اذا جلس الوقت للعصر ، ولا يحق بعد هذا التأويل واسط  
الوجوه اوسطها ، فعليه فالمراد من وقت الظهر هو وقت الفضيلة ، كما تقدم اليه  
الاشارة .

وقد احاب بعضهم بانه معارضة بموثقة عبد الله بن سنان ، وهى ما رواه  
التهديب في باب الحيض في الريادات عنه عن ابي عبد الله (ع) قال اذا  
ظهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر الحديث .  
ومعنى هذه الرواية ما رواه التهديب ايضا في المكان المتقدم عن ابي  
الصباح الكاسى عن الصادق ، وعن داود الرخاوى عن الباقر (ع) ، وعن عمر  
بن حنظلة عن الشيخ ، قال ذلك البصر . وهى اى موثقة ابن سنان اوضح  
سندا ، اذ ليس في طريقها من يتوقف فيه ، الا على من الحسن بن مهسال ، وقال  
الحاشى في تعريفه انه كان فقيه اصحابنا بالكوفة ووجههم ونفسهم وعارهم  
بالحديث السموع قوله فيه . سمع منه شيئا كثيرا ولم يعثر على رلة فيه . قال  
الشارح المحقق رحمه الله بعد نقل ذلك في حلة كلام له والتحقيق انه وقع  
التعارض بين رواية الفصل ورواية ابن سنان ، ويمكن الجمع بينهما ما يحمل الاولى  
على التقية ، وما يحمل الثانية على الاسحباب ، ويؤيد رواية الفصل حسنه معمر بن  
يحيى وموثقة محمد بن مسلم ثم نقل الروايتين اللتين قد نقلناهما في شرح قول المصنف

رحمه الله ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى للعروب ، الى آخره .  
وقال الشيخ في التهذيب والاستبصار حمل تلك الروايات أى رواية عبد  
الله بن سنان وما فى معناها على الاستحباب ، وعلى هذا فالمراد بالعصر فى  
حبرى معمر بن يحيى ومحمد بن مسلم ، الوقت المحتص بالعصر على حصة  
الفصلة والاحتيار ، وهو ما بعد اربعة اقدم على احد قولى الشيخ وهذا الوجه  
فى طريق الجمع حسن ، ان رأينا حجية رواية الفصل ، لان حملها على التقية  
بعيد ، اذ لم يظهر موافقة العامة لعدولها ، بل المشتهر بينهم خلافا ، و ان  
قدحنا فى حجية الرواية المذكورة كان التعويل على رواية ابن سنان ، لاعتصادها  
بالآية وبالأخبار الكثيرة وبالشهرة وثما دل على وجوب الصلوات على المكلفين  
خرج عنه الحايض فى زمان حيصها فبقى غيرها داخلها فى التكليف ، وعلى هذا  
فالمراد بالعصر فى حبرى معمر ومحمد بن مسلم الوقت المحتص بالعصر والظاهر  
عندى حجية الرواية المذكورة وصحة التعويل عليها ، وعلى كل تقدير فالرواية  
مختصة بالحايض ، فلا يعم غيرها ، وحينئذ فالمراد بقوله وقت الظهر دخل  
عليها وهى حايض ، وقت الفصلة لا الاخر ، وحينئذ يظهر من هذه الرواية  
ومن رواية ابراهيم الكرخى ، ان للظهر وفتى فصيلة على سبيل الترتيب فى  
الأفضلية .

وقال بعض الأحناف فى جملة كلام له نعم يبقى الاشكال فى الرواية  
المذكورة أى الحيز السابع ، من حيث دلالتها على خروج وقت الظهر من  
الحيص بعد الأربعة اقدم ، والعلامة قد ادعى الاجماع على ان آخر وقت  
الظهر للمعدود قبل العروب بمقدار العصر ، وبه طعن فى هذه الرواية ونسظر  
فيه بعضهم بان الشيخ رحمه الله صرح فى التهذيب والاستبصار بان الحايض  
اذا ظهرت بعد ما مضى من الوقت اربعة اقدم ، لم يجب عليها صلوة الظهر ،  
فادعاء الاجماع على خلافه مع مخالفة الشيخ محل تأمل .

أقول وما يدل على ما دلت عليه الرواية المذكورة من الحكم المذكور ، حسنة

معمر بن يحيى و موثقة محمد بن مسلم . ثم نقل الروائين المتقدمين ، وقال : لا  
 انه يمكن حمل هاتين الروائين على الوقت المحض بالعصر ، فلا يكون سيدهما  
 سبين تلك الرواية ، و بالحملة فان رواية الكرخي لا اشكال فيها ، و اما الاشكال في  
 رواية الفصل بن يونس ، لما دلت عليه من ان اول وقت الظهرا ما هو مضي الاربعة  
 اقدام ، و بعده يخرج حتى بالسنة الى دوى الاعدار كالحيص ، ولا يحصرى في  
 ذلك محل غير النقية . و به صرح الفاضل الحراساسي في الدخيرة و زاد مع ذلك  
 احتمال حمل رواية ابن سنان على الاسحاب ، و الاظهر هو العمل برواية ابن  
 سنان لاغتصادها بالأخبار المستفيضة ، الدالة على وجوب الصلوة و اختلاف  
 الوقت سيما لدوى الاعدار الى المغرب ، و حمل تلك الرواية على النقية و ان لم  
 يعلم بها الآن فائيل مسهم ، لما قد جاء في المقدمة من معدنات الكتاب من انه  
 لا يشترط في الحمل عليها وجوب فائيل مسهم ، ولما علم من الأخبار من انه لا مشأ  
 للاختلاف في اخبارها الا النقية . ولما تطابق فتوى علمائنا و تطايرت اخبارنا  
 بما دلت عليه رواية ابن سنان ، و حسب حمل ما يحالفها على ذلك .

و اما ما ذهب اليه الشيخ رحمه الله مما عدنا نقله عنه ، من العمل بالرواية  
 المذكورة ، فهو مما لا يلتفت اليه في معارضة الأخبار المشار اليها المعصدة بعمل  
 الطائفة قديما و حديثا . و مسهم الشيخ في غير الكاسين المذكورين ، انتهى .  
 أقول والعجب من الأشخاص العاملين بالموثقات الغير العاملين  
 بالاحكام المحكية كالشهرة ، كيف لم يجمعوا بين الخبرين المعارضين المقدم  
 اليهما الاشارة <sup>٢</sup> بحمل مطلقهما على مقيدهما ، و كيف كان مبطا هرعدى هو  
 العمل برواية ابن سنان المتقدمة و حمل الوقت المشتمل عليه الخبر السابع  
 على انحصار لما تقدم من الأدلة الدالة على الامتداد مطلقا ، مصافا الى الاحكام  
 المحكى بها في كلام المصنف رحمه الله ، الدال على بقاء وقت المعدور الى  
 قبل المغرب بقدر العصر ، و مخالفة الشيخ في خصوص الحايض غير صائفة  
 لوجوه عديدة ، فظهر بما ذكر ان الخبر السابع لا لا عليا كما تقدم اليه الاشارة

و اشتماله على ما لا نقول به غير صاير لأنه كالعام المحصص فيما بقي حجة .  
 فإن قلت ادا عطلت باطلاق رواية عبد الله بن سنان ، فبأي طريق تجمع  
 بينهما وبين هذا الخبر ؟ قلت لم يعم دليل على وجوب الجمع ، فالحالة الى  
 قائله (ع ) أولى . واما حمله على التقية التي ذكره بعض الأحلاء ، فلي عليه  
 توفيق لعدم ظهور فائل منهم ، نعم لو لم يشترط في الحمل عليها وجود قائل  
 منهم ، لكان ذلك الحمل متعيبا ولكن قد عرفت ان لي فيه تأملا وتوقعا .  
 ولا بأس ببسط الكلام في هذا المقام لكثرة العوائد المرتبة عليه ، فنقول  
 المعروف من الأصحاب قد بما وحديثا على الظاهر المصريح به في كلام بعض  
 المحققين ان كون الحكم نية ، اما هو اذا كان موافقا لمذهب العامة كنهم او  
 معصم ، و خالف في ذلك بعض الأخباريين فحوز كونه نية ، وان لم يكن موافقا  
 لمذهب احد من العامة ، بل بمجرد تكثير المذاهب في الشيعة كي لا يعرخوا  
 فيؤحدوا و يقتلوا .

و للأخير حملة من الأخبار ، وقد أشار اليها بعض الأحلاء ، قال في حملة  
 كلام له ، فصاروا محاطة لانفسهم و شيعتهم بحالهم بين الأحكام وان لم يحصره  
 احد من ائمتك الأمام ، فتراهم يحييون في المسئلة الواحدة بأحوة متعددة وان  
 لم يكن فيها قائل من المخالفين ، كما هو ظاهر لمن تتبع فقصم و اخبارهم و  
 تحرى سيرهم و آثارهم ، و حيث ان اصحابا رضوا الله عليهم حصوا الحمل على  
 التقية بوجود قائل من العامة ، وهو خلاف ما أدى اليه العلم الكليل و العكس  
 العليل من اخبارهم (ص ١) ، رأينا ان بسط الكلام بنقل حمله من الأخبار  
 اداة على ذلك ، لئلا يحملنا الباطل على مخالفة الأصحاب من غير دليل ويسبوا  
 الى الضلال والتضليل .

فمن ذلك ما رواه في الكافي في العتق عن زرارة عن ابي جعفر (ع) ، قال .  
 سألت عن مسئلة فأجابني فيها ، ثم جاء رجل آخر فسأله عنها فأجابني بخلاف ما  
 أجبني ، ثم جاء آخر فأجاب بخلاف ما أجبني وأجاب صاحبي ، فلما حصر

الرحلان قلت يا بن رسول الله رجلا من اهل العراق من شيعتكم، قد مايسألان فأجيب كل واحد منهما بغير ما احببت به صاحبه فقال يا زرارة ان هذا خير لنا ولكم، فلو اجتمعتم على امر لصدفكم الناس علينا ولكان اقل لبقائنا وبقائكم، قال ثم قلت لأبي عبد الله ((ع)) شيعتكم لو حملتموهم على الاسنة او على النار لعصوا، وهم يحررون من عندكم مختلفين، قال فأحايي بمثل جواب أبيه .

و من ذلك ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح على الظاهر عن سالم أبي حنيفة عن أبي عبد الله ((ع))، قال سأله اسان وأما حاصر فقال - ربما دخل المسجد وبعض اصحابنا يصلون العصر وبعضهم يصلون الظهر، فقال انا امرتهم بهذا، لو صلوا على وقت واحد لعرفوا بأحدوا يرقابهم .

وما رواه الشيخ في كتاب العدة مرسلا عن الصادق ((ع)) انه سئل عن اختلاف اصحابنا في المواقيت، فقال اما حالت بهم .

وما رواه في الاحتجاج بسنده فيه عن حرير عن أبي عبد الله ((ع)) قال قلت له انه ليس شيء اشد على من اختلاف اصحابنا، قال ذلك من قبلي .

وما رواه في كتاب معاني الأخبار عن الحرار عن حدثه عن أبي الحسن عليه السلام قال اختلاف اصحابي لكم رحمة، وما ادا كان ذلك جمعتكم على امر واحد، وسئل عن اختلاف اصحابنا فقال اما فعلت ذلك بكم، ولو اجتمعتم على امر واحد لآخذ برقابكم .

وما رواه في الكافي بسنده فيه عن موسى بن اشيم قال كنت عند أبي عبد الله ((ع)) فسأله رجل عن آية من كتاب الله فأحيره بها، ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأحيره بخلاف ما أحمر به الاول، فدخل في ذلك ما شاء الله الى ان قال مبينما اما كذلك ان دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية فأحيره بخلاف ما أحمر بي وأحمر صاحبي، فسكت بنفسى وعلمت ان ذلك منه تقية، قال ثم التفت الى وقال يا بن اشيم ان الله موص الى سليمان بن داود، فقال هذا عطاؤا فامس او امسك بغير حساب، وموص الى سبيه ((ص)) فقال ما أتاكم

الرسول محدوده وما سهاكم عنه فاشهوا ، مما موص الى رسول الله (( ص )) مقد موص اليها .

و للمشهور و حوه اشار اليها بعض المحققين

الأول : ان الحكم اذا لم يكن موافقا لمذهب احد من العامة يكون رشدا و صوابا ، لما ورد في الأخبار ان الرشيد في خلاصهم ، مما لم يذهبوا اليه كيف هذا تقية ؟ لان المراد من الرشيد والصواب ، ما هو في الواقع رشدا و صوابا لامن جهة التقية و دفع الضرر ، والا فجميع ما ذهب اليه العامة يصير رشدا و صوابا ، و ايضا اذا كان رشدا ، فلم حكمت بانه تقية محالف لمذهب الشيعة .

الثاني : انه غير حفي على من له ادنى اطلاع و تأمل ، ان العامة بأدنى شيء كانوا يتهمون الشيعة بالرفض ، و ادبتهم اما كانت بالتهمة غالبا ، وهذه كانت طريقةتهم المشتهرة في الأعصار والأصوار ، فكيف يكون الحال اذا رآوا انهم يفعلون معلا لا يوافق مذهبنا من مذاهبهم ولا يقول به احد منهم ، اذ لا شبهة في انهم كانوا يتهمون ، مع ان مذهب مالك رئيسهم الاقدم الاعظم في ذلك الزمان وغيره ، و الأئمة كانوا يأمرؤن بمثل التكتف و ادون منه كما لا يخفى على متتبع الأخبار ، و كانوا يبالغون في احتزارهم مع اسباب التهمة ، فكيف كانوا يأمرؤن بما لم يوافق مذهبنا من مذاهبهم حال التقية ؟ بل غير حفي ان العامة ما كانوا مطلعين بمذهب الشيعة في ذلك الزمان من الخارج الامادرا ، و كانوا كلما يروون محالما لمذهبهم يعتقدون ان مذهب الشيعة و يبادرون بالادية ، و ما كانوا يصيرون الى ان يروا ما يحالف ذلك منه او من غيره من الشيعة ، مع ان رواية من غيره كيف تنفع ؟ هذا سيما اذا كان موافقا لمذهب اهل السنة كلهم و بعضهم بل لو كان الكل محالفا لمذهبهم و رواء منه لا ينعى لان الكل خلاف الحق عندهم وهم ربما كانوا يؤدرون من هو سني عندهم جرما بمخالفته للحق ، فكيف غيره ؟

الثالث : ان الحق عندما واحد والباقي باطل ، و ما دابعد الحق الا الصلال ؟ وفي المثل الكفرطة واحدة ، فاي داع الى مخالفة التقية و ارتكاب

البحر الذي هو أعظم الاحل يتحقق النية التي هي احق واسهل سأل .  
 الرابع : ان النية اعسرت لاجل ترجيح الخير الذي هو احوق على الذي  
 ليس بحق و رشد . على ما يظهر من الأحبار و ما عليه الفقهاء في الاغصان والاصار .  
 وهذا الفاصل المتهم ايضا اعتبر ما ادعاه من النية التي توجبها لاجل المرجح  
 و هي عليه المسئلة الفقهية . فادان لم يكن موافقا لمذهب احد من العامة فإى  
 بحو يعرف انه هو النية حتى يعتبر في مقام التراجيح . ويقال ان معارضة حق و  
 مذهب الشيعة .

فإن قلت : ان رأينا المعارض مشهورا بين الاصحاب . يحصل الخط بانه  
 مذهب الشيعة .

قلت : على تقدير التسليم يكفي مجرد الشهرة . فلا حاجة الى اعمار النية  
 لأن الغرض ظهور مذهب الشيعة . والشهرة مرجح على حدة . فعلى هذا الولم بوجه  
 الخير الذي توهم منه ما توهم لا يضر سأل انتهى . ما افاضه بعض المحققين في  
 هذا المقام .

أقول . المذكورات وان كانت غير خالية عن ما يشبه سببا بعضها . ولكنها  
 معاصرة بأه لا ريب انه يحصل للطبع مائة ما اذا لاحظ الخلافات الواردة . فلا  
 يميل المخالف الى قبول المذهب . فلذا يحكى ان ابا الحسين الهروي العلوي  
 رجع عن الحق وترك المذهب لما رأى اختلاف الاحاديث . نعم رواياتهم سلام  
 الله عليهم الموافقة لمذهب العامة كلا او بعضها خارجة عن ذلك وموافقة لما يحكم  
 به العقل . كما يظهر وجهه من الروايات المتقدمة . وفيه نظر يظهر وجهه من  
 النظر الى ديباجة الشهيد . عند ذكر رجوع ابي الحسين المتقدم . والاصناف  
 ان المسئلة محل اشكال . و للتوقف فيها محال .

وكيف كان فالعمل اما هو على رواية ابن سنان كما مضى . واضح المصنف  
 رحمه الله في المختلف للمعتمد بالخبر الثامن والتاسع . واحاب بعض المناخرين  
 بصح دلالة الروايتين على حرج وقت الظهور بذلك بل مقتضى صحيحة رواية



عن ابي جعفر (ع) استحباب تأخير الظهر الى ان يصير العى على قدمين من الروال . فإنه قال ان حايظ مسح رسول الله (ص) كان قائما وكان ابا بصير الى آخره ، والظاهر ان ذلك هو مراد السعيد وان كان عبارة محملة ، وهو اندى مهمة الشيخ في التهذيب فإنه قال بعد فعل كلامه وقت الظهر على ثلاثة اصب ، من لم يصل شيئا من النوازل ووقته حين نزول الشمس بلاأخير ، ومن صلى بالافلة موقتها حين صارت قدمين او سبعين او ما اشبه ذلك ، وقت المضطر تصد الى اصفرار الشمس . وبالحملة فالقول بخروج وقت الظهر بصير ورة العى على قدمين مقطوع بفساده .

و احيى من المختلف لأبي اسى عجيل بالحبر النام . وما رواه محمد بن حكيم قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول القائمة هي الدراع ، وقال له ابو بصير كم القائمة ؟ فقال دراع ، ان قامه رجل رسول الله كانت دراعا .  
أقول والظاهر انه قد اسقط في السبب شيء ، والمصور هو الحبر الخامس المقصر بالحبر الثاني عشر وأحيى عن هذا الاستدلال أيضا ما يرجع الى ما قد ساء عن بعضهم في الجواب عن كلام السعيد . فصار مد بكة الكلام في هذا الوقت ان الوقت الأول للظهر يحرج بعض الاربعة اقدام لرواية الكرخي والعلي بن يوسف . هذا اذا كان من يتصل ، والا فالوقت الأول من الروال الى صبي القدمين او الاربعة على احتمال ، كما تقدم الادلة الدالة .

### تذنيها :

الأول . اعلم ان ظاهر الأحكام اله على اسحديد بالافلة . هو ان الاصل ابتداء الفريضة بعد الفراغ من الافلة . وان كان قبل طلوع القدمين و الاربعة . ومقتضى حمار الاقدام والادرع هو تأخير الفريضة الى ان القدمين و الاربعة . وان كان قد مرع قبل ذلك في الجمع بينهما لا يخلو عن اشكال وعن المحقق الشيخ حسن في كتاب المستفى الميل الى العمل باخبار المحديد بالاقدام والادرع وان الاصل عنده تأخير لفريضة وان اتم الافلة الى القدم

## الثالث -

والخامس كما عن الاسكافى ايضا قال طاب ثراه في الكتاب المذكور بعد ذكر الأحبار العشار إليها . اذا تبين ان المراد من التقدير بالذراع والذراعين ما قد علم ، وكذا من القدمين والاربع . ميرد عليهما مع سائر ما في معانيها . ان الأحبار الكثيرة المتصلة لدخول الوقت برؤال الشمس ، لتعارضها وخصوصا حديث محمد بن يحيى السابق . حيث في اعتبار القدم والقدمين من ذلك ، وكذلك الأحبار الدالة على ترجيح اول الوقت مطلقا .

ويحاط بأن المراد من الوقت الداخل برؤال الشمس وقت الاحراء ، وما بعد القدم والقدمين وقت العسيلة في الحملة . وقد وقع التصريح بهذا في بعض الأحبار السابقة ، فادان ثبت ذلك حمل الأحبار الواردة برجح اول الوقت على ارادة الأول ما بعد دخول وقت العسيلة . لاس ابتداء الوقت ، ميفي الكلام في الجبر السافى لاعتبار القدم والقدمين ، وقد ذكر الشيخ رحمه الله انطاسا في ذلك لثلا بظن انه وقت لا محور غيره ، وهو متجه ، ويحتمل ان يكون ايضا واردا على جهة التقية ، لما هو معروف من حال اكثر اهل الخلاف في انكار ذلك والعمل بحلله . انتهى .

أقول ومعه نظر

اما أولا فبانه من الظواهر ان المراد بالوقت الأول للطهريين ، في الأحبار الدالة على ان لكل صلاة وقتين واول الوقت اضله ، ما بعد الرؤال لا ما بعد الذراع .

واما ثانيا فبلاخبار الدالة على استحباب مراحة العريضة في الذراع والذراعين ، ومنها الخبر السادس والعشرون والاربعون والحادي والثلاثون ، ومنها ما رواه التهذيب في باب العواصيت في الريادات عن دريج البحاري عن ابي عبدالله ((ع)) قال - سأل ابا عبدالله ((ع)) اما س واما حاصر ، فقال : اذا رالت الشمس فهو وقت لا يحبك فيها الا مسحتك بطيلها او تعصرها ، فعان

بعض القوم: أنا صلى الأولى إذا كانت على قدمين ، والعصر على أربعة أقدام ،  
مقال أبو عبد الله ((ع)) النصف من ذلك أحب إلى .

وما رواه في البحار في باب وقت صلوة الطهرين عن كتاب محمد بن  
العشى عن جعفر بن محمد بن شريح عن شريح المحاربي ، أنه كان  
جالسا عند أبي عبد الله ((ع)) مدحله عليه رواية بن أعين ، مقال يا أبا عبد الله  
أبى أصلي الأولى إذا كان الظل قدمين ، ثم أصلي العصر إذا كان الظل أربعة  
أقدام ، فقال أبو عبد الله ((ع)) إن الوقت من النصف مما ذكرت ، أنى قدرت  
لموئبي جريده فليس يخفى عليهم الوقت .

وبالحملة الأخبار الدالة على فساد هذا القول كثيرة ، بحيث لو اردنا أن  
نذكرها لطول المعام حدا . ومنها الخبر الثامن والرابع عشر والسادس و  
العشرون والسابع والعشرون والسادس والأربعون والتاسع والأربعون و  
الخمسون ، المتقدم كلها من التذنيب الواقع في شرح قول النصف رحمه الله .  
المقصود الثاني في أوقاتها .

والحاصل أن من استقصى الأخبار الواردة في بحث موافيق الكتب الأربعة  
والبحار ، يتضح بفساد هذا القول لا شك .

قال بعض الأجلة ما نقله هذا الفاضل عن الشيخ في معنى روايه محمد  
بن أحمد بن يحيى واستوحشه ، فهو بعيد غاية البعد ، وأما المعنى فيها والمراد  
مبها هو أنه لما كان سؤال السائل يعطى أنه مهم من هذه الأخبار كما فهمه هذا  
المحقق وغيره من تقدم أيضا ، كما أشارت إليه رواية عبد الله بن محمد المتقدمة ،  
من أن أول وقت صيلة الطهر إنما هو بعد مضي المدة المذكورة ، كما يتبادى به  
ظاهر تلك الأخبار ، نفاه ((ع)) في هذه الحصر وجعل الصيلة بعد الفراغ من  
النافلة طالب أو قصرت ، وفيه إشارة إلى أنه ليس العرض من انحد يد بالذراع  
والذراعين ما يوهمه السائل مما ذكرنا ، وإنما العرض من ذلك ما ذكره ((ع)) في  
حملة من الأخبار ، من بيان الوقت الذي يختص به النافلة بحيث لا يجوز الاتيان

بها ، هذا هو ظاهر معنى الرواية المذكورة .

واما ما احتمله على التقية ، باعتبار ان العامة لا يقولون بالاقدام ، فيه ايضا ان العامة لا يقولون بما اتي به ((ع)) في الرواية من تعجيل الصلوتين في أقل من مقدار الاقدام المذكورة ، فاسم يعتبرون التعريض بين العريضين في العنل والعنلين كما هو الآن معمول عليه بينهم ، انتهى .

و بعض افصل متأخرى المتأخرين قد رجع العمل بالأخبار الأخر الدالة على التحديد بالنافذة ، وتأول الأخبار الدالة على التحديد بالاقدام ، محتمل اخبار الرسول ((ص)) الدالة على طاهر على تأخير الصلوة الى متى القدر المذكور في تلك الاخبار ، على استيعاب الوقت بالنافذة والاطالة فيها لعرض انتظار حصول الجماعة ، او انه يهرع قبل ذلك ولكنه احتناع الناس بهذا المقدار ، او يتطرمع اجتماع الجماعة من التوافل بهذا المقدار .

أقول ربما يستفاد من بعض الأخبار ان المسارعة بالعريضة في اول وقتها ، أفصل من انتظار الاجتماع ، وهو ما رواه في البخار في باب الحث على المحافظة على الصلوات ، عن العطب الراوي وكتاب الحرايج والحرايج عن ابراهيم بن موسى القزرا قال حرج الرضا ((ع)) يستقبل بعض الطالبين ، وحاق وقت الصلوة فقال الى قصر هناك ، مرل تحت صخرة ، فقال ادن ، فقلت : تنتظر يلحق بها اصحابها ، فقال : عمر الله لك لا تؤخرين صلوة عن اول وقتها الى آخر وقتها من غير علة عليك . ابدأ بأول الوقت ، فادست وصلينا .

قال المحقق المجلسي رحمه الله في دليل هذا الخبر يدل على انه لا يسعى التأخير لا انتظار الرفقة للجماعة ايضا ، ومال طاب ثراه في باب الحث على المحافظة على الصلوات بعد نقل خبر ما صورته - يدل على افضلية اول الوقت مطلقا واستثنى منه مواضع :

الاول : تأخير الظهر والعصر للتسفل بمقدار ما يصلى النافذة ، واما غير التسفل فأول الوقت له اصل ، هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وذهب بعض

المتأخرين الى استحباب تأخير الظهر مقدار ما يقضى من اول الروال - راع من الظل ، وفي العصر ذراعان مطلقا ، وعيل الى أن يصير ظل كل شيء مثله والاول اظهر ، وما ورد من الاحبار بأن المسمى ((ص)) كان يصلى الظهر على ذراع و العصر على ذراعين ، محمول على انه ((ص)) كان يطيل النول بحيث يعرف في ذلك الوقت ، او كان ينتظر الجماعة واجتماع الناس ، وما ورد ان وقت الظهر على ذراع وما يقرب منه ، محمول على الوقت المحتص الذي لا يشترط المائلة معها فيه وكذا المثل ، انتهى .

أقول وكيف كان فالذي يظهر عندي هو ترجيح الاخبار الدالة على التحديد بالمائلة ، لا اعتصادها بما تقدم اليه الاشارة ، ومن ذلك الاخبار الدالة على مصلحة التحصيف في الباءة ومراعاة العريضة لها في ذلك المعداد ، كالأخبار الدالة على مصلحة ما قرب من الروال ، هذا مصافا الى اعتصادها بعمل الأصحاب قديما وحديثا على الظاهر المصرح به في بعض العناوين ، بل نفى على قائل يقول بترجيح احبار الأقدام سوى المحقق المذكور والاسكافي ، وسيأتي في انتدبب الواقع في الأمر الناس ماله دخل تام في المقام ما ينتظر .

الثاني : لو لمنا معانة المشهور من امتداد مصلحة الظهرين الى عشر و المثليين ، فهل المعاملة بين ظل الشاحص الحادث من الروال وبين فاة الشاحص او هي بينه وبين انطل الاول . وهو الباني منه عند الروال " ذهب الاكثر على الظاهر المصرح به في بعض العناوين الى الاول ، واحبار التهديد الثاني ، و تبعه المحقق في الشرايع . واستدل للاول بالخبر الرابع والاول والثاني والثالث كاخبر الرابع عشر المتقدم في أوائل المقصد وهو حمير السحالي ، واستدل للثاني بالخبر الحادي والاربعين ، ورد الأخير جماعة من المتأخرين بصعف الاسناد والدلالة

قال في الحصل المتبين في حطة كلام له . وبما تقرر من اختلاف الظل طولاً و قصراً عند الروال ، يظهر من ما ذهب اليه الشيخ في التهديد من ان المعاملة

أما هي بين العي والرايد، والظل الأول الباقي حين الروال، لا يمينه و بين الشخص ليس ما يتبعى، فانه يقتضى احلافا فاحشا في الوقت، سل يعصى التكليف بعباده، يقصر عنها الوقت، كما اذا كان النامى شيئا يسيرا جدا، بل يستلزم الحلوع الموصيب في اليوم الذي تساب الشمس فيه رأس الشخص لا بعد ا م الظن الأول حيثئذ .

واما الرواية التي استدل بها - عدد من سره - وهي رواية صالح بن سعيد عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله (ع) مضعبه السد منهاقة المنقاصرة الدلالة، فلا تعويل عليها اصلا والمحقق في الشرايع وافق الشيخ على ان الماثلة بين العي والظل الأول وحصل بينه وبين الشاحص قولاً، وهو كما نرى، اللهم الا ان يحق ببعض البقاع والارما مع صحتها، وقال في المدارك وهذه الرواية ضعيفة بالارسال و حباله صالح بن سعيد وسها مهات مضطرب لا يدل على المطلق، وايضا فان مدر الظل الأول غير مضبط وقد يعدم في بعض الاوقات، فلو يبط الوقت به لزم التكليف بعبادة موصه في غير وقت، او في وقت يقصر عنها، وهو معلوم البطلان، انتهى .

أقول والمشهور هو لا ظهر، نعم يمكن ان يقال ان السادر من حملة من الأخبار التي استدل بها للمشهور، هو اعبار الماثلة بين الشاحص وبين مجموع ما كان باعيا حين الروال وما حدث بعده، ولكن يعيبها خبر الأول لمكان قوله الى ان يذهب الظن فانه ساء على ما مهمة المشهور من ان المراد بالقامة قامة الشاحص، وبه صرح في الحبل المتين قال واما انتهاء الوقت الاول بماثلة العي لقامة الشخص، فقد يستدل عليه بالحدِيث الثامن والعاشر، وعلى بهما الخبر الأول والثاني قال اد الظاهر ان قوله (ع) الى ان يذهب الظل بمعنى ان يريد، وان قوله (ع) قامة للظهور، المراد به ان ما بين الروال الى زيادة الظل فقد ارقاه الشخص وقت للظهور، وليس المراد بالظن مجموع ما كان باعيا حين الروال وما حدث بعده، فان الذي يبقى عند الروال محتلف في

في البلدان . بل في البلد الواحد باختلاف الفصول ، ففي الصيف قد يكون شيئاً يسيراً أقل من عشر الشاحص بكثير . بل يعدم ، وفي الشتاء قد يكون مساوياً للشاحص بل قد يكون أريد منه بكثير على ما يقتضيه اختلاف البلدان في العرض ، فكيف يستقيم التحديد ؟ وفي بعض الأخبار صريح بهذا الاختلاف . كما في الحديث الذي رواه عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) قال : **تروى الشمس في النصف من حرير أن على نصف قدم الحديث ، وقد تقدم في بيان استعمال الروال .**

#### قائمة :

قال بعض الاخلاء بعد نقل الخبر الحادي والاربعين في جملة كلامه و جملة من متأخري المتأخرين قد تصد والتصحيح معناه وتكلموا التشييد معناه ، كالمحدث الكاشاني في الواسي . ولا بأس بنقل كلامه في المقام فانه جيد ينحلي به عشاوة الابهام عن بعض مواضع الخبر . وان بقي الباقي في الاكمال ، قال قدس سره بعد ذكر الخبر المذكور لابد من تعهد مقدمة يتكشف بها نقاب الارتباب عن هذا الحديث . ومن سائر الاحاديث التي تنلونها عليها في هذا الباب وما بعده من الابواب . فنقول وبالله التوفيق ان الشمس اذا طلعت ، ثم ساقى الكلام كما تقدم نقله عنه في دليل نقل الخبر المتقدم . وقال ثم ان اشتراك هذه الالفاظ بين هذه المعاني صار سبباً لاشتياؤ الامر في هذا المقام ، حتى ان كثيراً من اصحابنا عدوا هذا الحديث مشكلاً لا يحل ، وطائفة منهم عدوه منها فتاذا حلل ، وانت بعد اطلاعك على ما اسلفناه لاحسبك نستريب في معابها ، الا انه لما صار على الفحول حامياً فلا بأس ان مشرحه وامياً ، نقابل به العاطف وعباراته ، ونكشف به عن رموزه واساراه ، فنقول والهداية من الله :

تفسير الحديث على وجهه ، والله اعلم ، ان يقال ان مراد السائل انه ما معنى ما جاء في الحديث من تحديد اول وقت فريضة الظهر واول مريضاً العصر ، تارة بصيرورة الظل قامة وقامتين ، و اخرى بصيرورته دراعاود راعين ، و اخرى

قدما وقدمين ، وحاء من هذا القليل من التحديد مرة ومن هذا اخرى ، متى هذا الوقت الذى يعبر عنه بالفاظ متباينة المعانى ؟ وكيف يصح التعبير عن شئ واحد بمعانى متعددة ؟ مع ان الظل الباقى عند الزوال ، عدلا يريد على نصف القدم ، فلا بد من مضي مدة مديدة حتى يصير مثل قامة الشخص ، فكيف يصح تحديد اول الوقت بمضى هذه المدة الطويلة من الزوال ؟ فاحاج (ع) ليل المراد بالقامة التى يحددها اول الوقت التى هى باراء الدراع ، ليس هى قامة الشخص الذى هو شئ ثابت غير مختلف ، بل المراد به مقدار ظلها الذى يبعث على الارض عند الزوال ، الذى يعبر عنه بظل القامة ، وهو يحلف بحسب الازمنة والبلدان ، مرة يكثر و مرة يقل ، وانما يطلق عليه العامة فى زمان يكون مقدار ذراعا ، فاذا اراد العلى اعنى الذى يريد من الظل بعد الزوال مقدار ذراع حتى صار مساويا بالظل فهو اول الوقت للظهر ، واذا اراد راعين فهو اول الوقت للعصر .

واما قوله (ع) « فاداك كان ظل القامة اقل او اكثر كان الوقت محصورا بالذراع فمعناه ان الوقت حينئذ اما يصطد بالذراع والد راعين خاصة دون القامة وابعامتين ، واما التحديد بالقدم فاكثرا حاء من التحديد فاحاء بالقدمين والاربعة امدام ، وهو مساو للتحديد بالذراع والد راعين ، و احاء اذ رابا بالقدم والقدمين فاحاء اريد بذلك تحصيل النافذة وتمجيل العريضة طلبا لفصل اول الوقت فالاول ، ولعل الامام (ع) اما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الحواب وتبيينه ، لما استغنى عن المسائل عدم اهتمامه بذلك وانه اما كان اكثر اهتماما بنفسه العامة ، وطلب العلفى تأخير اول الوقت الى ذلك المقدار

و فى التهديد بسر العامة فى هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من الظل سواء كان ذراعا او اقل او اكثر ، وجعل التحديد بصيرورة العلى الرايد مثل الظل الباقى كائنا ما كان ، واعترض عليه بعض مشائخ طاب ثراهم بانه يقتضى احلاما فاحشا فى الوقت ، بل يقتضى التكليف بعبادة يقصر عنها الوقت ، كما اذا كان الباقى شيئا يسيرا جدا ، بل يستلزم الخلو عن الوقوف فى اليوم الذى تسامى فيه الشمس رأس الشخص لانه ادم الظل الاول حينئذ ومعنى بالعبادة



النافلة لأن هذا التأخير عن الروال إنما هو للالتياح بها كما ستقف عليه .  
 أقول أما الاختلاف العاجش معير لارم ، وذلك لأن كل بلد و زمان يكون  
 الظل انبامى شيئاً يسيراً ، فأما يريد العى ، فيه زمان طويل لبطنه حيث فى  
 المراد ، وكل بلد و زمان يكون الظل الباقي فيه كثيراً ، فأما يريد العى فيه زمان  
 يسير لسرعته فى التزايد حيث فلا يتعاقب الامر فى ذلك ، وأما انعدام الظل  
 فهو امر مادي ولا يكون الا فى قليل من البلاد ، و فى يوم يكون الشمس فيمتسامة  
 لرؤس اهله لا غير ، ولا عبرة بالمادر .

نعم يرد على مفسر صاحب التهذيب امران احدهما انه غير موافق لقوله  
 ((ص)) فإذا كان ظل النافلة اقل او اكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين ،  
 لأنه على تفسيره يكون دائماً محصوراً بمقدار ظل النافلة كائناً ما كان والثانى انه  
 غير موافق للتحديد الوارد فى ساير الأخبار المعيرة المستفيضة كما سيأتى  
 ذكرها ، بل يحالعه محالعه شديده كما يظهر عند الاطلاع عليها والتأمل فيها . و  
 على المعنى الذى مهمناه من الحديث لا يرد عليه من هذه الواحدات ، الا انه  
 يصير حثيثاً مختصاً بزمان خاص و محاطب محصوص ، ولا بأس بذلك .

ان قيل اختلاف النافلة فى الطول والعصر بحسب الارض و البلاد ، و  
 تعاقب حدادى وقتى العريضتين التابع لذلك لارم على اى التقدير ، ولما ذكرت  
 من سرعة تزايد العى تارة و بطنه اخرى ، فكيف ذلك ؟

قلنا نعم ذلك كذلك ولا بأس بذلك ، لأنه تابع لطول اليوم وقصره كسابر  
 الاوقات فى الايام والليالى انتهى كلامه .

قال فى البحار بعد نقل الخبر الثانى والثلاثين ما صورته قوله و آخره  
 ان يبلغ اظل ذراعاً ، اى و آخر الوقت الذى يمكن تأخير العريضة فيه للنافلة ، و  
 لعله اخرى كما سيأتى تفسيره ، وكذا الاربعة الاقدام وقت يحجر بأحير العصر  
 للنافلة وغير ذلك ، ولم يذكر آخر وقت العريضتين هنا ، وهذا أحير مع ما فيه  
 من الاضطراب فى الحمله ، فربما روى فى الكافى و التهذيب شغل الخبر

الحادى والأربعين . وقال : ولسمهد لشرح هذا الحديث مقدمة تكشف العطاء عن وجوه سائر الأخبار الواردة في هذا المطلب مع احتلامها وتعارضها . اعلم ان الشمس ، وساق كما تقدم نقله عنه في دليل الحبر الحادى والأربعين ، وقال : ثم انه لما كان المشهور بين المحالين . وساق كما تقدم نقله عن معنى المقام الثانى الواقع في دليل الحبر الحادى والأربعين . وقال : ليرجع الى حله قوله ((ع)) ان صل الظهر ، لعل ذكر الظهر على المثال ويكون القامتان والذراعان والقدامان للمصر كما هو ظاهر سائر الأخبار ، ويمكن ان يكون وصل اليه الحبر بجميع تلك المقادير في الظهر ، قوله : من هذا ؟ . يتح الميم في الموضعين ، أى من صاحب الحكم الأول ؟ ومن صاحب الحكم الثانى ؟ أو استعمل بمعنى ما ، وهو كثيرا و يكسرها في الموضعين أى سألته من هذا التحديد ، ومنه بعدما قوله وقد يكون الظل . لعل السائل ظن ان المعتبر في الشل والذراع وهو مجموع المختلف والرايد ، فقال : قد يكون الظل المختلف نصف قدم ، فيلزم ان يجرى الظهر الى ان يريد المعنى ستة اقدام ونصف . وهذا كثير ، او انه ظن ان السائل قلما تكون بين المعنى الرايد والظل ما يستبعد الاختلاف الذى يحصل من ذلك بحسب الفصول ، فان الظل المختلف قد يكون في بعض البلاد والفصول نصف قدم وقد يكون خمسة اقدام ، وحاصل جوابه ((ع)) ان المعتبر في ذلك هو الذراع والذراعان من المعنى الرايد وهو لا يختلف في الأركان والأحوال ، ثم بين ((ع)) ، سبب صدور اخبار القامة والقامتين ، ومشأ توهم المحالين وخطائهم في ذلك فيبين ان السبب ((ص)) كان حذار مسحة قامة وفي وصف كان ظل ذلك الجدار المختلف عند الروال ذراعا ، قال اذا كان المعنى مثل ظل القامة وصلوا الظهر ، و اذا كان مثليه فصلوا العصر ، او قال مثل القامة ، وكان عرصه ظل العامة لقيام القرية بذلك ، فلم يعهم المحالون ذلك وعملوا بالقامة والقامتين ، و اذا قلما القامة والقامتين تقية ، مراد ما ايضا ذلك . فعوله ((ع)) - متفقين في كل زمان ، يعنى به اما لما مر بنا ظل القامة بالظل الحاصل في الزمان المخصوص الذى صدر

فيه الحكم عن النبي ((ص))، وكان في ذلك الوقت ذراعاً ملاً يختلف الحكم باختلاف البلاد والفصول ، وكان الفصان معاً هما واحداً معسراً أحدهما أي ظل القائمة بالآخرى بالذراع .

وأما التحديد بالقدم ، فأكثراً ما جاء في الحديث فأمّا حاء بالقدمين و الأربعة أقدام ، وهو مساوٍ للتحديد بالذراع والذراعين ، وما حاء نادراً بالقدم والقدمين ، فأمّا أريد بذلك تضعيف المائلة وتحويل العريضة طلباً لفصل أول الوقت فالأول ، ولعل الإمام ((ع)) إنما يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب وتبيينه لما استشعر من المسائل عدم اهتمامه بذلك ، وإنه إنما كان أكثر اهتمامه بتفسير العامة وطلب العلة في تأخير أول الوقت إلى ذلك المقدار ، وربما يعسر هذا الخبر بوجه آخر . وهو أن السائل ظن أن عرض الإمام من قوله صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة ، أن أول وقت الظهر وقت ينهي الظل في انفصاله إلى قائمة أو قائمتين أو قدم أو قدمين أو ذراع أو ذراعين ، فقال : كيف تطرد هذه القاعدة ؟ والحال أن في بعض البلاد ينتهي المقص إلى نصف قدم ، فإذا عمل بتلك القواعد يلزم وقوع العريضة في هذا الفضل ميل الروال ، فأجاب ((ع)) بأن المراد بالشمس ظلها الحادث بعد الروال ، بدليل أنه قوله ((ع)) : صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة ، يدل على أن هذا الظل يريد وينقص في كل يوم ، وإذا كان المراد الظل المتحلف فهو في كل يوم قدر معين لا يريد ولا ينقص ، ثم حمل كلامه عليه السلام على أن الأصل صيرورة ظل كل شيء مثله ، لكن لما كان الشاخص قد يكون بقدر ذراع وقد يكون بقدر ذراعين ، أو بقدر قدم أو قدمين ، فبدأ قيل إذا كان الظل ذراعاً ، أي في الشاخص الذي يكون ذراعاً ، وهكذا وقوله فإذا كان الرمان يكون فيه ظل القائمة ذراعاً ، حمله على أن المعنى أنه إذا كان الشاخص ذراعاً وكان الظل المتحلف ذراعاً ، فبعد تلك الذراع يحسب الذراع المتصود ، وإن كان المتحلف أقل من الذراع فبعد ما يحسب الذراع ، والذراع الذي هو الظل المراد ذراعاً أبداً لا يحتلف ، وأما يحتلف ما يصم إليه من الظل المتحلف ، ولا

يحق بعد هذا الوجه ، و ظهور ما ذكرنا على العارفين بأساليب الكلام المتتبع  
لأخبار أئمة الامام عليهم السلام .

ومن التهذيب مسر القامة في هذا الخبر بما يبقى عند الروال من الظل  
سواء كان سراجا ، و اقل او اكثر . و جعل التحديد بصيرورة العي الرايد من  
الظل الباقي كائنا ما كان ، و اعترض عليه بأنه يقتضى احلاما فاحشا الوقت ، بل  
يقتضى التكليف بعبادة يقصر عنها الوقت اذا كان الباقي شيئا يسيرا جدا ، بل  
يستمرم الخلو عن التوحيب في اليوم الذي تسامت فيه الشمس رأس الشخص ،  
لا بعد ايام النمل الأول حيث و يعنى بالعبادة المائلة ، لأن هذا التأخير من  
النزال ، انما هو للالتيا بها .

أقول و يرد عليه ايضا أنه يأبى عنه قوله ، مادا كان ظل القامة اقل ، و  
اكثر كان الوقت محصورا بالدرع والدرعين لأنه على تفسيره يكون محصورا  
بمقدار ظل القامة كائنا ما كان ، و ايضا ينأى ما يرا الأخبار الواردة في هذا  
الباب ، و على ما حملنا عليه يكون جامع بين الأخبار المختلفة الواردة في هذا  
ايات و يؤيد ما رواء الشيخ عن الصادق (ع) انه قال له ابصير كم القامة؟  
فقال دراع ان قامة رجل رسول الله (ص) كانت دراعا . و عنه (ع) قال القامة  
هي الدراع و عنه (ع) قال القامة والقامتين الدراع والدرعين في كتاب على  
عليه السلام ، و نصيبها على الحكاية انتهى كلامه رفع في الجلد مقامه .

أقول و حيث عرفت ما هو الظاهر عندما ، فالاطالة في المقام و التعرض  
لما يرد على المذكورات من النقص والايام ، لا فائدة كثيرة فيه .

**الامر الثاني :** اول وقت العصر بعد الغراع من الظهر باجماع علمائنا ،  
على ان الظاهر المصرح به في التحرير والمسهي والنصوص بذلك كثيرة و قد مضى الى  
كثير منها الاشارة .

و منها ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات في الصحيح  
عن زرارة ، قال قلت لأبي جعفر (ع) بين الظهر والعصر حد معروف ؟ فقال

٧٠

قال في الحبل المتين قال شيخنا في الذكرى أن نفي الحد يسبها يؤيد  
أن الموفيت للماملة انتهى ولا بأس به انتهى ، وسيأتي لذلك زيادة تحقيق  
عانتظر

تذنيب

يسنح تأخير العصر بعد أراد الماملة للمصوص المستعيصه المتقدم الى حملة  
مها الاشارة ، وهو المشهور بين الطائفة كما صرح به بعض الاحلة ، وهل  
يسحب التأخير الى ان يصير الظل اربعة اقدام او يصير ظل كل شئ مثله ؟  
قال في ابصار فظاهر اكثر الأخبار عدمه كما عرفت ، وذهب اليه جماعة من  
المحققين ، وذهب المعبد وابن الحيد و جماعة الى استحباب التأخير الى ان  
يخرج عصيلة الظهر وهو المثل او الاقدام ، وحرّم الشهيد في الذكرى استحباب  
التفريق بين الصلوتين ، وقد عرفت ان التفريق يتحقق بوسط الماملة بيسبها  
انتهى .

أقول لا بد ولا من فعل حملة من الأخبار في المقام ، ثم نقل كلام حملة من  
علمائنا الاعلام ، ثم تعرض لما يرد عليها من النقص والابرار ، فنقول ومن حملة  
تلك الأخبار ما رواه التهذيب في باب العواميد في الريادات من موسى الموثق  
كالصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله (ع) ، قال صلى رسول الله (ص) بالباس  
الظهر والعصر حين رآه الشمس ، في جماعة من غير غلة ، وصلى بهم المغرب و  
العشاء الآخرة قبل الشفق ، من غير غلة في جماعة ، واما فعل ذلك رسول الله  
(ص) ، ليتسع الوقت على امته .

ومنها ما رواه في الكافي في باب الجمع بين الصلوتين عن صفوان الجمال  
قال صلى ابو عبد الله (ع) الظهر والعصر عندما رآه الشمس ما داروا قامتين ،  
وقال ابي علي حاشة مسلولاً .

ومنها ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن عباس الناصب قال تعرفوا كان

في يدي وتفرق عني حرفائي، فشكوت ذلك إلى أبي عبد الله ((ع))، فقال لي:  
اجمع بين الصلوتين الظهر والعصر ترى ما تحب .

وهذه الرواية مروية في الكافي أيضا في باب الجمع بين الصلوتين إلا أنه  
فيه بدل أبي عبد الله ((ع))، أبي محمد ((ع)) .

ومنها ما رواه أيضا في المكان المتقدم والكافي في باب الجمع بين  
الصلوتين عن محمد بن حكيم عن أبي الحسن ((ع))، قال سمعته يقول إذا  
احتضمت بين الصلوتين فلا تطوع بينهما .

وروي أيضا في الكافي في باب الجمع بين الصلوتين عن محمد بن حكيم  
قال - سمعت أبا الحسن ((ع)) يقول الجمع بين الصلوتين إذا لم يكن بينهما تطوع  
فإذا كان بينهما تطوع فلا جمع .

ومنها ما رواه التهذيب في المكان المتقدم عن معبد بن ميسرة قال قلت  
لأبي عبد الله ((ع)) إذا رالت الشمس في طول النهار للرجل أن يصلي الظهر  
والعصر؟ قال نعم . وما أحب أن يعمل ذلك كل يوم .

ومنها ما رواه أيضا في المكان المتقدم عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله  
عليه السلام أصوم فلا أميل حتى تزول الشمس ، فإذا رالت الشمس صليت برأعي  
ثم صليت الظهر ثم صليت العصر ثم ست ، وذلك قبل أن يصلي الناس فقال  
يا زرارة إذا رالت الشمس فقد دخل الوقت ، ولكني أكره لك أن تتحدده وقتا  
دائما .

ومنها ما رواه في البحار في باب وقت صلاة الظهرين عن دعائم الإسلام  
عن جعفر بن محمد ((ع)) قال : إذا رالت الشمس دخل وقت الصلاتين الظهر  
والعصر ، وليس يمنع من صلاة العصر بعد صلاة الظهر إلا قضاء السجدة التي بعد  
الظهر وقبل العصر ، فإن شاء طول إلى أن يمضي قدما وإن شاء قصر .

وعن أبي جعفر ((ع)) أنه خرج ومعه رجل من أصحابه إلى مشربة أم  
إبراهيم ، فصعد الشربة ثم برل ، فقال للرجل : رالت الشمس ؟ قال : است أعلم

جعلت عدالك ، فنظر مقال . قد رالت ، واذن وقام إلى نحلة صلى صلوة الزوال وهي السنة قبل الظهر ، ثم اقام الصلوة و تحول الى نحلة اخرى و اقام الرحل عن يمينه صلى الظهر اربعاً ، ثم تحول الى نحلة اخرى صلى صلوة السنة بعد الظهر اربع ركعات . ثم اذن وصلى اربع ركعات ثم اقام الصلوة وصلى العصر اربعاً ، ولم يكن بين الظهر والعصر الا السبحة .

قال في البحار : ايضاح يدل ذلك الخبر على استحباب ايقاع بأفلة الزوال بين الأذان والاقامة ، وعلى حوار ايقاع الامام الاذان والاقامة معاً ، بل رجحانه ، وعلى رجحان قيام العقدي اذا كان واحداً عن يمين الامام ، وعلى ان الأربع أولى من الثمان ركعات بين الظهرين للظهر ، والاربع الأخيرة للعصر ، وعلى استحباب ايقاع الأربع الأخيرة بين الأذان والاقامة ، وعلى انه يتحقق التعريق المستحب والموجب لاعادة الاذان بنوسط البافلة بين العريضين ، وعلى استحباب تعريق العرايض والنوافل الأمكنة ، وقد وردت العلة بابها تشهد للصلى يوم القيمة ، انتهى .

أقول . ربما ينامي الحكم باستحباب الاتيان بالنوافل بين الأذان والاقامة ، ما رواه في التهذيب في باب المواقيت في الريادات في الموثق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) ، قال . قال لي رجل من اهل المدينة يا أبا جعفر ما بي لأراك تنطوع بين الأذان والاقامة كما يصنع الناس ؟ قال قلت انا اذا اردت ان تنطوع ، كان تنطوعاً في غير وقت مريضة ، ماذا دخل وقت العريضة فلا تنطوع ، فتأمل .

ومنها ما رواه في البحار ايضاً في باب وقت مريضة الظهرين عن قرب الأسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه قال سألته عن وقت الظهر ، قال نعم اذا زالت الشمس فقد دخل وقتها ، فصل اذا شئت بعد ان تفرغ من تسبيحتك <sup>(١)</sup> وسألته عن وقت العصر ، متى هو ؟ قال اذا <sup>(١)</sup> تسبيحتك حل .

رأى الشمس قد ميين صليت الظهر والسبحه بعد الظهر فصل العصر اذا شئت .  
ومنها ما رواه في باب الحث على المحافظة على الصلوات ، عن كتاب  
العارات لبراهيم بن محمد الثقفي ، عن يحيى بن صالح عن مالك بن خالد عن  
عبد الله بن الحسن عن عناية قال كتب امير المؤمنين (ع) الى محمد بن أبي  
 بكر انظر صلوة الظهر فصلها بوقتها . لا تعجل بها عن الوقت لغيره ، ولا  
تؤخرها عن الوقت لشغل ، فان رجلا جاء الى رسول الله (ص) فسأله عن وقت  
الصلوة . فقال (ص) اناسي خبرئيل (ع) فأراني وقت الصلوة . فصلى الظهر  
حين رأى الشمس ، ثم صلى العصر وهي بيضاء نقية ، ثم صلى المغرب حين غاب  
الشمس ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الصبح فاعلم به والحواس  
مشتبكة ، كان النبي (ص) كذا يصلي بملك ، فان استطعت - ولا تؤء الا بالله - ان  
تلتزم السنة المعروفة ، وتسلط الطريق الواضح الذي احدثوا ، فاعمل لعلك تقدم  
عليهم عدا ، ثم قال واعلم يا محمد ان كل شيء نفع لصلواتك ، واعلم ان من صبح  
الصلوة فهو لغيرها اضعف .

ومنها ما رواه في البحار في باب اوقات الصلوة عن سهج البلاغة من  
كتابه (ع) الى امرائه في الصلوة اما بعد فصلوا بالناس الظهر حين تغيب  
الشمس مثل مريض العصر ، و صلوا بهم العصر والشمس بيضاء حية في عصو من  
المسارحين يسار فيها فرسحان ، و صلوا بهم المغرب حين يهبط الصائم ويدفع  
الحاح ، و صلوا بهم العشاء حين يتوارى الشفق الى ثلث الليل ، و صلوا بهم  
العداء والرجل يعرف وجه صاحبه . و صلوا بهم صلاة اصعقهم ، ولا تكونوا  
فنائين .

قال في البحار مريض العصر يكسر النبا وعد يفتح ، محل بركها ، فان  
اريد عرصه فهو قريب من الدراع وانقدين ، وان اريد الطول فهو قريب من  
حمسة اقدام ، والاو اوفق يسائر الأحبار ، والثاني يتتمة الحمراديه شوب تقيّة  
وفي النهاية . فيه انه كان يصلى العصر والشمس حية أي صافية اللون لم يدحل



التعير بدنو المعيب ، كانه جعل معييبها لها موتا ، و اراد تقديم وقتها ، وقال  
 الجوهري : عضو والعصو واحد الأعضا ، و عصيت الثنا تعصية اذا حريت اعضاء  
 او مرقته ، وفي النهاية فيه انه دفع عن عرفات اي اسداء اسير و دفع نفسه  
 بها و يحاها ، او دفع باقته وحملها على السير ، ولا تكونوا فتاين اي تغشون  
 الناس و تلوهم بترك الجماعة بسبب ازالة الصلوة ، فانها مسئلة شغل  
 الصمعا و العاخرين والمضطربين ، روى عن النبي ((ص)) انه قال يا معاد اياك  
 ان تكون فتانا للمسلمين ، وفي اخرى افتان است يا معاد ! .

و روى في البحار في حاشية مسوبة اليه في ذلك المكان ، عن المحاررات  
 النبوية عن النبي ((ص)) في عهده لعماله على اليمن و صل العصر اذا كان ظل  
 كل شيء مثله ، و كذلك ما دامت الشمس حية و انعشا اذا غاب الشفق الى ان  
 يضي كواهل الليل ، ثم قال وقال السيد المراد بحياة الشمس كواهل في بقية  
 من الأحمرار من قبل ان يضي الى الاصفرار ، وقال المراد بكواهل الليل  
 اوائله ، تشبها لها بالمطايا السائرة التي تتقدم اصافها و هواد بها .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن الذكرى فعلا من كتاب عبد الله بن  
 سنان عن ابي عبد الله ((ع)) ان رسول الله ((ص)) كان في السفر يجمع بين  
 المغرب والعشا ، و الظهر والعصر ، واما يعمل ذلك اذا كان مستعجلا فان  
 وقال ((ع)) : و تفريقها أصل .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن العياشي عن زرارة انه قال ابو عبد  
 الله ((ع)) في جملة حديث : و اذا رآب الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ليس  
 بل الا السبحة التي جرت به السنة امامها الحديث .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن العياشي ايضا عن محمد بن مسلم  
 عن احدهما ((ع)) قال في صلوة المغرب في السفر لا يصرك ان تؤخر ساعة ثم  
 تصلها ان <sup>(١)</sup> احببت ان تصل العشا الآخرة ، وان شئت مشيت ساعة الى  
 (١) اذا غل .

ان يعيب الشفق ، ان رسول الله ((ص)) صلى الهاجرة <sup>(١)</sup> والعصر جميعا ، و  
المغرب والعشاء الآخرة جميعا ، وكان يؤخر ويقدم ، ان الله تعالى قال ((ان  
الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا )) ، اما عن وجوبها على المؤمنين لم يحن  
غيره ، انه لو كان كما يقولون لم يصل رسول الله هكذا وكان اعلم واحبر ، ولو كان  
خير الأمر به محمد رسول الله ((ص)) ، وقد فاق الناس مع امير المؤمنين (ع) يوم  
صعبين صلوة الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة ، فأمرهم على امير المؤمنين  
نكسروا وهللوا وسبحوا رجالا وركبانا ، لقول الله فان حقت فرجالا او ركباناً  
فأمرهم على صنعوا ذلك .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن العلل والعيون عن عبد الواحد بن  
محمد بن عبدوس عن علي بن محمد بن فضالة عن الفضل بن شاذان مما رواه من  
العلل عن الرضا (ع) فان قال فلم جعلت الصلوات في هذه الاوقات ولم  
تقدم ولم تؤخر ؟ قيل : لان الاوقات المشهورة المعلومة التي تعم اهل الارض  
فيعرفها الجاهل والعالم اربعة ، الى ان قال : وروال الشمس مشهور معلوم  
تجب عنده الظهر ، ولم يكن للعصر وقت معلوم مشهور مثل هذه الاوقات اربعة  
فجعل وقتها عند الغراع من الصلوة التي قبلها ، وعلّة اخرى ان الله عز وجل  
احب ان يبدأ الناس في كل عمل اولا بطاعته وعبادته ، الى ان قال : ماذا كان  
نصف النهار وتركوا ما كانوا فيه من الشغل ، وهو وقت يصح الناس فيه ثيابهم  
ويستريحون ويستعملون بطعامهم وقيلولتهم ، فأمرهم ان يبدأوا اولا بذكره و  
عبادته فوجب عليهم الظهر ، ثم يتفرغوا لما احبوا من ذلك ، فاداقصوا وطهرهم  
وارادوا الانتشار في العمل لآخر النهار ، بدأوا ايضا بعبادته ثم صاروا الى ما  
احبوا من ذلك فوجب عليهم العصر ، ثم ينتشرون فيما شاؤوا من مرة دنياهم ،  
الى ان قال فان قال فلم اذا لم يكن للعصر وقت مشهور مثل تلك الاوقات ،

(١) اي العصر التي تقع في وقت الحر . ( منه )

اوحسبها بين الظهر والمغرب ، ولم يوحسبها بين العتمة والعداء أو بين العداء و  
الظهر؟ قيل لأنه ليس وقت على الناس احف ولا يسروا اخرى ان يحم فيه الضعيف و  
العوى بهذه الصلوة ، من هذا الوقت ، وذلك ان الناس عامتهم يشتعلون في اول  
النهار بالتجارات والمعاملات والذهاب في الحوائج واقامة الاسواق فاراد ان  
لا يشغلهم عن طلب معاشهم ومصلحة دنياهم ، وليس يقدر لخلق كنهم على  
قيام الليل ولا يشعرون به ولا ينتبهون لوقته لو كان حيا ، ولا يمكنهم ذلك ،  
فحسب الله تعالى عنهم ولم يجعلها في اشد الاوقات عليهم ولكن جعلها في  
احف الاوقات عليهم ، كما قال الله عز وجل (( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم  
العسر )) .

قال في البحار بعد نعله يدل على ان وقت العصر بعد غراع من  
الظهر ، فيدل على اختصاص اول الوقت بالظهر ، ولو حمل على الفصل<sup>(١)</sup> لعله  
محمول على غير الممثل او المراد العصر واملتها على الترتيب ، وعلى العلل  
بعد ذلك ، الى ان يصير الظل من كل شئ اربعة اصعافه ، وهو عريب مخالف  
لسائر الأخبار ، وبدا اسقطه في العموم ، ولعله كان اربعة اسباعه . مع انه ايضا  
لا يستقيم كثيرا ، ويمكن ان يكون المراد به الظل اندي يحدث بعد انوار الى  
ان يفرغ من العريض او من الظهر واملتها ، او غالب يكون بعد قدم ، فادا  
صوفا ثلاث مرات يكون مع الاصل اربعا يكون ثمانية اقدام او اربع مرات حقيقة  
فيقرب من المثليين او يكون المراد ما يحدث من الظل بعد الفرع من الظهر  
وواملتها ، فيكون قد بين فرعا ، فادا حملت الاصعاف على الامثال يستقيم من  
غير تكلف ، وبناء جميع الوجوه على ارجاع ضمير اصعافه الى الظل لا الشئ . و  
بدل الخبر ايضا على ان وقت العيلولة بين الظهرين ، وعلى استحباب التعريق  
بين الصلوتين في الظهرين والعشا<sup>(٢)</sup> ين .

(١) اوحسبها بين الظهر والمغرب كذا قيل . ( مه )

ومنها ما رواه في المكان المتقدم عن دعائم الاسلام انه قال وروى عن جعفر بن محمد (ع) انه رخص في الجمع بين الصلوتين بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر . ومساخذ الجماعة في الحصر ان كان عدل من مطرا وطلمة . يجمع بين الصلوتين باذان واحد وامامين يؤخروا يصلى الاولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها . وان صلاهما جميعا في وقت الاولى مسهما او في وقت الاخرة مسهما . أحراه ذلك اذا جمعهما .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن العلل عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن حسن بن ابيان عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قول الله عز وجل ((ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)) قال موحيا اما بمعنى بلت وجوبها على المؤمنين و لو كانت كما يقولون لهلك سليمان بن داود حين أخر الصلوة حتى نوارب بالحجاب لأنه لو صلاها قبل ان يعيب كان وقتا . وليس صلوة اطول وقتا من العصر .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن قرب الاسناد عن محمد بن عيسى النعماني عن عبد الله بن ميمون القداح عن الصادق (ع) عن ابيه عليهما السلام انه كان يأمر الصبيان يجمعون بين الصلوتين الاولى والعصر والمغرب والعشاء ماداموا على وضوء قبل ان يشتغلوا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه عن الحسين بن طريف عن الحسين بن علوان عن الصادق (ع) قال رايت ابي وحدي القاسم بن (١) يجمعان مع الاثمة المغرب والعشاء في الليلة المطيرة ولا يصليان بينهما شيئا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه بهذا الاسناد عن الصادق (ع) عن ابيه عن علي (ع) قال كان رسول الله يجمع بين المغرب والعشاء في الليلة

(١) تأمل في متن هذا الخبر . (منه)

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن الحصول عن محمد بن علي ما حيلويه  
عن عمه محمد بن القاسم عن محمد بن علي العرشى عن محمد بن زياد البصرى عن  
عبد الله بن عبد الرحمن العدائى عن أسى حمزة الثمالى عن ثور عن أبيه سعيد بن  
علاقته عن أمير المؤمنين (ع) قال أجمع بين الصلوتين يريد في الروى .

ومنها ما رواه عن العليل عن الحسين بن أحمد بن إدريس عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن إسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن رسول الله (ص) صلى الظهر والعصر مكانه من غير علة ولا سبب، فقال له عمرو كان أحراً، لقوم عليه أحدث في الصلوة شيء؟ قال لا، ولكن أردت أن أوسع على أمي.

ومنها ما رواه عنه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عيسى بن لحكم عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله (ع) قال صلى رسول الله (ص) بالنا من الظهر والعصر حين زالت الشمس في جماعة من غير علة ، وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة بعد سقوط الشفق من غير علة في جماعة وأما فعل ذلك رسول الله (ص) لينسج الوقت على أمته .

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ فِي الْمَنَاقِبِ الْمُعْتَمَدِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّوَارِ وَعَلِيِّ بْنِ

محمد بن الحسن بن معوية معا عن سعد بن عبد الله عن العباس بن سعيد بن سعيد الا رزق عن دحوب ابى حرب عن سفيان بن عيينة عن ابى الربيع عن ابى جبير عن ابى عباس قال جمع رسول الله ((ص)) بين الظهر والعصرين غير خوف ولا سفر. فقال اراد ان لا يخرج <sup>(١)</sup> احد من امته .

و روى ايضا منه بهذا الاسناد عن العباس عن ابى عون بن سلام عن وهب بن معوية عن ابى الربيع عن ابى جبير عن ابى عباس مثله .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه بهذا الاسناد عن العباس عن سويد بن سعيد عن محمد بن عثمان عن الحمصي عن الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابى عباس . وعن باقر عن ابى عمر . ان النبي ((ص)) صلى بالمدينة مقيما غير مسافر جميعا <sup>(٢)</sup> و تماثلا جميعا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه عن الثوري وابى معوية معا عن سعد بن محمد بن عبد الله بن ابى حلف عن ابى يعلى بن الليث عن ابيه محمد بن الليث عن عون بن جعفر المحرومي عن داود بن قيس الغراء عن صالح عن ابى عباس . ان رسول الله ((ص)) جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير مطر ولا سفر. قال فقبل لابى عباس ما اراد به ؟ قال اراد التوسع لأمته .

ومنها ما رواه منه عن الثوري عن ابى حنيفة ربهير بن حرب عن اسمعيل بن عليه عن ليث عن طاوس عن ابى عباس ان رسول الله ((ص)) جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر والحضر .

قال في البحار بعد نقل حمله من الأخبار المتقدمة اعلم ان الذي يستفاد من الأخبار . ان التعريق بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء افضل من الجمع بينهما . واما جمع رسول الله احيانا لبيان الحوار وللتوسعة على الأمة . وقد حور للصبيان واشباههم من اصحاب العلل والحوائع . لكن التعريق يتحقق

(١) قوله ان لا يخرج كي يعلم اي لا يضيّق . ( منه )

(٢) قوله جميعا اي جماعة قاله في المحار . ( منه )

بفعل النافلة بينهما ولا يلزم أكثر من ذلك ، و يجوز أن يأتي في أول الوقت بالنافلة ثم بالظهر ثم بنافلة العصر ثم بها ، ولا يلزم تأخير العريصين ولا بواصلهما إلى وقت آخر ، بل إما جعل الذراع والذراعان ثلثا تراحم النافلة العريضة ولا يوجب تأخيرها عن وقت فصلتها ، وأما التقديم فلاحرج فيها ، بل يستعاضد من بعضها أنه أصل ، وقد ورد في خبر رجاء بن الصحاك ، أن الرضا ((ع)) كان لا يفرق بين الصلوتين الظهر والعصر بغير النافلة والتعقيب ، لكنه كان يؤخر العشاء إلى قريب من ثلث الليل .

وما ورد من أنه سبب لزيادة الروي ، لعله محمول على هذا النوع من الجمع ، بأن يأتي بالعريصين والموافق في مكان واحد ، ثم يذهب إلى السوق لثلاث بهير سببا لتعرق حر فائه ، أو حوزوا ذلك لمن كان حاله كذلك للمعذور ، مجوزوا له ترك النافلة لما رواه الكلبي عن عباس الناقدي سند فيه جهالة قال تعرفوا كان يبدى وتعرق عن حر فائي . فشكوب ذلك إلى أبي محمد ((ع)) ، فقال أجمع بين الصلوتين الظهر والعصر ما تحب .

و يسند فيه جهالة عن محمد بن حكيم قال سمعت أبا الحسن ((ع)) يقول . الجمع بين الصلوتين إذا لم يكن بينهما بطوع ، فإذا كان بينهما بطوع فلا جمع ، يسند فيه ضعيف عن محمد بن حكيم عن أبي الحسن ((ع)) قال سمعته يقول إذا جمعت بين الصلوتين فلا تطوع بينهما .

وقال في المنهاج لا يستحب تأخير العصر لما قد مر من استحباب التعميل ، وهو قول عمر<sup>(١)</sup> بن مسعود وعائشة وابن المبارك وأهل المدينة والأوراعى والشافعى وأصحاب أحمد . و روى عن ابن شبرمة وأبي قلابه أن تأخيرها أفضل وهو قول أصحاب الراى . ثم نقل الأخبار وقال وفي الصحيح عن زرارة قال قلت لأبي جعفر ((ع)) : بين الظهر والعصر محد معروف ؟ فقال لا ، وإذا لم يكن بينهما أحد معين كان وقت العصر حين الفراع من الظهر ، فيكون فعلها فيه أولى .

(١) هكذا في الأصل ، والصحيح هو عبد الله ، أو هو : ابن عمر وعبد الله . - (المصحح)

وقال في الذكرى لأخلاف عندما في حوار الجمع بين الظهر والعصر حصرا وسعوا للمحار وغيره ، ورواه العامة عن علي (ع) و ابن عباس و ابن عمر و ابن موسى و جابر و سعد من ابي و ما من و عائشة ، ثم نقل نحو ما من الأحبار من أصحابهم ، ثم قال نعم الاقرب استحباب تأخير العصر الى ان يحرق وقت فضيلة الظهر ، اما ان بعدد بالنافلين والظهر و اما ان بعدد بما سلف من المثل والاقدام وغيرهما ، لأنه معلوم من حال النبي (ص) حتى ان رواية الجمع بين الصلوتين تشهد به ذلك ، وقد صرح به العديد رحمه الله في باب غسل الجمعة قال والعزى بين الصلوتين في ما ير الايام مع الاختيار وعدم العوارض اصل و ثبت لسنة به الامي يوم الجمعة و ظهرى عرفه و عشائى المردكه ، و ابن الحصيد حيث قال لا يختار ان يأتي الحاضر بالعصر عقيب الظهر الى صلاحه مع الرواى الا مسامرا او غليلا ، و حائفا ما يعطيه عنها ، بل الاستحباب للحاضر ان يقدم بعد الرواى و قبل مريضة الظهر شيئا من التطوع ، الى ان تروى الشمس فندمين او دراعا من وقت رواها ، ثم يأتي بالظهر ويعصها بالتطوع من اسبيح او الصلوة الى ان يصير العي اربعة اقدام او دراعين ثم يصلى العصر و لمن اراد الجمع بينهما من غير صلوة ان يعصل بينهما مائة سبيحة والاصحاب في المعنى قائلون باستحباب التأخير ، و اما يصرح بعضهم به اعمادا على صلوة الساعة بين العريصتين ، و مدروا ذلك في احاديثهم كثيرا ، مثل حديث اتيان حمير قيل عليه السلام بموايب الصلوة رواها معوية بن وهب و معوية بن مسروق ابو حذيفة والمفضل بن عمر و درج عن ابي عبد الله (ع) وعن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام ، قال كان رسول الله (ص) يصلى الظهر على دراع والعصر على نحو ذلك ، ثم اورد الروايات في ذلك الى ان اورد رواية عبد الله بن سنان الآتية من كتابه ، و قال هذا من في الباب ، و لم اعد على ما يماي استحباب المعريق من رواية الاصحاب سوى ما رواه عباس الناقذ ، وهو ان صح امكن تأويله بجمع لا يقتضى طول المعريق ، لامتناع ان يكون ترك النافلين بينهما مستحبا وقلة



على ظهرى الجمعة ، واما باقى الأخبار مفصولة على حوار الجمع وهو لا يماس استحباب التعريق .

قال الشيخ كل خبر دل على فصلية اول الوقت محمول على الذى يبنى وقتب النافلة ، وبالجملة كما علم من مذهب الامامية حوار الجمع بين الصلوتين مطلقا، علم به استحباب التعريق بينهما بشهادة النصوص والمصنفات بذلك ، واورد على المحقق نجم الدين تلميذ جمال الدين بن يوسف بن حاتم الناسى المنعوى ، وكان ايضا تلميذ السيد بن ابى طائوس ، ان النبى (ص) كان يجمع بين الصلوتين فلاحاجة الى الاذان لثانيه اذ هو للاعلام ، وللحصر المفسد لأ عند الجمع بين الصلوتين يفسد الاداء ، وان كان يعرى فلم يدينم الى الجمع وحملوه فصل فاحابه المحقق ان النبى (ص) كان يجمع ثاره و يفرق اخرى ، ثم ذكر الروايات كما ذكرنا ، وقال ايضا استحباب فيها الجمع فى الوقت الواحد ان النبى بالموافق والعرضين فيه لأنه مبادرة الى تعريض الدمة من العرس ، حيث نيب دخول وقت الصلوتين ، ثم ذكر خبر عمر بن حريث عن الصادق (ع) ، و سألته عن صلوة رسول الله (ص) ، فقال كان النبى (ص) يصلى ثمان ركعات ثم يصلى اربعاً الاولى ، و ثمان بعدها و اربعاً العصر ، و ثلاثا المغرب و اربعاً بعدها ، والعشا اربعاً ، و ثمانى الليل ، و ثلاثا الوتر ، و ركعتى الفجر ، و العداة ركعتين .

ثم قال معظم العامة على عدم حوار الجمع بين الصلوتين لغير عدد ، شعرد عليهم بما روى فى صحاحهم من اخبار الجمع ، الى ان قال و روى مالك ان النبى (ص) جمع بين الصلوتين فى السفر و هو دليل الحوار ولا يحمل على انه صلى الاولى آخر وقتها والثانية اوله ، لأن ذلك لا يستوى جمعا ، وابن المنذر من ائمة العامة لما صح عنده احاديث الجمع ، هب الى حوارته انتهى كلامه العتيق حشره الله مع الشهداء الاولين ، و ينبغي ان يحمل عليه كلام العلامة قدس الله روحه ، انتهى .

قال فى المدارك : وذهب جمع من الاصحاب الى استحباب تأخير العصر

الى ان يخرج وقت فصيلة الظهر و هو القتل او الاقدام ، و من صرح بذلك  
 المفيد رحمه الله في المقنعة فانه في باب غسل الجمعة العرفي بين الصلوتين ، و  
 في ساير الايام مع الاحتياط و عدم العوارض افضل ، قد ثبت السنة به الا في يوم  
 الجمعة فان الجمع بينهما افضل ، و قريب من ذلك عبارة ابن الجنيد فانه قال ،  
 لا يحتار ، ثم نقل كلامه المتقدم الى قوله ثم يصلى العصر ، وقال : و هو مضمون  
 رواية زرارة ، الا ان اكثر الروايات يقتضي استحباب المبادرة بالعصر عقيب  
 تأملتها من غير اعتبار الاقدام والادرع ، و جرم الشهيد من الذكرى باستحباب  
 التفريق بين العريصتين ، و احتج عليه بأنه معلوم من حال النبي ((ص)) ، ثم قال و  
 بالجملة كما علم من مذهب الامامية حوار الجمع بين الصلوتين مطلقا ، علم منه  
 استحباب التفريق بهما بشهادة المصوح والمصنعات بذلك وهو حسي ، لا يمكن  
 ان يقال ان التفريق يتحقق بتعقيب الظهر و فعل بأعلة العصر ، ثم قال في  
 الذكرى : و اورد على المحقق نجم الدين ، ثم ذكر الايراد المتقدم مع جوابه ، و  
 قال و يمكن الجواب عنه ايضا بأن الاذان اما يسقط مع الجمع بين الفرضين ،  
 اذا لم يات المكلف بالتأمل بينهما ، اما مع الاتيان بها فيستحب الاذان  
 للثانية كما سيحى بيانه ان شاء الله انتهى كلام المدارك .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان تحقيق الكلام يقع في مقامات .

**الأول :** اعلم انه يستحب التفريق بين صلوتي الظهر والعصر ، اتفاقا

و فتوى .

**الثاني :** هل يتحقق التفريق المسحب بالاتيان بالتأمل بين العريصتين؟

اولا بد من تأخير العصر حتى يمضي وقت فصيلة الظهر؟ و هي كما عرفت اما  
 القتل و هو المشهور او القدام والعريضة او اربعة اقدام كما احتربا ، اولا بد من  
 تأخيرها حتى يمضي الدراعان مطلقا و لو لم نقل اسما وقت فصيلة المشهوريين  
 الاصحاب على الظاهر المصرح به في كلام غير واحد الاول ، و ذهب جمع من  
 الاصحاب الى الثاني على ما حكاه السيد في المدارك ، قال بعض المحققين بعد

قول المفاتيح وحدّ أي التعريق المستحب بأن يؤتى بالثانية بعد انقضاء وقت فصيلة الأولى ، ما صورته : وهذا الحد من جماعة من الأصحاب ، حيث اعتبروا خروج وقت الفصيلة مثل أن يأتي بالعصر بعد ما مضى من العي ، فامة و صيرورة ظل كل شيء مثله ، كما هو الظاهر من أحبار كثيرة ، وهو أوفق بكلام الجماعة ، أو انقضاء سبعمى الشاحص من العي ، كما هو الظاهر من الأحبار المعتمدة ، وكلام جماعة ، انتهى .

أقول وألذاهب الى القول الثاسى من الأصحاب على ما وجدناه هو الشهيد فى الذكرى كما عرفت سابقا من نقل كلامه ، من قوله : الاقرب استحباب تأخير العصر الى أن يخرج وقت فصيلة الظهر ، أما المقدريان فالتين والظهر ، و أما المقدريهما سلف من المثل والاقدام وغيرهما ، وأما المقيد رحمه الله فذهابه فى المقنعة فى باب غسل الجمعة الى هذا القول غير ظاهر بل الظاهر من عبارته المتقدمة هو الذهاب الى القول الأول ، وأما ابن الحبيد معبارته صريحة فى عدم دهايه الى القول الثاسى . كيف وقد تقدم فى الأمر الأول انكالمشهور بقول بامتداد الفصيلة الى المثل . نعم القائل بالقول الثالث كالحق الشىخ حسن فى كتاب المنتقى كما تقدم الى الإشارة .

وبما ذكر ظهر عدم وجاهة ما صعه فى الذكرى حيث نقل كلامهما ، لتوهم موافقتهما له ، واقتفاء فى ذلك صاحب المدارك ومن يحدو حدوده معدوهما من أرباب القول الثاسى ، من غير بصيرة و تدبر فى عنوان المسئلة ، لعد أحالهما فى العنوان بما ترى ، للقول الثالث طواهر حطة من الأحبار ، منها الخبر الثاسى و التاسع والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والعشرون و الثاسى والعشرون والرابع والعشرون والحامس والعشرون المؤيد بالخبر السابع والعشرين والسادس والسابع . ولم أجد للثاسى دليلا يطق على العنوان المذكور فى المسئلة .

للاشخاص العائلين بامتداد فصيلة الظهر الى المثل . حطة من الأحبار

منها الخبر الرابع و رواية زرارة المتقدمة في العقاب الثاني المتقدم في الاموال  
المروية في البحار عن الاحبار ، والخبر مروي عن المحارب السوية المتقدم هناك ،  
والخبر الرابع عشر المتقدم في شرح مول المصنف - العقد الثاني في اواسها ، وفيه  
ان هذه الاخبار مع ان في دلالة بعضها مناقشة غير ماهرة لذلك ، و تدقيقا  
الوجه فيما سبق فراجع .

ولم قال بامتناد وقف فضيلة الظهر الى اربعة اقدم ، الاخبار التي  
ذكرها بالنقول الثالث ، وفيه ما ستعرف .  
و للمعشور وجهان .

الأول : حلة من الاخبار ، منها الخبر السادس والعشرون والثاني و  
الثلاثون والثالث والثلاثون والسابع والثلاثون والسادس والثلاثون المؤيد بالخبر  
الثامن والثلاثين ، ومنها روايتنا دعائم الاسلام المتقدمتان في دليل التدسيب  
المتقدم المؤيد برواية علي بن جعفر المتقدمة هناك . كرواية المتقدمة في قبلة  
المامية للحد بين الظهريين ، ومنها ما رواه العباسي عن زرارة المتقدمة في المكان  
المتقدم .

الثاني : قوله تعالى (( و سارعوا الى معرفة من ربكم )) ، وقوله تعالى (( واستمعوا  
الحيرات )) ، لا يقال : يعارض المذكورات الاخبار الدالة على القول الثالث لأنقول  
الأخبار التي استند بابها بالنقول الثالث لا تصلح لمعارضة ما دل على المعشور  
لوجه :

الأول : ان الاخبار الدالة على المعشور معتقدة بالشبهة ، فليقل ان  
التوقيف الوارد في الاخبار الدالة على القول الثالث للماملة ، كما يرشدك اليه  
الخبر الثامن والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر المعتصد  
بالخبر السادس عشر .

الثاني : انها معارضة بالأخبار الدالة على مراحة الفريضة للماملة في  
الاربعين ، ومنها الخبر السادس والعشرون والحادي والثلاثون والثاني والثلاثون

المؤيد بالحبر الاربعين ، ومنها روايتا دريغ الحارثي المتقدمان في التدنيب  
الأول الواقع في الأمر الأول ، ومنها رواية الهداية الواقعة في الأمر الأول في  
قبيل ما احتجحه الشيخ في المختلف لما ذهب اليه . وهذه الأحبار مقدمه لوجوه  
عديدة \*

الثالث : انها معارضة بالأحبار الدالة على فصله أول الوقت منها الحبر  
الثامن والحبر السادس والعشرون المشتمل على قول أبي جعفر ((ع)) أحب  
الوقت إلى الله عز وجل أوله حين يدخل وقت الصلوة فصل العريضة . والسابع و  
العشرون والمشتمل على سؤال زرارة وعن أبي جعفر ((ع)) أول الوقت أصل أو  
وسطه أو آخره \* و جوابه ((ع)) له أوله مال رسول الله ((ص)) أن الله يحب من  
الحبر ما يحل . والسادس والاربعون المشتمل على قول أبي جعفر ((ع)) أعلم  
أن أول الوقت أصل محل الحبر ما استطعت . والتاسع ولا ربور والخمسون  
المتقدم كلهم في التدنيب الواقع في شرح قول المصنف رحمه الله المقصد الثاني  
في أوقاتها ، ومنها ما رواه التهذيب في باب المواعيت في الريادات عن سعد  
بن مسعد قال قال الرضا ((ع)) يا ملائدا دخل الوقت عليك فصلها فانك  
لا تدري ما يكون ، ومنها ما رواه المجلسي في السحار في باب الحث على  
المحافظة على الصلوات من ثواب الاعمال عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن  
أحمد بن محمد عن أبي محبوب عن سعد بن أبي حلف عن أبي الحسن موسى  
عليه السلام قال الصلوات المعروضة في أول وقتها إذا أميم حدودها ، أطيب  
ريحا من قضيب الاس<sup>(١)</sup> حين يؤخذ من شجرة في طيبة وريحه و طرائته فعليكم  
بالوقت الأول ، و رواه غيره أيضا في غيره ، من الحواشي شئ طري أو  
عصّ بين الطراوة ، وقال قطرب طرو اللحم و طري طراوه و طراه ، وبالحملة من  
تدبر في جميع الأحبار الواردة في هذا المصنف لا ينفي له شك ولا ريب في

(١) شأخهاى مورد \*

ترجيح ما هو المشهور <sup>(١)</sup> بين علمائنا الاحبار .

فان قلب طاهر حمله من الاخبار الدالة على القول الثالث ، هو مداومة السبي ((ص)) على ايقاع العصر بعد الذراعين ، لمكان لظة كان الباطنة في الاستمرار ، مما وجه الجمع بينهما وبين الاخبار الدالة على المشهور ؟ قلت لم يتم لنا دليل على وجوب الجمع ، فإلا حالة عليهم صلوات الله عليهم اولى ، نعم تصدى بعض متأخري المتأخرين لوحه الجمع بوجوه اكثرها بعيدة بأقاربه .

والقريب منها وجهان .

الأول : ان ما دل على أن السبي ((ص)) كان يصلح الطهر على ذراع و العصر على ذراعين ، مبني على انه ((ص)) كان يطيل النوافل بحيث يفرغ في ذلك الوقت لعرض انتظار الجماعة ، او يقال انه ((ص)) قد يفرغ قبل ذلك الوقت لكن ينتظر اجتماع الناس بهذا المقدار ، او يستظر ذراع الجماعة من النوافل بهذا المقدار .

وفيه اولا ان المستفاد من رواية الحرايج والجرايح المتقدم في التذويب الأول الواقع في الأمر الأول ، ان المسارعة بالعريضة في اول وقتها افضل من انتظار الاجتماع . وثانيا ما ذكره لا يتفق في العصر الواقعة بعد اجتماع الناس فتدبر .

(١) و يعصد المشهور ايضا ما رواه الصدوق في العلل في باب العلة التي من اجلها ترك أمير المؤمنين ((ع)) صلوة العصر عن احمد بن الحسن القطان قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد الحسبي قال حدثنا مرات بن ابراهيم الكوفي قال حدثنا جعفر بن محمد الفراء قال حدثنا محمد بن الحسين قال حدثنا محمد بن اسمعيل قال حدثنا احمد بن روح و احمد بن هلال عن محمد بن ابي عمير عن حنان قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) ما العلة في ترك أمير المؤمنين علي ((ع)) صلوة هو يجب له ان يجمع بين الظهر والعصر فأجرها قال انه لما صلى الظهر التفت الى حصة لقاءه ، الخ . (منه)

الثاني : ان الأفضل الاتيان بهما عند الفراع من الوافل ، وبعده في العصيلة الاتيان بهما عند الذراع والذراعين ، قال ذلك البعض و هو غير بعيد الوجه .

أقول والابصار ان ذلك ايضا بعيد، لعدة كان الظاهرة في استمراره صلى الله عليه وآله في الاتيان بهما بعد الذراع والذراعين .  
قال بعض الاجلاء والاضطرر على ان منشأ هذا الاختلاف في الأخبار، انما هو التقية التي هي اصل كل حجة في الدين و بلية، الى ان قال . و بقي الكلام في ان التقية في أي الطرفين من هذه الأخبار ؟ ولعل الاقرب كونها في اخبار التحديد بالاقدام والادرع . وذلك اولاً من حيث اعتضاد اخبار التحديد بالنافلة بعمل لاصحاب قد يما و حديثنا ، ولم نقف على قائل يظاها ترجيح اخبار الاقدام سوى المحقق الشيخ حسن في كتاب المستقى .

أقول قد عرفت ان الاسكافي ايضا قائل بحج ما قاله المحقق المذكور قال اي بعض الاجلاء . وثانياً من حيث اعتضادها بأخبار استحباب تحفيف النافلة و اخبار افضلية ما قرب من اول الوقت، وثالثاً ان الاقرب الى حادة الاحتياط، وقد عرفت ان الحمل على التقية لا يتوقف على وجود القائل بذلك من العامة، و ان شتهرين اصحابا رضي الله عنهم حصصا للحمل على التقية بذلك ان اخبارهم يرد، فان المستعاد من الأخبار ان منشأ التقية انما هو من حيث اتساقهم على امر واحد، و اجماع كلمتهم على ذلك يوجب الاحد برفايتهم ودخول الصرع عليهم، و اذا كانت كلمتهم متفرقة و قولهم عن الامام محتلفة ها نوافي نظر المعد و نسبهم الى عدم الدين والذهب، فلم يعبئوا بهم . انتهى .

أقول قد عرفت ان في الحمل على التقية مع عدم ظهور قائل منهم توقف نعم يمكن ان يقال موافقة احد من العامة، لكل من الأخبار الدالة على القول الثالث، والأخبار الدالة على المشهور وان كانت غير ظاهرة و لكن باب الاحتمال منسد، فيقول . لما كان احتمال موافقة الأخبار الدالة على المشهور

لمذهب أحد من العامة أصعب من احتمال موافقه الأحبار الدالة على القول الثالث لمذهب أحد منهم ، فالقول بتقدّمها عليها غير بعيد ، هذا القول بثبوت الاحتمال في الأحبار الدالة على المشهور .

وأما إذا عينا الاحتمال كما لا يخلو عن قوة ، فالأمر اظهر فتخرج من هنا قاعده كلييه ، وهي ان الحبرين المتعارضين المكائش اذا تحقق احتمال التقية في أحد هما ، ولم يتحقق ذلك الاحتمال في الآخر فلا يبعد ترجيح ما لا يذهب الاحتمال فيه على الآخر . و اذا تحقق الاحتمال في كليهما و لكن الاحتمال في أحدهما اظهر من الآخر ، فلا يبعد ترجيح ما لا يذهب فيه الاحتمال الاظهر ، وان لم يظهر بالخصوص ذهاب أحد من العامة الى مذهب أحد من الحبرين في العرضين ، واغتم ذلك .

فان قلت ما تقول من رواية زرارة المتقدمة من اوائل التدبير المتقدم المشتمل على قول زرارة للصادق (ع) : اصوم فلا اقبل حتى تروى الشمس صليب نوا على ثم صليب الظهر ثم صليب نوا على ثم صليت العصر ثم بك ذلك قبل ان يصلى الناس ، وعلى حواه (ع) : يا زرارة اذا رأت الشمس بعد دخل الوقت ، و لكنى اكره لك ان تتحدّه وقتاً دائماً ، فاسها مما فيه للاخبار الدالة على المشهور .

قلت لعل الكراهية <sup>(١)</sup> المذكورة لأجل عدم حضوره في صلاة الناس وعدم متابعته لهم تقيّة ، او لما ذكره بعض متأخري السأخرين قال لعل وقت صلاة الفريضة زمان العراع من النوازل ، ان اتى بها مقتصد غير مسرع لعل والكراهية المذكورة والحبر باعتبار مسارعه زرارة واستعجاله التام ، حيث فرغ من الصلوات قيل ان يصلى الناس اسهى والأول اظهر ، سيما بعد ملاحظه خبر الاربعين وبما ذكره طهر حان رواية معدين ميسره المتقدمة الواقعة في قبيل رواية زرارة هذه .

(١) و يحتمل ان يكون الوجه في الكراهية هو اسلرام ذلك على مداومته لثرت الابراء . (مه)



فإن قلت كون التفريق بين الصلوتين مسحاً مما لا شبهة فيه و يدل عليه  
مضافاً الى الإجماع كثير من الأخبار المتقدمة في التبيين، مما يحمل في روايته  
سعيد بن علاقة وعباس الناقذ ؟ -

قلت يمكن أن يكون وجه التأويل فيهما هو ما مضى في كلام البحار، وتذكر  
والله هو العالم .  
تذليل :

ما نقله صاحب الذكرى من إيراد طميط حماد الدّس على المحقق بفعله  
(ص ١) أن النبي أن كان يجمع بين الصلوتين فلا حاجة للأذان بلثانية أو هو  
للاعلام ، والحق المصنوع أنه عند الجمع بين الصلوتين بسقط الأذان، وإن كان  
يعرف فلم يدبهم إلى الجمع وجعلوه فصل غير وجيه، وذلك لأن ظاهر كلامه هو  
القول بأن الجمع الموجب لسقوط الأذان هو الجمع بين الصلوتين في وقت  
واحد، وهو الفش أو غيره من غير عرف الناس وإن فصل بالنافلة، وأن التفريق هو  
عبارة عن الاتيان بالعصرين وقت آخر عزوف الذي أتى بها لظهور وهو الغل الثاني  
أو غيره لا شك أن ذلك مخالفة للأخبار المستفادة بأقول عند علمائنا الأبرار،  
لأن المستفاد عن وجه لا قبل الإنكار، هو أن الجمع والتفريق المترتب عليه  
سقوط الأذان وعدمه إنما هو باعتبار الأساس بالنافلة وعدمه ولو موقتاً واحداً،  
فالأول يسمى بعرفنا والثاني جمعا، مع صدقه كما سأل في نصيبه في بحث  
الأذان .

وأما ما علة لذلك بأن الأذان بلاعلام، ومع إجماع الناس لا حاجة  
إليه، فقد موع بالاطلاعات المستفادة من الأخبار الكثيرة الدالة على استحباب  
الاتيان بالأذان والاقامة في أول الصلوة لكل فصل منفرداً كان أو جمعاً ذكرنا  
كان أو مطلقاً، كالأذان في أوائل الأوقات الذي يأتي به المؤذن على  
الصدرة وهذا الأذان الذي يسحب أن يأتي به في أول الصلوة هو الذي  
يسقط لجمع بين الصلوتين وعدم الفصل بالنافلة، نعم لو لم يستطع الناس أحداً

لكان الاكتفاء بالاقامة قويا ، وما رواء التهديد في باب الاذان والاقامة في الموثق كالصحيح عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن الحسن بن زياد قال قال ابو عبد الله ((ع)) - اذا كان القوم لا ينتظرون احدا الكفو بالاقامة واحدة ، قال بعض الافاضل - اذا اطلق الحسن بن زياد ما ظاهر انه العطار ، فان الظاهر العالب اطلاق الصيقل مقيدا به ، كما يظهر بالتتابع التام انتهى ، ويمكن ان يقال - لا سلم ان لا يكون الاذان في هذا الفرص ايضا مستحبا ، بل لو قيل بالاستحباب كما نقول في مطلق الجمع الذي من امرائه يوم الجمعة لم يكن بعيدا ، والا نصاب ان القول بالاستحباب في هذا الفرص لا يخلو عن اشكال ، والاحوط هو اترك كمطلق الجمع ، والتفضيل يطلب في بحث الاذان والاقامة ، وبالحملة ما اورد هذا الفاضل من التعليل باطلاقه ، غير وحيه كفهيه معنى الجمع والتعريق .

قال بعض الاحلاء - وملخص كلام المحقق الواقع في جواب هذا المورد ، هو ان النبي (ص) كان يجمع بين الصلوتين في وقت واحدة تارة ويعرق في وقتين تارة ، ونحن انما استحسنا الجمع في وقت واحد وندبنا اليه ، بالاتيان بالعرضين والمواويل كلا دون التعريق والتأخير الى العثل الثاني ، لما ثبت من دخول الوقتين بالروال ، معار الدمة مشعولة بهما والمبادرة الى تفريق الدمة من الواجب امر مدبوب اليه وبحوث عليه ، وهو مشعر بمواقفه للسائل في سقوط الاذان في الصورة المذكورة ، حيث جعله جمعا تفريقا من شأن الجمع سقوط الاذان فيه ، كما ذكره السائل ، انتهى .

أقول القول بظهور عبارة المحقق في مطابقته لهذا المورد في معنى الجمع والتعريق محل اشكال ، وبالحمله لو كان المحقق موافقا للمورد في معناه ما لا يراد الايراد .

الثالث : يسحب لمن يكن مسفلا ان يأتي بالعصر في اول وقتها ، لكونه مسارعة الى المعفوة واستنفاها الى الخير ، ولعموم الادلة الدالة على فضيلة اول

الوقت. كما مضى الى كثير منها الاشارة في مطاوى الابحاث السابقة  
الرابع : يستحب للمسافر ان يأتي بالعصر في اول وقتها ، للاخبار  
المستفيضة ، ومنها الخبر الثاني والثلاثون ، وجملة من الأخبار المتقدمة في  
التذنيب المتقدم .

الامر الثالث : اختلف الاصحاب في آخر وقت العصر. مع المرتضى انه  
يند وقت الفصيلة الى ان يصير العي فامتين ، ووقت الاحراء الى العروب. وهو  
المحكى عن الاسكافي و ابي ادريس و رهرة و جمهور المتأخرين ، وعن المفيد  
القول بامتداد وقتها للمختار الى ان يتعبرلون الشمس باصفرارها للعروب ، و  
للمصطر والناسي الى العروب ، وعن الشيخ في الخلاف آخره اذا صار كل شيء  
مثليه ، وعنه في الميسوط آخره اذا صار ظل كل شيء مثليه للمختار والمصطر الى  
عروب الشمس ، وهو المفعول عن ابن السراج و ابي الصلاح و ابن حمزة و طاهر  
سلا رو عن ابن عقيل ان وقته الى ان ينتهي الظل دراعين بعد زوال الشمس ،  
فاذا جاوز ذلك دخل في الوقت الآخر. مع انه رجم ان الوقت الآخر للمصطر. و  
عن المرتضى في بعض كتبه يمتد حتى يصير الظل بعد الزيادة ستة اسباعه  
للمختار ، واحتج في المختلف للمفيد بالخبر الثلاثين ، قال واحتج المفيد بما  
رواه سليمان بن جعفر في الصحيح ثم ساق الرواية ، ثم قال وهو الى اشارة  
الاصفرار لان الظل الى آخر النهار يفسم سبعة اقدام ، وقال بعض الأحناف  
الظاهر ان المراد بسنة اقدام وصف هما ، يعنى بعد المثل الاول ليتحقق ما  
ذكره من الاصفرار انتهى ، ثم حمله في المختلف على ان ذلك وقت الفصيلة .

أقول . وقد عرفت بما لا مزيد عليه ان وقت الاحراء مستند الى العروب ، واما  
وقت الفصيلة فهو مستند الى الدراعين . وانه مع الاشتغال بالساعة يراحم القدم  
الحامس بجملة من الأدلة التي اقمناها للوقت الاول للظهر ، فراحح و اصف  
اليها الخبر السابع والعشرين والتاسع والعشرين ، و دون ذلك في الفصل ستة  
و نصف ، كما دل على ذلك الخبر الثلاثون والخبر السابع والعشرون دل على

ان من تركها حتى تصير على ستة اقدم مدلك المصيح ، والحر الثامن والعشرون  
 مشتمل على قول الصادق ((ع)) لأبي بصير : صل العصر يوم الجمعة على ستة  
 أقدام ، وقد عرفت من نقل كلام البحار انه قال : وأما آخر فصيلة العصر فله  
 مراتب الاولى ستة اقدم ، والثانية ستة اقدم وبصف ، والثالثة ثمانية اقدم ، و  
 الرابعة المثلاث على احتمال انتهى .

اقول والعجب منه طأب ثراه انه لم يرد الدراعين ، وبالحيلة قال المحقق  
 عطر الله مرقد في التحرير وعم ما قال هذا الاختلاف في الأحبار دلالة الترخيص  
 وإشارة الاستحباب .

الرابع : حكى عن جماعة من الاصحاب استحباب تأخير الظهر للابراء .  
 كما رواه الصدوق في الفقيه في باب مواقيت الصلوة في الصحيح عن معوية بن  
 وهب عن ابي عبد الله ((ع)) انه قال كان المؤدس يأتي النبي ((ص)) في الحر  
 في صلوة الظهر ، فيقول له رسول الله ((ص)) : ابرد ابرد ، قال الصدوق بعد نقله ،  
 قال مصنف هذا الكتاب يعني محل محل واحد ذلك من التبريد ، وروى بعض  
 الأصحاب عن طرق العامة عن النبي ((ص)) انه قال اذا اشتد الحر الى وقوع  
 الظل الذي يمشي الساعي فيه الى الجماعة ، فابروا بالصلوة فان شدة الحر من  
 فيج حتم ، وروى في البحار في باب وقت الظهر عن منتهى المطلب انه قال  
 روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي  
 عبد الله ((ع)) قال : كان المؤدس يأتي النبي ((ص)) في الحر في صلوة الظهر ،  
 فيقول ((ص)) : ابرد ابرد ، وروى في المكاب المتقدم عن ابي عبد الله الشهيد  
 ياسر بن محمد عن الصدوق عن والده عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن محمد بن  
 عيسى عن معوية مثله ، وروى ايضا في الكافي المتقدم عن منتهى المطلب انه قال  
 روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن الحسن بن علي الوشاء  
 قال سمعت الرضا ((ع)) يقول : كان ابي ربما صلى الظهر على خمسة اقدم ، و  
 روى في الباب المتقدم عن احبار الرجال للكشي عن محمد بن ابراهيم الوراق

عن علي بن محمد بن يزيد عن بنان بن محمد عن أبي أبي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن أبي عمير قال دخلت على أبي عبد الله (ع) فقال كيف تركت زجاجة؟ قلت تركته لا يصلح العصر حتى تعيب الشمس، قال فانت رسول الله، فقل له فليصل في مواضع أصحابه فإني قد حرم<sup>(١)</sup> دل فأبلغته ذلك، فقل

أما والله أعلم أنك لم تكذب عليه ولكن أمرني بشيء فأكره أن أدعه .

قال في البحار قوله فإني قد حرم، أقول المسح فعلى بعضها بدلها المهيطة والقاء على بها المحبوس من التعجيل أي عبرت عن هذا الرأي، فإني أمرته بالأخير لمصلحة والآل من تعبير المصلحة ويؤيده أن في بعض المسح صرحت بالصاد المهيطة بهذا المعنى، وفي بعضها بإحسان والفاء كناية عن شدة التأثير والحرر أي حرم لفعله ذلك، وفي خبر آخر من أحسن زجاجة مخرج من الحرج وهو الضيق، وعلى التقديرين الظاهر أن قول الراوي حتى تعيب الشمس، مبني على العبادة والمخار، أي شارفت الغروب .

و روى أيضا في باب البحث على المتخاطبة على الصلوات عن كتاب العارات لأبراهيم بن محمد النعماني بإسناد عن ابن بكير قال قال علي (ع) في خطبته الصلوة لها وقت مرضه رسول الله (ص)، لا تصلح إلا به وقت صلوة المخرجين يرأى المزيله وبحرم على الصيام طعامه وشربه وقت صلوة الظهر إذا كان الغيط يكون ذلك، وإذا كان الشاء حين يرسل الشمس من أطلت ذلك حين تكون على حاجتك الأيمن، مع شروط الله في الركوع والسجود، ووقت العصر تصلح والشمس بيضاء معة، فدر ما يسلك الرجل على الحمل التعجيل فرسحين قبل غروبها كالحديث .

قال في البحار يدل على استحباب تأخير الظهر عند شدة الحر كما مر، ويمكن حمله على النقية أيضا، يكون على حاجتك الأيمن أي عند استيقان نقطة

الجبوت او الفيلة ، فان قبلتهم هربة منها قدر ما يسلك الرجل اى بقى ريع اليوم تعريها ، فاسهم جعلوا ثمانية فراسخ لمسير الحمل بياض اليوم ، وهذا قريب من زيادة الفى فامة اى سبعة اقدام ، اد فى اواسط المعمورة فى اول الحمل و الميراث عند استواء الليل والنهار يريد الفى سبعة اقدام فى ثلاث ساعات و دقائق ، و يريد و ينقص فى سائر العصول ، ولا يبعد حمل هذا ايضا على التقية بحريان عادة الحلفاء فله على التأخير اكثر من ذلك ، فلم يمكنه (ع) تعبير عادتهم اكثر من هذا .

و روى ايضا فى الباب المتقدم عن العلل عن أبى الهيثم عبد الله بن محمد عن محمد بن على الصانع عن سعيد بن منصور عن سعيان عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال قال رسول الله ((ص)) اد اشدد الحر فأبردوا بالصلوة ، فان الحر من ميع الحميم ، واشتدك النار الى ربها فان لها فى نفسى نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف ، فتدة<sup>(١)</sup> ما يحدون من الحر من ميعها وما يحدون من البرد من زمهريرها .

قال فى البحار بعد ذلك قال الصدوق معنى قوله فأبردوا بالصلوة اى عجلوا بها ، وهو مأخوذ من البرد<sup>(٢)</sup> و تصديق ذلك ما روى انه ما من صلوة يحصر وقتها الا ماضى ملك فوموا الى بيرانكم التى اوقد نموها على ظهر ركم ، فاطفئوها بصلونكم ، ثم قال المحلى طاب ثراه ظاهر الخبر استحيات تأخير صلوة الظهر عن وقت العصيلة فى شدة الحر ، وهذا الخبر ضعيف ، لكن روى الصدوق فى الفقيه فى الصحيح عن معوية بن وهب عن أبى عبد الله (ع) قال كان المؤمن الحبر ، ولا استبعاد فى كون الأخير فى الحر افضل توسيعا للامرود معال للحرر لكن لما كان محالعا لسائر الأحبار ، ومواعدا لطريقة المحالعين ، جعله بعضهم على التقية ، و بعضهم اوله كالصدوق .

(١) اشد فى روايات العامة كما قيل . (مه)

(٢) التبريد حل .

وقال في المنتهى: لا تعلم خلافا بين أهل العلم، في استحباب تعجيل الظهر في غير الحر، قالت عايشة: ما رأيت أحدا أشد تعجيلا للظهر من رسول الله ((ص))، أما في الحر فيستحب الإبراد بها، أن كاسب البلاد حارة وصلت في المسجد جماعة، وبه قال الشافعي، ثم نقل الروایتين من طريق الخاصة العامة، ثم قال: ولأنه موضع ضرورة فاستحب التأخير لروايتها، أما لو لم يكن الحر شديدا، أو كانت البلاد باردة، أو صلى في بيته، فالاستحباب فيه التعجيل، وهو مذهب الشافعي، خلافا لأصحاب الرأي واحد، انتهى.

وأما تأويل الصدوق رحمه الله، وفي أكثر النسخ، وهو مأخوذ من البريد، وفي بعضها من التبريد، والبريد الرسول السريع والأحد منه يعيد، وأما التبريد والإبراد مقال في القاموس: البرد دخل في آخر السهار، وبرده جاء به باردا، أو الأبراد المدة والعنى، وقال في النهاية: في الحديث: البرد بالظهور، فالإبراد انكساراً لوجه والحر، وهو من الإبراد الدحول في البرد، وقيل معناه: صلوها في أول وقتها من برد السهار وهو أوله، وفي المعرب: الباء للتعدية، والمعنى: ادخلوا صلوة الظهر في البرد أي صلوها إذا سكبت شدة الحر انتهى. وقد يقال في توجيه كلام الصدوق أنه صلى الله عليه وآله أمر بتعجيل الأذان والإسراع فيه كعمل البرد في مشيه، أما ليتخلص الناس من شدة الحر سرعاً، ويتفرغوا من صلواتهم حينئذ، وأما ليحصل راحة القلب وقرة العين، كما كان النبي ((ص)) يقول: ارحموا يا لئال، وكان يقول: فرة عيسى في الصلوة، فيل يعنى البرد نار الشوق واجعلني ثلج العوائد بذكر ربي.

وقيل الباء للسبية، والإبراد الدحول في البرد، والمعنى: ادخلوا في البرد وسكنوا عنكم الحر بالاشتغال بمقدّمات الصلوة، من المصنعة والاستشاق وعسل الأعضاء، فاسها سكن الحر، وقال في النهاية: في شدة الحر من عيج حهم، العيج سطوع<sup>(١)</sup> الحر ووراءه ويقال بالوار، وما حب القدر تفوح وبيع اداعلت، و

(١) شموع خل.

فدا حرجه مخرج التسيب والتمثيل ، اى كانه نار جهنم فى حرها ، انتهى .  
 وقال بعضهم اشكاه النار حمار من كثرتها وغلياها ، وارد حام احراشها  
 بحيث يصيق عنها مكاسها ، فيسعى كل حرء فى اماء الحرء الآخر و الاستيلاء  
 على مكاسها ، و نفسها ليهبها ، و حروج ما يمرل مأخوذ من نفس الحيوان فى  
 الهواء الدحاسى ، الذى تخرجه القوة الحيوانية ، و يبقى منه حوالى القلب .  
 و قوله اشد ما يحدون من الحر ، حرم مبتداً محذوف ، اى فى ذلك اشد  
 و تحقيقه ان احوال هذا العالم عكس امور ذلك العالم و اثارها ، فكما جعل  
 المستطابات و ما يستلذ بها الاصلان فى الدنيا ، اشياء بعييم الجباب ومن حسن  
 ما اعد لهم ، فليكونوا اميل اليها و اربع ميبها ، و يشهد لذلك قوله تعالى (( كلما  
 رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل )) . كذلك جعل الشدايد  
 المولمة والاشياء المودية اسود حال احوال الحميم و ما بعد به الكفرة والعصاة ،  
 ليريد خوفهم و ابرحارهم عما يوصلهم اليه ، مما يوجد من السموم المهلكة من  
 حرها ، و ما يوجد من صراصر المحمده من رمهرها ، وهو طبقة من طبقات  
 الجحيم انتهى كلام البحار .

قال الشيخ فى المبسوط على ما حكى اذا كان الحر شديداً فى بلاد  
 حارة ، او ارادوا ان يصلوا جماعة فى مسجد ، ان يبردوا بصلوة الظهر قليلا ، ولا  
 يؤخروا الى آخر الوقت ، انتهى .

أقول يمكن ان يستدل لهذا الحكم ايضا بالحبر الرابع ورواية زرارة السموية  
 فى البحار عن احبار الرجل المتقدم فى المقام الثانى الواقع فى الامر الثانى ، و  
 الصوص كما ترى مطلقة عبر مقيدة بقيد ، فالتفديد الطاهر من عبارة الشيخ وغيره ،  
 غير ظاهر الوجه .

قال بعض الاحلاء و قيدوا ايضا ذلك بقيود ، منها كون الصلوة فى جماعة ،  
 و كوسها فى المسجد ، و فى البلاد الحارة فى شدة الحر ، و الاصل فى هذه الفيود  
 ما قاله الشيخ رحمه الله فى المبسوط ثم نقل عبارته المتقدمة ، وقال و الصوص



كما ترى حاله من هذه القيود، إلا أن فرائض الحال في صحيحة معوية بروهت ،  
 يشير إلى بعض ما ذكره ، واما الخبران الاخيران أي الخبر الرابع ورواية زرارة  
 المروية في الاختيار ، فهما بالدلالة على عدم اشبه كما لا يخفى ، انتهى .  
 قال النازح العاقل بعد نقل اعصار المسند وكون البلاد حارة عن الشيخ  
 والظاهر عدم اعتبارهما احدا بالعموم ، انتهى .

أقول : ويمكن أن ينسب القيود المتقدمة من الخبر الذي نقلناه بعد  
 صحيحة معوية بن وهب الموقولة أولا . ولكن الخبر عام لا يصلح لتقييد الاطلاق  
 الأخبار السالفة ، وبالحمل لا أرى وجها يعنده في وجه تقييدهم للاطلاقات .  
 قال بعض الاجلاء " يمكن أن يكون مطرهم إلى استفاضة الأخبار بأصلية  
 الصلوة في أول الوقت ، ولعله الاظهر ، وفيه اشبه ما استشوا من ذلك جملة من  
 المواضع ولم يحتلوا في ذلك ، مما بالنهم احتلوا في هذا الموضع بخصوصه ؟  
 على أن اخباره صريحة ظاهرة في ذلك ، ولا معارض لها في البين ، سوى ما عرفت  
 بما ارتكبوا بحمله المواضع المتقدمة ، مع أن جملة من تلك المواضع  
 خال من الدليل كما نبهنا عليه .

و يمكن أن يقال أن هذه الأخبار محمولة على النية لو جود القائل على  
 بصورها من العامة ، ولعله الاظهر . كما يبادى بذلك رواية زرارة أي  
 الخبر الرابع ورواية الاختيار المتقدمة في المقام الواقع في الامر الثاني ، لا سهم  
 عليهم السلام على ما ذكره بعض الاجلاء ، كثيرا ما يحصون زرارة بأحكام يعقود بها  
 عن الشيعة اتقا عليه . مثل حبر الالهلال بالبحر ، وخبر المواعيل ، والافا احتصاص  
 زرارة بالعلامة على ذلك ، وإن كبير ، دون حملة الشيعة الموحدين يومئذ ، كما  
 صرح به حديث الكشي ، لا وجه له ظاهر إلا ما قلناه ، ولعل في سكوتة (ع) عن  
 حوايه ، والارسال اليه باطلا بذلك ، ما يشير إلى ما قلناه ، ورواية محمد بن أبي  
 عمر المتقدمة سابقا المقولة عن اختيار الرجال ، لذلك معاضدة ، وما ذكره طهران  
 الاشكال الحاصل من تخصيص الاصحاب بالسحاب الابراء بصلوة الظهر خاصة ،

مع أن الاستفادة من روايتي زرارة هو الأبراد في الظهر والعصر، غير وأرد عليها .  
 قال بعض الاحلأه الاصحاب اما صرحوا باستحياب الابراذ يصلوة الظهر  
 خاصة بالشروط التي ذكروها ، الطاهر كما قدماء من حيرى زرارة هو الأبراد في  
 الظهر والعصر ، و هو مشكل ، اد الخروج عن مقتضى الأخبار المستفيضة ، بمثل  
 هذين الخبرين ، سيما مع عدم دهاب احد اليه ، لا يحلو من بعد ، انتهى .  
 بقى الكلام في التأويل الذي ذكره الصدوق لقوله ((ص)) ابرد من جعله  
 بمعنى عجل ، قال في الذكرى على ما سبب و هو عريب لعدم مساعدة اللغة  
 عليه كالعرب ، و اما التوجيهات التي ذكرت لكلام الصدوق فمعينه ، قال بعض  
 الاحلأه و لعل الحامل للصدوق رحمه الله في ارتكاب هذا التأويل البعيد وكذا  
 من مال الى كلامه ، و وجهه هو شهرة هذا القول عند العامة ، ولهذا ان بعض  
 الاصحاب نقل عن الصدوق رحمه الله حمل صحيحة معوية على التقية . و فيه ان  
 كلام العامة ايضا مختلف في ذلك ، انتهى .

أقول : كلام العامة وان كان مختلفا كما مر في ذيل نقل روايه زرارة المنقولة عن  
 الاحتيار في المقام الثاني الواقع في الامر الثاني ، ولكن ذلك غير ضاير لان وجود  
 قائل من العامة ولو كان واحدا يكفى في الحمل على التقية ، وبالحمل الاحتياط  
 هو المحافظة على اوائل الاوقات الامع متفقة شديدة ، والله هو العالم .

و من تزيل الجمعة سرلة الظهر وجهان ، قال الشارح المحقق ، الاقرب  
 لا ، اقتصار الحكم على مورد النص ، وللأخبار الدالة على ضيق وقت الجمعة ، و  
 ادعاء عموم النص توهم ، و حالف في ذلك المصنف رحمه الله في التذكرة ، انتهى  
 أمول وما ذكره الشارح المحقق هو الاحوط .

( و اول المغرب اذا غربت الشمس ) ملا خلاف احده ، بل عليه الإجماع  
 في كلام غير واحد منهم ، كالمعتبر وغيره <sup>(١)</sup> وفي المنتهى هو قول كل من يحفظ عنه

(١) شرح المفاتيح . ( صه )

العلم لا نعرب فيه خلافا ، والأخبار الدالة عليه مناجورة عن حد الاستعاضة بل  
لعلها متواترة ، كما سيحى الى شطر منها الاشارة . وبالجملة لا اشكال ولا خلاف  
فى ذلك . واما الخلاف فيما يتحقق به العروب ، فالمشهور بين الاصحاب انه  
اما يعلم برؤال الحمرة المشرقية عن قمة الرأس باحية المعروب . والمصنف طاب ثراه  
احتار هذا القول حيث عقب العروب بقوله ( المعلوم بعبودية الحمرة المشرقية )  
قال فى التحرير وعليه عمل الاصحاب . وقال الشيخ فى المبسوط علامة عيبوية  
الشمس هو انه اذا رأى الآفاق والسماء مصحبة ولا حائل بينه وبينها ، وراها قد  
غابت عن العين علم عروبها ، وفى اصحابنا من قال يرأى رؤال الحمرة من  
باحية المشرق وهو الاحوط ، فاما على القول الأول اذا غابت عن السطر ورأى  
صورها على جبل يقابلها ، او مكان عال مثل سارية الاسكندرية وشبهها ، فانه  
يصلى ولا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت ، وعلى الرواية الاخرى لا يجوز ذلك  
حتى تعين من كل موضع تراه وهو الاحوط . و يظهر منه ان الاعتبار عند  
بعبودية القرص . واليه ذهب فى الاستبصار على احد الوجهين فى الجمع بين  
الأخبار ، وهو مختار علم الهدى واين الحيد وابن بايويه فى كتاب علل الشرايع ،  
و ظاهر احتيائه من العقبه حيث نقل احاديث الدالة عليه . واحتاره بعض  
المتأخرين .

وقال ابن ابي عمير اول وقت المغرب سقوط القرص . و علامة سقوط  
القرص ان يسود افق السماء من المشرق . و ذلك اقبال الليل وتقوية الصلابة  
الحور اشتياك المحوم . ولعله اراد ما يقرب القول الأول . هذا على ما نعله  
بعض الافاضل .

وقال بعض الاحلة بعد نقل ما احتاره المشهور ماصورته خلافا لاسكانى  
والصدوق فى العطل والمبسوط . ف علامة العروب غيبته عن الحسن بالعروب و  
يحبطه كلام الديلمى والمرضى والغاضى فى بعض كتبهما . لحمل الوقت . سقوط  
القرص وليس نصا فيه . انتهى .

أقول : وسب الشارح المحقق وغيره هذا القول الى الاستبصار بقول مطلق ، كظاهر الصدوق في الفقيه و ستعرف ما يريد على ذلك ، فالواجب اولا بسط حملة من الأخبار المتعلقة بالمقام منقول .

الأول : ما رواه الكافي في باب وقت المغرب والعشاء عن ابي ابي عمير عن ذكره عن ابي عبد الله ((ع)) قال : وقت سقوط القرص وحب الاقطار ، ان تقوم بحداء القبلة و تتعقد الحزمة التي ترتفع من المشرق ، اذا جارت قبة الرأس الى ناحية المغرب ، فقد وحب الاقطار وسقط القرص .

الثاني : ما رواه ايضا في الباب المتقدم بطريقين عن القاسم بن عروة عن يزيد بن معاوية عن ابي جعفر ((ع)) قال : اذا غربت الحزمة من هذا الحائط يعني من المشرق ، فقد غابت الشمس من شرق الارض وعربها .

الثالث : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن علي بن احمد بن اشيم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال سمعته يقول : وقت المغرب اذا ذهب الحزمة من المشرق ، ويدري كيف ذلك ، قلت لا ، قال لا من المشرق مطلق على المغرب هكذا ، ورمع يمينه فوق يساره ، فاذا غابت ههنا ذهب الحزمة من ههنا .

روى في البحار في باب وقت العشاء عن ابي العليل عن ابيه عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري ، عن احمد بن احمد عن علي بن احمد عن بعض اصحابنا روى قال ابو عبد الله ((ع)) يقول : وقت المغرب الحبر .

قال في البحار : اطل عليه اشرف ، ذكره في القاموس ، والمراد بالمشرق ما يقع عليه شعاع الشمس من كرة البحار في جانب المشرق ، وبالمغرب محل غروب الشمس من تحت الافق ، اد بعد الاحتياط عن الافق برمان تذهب الحزمة عن المشرق ، واشرافه عليه ظاهر بهذا الوجه ، اد احد ههنا تحب الامور والآحر فوق الافق .

الرابع : ما رواه الشهيد في باب اوقات الصلوة عن محمد بن علي قال

صحبت الرضا ((ع)) في السفر ، فراهته صلى المغرب إذا قبلت العصمة من المشرق ، يعنى السواد .

الخامس : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات في الموثق عن احمد بن الحسن الذي ميل ان الطائفة عملت بما رواه ابو فصال عن علي بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : انما امرت ابا الخطاب ان صلى المغرب حين رآه الحمرة ، محمل هو الحمرة التي من قبل المغرب ، فكان صلى حين يعين الشفق .

السادس : ما رواه الكافي في كتاب الحج في باب الافاض عرفت في الموثق عن يونس بن يعقوب قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) متى الافاضة من عرفات ؟ قال : اذا ذهب الحمرة ، يعنى من الجانب الشرقى .

السابع : ما رواه التهذيب في الكتاب المتقدم في الباب المتقدم في الموثق عن يونس بن يعقوب قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) متى تفحص من عرفات ؟ فقال : اذا ذهب الحمرة من ههنا ، و اشار بيده الى المشرق و الى مطلع الشمس .

الثامن : ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : و اذا غاب الشمس دخل الوقتان ، المغرب والعشاء الآخرة . التاسع : ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : وقت المغرب اذا غربت الشمس ، فعاب قرصها .

العاشر : ما رواه الكافي في باب وقت المغرب في الحسن كالصحيح عن زرارة قال ، قال ابو جعفر ((ع)) : وقت المغرب اذا غاب القرص ، فان رأى بعد ذلك وقد صليت ، فاعد الصلوة ومضى صوتك و تكف من الطعام ان كنت اصب منه شيئاً .

الحادى عشر : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات عن عبد

الله بن سار عن ابي عبد الله ((ع)) قال وقت المغرب من حين تعيب الشمس الى ان تشتبك النجوم .

الثاني عشر : ما رواه ايضا في باب اوقات الصلوة عن علي بن حكم عن حدثه عن احدهما انه سئل عن وقت المغرب ؟ فقال اذا غاب كرسيمها قلت و ما كرسيمها ؟ قال قرصها ، فقلت متى يعيب قرصها ؟ قال اذا نظرت اليه فلم تره .

الثالث عشر : ما رواه في باب المواميت في الريادات عن الصباح بن سابة و ابي اسامة مالا سألوا الشيخ عن المغرب فقال بعضهم : جعلني الله فداك ستطر حتى يطلع كوكب ؟ فقال خطابية ان حبرئيل نزل على محمد ((ص)) حين سقط القرص .

الرابع عشر : ما رواه السهدي في باب اوقات الصلوة عن عمر بن ابي نصر قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول في المغرب اذا توارى القرص كان وقت الصلوة و افطر .

قال الشارح المحقق وفي طريق هذه الرواية موسى بن جعفر اليعقوبي . و هو غير موثق لكنه لم يستثن من رجال نوادر الحكمة و لعل في ذلك اشعارا بحسن حاله ، و في طريقها ايضا الوشاء و هو مدوح ، اقول بل الطاهر انه ثقة .  
الخامس عشر : ما رواه في باب المواميت في الريادات في الموثق عن اسمعيل بن حابر عن ابي عبد الله ((ع)) . قال سألته عن وقت المغرب ، قال : ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق .

السادس عشر : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن حارود قال قال لي ابو عبد الله ((ع)) يا حارود يصحون ولا يقبلون ، فادأ سمعوا شيئا نادوا به او حد ثواب شيئا اداعوه ، قلت مسوا بالمغرب قليلا ، فركوها حتى اشتبكت النجوم ، فأنأ الآن اصلحها اذا سقط القرص .

السابع عشر : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الصحيح عن حريز عن

ابن اسامة أو غيره قال : صعدت مرة جبل أبي قبيس والناس يصلون المغرب ،  
فرايت الشمس لم تغب حلف الحبل عن الناس ، فلقيت أبا عبد الله ((ع))  
فأحيرته بذلك فقال لي : فلم فعلت ذلك ؟ بئس ما صنعت ، إنما تصلونها إذا لم  
ترها حلف حبل غابت أو غارت ، ما لم يتحلاها سحب أو ظلمة تظليها ، فأنما  
عليك مشرقك و معرك و ليس على الناس أن يبحثوا .

قال الشارح المحقق : ورواه الصدوق في الفقيه<sup>(١)</sup> عن ابن اسامة بطريق فيه  
ضعف ، لكن أيراد في ذلك الكتاب قريبه الاعتماد ، مع أن الطاهر ترد يد الثقة  
و غيره ، مشعر بأن الراوى مما يوثق بقوله ، وبالحطة هذا الخبر معتبر وإن لم يبلغ  
حد الصحة ، انتهى عندى .

أقول روى في البحار في باب وقت العشائين عن محاسن الصدوق عن  
محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن  
سعيد عن حماد عن حمير عن زيد الشحام أو غيره ، مثله .

الثامن عشر : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب المواقيت في القوى عن<sup>(٢)</sup>  
ساعة بن مهران قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) في المغرب أأرما صلياً ويحس  
بحاف أن تكون الشمس حلف الحبل ، وقد ستر ما منها الحبل ، فقال لي : ليس  
عليك صعود الجبل .

و روى في البحار في باب وقت العشائين عن محاسن الصدوق عن أبيه و  
ابن الوليد معا عن سعد بن عبد الله عن موسى بن الحسن والحسين عليهما  
عن أحمد بن هلال عن أبي أبي عمير عن جعفر بن عثمان عن ساعة ، مثله إلا أن  
فيه بدل وقد ستر ما منها الحبل أو قد سترها من الجبل .

التاسع عشر : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات في  
الصحيح عن ابن أبي عمير عن محمد بن حكيم عن شهاب بن عبد ربه قال قال

(١) أقول رواه في باب المواقيت . ( منه )

(٢) وراه حل .

أبو عبد الله (ع) يا شهاب ابي احب اذا صليت المغرب ان ارى في السماء  
كوكبا .

**العشرون** : ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن يعقوب بن شعيب  
عن ابي عبد الله (ع) قال قال لي مسوا بالمغرب قليلا ، فإن الشمس تعيب من  
عندكم قبل ان تغيب من عندنا .

**الحادي والعشرون** : ما رواه في باب اوقات الصلوة عن ابي اسامة  
الشحام قال قال رجل لأبي عبد الله (ع) : آخر المغرب حتى يستبين النجوم ؟  
قال : يقال . خطابه ان حبرئيل (ع) نزل بها على محمد (ص) حين سقط  
القرص .

روى في البحار في باب وقت العشائين عن العليل عن ابيه عن سعد بن  
عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي  
اسامة الشحام ، مثله .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن احبار الكشي عن حمدويه و ابراهيم  
ابن بصير عن الحسن بن موسى عن اس عبد الحميد ، مثله .

قال في البحار : خطابية اي بدعة ابدا عنها ابو الخطاب ، وهو رجل عدل  
ملعون على لسان الصادق (ع) ، اسمه محمد بن مفلح وكان صاحب يد عو  
اهواء .

**الثاني والعشرون** : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريات في  
الموثق عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان  
عن ابي عبد الله (ع) قال قال وقت المغرب من حين تعيب الشمس الى ان  
تشتبك النجوم .

**الثالث والعشرون** : ما رواه في المكان المتقدم في الموثق او كالصحيح  
لمكان اما بن عثمان عن اسمعيل بن العسل الهاشمي عن ابي عبد الله (ع) انما  
كان رسول الله (ص) يصلي المغرب حين تعيب الشمس ، حيث يعيب حاجبها .



وعن الصباح حواجب الشمس نواحيها \*

الرابع والعشرون : ما رواه في المكان المتقدم عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال : وقت المغرب حين تعجب الشمس

الخامس والعشرون : ما رواه التهذيب في باب الصلوة على الأموات من

الريادات في الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (ع) قال

سألت عن صلوة الحساير إذا احمرَّت الشمس ، يصلح أم لا ؟ فقال لا صلوة في

وقت صلوة ، وقال إذا وجب الشمس فصل المغرب ثم صلى على الحساير \*

السادس والعشرون : ما رواه في باب المواقيت من الريادات عن

عبد الله بن وصاح قال كتب إلى العبد الصالح يتوارى القرص ويقبل الليل ثم

يريد الليل ارتفاعاً وسرعة الشمس ، وترفع فوق الليل حمرة ، ويؤدُّ عندما

لمؤدِّون فأصلى حيث مضى كفت صائماً ، أو انتظر حتى تذهب الحمرة

لسي قوى أحسن ، فكتب إلى أرى لك أن تنتظر إلى أن تذهب الحمرة وتأخذ

بالحاجة له بيت \*

وروى هذا الخبر في الاستبصار في باب وقت المغرب عن عبد الله بن

صباح \*

فإن لشارح المحقق بعد نقل الخبر عن ابن صباح ولا يخفى أن الخبر على

هذا الوجه ، يقول في الصامي والتهذيب يدل عبد الله بن صباح عبد الله بن وصاح

وهو ثقة ، وابن موله ويرتفع فوق الليل ، فوق الحبل وهو أحسن ، أمول : عندما

سحنتان من السحاب في أحدهما ويرتفع فوق الليل كما نقلنا ، وفي الآخرة

يدل الليل الحبل \*

السابع والعشرون : ما رواه أيضاً في المكان المتقدم عن محمد بن شريح عن

أبي عبد الله (ع) قال سألت عن وقت المغرب ؟ فقال إذا تعيرت الحمرة في

الأمق وذهب الصفرة ، وقبل أن تشتبك المحرم \*

الثامن والعشرون : ما رواه التهذيب في باب أوقات الصلوة عن اسمعيل

بن همام قال : رأيي الرضا ((ع)) وكنا عنده لم يصل المغرب حتى ظهر المحرم  
قام ف صلى بنا على دار ابن أبي محمود .

التاسع والعشرون : ما رواء في الباب المتقدم في الصحيح عن أحمد بن  
محمد بن عيسى عن علي بن الصلت عن بكر بن محمد عن أبي عبد الله ((ع)) قال سأله  
سائل عن وقت المغرب ؟ قال إن الله تعالى يقول في كتابه ((فلما حن عليه  
الليل رأى كوكبا)) فهذا أول الوقت ، وآخر ذلك عيوبة الشفق ، وأول وقت  
العشاء ذهاب الحمرة ، وآخر وقتها إلى عسق الليل بصف الليل .

و رواية أيضا في باب المواقيت ، بأدنى تفاوت غير محل .

الثلاثون : ما رواء الصدوق في العتبه في باب الوقت الذي يحل فيه  
الامطار قال قال أبي ريسان الله عليه في رسالته إلى يحل لك الاططار اذا  
بدت ثلاثة أحمر ، وهي تطلع مع غروب الشمس ، وهي رواية آبان عن زرارة .  
أقول روى التهذيب في باب الريادات الواقع في آخر كتاب الصيام في  
الصحيح عن زرارة قال سألت أبا جعفر ((ع)) عن وقت افطار الصيام قال حين  
تهبطوا ثلاثة أنجم .

الحادي والثلاثون : ما رواء التهذيب في باب اوقات الصلوة عن محمد  
بن أبي حمزة عن ذكره عن أبي عبد الله ((ع)) قال طلعون ما ورن من آخر المغرب  
طلب فضلها .

روى في البحار في باب وقت العشاء عن عن العلل عن أبيه وابن الوليد  
معا عن محمد بن العطار عن محمد بن أحمد الأشعري عن أحمد بن محمد عن  
علي بن أحمد عن محمد بن أبي حمزة عن ذكره عن أبي عبد الله ((ع)) قال  
طلعون من آخر المغرب طلبا لفضلها .

الثاني والثلاثون : ما رواء التهذيب في باب المواقيت في الريادات عن  
عيسى بن الريان قال كتب الله الرحمن يكون في الدار يسعه حيطاسها النظر  
إلى حمرة المغرب ومعرفة معيب الشفق ووقت صوة العشاء الآخرة .

يصلّيها وكيف يصنع ؟ فوقع ((ع)) يصلّيها اذا كان على هذه الصفة عند قصر النجوم . والعشاء عند اشتباكها وبياض معيب الشفق .

و روى في البحار في باب وقت صلوة العشاءين عن السرائر من كتاب المسائل برواية احمد بن محمد بن عياض الجوهرى و رواية عبد الله بن جعفر الحميرى عن مسائل على بن الريان ، قال كنت الى ابي الحسن ((ع)) رجل يكون في الدار يسمعه حيطاسها من النظر الى حمرة المعرب ومعرفة معيب الشفق و وقت صلوة العشاء . متى يصلّيها وكيف يصنع ؟ فوقع ((ع)) يصلّيها اذا كانت على هذه الصفة . عند اشتباك والمعرب عند قصر النجوم و بياض معيب الشفق في البحار في التهذيب بعد نقل الرواية . قال محمد بن الحسن معنى قصر النجوم بياسها ، و في الكافي قصر النجوم بياسها . و في بعض نسخة النجوم في الموضوعين و في القاموس العصر احتلاط الظلام . ومصر الطعام بصورة سما و علا و بعض و رخص . و في مصباح اللعة . فصر الثوب بيضته . فعمل ما ذكرناه اما مأخوذا من المعنى الاخير و من المعرب . ثم اعلم ان نسخ الحديث من لفظ الخبر محتله معنى الكافي يصلّيها اذا كان على هذه الصفة عند قصر النجوم والمعرب عند اشتباكها و بياض معيب الشفق . و في التهذيب يصلّيها اذا كان على هذه الصفة عند قصر النجوم والعشاء عند اشتباكها و بياض معيب الشفق . و هو اصوب مما في الكتابين و اولى بسائر الأحكام . كما لا يخفى . انتهى .

الثالث والثلاثون : ما رواه في باب اوقات الصلوة عن يزيد بن حليبه قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) ان عمر بن حنظلة اتانا عنك بوقت . قال فقال ابو عبد الله عليه السلام ان لا يكذب عليا قلت قال وقت المعرب اذا غاب القرص لا ان رسول الله ((ص)) كان ا . ا حذبه السير احر المعرب ويجمع بينهما وبين العشاء . فقال صدق . وقت العشاء حين يعيب الشفق الى ثلث الليل و وقت المحرحين يندو حتى يضيء .

الرابع والثلاثون : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم في الصحيح عن

ريح قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) أن أبا من أصحاب أبي الخطاب يمسون بالمعرب حتى تشتبك اللحوم، قال أبرا إلى الله من فعل ذلك متعبدا .  
**الحامس والثلاثون:** ما رواه في البحار في باب وقت العشاءين عن محاسن الصدوق عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى و موسى بن جعفر البغدادي معا عن عبد الله بن الصلت عن الحسن بن علي بن فضال عن داود بن أبي يزيد عن الصادق ((ع)) إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المعرب .

**السادس والثلاثون:** ما رواه أيضا في الباب المتقدم منه عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن الحسن بن سعيد عن علي بن النعمان عن داود بن مرقد قال سمعت أبي يسأل أبي عبد الله ((ع)) متى يدخل وقت المعرب ؟ فقال إذا غابت كرسيتها . قال وما كرسيتها ؟ قال فرصها . قلت متى يعيب فرصها ؟ قال إذا نظرت إليه فلم تره .

قال في البحار لعل الضمير في كرسيتها راجع إلى الشمس بمعنى الضوء . فإنه يطلق على الحرم وعلى الضوء وعليهما معا شبه مرض الشمس بكرسي الضوء لتمكته فيه . ونقل الشارح المحقق هذا الحرم في الذخيرة بقوله وما رواه ابن بابويه في كتاب المحاسن في الصحيح عن داود بن مرقد ثم نقل الخبر وقال وفي الصحيح عن داود بن أبي يزيد قال قال مال الصادق جعفر بن محمد ((ع)) إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المعرب .

**السابع والثلاثون:** ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن محاسن الصدوق عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن أبيان عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن محمد بن يحيى الخثعي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول . كان رسول الله (ص) يصلّي المعرب ويصلّي معه حتى من الأضمار، يقال لهم سو سله ما رلهم على نصف ميل ، فيصلون معه ثم يصرفون

الى منازلهم ، وهم يرون مواضع نيلهم .

قال في البحار : ومواضع نيلهم اى سهامهم ، ويدل على استحباب التعجيل بالمغرب ، وظاهره دخول الوقت بعبودية القرص ، وهذا الخبر رواه المحالون ايضا عن جابر وغيره قال : كنت صلى المغرب مع النبي (ص) ثم خرجتناصل حتى تدخل بيوت من سلمه ، نظر الى مواضع اسن بين الاسفار (١) .

الثامن والثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن المحالس عن جعفر بن علي بن الحسن الكوفي عن حده الحسن بن علي بن عبد الله بن المعيرة عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (ع) ، قال : سمعته يقول صحبى رجل كان يمسى بالمغرب و يعلس بالبحر ، فكنا انما صلى المغرب ذابحت الشمس واصلى الفجر اذا اسباب في البحر ، فقال لي الرجل : ما سمعتك ان تصبح بشرا اصبح ، فان الشمس تطلع على قوم قبلنا و يغرب عما وهى طالعه على آخرين بعد قال فقلت انما علينا ان صلى اذا وحبب الشمس عنا ، واذا طلع الفجر عدنا ، ليس علينا الادلك وعلى اولئك ان يصوا اذا غرب عنهم .

في البحار : يمسى بالمغرب اى يوقعها في المساء بعد دخول الليل ، و قال الجوهرى : العلس طلعة آخر الليل والمعلس السير بعلس ، يقال علس المساء اذا وردناه بعلس ، وكذلك اذا علس الصوة بعلس .

التاسع والثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن المحالس عن ابيه و محمد بن الحسن بن الوليد و احمد بن محمد العطار كلهم عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن موسى بن ثار عن اسمعودي عن عبد الله بن الربيع عن امان بن علق والربيع بن سلمان وابان بن ارم و غيرهم قالوا : اقبلنا من مكة حتى اذا كنا بواد الاحصر اد نحن برجل صلى ونحن

ننظر الى شعاع الشمس فوجدنا في اعيننا ، جعل يصلى ونحن ندعوا عليه .  
 صلى ركعة و نحن ندعوا عليه و نقول هذا في شيا من اهل المدينة ، فلما اتينا  
 اذا هو ابو عبد الله جعفر بن محمد (ع) ، مررنا وصلينا معه وقد قاتتنا ركعة ،  
 فلما قضينا الصلوة قمنا اليه فقلنا جعلنا فداك هذه الساعة تصلى ؟ فقال : اذا  
 غابت الشمس فقد دخل الوقت .

و في البحار : في القاموس الاحمر موضع بين الحرمين وميد ، وقال وحده  
 عليه يحد ويحد وحدا وحده وموحده غصب وبه وحدا في الحب فقط وكذا في البحر  
 لكن بكسر ما فيه ، والمراد بشعاع الشمس الحمرة الشرقية كما يدل عليه آخر الخبر .  
 الانعمون : ما رواء ايضا في الباب المتقدم عن محاسن الصدوق عن ابيه  
 عن محمد بن يحيى العطار عن سهل بن زياد عن هرون بن مسلم (١) عن ابي عمير  
 عن علي بن اسمعيل عن زيد الشحام قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول من احر  
 المغرب حتى تشتبك النجوم من غير علة ، فأنا الى الله منه بري .

قال في البحار اشتباك المجوم كثرتها ، قال في النهاية في حديث  
 مواقيت الصلوة . اذا اشتبكت النجوم اي ظهرت جميعا واحتلط بعضها ببعض  
 لكثرة ما ظهر منها ، ولعله محمول على ما اذا احر معتقدا عدم بقاها قبل ذلك  
 كما كان مذهب ابي الحطاب ، او طلبا لفصلها كما قيده في سائر الأخبار ، او اداعة  
 وترك الالتفات ، فان العامة يكررون التأخير أشد الابتكار ، او على من داوم على ذلك  
 تنهاوا بالسنة وعدول عنها ، ويمكن حملها على التقية ايضا .

الحادي والانعمون : ما رواء ايضا في الباب المتقدم بعد الخبر المتقدم  
 عن الاحتجاج عن الكليني رفعه عن الرهري قال : طلبت هذا الامر طلبا شاقيا  
 حتى ذهب لي فيه مال صالح ، فرفعت الى العمري خدمته ولزمته ، سألته بعد  
 ذلك عن صاحب الراس ، فقال : ليس الى ذلك وصول ، فحصعت له ، فقال :  
 بكر بالعداء ، مواقيت فاستقبلني شاب من احسن الناس وجها وطيبهم ريحا و

(١) هكذا في الاصل وصحيح هرون بن مسلم تنظر في فهرست شيخ الطائفة جعفر محمد  
 ص ١٢٦ ورجال الرجال ص ٢٦٦ معالم العلماء ص ١٢٩ ورجال المجاشي ص ٣٠٧

كأنه شيء كهيئة النجار ، فلما نظرت إليه دنوت من العمري فأومى إليهم فعدلت إليه و سألته فأجابني عن كل شيء أردت ، ثم مر لي دحل الدار وكانت من الدور التي لا يكثر فيها ، فقال العمري : ان أردت ان تسأل فأنتك لا تراه بعدد ، فذهبت لا أسأل فلم يستمع و دخل الدار ، و ما كلمني بأكثر من ان قال : طمعون طمعون من أحر العشاء إلى ان تشتبك المحوم ، طمعون طمعون من أحر العداة إلى ان تقتضى المحوم ، و دخل الدار .

قال في البحار لعل المراد بالعشاء هنا المغرب ، و يحمل عليهما حمل عليه الخبر السابق .

الثاني والاربعون : ما رواه ايضا عن قرب الاسناد عن احمد بن اسحق بن سعد عن يكر بن محمد الازدي قال <sup>(١)</sup> سألت ابا عبد الله ((ع)) عن وقت صلوة المغرب ؟ فقال اذا غاب القرص ، ثم سألته عن وقت صلوة العشاء الآخرة ؟ قال اذا غاب الشفق ، قال واية الحمرة ؟ قال و قال بيده هكذا .

في البحار قال بيده هكذا اي اشار بيده الى ناحية المغرب واستعمال القول في الفعل شايح .

الثالث والاربعون : ما رواه ايضا عن الباب المتقدم عن قرب الاسناد عن سدي بن محمد عن صفوان الجمال عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلت ان معنى شبه الكرش المنثور ما أخر صلوة المغرب حتى عند عيبوبة الشفق ثم اصلحها جميعا ، يكون ذلك ارقى <sup>(٢)</sup> بنى فقال ، اذا غاب القرص فصل المغرب ، فإنما انت و مالك لله عز وجل .

و روى ايضا عنه عن محمد بن خالد الطيالسي عن صفوان ، مثله .

ما في البحار قال في القاموس الكرش بالكسر وكتف لكل محتر بمرة المعدة للاسنان و عيال الرجل و صغار ولده و الجماعة ، و في الصحاح و كرش

(١) طلب طح

(٢) اومق خل

الرجل يصا عياله من صغار ولده يقال هم كوش منورة أي صبيان صغار، وتروح فلان فلانة منرب له كوشها وبطشها إذا كثروا لدهاله، والكوش أيضا الجماعة من الناس، سهى والمراد هنا كثرة العيال أو كثرة الحمال كما يشهد به حاله، و آخر احمر أيضا، والعرض أي لكثرة عيالي محتاج إلى العمل، ولكثرة حمالي و خوف انتشارها وتفرعها لا اقدر على طريق الصلوسين، سهى ((ع)) عن تأخير المعرب لذلك، ومبه دلالة ما على مرحوحية الجمع .

الرابع والأربعون ما رواه في الباب المتقدم عن قرب الاسناد عن محمد بن الحسين عن احمد بن الميثم عن الحسين بن ابي العريد عن عمار رأيت ابا الحسن موسى ((ع)) في المسجد الحرام في شهر رمضان وقد اتاه علام له اسود بين ثوبيين ابيضين، ومعه فلة ومدح محبين قال المودس الله اكبر صبا ما وله وشرب .

دل في البحار طاهره دخول ومسا المعرب بعبونه الغرض ان مودسهم يؤذن عند ذلك ونقل الراوى ذلك ايضا يدل عليه كما لا يخفى ويمكن حمله على التقية .

الخامس والأربعون ما رواه في الباب المتقدم عن العلل عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصغار عن معوية بن حكيم عن عبد الله بن الميمونة عن ابي مسكان عن نبيث عن ابي عبد الله ((ع)) قال كان رسول الله (ص) لا يؤثر على صلوة المعرب شيئا اب، عرب الشمس حتى يصلها

السادس والأربعون ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن اختيار الرجل للكشي عن محمد بن مسعود عن ابي المعيرة عن الفضل بن شاذان عن ابي ابن عمير عن حماد عن حوير عن زرارة قال قال يعنى اما عبد الله ((ع)) ان لا يحط ب كذب عني وما ان ابي أمرته ان لا يصلى هو واصحابه المعرب حتى يروا كوكبا كداله العداى والله ان ذلك الكوكب <sup>(١)</sup> ما اعرفه .

(١) والله ذلك الكوكب حل .



قال في البحار اى ما اعرفه بهذا الوصف أو بهذا الاسم ، ولعله كان كوكبا  
 حنيا لا يظهر الا بعد اشتباك النجوم كالمسحوق .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن الاختيار عن محمد بن مسعود عن علي بن  
 الحسن عن معمر بن خلاد قال قال ابو الحسن ، (ع) ان ابا الخطاب (١) سجد (١)  
 اهل الكوفة ، صاروا لا يصلون المغرب حتى يعيب الشع ، ولم يكن ذلك اما  
 ذلك (٢) للمسافر وصاحب العلة .

السابع والاربعون : ما رواه في الباب المتقدم عن عائمة الاسلام عن  
 حمزة بن محمد عن آثانه (ع) ان اول وقت المغرب عيب الشمس ، وهوان  
 يتوارى القرص من افق المغرب ، لعير منع من حاجر يحجر دورا لا في مثل جبل  
 او حائط او غير ذلك ، فاداءات القرص من ذلك اول وقت صلاة المغرب ، ومن  
 حال حائل دون الافق فعلا منه ان يسود افق المشرق ، وكذلك قال حمزة بن  
 محمد (ع) .

و روى عن رسول الله (ص) انه قال اذا اقبل الليل من ههنا واومى الى  
 جهة المشرق ، وسمع ابا الخطاب ابا عبد الله (ع) وهو يقول اذا سقطت  
 الحمرة من ههنا واومى بيده الى المشرق من ذلك وقت المغرب ، فقال ابا الخطاب  
 لاصحابه ، لما احدث ما احدثه ، وقت صلاة المغرب هاهنا الحمرة من افق  
 المغرب ، فلا تصلوها حتى يشك استحوم ، و روى ذلك لهم عن ابي عبد الله  
 عليه السلام فلعنه . ثم (ع) فلعن ابا الخطاب وقال من ترك صلاة المغرب  
 عابدا الى اشتباك النجوم فأما منه برئ . وروى عن ابي عبد الله (ع) قال  
 وقت العشاء الاخرة عيب الشع والشع الحمرة التي يكون في وقت المغرب  
 بعد غروب الشمس ، و آخر وعيها ان يشتد الليل .

قال في البحار ما ذكره من حمل اخبار هاهنا الحمرة على صورة الاشتباه

(١) يعسد خل

(٢) ذاك خل

وعدم السبيل الى تيقن استتار القرص ، وجه جمع بين الأخبار احتيار المؤلف ،  
ولعل الحمل على الاستحياب احسن .

الثامن والاربعون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن فقه الرضا ((ع))  
قال : اول معرب سقوط القرص ، وعلامة سقوطه ان يسود افاق المشرق ، و آخر  
وقتها غروب الشفق ، وهو اول وقت العتمة ، وسقوط الشفق ذهاب الحمرة ، و  
آخر وقت العتمة نصف الليل وهو روال الليل . وقال في موضع آخر : وقت  
المعرب سقوط القرص الى معيب الشفق ، ووقت عشاء الآخرة الفراع من  
المعرب ثم الى ربح الليل ، وقد حرص للعليل والسافر فيهما الى انتصاف  
الليل ، وللمضطرب الى قبل طلوع الفجر ، والدليل على غروب الشمس ذهاب  
الحمرة من جانب المشرق ، وفي العميم سواد المحاجر ، وقد كثرت الروايات في  
وقت المعرب وسقوط القرص والعمل من ذلك على سواد المشرق الى حد الراس  
قال في البحار في القاموس المحرر كجلس ومنبر ان حد يقه ، ومن العين  
ما دار بها وبداس البرقع ، او ما يظهر من نقابها وعامته اذا اعتم ، وما حول  
القرية ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان حملة من متأخري المتأخرين كصاحب المدارك  
وصاحب الذخيرة والشيخ المبهاني والمحقق المجلسي والمحدث الكاشاني  
مالوا الى ما اختاره المبسوط .

قال الأول في جملة كلام له ولا ريب ان الاحتياط اعتمار ذهاب الحمرة ، و  
ظهور النجوم ، وان كان القول بالاكتفاء بغروب الشمس لا يحل من قوة .  
وقال الثاني وعدي القول الاوسط اي قول المبسوط اقرب .  
وقال الثالث في الحبل المسمى وبالحملة فكلام المبسوط غير بعيد الا انه  
لا خروج عما عليه جماهير الاصحاب ، سيما مع كونه سبيل الاحتياط .

وقال الرابع في البحار والأخبار المعسرة الكثيرة تدل على القول الثاني  
وهو استتار القرص ، ولعل الاكثر اتم عدلوا عنها لموافقها لمذهب العامة ،  
محملوها على التقية وتأويلها بذهاب الحمرة في غاية البعد ، لكن العمل بها و

حمل ما يعارضها على الاستحياب ووجه قوى به يجمع بين الأخبار ويؤيده بعض الروايات ، وان العمل بالمشهور احوط .

وقال الخامس فى المفاتيح : ويعرف المعرب باستتار القرص وغيبته عن النظر مع انتفاء الحائل على الاصح ، وماذا للاستكامى وجماعة ، انتهى .

واما سيبه عمر واحد منهم الى الاستبصار والفقهاء من ذهابهما الى مختار المبسوط معبر وجهه ، بل الظاهر من كلامهما هو الموافقة للمشهور .

وذلك لأن الشيخ فى الاستبصار بعد ان نقل جملة من الأخبار المتقدمة الدالة على دخول وقت المعرب بسقوط القرص ، قال : فاما ما رواه عن مقل الحبر العشرين والسادس والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين المتقدم كلها فيما سبق ههنا ، والحبر الثلاثين المتقدم فى شرح قول المصنف المقصد الثانى فى اوقاتها ، وقال : فالوجه فى هذه الأخبار احدى شيئين .

احدهما ان يكون اما امرهم ان يمضوا بالمعرب قليلا او يحتاطوا الشيقين بذلك سقوط الشمس ، لأن حدها غيبوبة الحمرة من ناحية المشرق لا غيبويتها عن العين ، يدل على ذلك ما رواه ثم نقل الحبر الثانى والثالث والرابع والخامس ، وقال : فاما ما رواه ثم نقل الحبر السابع عشر والثامن عشر ، وقال : فلا تنافى بين هذين الخبرين ، وبين ما اعتبرناه فى غيبوبة الشمس من روال الحمرة من ناحية المشرق ، لأنه لا يمتنع ان يكون قدر البال الحمرة عنها .

الى ان قال : والوجه الثانى فى الأحبار التى قد ساها ، ان تكون مخصوصة بصاحب الاعتذار ومن له حاحه لا بد منها ، يدل على ذلك ثم نقل جملة من الأخبار ، منها الحبر الثالث والثلاثون ، المتقدم فى اوائل المقصد ، ومنها الحبر المشتغل على مول المداق ((ع)) : لا بأس ان كان صائما امطر وان كانت له حاحه قضاها ثم صلى ، بعد سؤال عمار عنه ((ع)) . على صلاة المغرب اذا حضرت هل يحوز ان يؤخر ساعة ؟ ومنها الحبر لطلحة المشتغل على قول الباقر ((ع)) : ان النبى ((ص)) كان فى الليلة المطيرة يؤخر من

المعرب ويعجن من العشاء فبصلبهما جميعا ، ويقول من لا يرجم لا يرجم ،  
ومنها حبر الحسين بن عطين قال سألته ((ع)) عن الرجل يدركه صلوة  
المعرب في الطريق أيوحرها الي ان يعيب الشق ؟ قال لا بأس بذلك في  
السفر فاما في الحضر فدون ذلك شيئا .

وقال مهذه الأحبار كلها دالة على ان هذه الاوقات لأصحاب الأعداء ،  
لأنها مقيدة بالمواع من السحر والحوائج وما يحرق محرقا ، ويريد دللتها بما رواه  
ثم نقل الحبر الرابع والاربعين ، ورواية سعيد بن جناح عن بعض اصحابنا عن  
ابن ابي ((ع)) ان أبا الحطاب كان امسدا عاتمه اهل الكوفة ، وكانوا لا يصلون حتى  
يميب الشق ، واما ذلك للمسامرة والحائف ولصاحب الحاجة ، ورواية حميل  
بن دراج قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) ما تقول في الرجل يصلي المعرب بعد  
ما يسقط الشق ؟ فقال لعنة لأبأس . قلت ما الرجل يصلي العشاء الاخرة  
قبل ان يسقط الشق ، فقال لعنة لأبأس . وقال فاما ما رواه ثم نقل الحبر  
التاسع عشر ، وقال فوجه الاستحباب ان يتأني الانسان في صلوته ويصلبها  
على ثوبه ، فانه اذا فعل ذلك يكون مراعاة منها عند ظهور الكواكب ، ويحمل ان  
يكون مخصوصا بمن يكون في موضع لا يمكنه ان يسقط الشق من العشر وان  
يكون بين المحيطات العالية او الجبال الشاهقة فان من هذه صفة ينبغي له  
ان يستظهر في ذلك مراعاة الكواكب ، يدل على ذلك ما رواه ثم نقل الحبر الثاني  
والثلاثين ، واثبت حبير بان هذه العبارة ظاهرة في مطابقة المشهور ، والحكم  
بصراحة عبارته لمواظفة المشهور امراط ، كما ان الحكم بموافقة فيما ذكره فيها  
للميسر تفریط .

واما ان يعبه فاما لم يجد فيه ما يدل على ذلك ، نعم صرحوا ان مشاء النسبة  
هو نقله بعض الأحاديث الدالة عليه ، وهو يعطى دهابه الى ما يستعاد منها ،  
بناء على ما قدمه في اول كتابه من انه لا يروى فيه الا ما يقضى به ويحكم بصحته ، و  
فيه نظر سيظهر وجهه ان شاء الله

هذا مصافا الى انه روى فيه ايضا ما يماي العون المذكور ، وهو الحبر التاسع والعشرون ، وهو كالصریح في عدم الاعتبار بعيوبة الشمس عن النظر ، و اشتراط شئ رائد من ظهور كوكب ، بل جعله بعض الأجلة صريحا في امادة ذلك ، بل عن بعض الأفاضل انه جعله من ادلة المشهور ، قال لا نذهب الحجرة الشرقية يستلزم رؤية كوكب غالبا .

أقول بل الا نسب بما ذكر ان يجعل مذهبه في المعية ظهور ثلاثة اجم لمكان الحبر الثلاثين الذي رواه في الفقيه ، و امتى به والده في الرسالة ، واما من جعل الوقت سقوط القرص كالمرتضى والذي يلقى والقاضي مخالفتهم للمشهور غير صاهرة ، لما سيظهر وجهه ان شاء الله ، بل يمكن التأمل في مثير السقوط اليه ايضا لأنه وان حكم اولا بما حكى عنه ، الا انه بعد جعله المشهور حكم بأسه الأحوط ، والاحتياط في كلامه ليس بضا في الاستحياب ، فيحتل الوحوب ساء على طريقته المستمرة من استدلاله بالاحتياط في العبادة لا يجاب كثير من الامور التي يدعى وجوبها فيها ، فانه بعض الأجلة وفيه نظر .

وبالحمة لا ريب في نادرية هذا القول ، واما دليلهم على ما ذهبوا اليه فهو ما اشار اليه الشارح المحقق طاب ثراه ، حيث قال بعد حكمه بغيرية قول المبسوط و يدل عليه الأخبار الكثيرة ، ثم نقل الحبر الثامن والدسع والعاشر والحادى عشر الى الحبر الثالث والعشرين ، وكذا نقل الحبر الخامس والعشرين والسادس والثلاثين المشتمل على روايتى ابي مرقد و يزيد ، والثامن والثلاثين و التاسع والثلاثين ، وكذا نقل الحبر الثاسى عشر المشتمل على قوله ((ع)) ثم اتى حين عربت الشمس فامر به صلى المعرب ، المتقدم في اوائل المعصد ، والحبر السابع عشر والحبر التاسع عشر والحبر الحادى والعشرين المتقدم كدسهم هناك ، وقال وفي رواية عمر بن حفظة عن ابي ابي ((ع)) تصديق ان وقت المعرب اذا غاب القرص وعلى سها الحبر الثالث والثلاثين ، قال و بالحمة

من تأمل هذه الأخبار واعم (١) النظر فيها ، يعلم ان المستفاد منها الاحتياط  
وما دل منها من ان اول المغرب سقوط القرص او غروب الشمس او استئثار  
القرص متواترة معنى ، ولا حفاء في ان المفهوم منها بحسب اللغة والعرف ما  
ذكرناه ، ولا يهم احد منها دهاب الحمرة المشرقية ، ومن المستبعد ان يقال ان  
المعصومين عليهم السلام ببوا الوقت و حدوده في هذه المواضع الكثيرة بعبارات  
يهم منها خلاف المعنى المقصود لغة وعرفا ، ولم يصرحوا بالمعنى المقصود ،  
وبالحطة العدول عن ظاهر هذه الأخبار المعتمدة من غير ضرورة ومعارض قوى  
خلاف مقتضى القواعد الصحيحة ، وسنعرف ضعف المعارض انتهى كلامه طاب  
رسمه .

أقول ، وفيه نظر ، اما اولا فلان المراد بسقوط القرص و عيبوبة لشمس ،  
ليس هو حفاءها عن اعينها قطعاً ، بل المراد هو سقوطها عن الافق المعربى ،  
على ما صرح به غير واحد من المتأخرين ، وان كان لى فيه تأمل كما سيظهر ، وعليه  
نبه الشارح العاقل طاب تراء ايضاً ، قال بعد ان نقل الحصر الثاى و الاول و هو  
موافق للاعتبار ، فان المراد سقوط القرص و عيبوبة الشمس سقوطه عن الافق  
المعربى لاحداثها عن اعينها ، لأن ذلك يحصل بسبب ارتفاع الارض و الماء و  
بحوها ، فان الافق الحقيقى غير مرئى عالماً ، كان المراد سطوعها طلوعها على  
الافق لاعينها ، لاختلاف الارض في الارتفاع والاحساس ، ومن ثم اعتبار اهل الميقات  
لها مقدار من الطلوع يعلم به وان لم يشاهد ها ، فكذلك العول في معناها لعدم  
المعروف ، كما ورد به النص عن ائمة الهدى و اهل البيت (ع) الذين هم ادرى  
بما فيه ، انتهى .

أقول الانرى اما اذا فرضنا في صورة احتفاء الشمس عن اعينها ، وجود منارة  
طويلة في غاية الطول كانت عليها اسعة الشمس ، فكان العرف قاصياً بعدم

(١) اعمى حل .

غروب الشمس ، ولو كان مجرد الاحتفاء عن النظر كما في صدق الغروب ، لما كان ذلك كذلك ، والشارح المحقق لم يصر بما ذكره الشارح الفاضل حيث قال بعد نقل كلامه : ولا يحفى ضعف هذا الكلام ، أما أولا فلما عرفت من الكلام في صحة الروايتين ، وأما ثانيا فلان غيبوبة الشمس عن الأفق الحقيقي في الأرض المستوية حسا انما يتحقق بعد غيبوبتها عن الحس بمقدار دقيقه تقريبا ، وهذا اقل من ذهاب الحمرة المشرقية بكثير ، موافقة الخبر للاعتبار مسطور فيه ، انتهى واعترض بعض الاجلة عليه حيث قال بعد نقل ما امداه الشارح الفاضل من موافقة الخبر للاعتبار ما صورته ، وأما ما يقال عليه من أن غيبوبة الشمس عن الأفق الحقيقي في الأرض المستوية المحقق ما تقدم من كلام الشارح المحقق ، مسطور فيه أولا بأن فيه اعترافا برفع اليد عن المفهوم اللغوي والعرفي ، واعتبار شي رايده عليه ولو دقيقه ، ومعه لا يتوجه الاستدلال بالأخبار المبرورة بالتقريب المتقدم ، وثانيا بأن كون غيبوبتها عن الحس بمقدار دقيقه اقل من ذهاب الحمرة ، وان كان صحيحا الا انه لما كان مجهولا غير مضبوط ، لا يمكن حالة عامة المكلفين ولا سيما العوام منهم عليه ، لاجرم وجب احالته امر مضبوط وهو ذهاب الحمرة من افق المشرق ، او بدو النجم ونحو ذلك ، وعلى هذا سيكون ذهاب الحمرة علامة لتيقن الغروب ، كما صرح به جملة من النصوص انه نفس الغروب انتهى كلامه .

أقول وفيه نظر اما أولا فلان في كلام الشارح المحقق ليس اعترافا برفع اليد عن المفهوم اللغوي والعرفي ، حتى يتوجه عليه بأن معه لا يتوجه الاستدلال بالأخبار التي ذكره لما احتاره ، وذلك لأن غرضه من الكلام المذكور انما هو نفى كون الخبر الذي يرى عدم صحته موافقا للاعتبار ، فما ابعد بين هذا الكلام وذلك الاعتراض ، وأما ثانيا فلان الظاهر ان مع وجود الحمرة في جانب المشرق قد تجاوزت الشمس عن الأفق الحقيقي للبلد ، فحينئذ للشارح الحققان يقول وكان الانسب بالاعتبار هو جعل الحمرة المشرقية علامة للغروب عن الأفق الحقيقي ،

ـ هابها عن قمة الرأس . د ليل عليه . فاحصار الامر . المصوط في . هاب الحمرة من افق الشرق عبر وحيه . كما فعله . لك العاقل المعترض . نعم يمكن ان يقال ان عرض الشارح العاقل من كون الخبر المتقدم للذي يرى حقيقه موافقا للاعتبار . هو محدد الشيق يتجاوز الشمس عن الافق الحقيقي عند تجاوز الحمرة عن قمة الرأس لا احصار النيقن بذلك على ذلك . على هذا لا يرد عليه ما اوردته الشارح المحقق رحمه الله فتأمل جدا .

والذي يقتضيه التحقيق في المقام وان عدل . فقام ان يقال لما كان دخول وقت المغرب مرموقا على غروب الشمس و سقوط القرص . وكانت دائرة الافق مطلقا سواء كانت حضيقة او حسيبة بالنسبة الى البلاد محلها . لمكان اختلاف دائرة نصف النهار بالنسبة الى السقاع والبلاد في محور الحكم محاوره اشمس عن الافق الحقيقي بالنسبة الى بلد . مع الحكم بعدم تجاوزها عنه بالنسبة الى بلد آخر . وكذلك الحال في الحسي . فحيث لا بد من النظر وان مراد الشارع من سقوط القرص وغروبه ما ذا ؟

نقول : هما احتمالات :

احدها ان يكون مرادهم ((ع)) من غروب الشمس هو غروبها ورؤيتها عن الافق الحسي . بمعنى ان اهل كل بلد اذا سقط القرص عن دائرة انقضاء حسيه يحكمون بغروب الشمس ودخول وقت المغرب . وفيه ما عرف واستعرف .

وثانيها ان يكون مرادهم سلام الله عليهم . هو غروبها عن الافق الحقيقي . بمعنى ان اهل كل بلد اذا غاب القرص عن انقضاء الحسي . يحكمون بغروب الشمس ودخول وقت المغرب . وفيه ان تزيل اطلاق كلام الشارع عنه بعيد في العاية . لعدم كون الافق الحقيقي محسوسا . بل هذا اصطلاح شأ من علماء الهية . فاحالة العرف على نحو هذا الامر الاعتصاري ولو كان حقيقيا . يستكره العقول السليمة . و مستبعد في العاية . بل فاسد مطعنا . لأن حمل كلامهم عليهم السلام على هذا دون غيره ترجيح من غير مرجح . هذا مصافا الى استلزامه



للعصر والحرح المصبيين شرعا او عقلا ، فتأمل .

و ثالثها ان يكون المراد المعنى المفهوم عند العرف ، وهذا وحيه في  
 العاية فلا بد حينئذ من تعيين ما يفهمه العرف وسقوط القرص منقول اذ  
 يظهر لى من العرف انهم لا يحكمون بغروب الشمس اذ ارادوا شعاعها في قتل  
 الحيات او السلال او رؤس المزارب حتى لو مرضا ووجود مزاره ظو بلة بحيث  
 كانت بالغة في الطول غاسه ، وكانت عليها اشعة الشمس لا يحكمون بغروبها ،  
 بل يحكمون بعدمه ، وعدم ايضا منهم اذ ا علموا ان شعاع لشمس قد خرج من  
 قتل الحيات واللال و رؤس المزارب يحكمون بالغروب تعبنا ، و علم ايضا منهم ان  
 حكمهم اثباتا و نفيًا غير مقصور بالنسبة الى افقهم بمعنى ان شعاع الشمس اذ  
 خرج عن قتل الحيات الواقعة في افق بلد ولكن كان هو موجودا في قتل الحيات  
 الواقعة في افق بلد <sup>(١)</sup> آخر لا يحكم اهل البلد الاول بغروب الشمس بل يحكمون  
 بعدمه لا يقال ان ابراهيم انهم اذ انهم يروا شعاع الشمس في قتل الحيات الواقعة في  
 بظارهم يحكمون بغروبها ، مع انهم لا يعلمون بخروج الشعاع عن قتل الحيات  
 الواقعة في ساير البقاع ، لانا نعلم حكمهم بذلك على عرض التسليم ليس بعنوان  
 الحرم واليقين قطعا لانرى ان في العرض المذكور اذ مرضاء هابه الى مكان  
 عار واطلع على وجود شعاعها في ملة حبل مثلا لا يحكم بالغروب بل يحكم  
 بعدمه كما اشترى اليه هذا ما ظهر لنا منهم فعلى هذا لا بد في اليقين بغروب  
 الشمس من اليقين بعدم وجود شعاع الشمس في قتل الحيات واللال ورؤس  
 المزارب ، الواقعة في شرق البلد <sup>(٢)</sup> و غربها ، محتمل اذ كانت احمره موجودة

١ ، وقال جرح المحققين في انصاح الامر ان الارض كروية لان الكواكب تطلع في امساكن  
 الشرقية قبل طوعها في امساكن الغربية فكذلك في الغروب فكل بلد عربي بعد عن  
 الشرق باللف ميل بأحرعرويه عن غروب الشرق ساعة واحدة اسبهي ( منه )  
 (٢) ، واما عندنا لشرق والغرب بالبلد اهما يحتلجان باحسلا ف لا يمكن  
 احتلا ما بينا . ( منه )

في جانب الشرق لا يحصل العلم بعروبها عن الغرب، وإن كان العلم بعروبها عن الشرق حاصلًا، وأما إذا تجاوزت الحمرة عن قمة الرأس فالعلم بعروبها عن شرق البلد وعروبها حاصل بلا ريب، كما لا يخفى على من له أدنى دراية، والحرير الثاني لذلك كقبل كغمره من حملة من الأخبار المأصية .

فعلى هذا صار التكلم بأن الحبر الأول موافق للاعتبار جد يرانا، لا للشارح العاقل، لمكان قوله بأن المراد بمعبودية الشمس هو سقوطها عن الافق الحقيقي، فلذا احتاج كلامه الى التوجيه الذي ذكرناه حذرا من ورود ايراد الشارح المحقق طاب ثراه، فافهم ما حققناه في المقام واعتنم ذلك، فانك ان تصفحت كلام القول لم تجد هذا التحقيق بالتفصيل الذي ذكرناه .

وأما الأخبار المأصية له بحسب الظاهر فسيحى، التكلم فيها وانها محمولة على ماذا ؟ وما يقال على المشهور من انه لا فرق بحسب الاعتبار بين طلوع الشمس وغروبها، فلو كان وجود الحمرة المشرقية دليلا على عدم غروب الشمس، وبقيائها فوق الارض بالنسبة اليها، كان وجود الحمرة المعربية دليلا على طلوع الشمس ووجودها فوق الارض بالنسبة اليها، من دون تفاوت، صغير وحيه، لما عرفت من اما لا يقول بأن وجود الحمرة المشرقية دليل على بقاء الشمس في الافق العربي للمصلى، بل نقول ان مع ما لا يحصل القطع بالغروب، الذي هو معيارنى صحة الصلوة، حتى يقطع استصحاب عدم الغروب به، فعلى هذا لا يرد التقى بظهور الحمرة عند الطلوع في افق العرب، لأن مقتضى ذلك حصول الشك بذلك من طلوع الشمس على الافق المشرقي، ولا يقطع به استصحاب بقاء الوقت، بل بظهور الحسى، وبالجمله ظهر بما ذكر ان اكثر الأخبار التى نقلها الشارح المحقق، لما احتاره للمشهور، لا على المشهور .

وأما تأييد فلان هذه الأخبار على تقدير تسليم دلالتها، من قبيل المحملات والمطلقات، والحرير الأول والثالث والخامس والسادس والسابع الوارد ان في الامامة من العرفات المحدودة بغروب الشمس، والسادس والعشرون والثامن

والاربعون والسابع والاربعون المعتضد بالحبر التاسع والعشرين والثامن والعشرين والسابع والعشرين والعشرين والرابع والثاني، من المعسرات والمقيدات محب حمل المطلقات على المقيدات بلا شبهة .

قال الشارح المحقق: وقال الشهيد في الذكرى كل حبر فيه عيبوبة القرص، محمول على دهاب الحمرة للمطلق على المقيد، والحواف ان هذا الحمل انما يتعين اذا انحصر طريق الجمع فيه، وانما يصح اذا لم يكن في المقام حمل اقرب منه، وغير حاف ان القاء الأحبار الصحيحة الواضحة الدالة على الوقت استتار القرص، وارتكاب تأويل الاستحياب فيما رواه، مما ليس مثلها في القوة والصحة، اقرب، انتهى .

أقول وهذا القول فاسد، كالقول بعدم مكافأتها للأحبار المعاصرة، لاستفادتها بل تواترها معنى وصحة أكثرها، وذلك لأن أحبارا مجبوبة بالشبهة العظيمة التي كادت ان تكون أجماعا، بل لعلها من المتأخرين أجماعا في الحقيقة قاله بعض الاجلة، هذا مضافا الى ان أحبارا ايضا متجاوزة عن حد الاستفاضة، بل وقريبة من التواتر ايضا، وبالحملة لا ريب في ان حمل مطلقات تلك الأحبار و ان كثرت، على مقيداتها وان قلت، اقرب من حمل المقيدات على الاستحياب، كما هو القاعدة المرجعية في أبواب الفقه، المسلمه عند الكل، سيما اذا كانت معتصدة بالشبهة العظيمة .

قال الشارح المحقق في التحرير اورد رواية ابن شريح وابن اشيم ثم قال و ابن اشيم ضعيف، والرواية مرسله لكنها معتصدة بأحاديث كثيرة، يعصدها عمل الاصحاب والاعتبار، وانت حبير بما فيه، انتهى .

أقول انت حبير بما في عبارة الشارح المحقق، وذلك لأن أحبارا المعصدة بحمل أكثر الاصحاب وان قلت وضعف سندها، مقدمة على الأحبار التي يعارضها سيما اذا كانت الأحبار المعارضة لها صحيحة بحسب الاساميد، وكثيرة بحسب التعداد، والدالة على ذلك كثيرة، ليس المقام مقام ذكرها .

و اما كون اخبارنا موافقة للاعصار ، فقد عرفت وجهه ، فالاغتراف المذكور ليس له وجه اصلا ، والحاصل ان ما اختاره مع كونه سبيل الاحتياط هو المصور ، وان ما استند اليه الخصم في عاية من العصور ، لما عرفت من ان الدالة على الأول كاسور على الصور .

ومنها ما رواه الكافي في باب صلوة الوافل عن ابيان بن تغلب قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : أي ساعة كان رسول الله (ص) يوتر ؟ فقال : على مثل معيب الشمس الى صلوة المغرب .

و يريده ايضا حان الأخبار الدالة على امدد المحدثي مخالفة بما عليه العامة العمياء ، كما صرح به جماعة منهم المصنف طاب ثراه المستهين وابتدكرة مقال مشيرا الى قول وهو من الجمهور فألاحد بخلافهم رشد لسا كما ينادي بذلك اخبار .

و يدل على مخالفة ما يدل على المشهور للجمهور ، حملة من الأخبار المتقدمة ايضا منها الخبر التاسع والثلاثون ، الاضطراب الى استبعاد الراواة ، و الدعاء عليه ، ان يظهر شيوع ما د ذلك عندهم ، حتى اسهم دعوا عليه و رعبه من شباب المدينة ، أي من شباب العامة .

ومنها الخبر السادس عشر لدلالة الأمر بالامساك قليلا على المدد هو المصور ، ولما رأى (ع) ، اسهم نادوا به واداعوه ، قال فأما الان انتهى ، وهو كالصريح في ان فعله للثقة ، كما انه عليه بعض الاجلة .

ومنها الخبر السادس والعشرون وهو صريح في ان المؤدسين يومئذ كانوا يؤدون قبل دهاب الحمرة ، ولا ريب اسهم كانوا من العامة ، وقد عرفت ان الخبر المذكور ايضا يدل على القول المشهور ، كما استدل به له غير واحد منهم ، قال لشارح ، المحقق طاب مصححه بعد ان ذكر ان المصنف عارض الأخبار الدالة على ما اختاره الميسوط بهذا الخبر ما صورته والحوادث ان حمل هذا الخبر على الاستحباب حمل واضح ، ولعل في قوله (ع) : ارى لك ان تستظهر في فصل الراوى

هي بين موارد القوس واعمال الليل ودهاب الحمرة، واختياره ((ع)) احد الثميين من غير بيان لعدم المغايرة، اشعار بذلك انتهى، وفيه ما فيه .

قال بعض الاحلة بعد نقل الخبر السادس عشر والخمير السادس والعشرين ما صورته وهذه الرواية كسابقتها دليل على المختار في المشهور وان استدل بالاولى وهذه على خلافه، فعليه ((ع))، في الاولى، وتخصيصه لراوى هذه بقوله ' ارى لك انتهى، الظاهر في الاستحباب، والا لعمروا غير لفظ الاحتياط، وقد عرفت ما في فعله ((ع)) من كونه للتقية، وتخصيص الراى لعمه بل الظاهر انه من جهة عمله بعدم ابتلائه بالتقية، او معرفته سبيل الاجلاس عنها، ولفظ الاحتياط ليس بما ولا ظاهرا في الاستحباب، لان ذلك اما هو باصطلاح المتأخرين بين الأصحاب، والا فاحتياط هو الاستظهار بالأحد بالأوثق لعمه بل وفي كلمة متقدم الأصحاب، انتهى .

وبالجملة لاشبهة في مسامد ما ذكره الشارح المحقق في المقام، انتهى .  
ومنها الخبر السابع عشر لكان الاستنكار الراوى، وقوله ((ع))، لم فعلت ذلك ؟ بشئ ما صعب، وما قاله ((ع)) في آخر الخبر له، اما هو لأجل التقية وعدم وصول الضرر منهم اليه .

قال المجلسي طاب ثراه في ابصار بعد نقل هذا الخبر اولا والخبر الثاني عشر ثانيا ما صورته . ظاهر هذا الخبر والخبر المتقدم الاكتفاء بعيوبة الشمس خلف الجبل، وان لم تعرب عن الافق، ولعله لم يعمل به احد، وان كان ظاهرا الصدوق القول به، لكن لم يثبت اليه هذا القول، ويمكن حمله على ما اذا غابت عن الافق الحسى، لكن يبقى ضوءها على رؤوس الجبال، كما يفسر عن الشيخ في المبسوط، ولعل الشيخ حملها على هذا الوجه وليس ببعيد جدا، والاولى الحمل على التقية، وقال الوالد قدس سره في الخبر الأول، الظاهر ان دمه على صعود الحيل، لانه كان عرضه منه اثارة الفتنة بان يقول اسمهم يفتشرون و يصلون والشمس لم تعب، وكان مظنة ان يصل الصرر اليه والى غيره، فنهاه ((ع))

لذلك ، ويمكن ان يكون المراد بقوله ((ع)) فانما عليك مشرقك ومغربك ، انك لا تحتاج الى صعود الحبل ، فانه يمكن استعمال الطلوع والغروب بظهور الحمرة او هابها في المشرق ، او غمسه للمغرب وعكسه للطلوع ، وهذا الوجه جاء في الخبر الأخير ايضا ، وقال الجوهرى : غارت الشمس تغور عيار غريت ، وقال : حلل النسي تحليلاً عم ، والمحلل السحاب الذي يحلل الارض بالسطر اي يعم انتهى كلام البهار .

ولا يخفى جودة ما ذكرناه ، من حملهما على التفة كالخبر الثاني عشر ، و العجب من الشارح المحقق رحمه الله حيث نقل الخبر السابع عشر والثامن عشر بين الأخبار التي استدل اليها فيما احتاره ، مع انه لا يظن ان على شئ من القولين ، اما المشهور مظاهر ، واما القول الآخر فلما ذكره بعض الاجلاء من انه لاختلاف بين اصحاب هذا القول ، كما صرح به غير واحد من اصحابنا ايضا ، في انه لا بد من سقوط الغرض الذي يجعل وقتاً للمغرب على هذا القول من انتفاء الحائل بين الساطر وبين غروب الشمس من امق تلك البلاد ، ولا ريب في ان حبل ابي قيس حائل انتهى فتأمل .

وبالحطة استناد ارباب القول العريف الى هذين الخبرين كالخبر الثاني عشر ، لا وجه له .

واما ما احتمله في البحار ، من حملها على ما اذا غابت من الاموال الحسى ولكن يبقى صورها على رؤوس الحبال ، فهو على تقدير تسليمه ايضا لا ينعكس لغير واحد منهم ، لكان تحديد هم الغروب بعدم بقاء شئ من الشعاع على رؤوس الجدران وقلل الجبال ، قال في المدارك قال في التذكرة : وهو اي الغروب ظاهر في الصحارى ، واما في العمران والحبال فيسندل عليه بأن لا يبقى شئ من الشعاع على رؤوس الجدران وقلل الحبال وهو حسن .

وقال الشارح المحقق بعد نقل كلام التذكرة : وهو حسن وان امكن المارة فيه انتهى ، وهو خلاف ما دلت عليه تلك الأخبار ، فكيف يسندل بها ، نعم

على الاحتمال المتقدم لاصير للمبسوط الاستدلال بها لانه <sup>١</sup>الجماعة المحالفة للمبسوط مع رعمهم موافقتهم له ، (( ان هذا الشيء عجاب )) ، عليه بالظاهر ان محتار هؤلاء قول محدث ، ادليس في المسئلة على ما اطلعنا عليه الاقول المبسوط الذي يرجع اليه قول الاسكافي ، على الظاهر المصرح به في المختلف حيث قال بعد نقل كلام المبسوط و سببته الى الاستبصار ما صورته ، والى هذا القول ايضا اشار ابن الجبهد فانه قال : عيوب الشمس وقوع اليقين يعيبوبة قرصها عن البصر من غير حائل بينها ، و لم يعتبر الحمرة انتهى ، وقول المشهور وقول العناني ، و القول المحكى عن الصدوقين ، في الضع والرسالة ، من بد وثلاثة اجمع احتمال ارجاع كلامهما الى ما عليه القوم كما سيظهر ، واما المرتضى ومن يوافقه فهو اما موافق للمشهور او المبسوط ، قال في المختلف و سئل المرتضى في المسائل الواردة من ميا مارقين اول صلوة المغرب سقوط القرص ، ام اذا بدت ثلاثة اجم لا ترى بالسهار ؟ فأجاب : اذا غربت الشمس دخل وقت صلوة المغرب من غير مراعاة لطلوع المحرم ، وهذه العبارة كما عرفت ليس فيها خلاف بينهم ، نعم هي مامية لمذهب الصدوقين ، والابصاف في المقام ان الحكم يحدوث هذا القول من هؤلاء الجماعة لا يخلو عن اشكال .

احتج ابن ابي عقيل على ما نقل عنه المصنف رحمه الله في المختلف ، بالحبر الثامن والعشرين ، و اجاب عنه بأنه حكاية حال ، فاعل الامام ((ع)) فعل ذلك لعذر لا انه وقت موطئ ، و يدل عليه ما رواه دريغ في الصحيح ثم نقل الحبر الرابع والثلاثين ، قيل : ولا يحق ان رواية محمد بن علي اي الحبر الرابع استبعد بدهيه .

أقول ولا يحق و صرح الحوابع ، مع احتمال ارجاع كلامه الى ما عليه القوم بوجه قوي في العلية ، واما الصدوقان فليهما الحبر الثلاثون ولا يحق عدمها ومنه لشيء مما ذكرناه للمشهور من وجوه شتى ، مع ان الظاهر عدم مخالفتها لما عليه القوم ، اد مع ذهاب الحمرة عن قمة الرأس تبدوا ثلاثة انجم مع عدم الحائل من

عيم و نحوه لبعض الناظرين الذين في ابصارهم حدة ، فعلى هذا اليه العول بدخول الوقت بالنسبة اليه دون غيره بعيد في العاية . فامهم .  
وبالجملة لا يسعى التأمل في العول المشهور ، للأخبار المتقدمة المعصدة بما مرت اليه الاشارة ، وعدم مكافأة الأخبار الدالعة حصول العروب بمجرد الاستتار باطلاها للأخبار المعصلة المتقدمة المحيرة بالشبهة وبغيرها مع احتمال ارجاعها اليها بوجه قريب كما مرت الاشارة اليه . بل الاستدلال بها للمشهور كما مرت الاشارة اليه ايضا . ومواقعه ما استند اليه الخصم لمذهب المعامة ، و محالفة ما استند اليه المشهور لمذهب الحضور ، محمله على التقية هو الوجه المصور ، كما لا يخفى على الناظر في الأخبار المتقدمة معين الانصاف ، واجتنب العصبية والاعتساف .

قال بعض الاحلا طاب مصححه والذي ظهر لي في معنى الأخبار . و رقى الله سبحانه بهم بها بركة الائمة الارار . هو انه لما كان وقت المعرب عند العامة جميعا على جميع الامصار وحلة الاعصار والادوار ، عبارة عن مجرد عيبوبة القرص عن المطر مع عدم الحائل ، وكان الوقت عند هم عليهم السلام اسما هو عبارة عن روال الحمرة المشرفة كما عليه حل شيعتهم فديما وحديثا ، وربما فتوا بها يومئذ العامة صريحا كالأخبار التي قد ماها صريحا في القول المشهور ، وربما عبروا بعبارة محتملة الامرين كالأخبار الصحاح التي قد ما نقلها عن المدارك و نحوه . مع ما ورد في بعض احبارهم من تفسير العيبوبة الكاشف عن هذا الاحمال ، وربما عبروا عن مذهبيهم بعاراب يشير اليه ، وان كانت غير ظاهرة الدلالة عليه . كما تضمنته هذه الأخبار الاحيرة . مثل الأمر بالأخذ بالاحتياط في رواية عبد الله بن وضاح . و مثل التعليل في رواية يعقوب بن شعيب ، بعد الأمر بالتسمية بأن الشمس تعيب من عندكم قبل ان تعيب من عندنا ، وانما العلة الحقيقية هي اسطار روال الحمرة المشرقية ، وربما علوه بانتظار ظهور كوكب او ثلاثة كواكب كما في روايتي شهاب بن عديريه و بكر بن محمد ، و روايتي زرارة .



فهذه العلل كلها إما خرجت مخرج البغية للحاشي عن التصريح بمخالفة القوم، باعتبار ما تضمنته العقائد والافاق، حيث أنها لا تنقص اظهار مذهبهم الواقعي، فيجعلونه في هذه العقول الباسي لا يستكرها المخالف لو سمعها، ويريدك بيما لما ذكرنا خبر حارود وشكايته ((ع)) من أولئك القوم انه اسرايهم و نصحبهم في الباطن ان يمسوا بالعروب، يعنى انتظار روال الحمرة دون العمل مجرد غيبوبة العرض، ماداً عواسره وحد ثوابه حتى امرطوا في التسمية، واحزوها الى اشتياك المحوم، فلما عرف ((ع)) ظهور ذلك منهم لاعلاج انه اظهر مخالفة ما امرهم به اولاً سرا فصار يصلى على خلاف ما امرهم، ليعلم الناس كذبهم عليه ومنه يظهر الوجه في حديث الجماعة الذين رأوه في طريق مكة يصلون وهم ينظرون الى شعاع الشمس، كما تقدم انه لهذا السبب فعل ذلك وأمر به، هذا هو الوجه الوجه في هذه الأخبار، كما لا يخفى على من ينظر بعين الفكر و الاعتبار انتهى كلامه المتين حشره الله مع الأئمة الطاهرين .

وقال السيد الداماد رحمه الله أقصى السعادة يوم الناد ثم ان ما في اكثر رواياتنا عن أئمتنا المعصومين صلوات الله عليهم، وما عليه العمل عند اصحابنا رضوان الله عليهم اجمعاً، هو ان رمان ما بين طلوع العجر الى طلوع الشمس من النهار ومعدود من ساعاته، وكذلك رمان عروب الشمس الى دهاب الحمرة من جانب المشرق، فان ذلك اشارة عروبها في امم المغرب، فالسهار الشرعى في باب الصلوة والصوم في سائر الأبواب، من طلوع العجر المستطير الى دهاب الحمرة المشرقية، وهذا هو المعتبر والمفعول عليه عند اساطين الالهيين، والرياضيين من حكماؤنا، انتهى .

وبالجملة المسئلة بحمد الله واضحة لا شرة فيها، ويسعى التنبيه لأمرين :  
 الاول : قد عرف ان صاحب المدارك جعل الاحتياط في المسئلة هو دهاب الحمرة او ظهور المحوم، ولعل من شأن جعله الأخير احتياطاً، هو الخبر الثامن والعشرون وفيه ما عرف سابقاً، مصافاً الى انه معارض بالأخبار المعمل

عليها ، الدالة على فضيلة اول الوقت خصوصا في المغرب ، اذ الاستعداد من غير واحد منها ، انه ليس لها الا وقت واحد وهو وقت وجوب الشمس فتأمل هذا ، ومعارض ايضا بالأخبار الدالة على ذم تأخيرها الى ظهور النجوم ، كالخبير الثالث عشر والسادس عشر والحادي والعشرين والرابع والعشرين والأربعين والحادي والأربعين والسابع والأربعين ، ومعارض ايضا بالخبر السابع والعشرين والخامس والأربعين ، وبأن جملة تلك الرواية غير معول عليها قطعا ، فلا بد من تأويلها اما بصورة العذر ، او فعله ((ع)) لبيان الحوار ، واما الخبر التاسع عشر والتاسع والعشرون والثلاثون فقد عرفت الوجه مبهم ، وفي العالم انه يروى في الحمرة يرى بعض النجوم لاكثر الماظهر ، نعم كون ذهاب الحمرة هو الاحتياط للدين ، مما لا شبهة فيه كما اشربا اليه سابقا .

الثاني : قد عرفت في كلام البحار انه قال ، اشتباك النجوم كثرتها ، وما نقله عن النهاية في حديث مواقف الصلوة : اذا اشتبكت النجوم اي ظهرت جميعها واحتلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها ، قال الشارح المحقق طاب ثراه : لا يحق ان المراد باشتباك النجوم ، ظهور الجميع او كثرة احتلاط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها قاله ابن الأثير ، وقال في الحبل المتين : والظاهر ان اشتباك النجوم في الحديث السابع كناية عن ذهاب الحمرة المغربية ، كما ان الظاهر ان رؤية الكوكب في الحديث الحادي عشر كناية عن ذهاب الحمرة المشرقية ، انتهى .

فان قلت التحقيق هو حواز تأخير المغرب الى ان يبقى لا يتصاف الليل مقدار اداء العشاء من غير عذر ، مما وجه التأويل في خبر الأربعين والحادي والأربعين وما صاهاهما من الأخبار المتقدمة ؟ قلت : الوجه هو ما تقدم نقله عن البحار من قوله طاب ثراه في ذيل الخبر الأربعين ، ولعله محمول على ما اذا احرر معتقدا عدم حوار ايقاعها قبل ذلك ، كما كان مذهب ابي الحطاب ، او طلبا لعصلها كما قيد به في ساير الأخبار ، او اداعة وتركها للتقية فان العامة يكرهون

التأخير اشد الانكار ، او على من داوم على ذلك تهاونا بالمسئة وعدولا عنها ، و  
يمكن حملها على الثقة ايضا انتهى ، ولعل الاولين هما الأطهر .

وحيث عرفت ان اول وقت المغرب هو الغروب ، فاعلم ان الوقت المربور  
مختص بها ( الى ان يمضى مقدار ادائها ) على الوجه المقرر فى الظاهر ( ثم  
يشترك الوقت بينهما وبين العشاء ) على المشهور بين الطائفة المحقة ، و منهم  
علم الهدى والشيخ فى الاستبصار والجمال ، وابن باويه وابن الجسيد وابو  
الصلاح وابنا رهرة وحمزة وادريس والبراج و سائر المتأخرين ، ونسب المصنف  
رحمه الله فى المنتهى الى ابن عقيل ايضا ، مع انه فى المختلف نسب اليه القول  
الآتى قال فى المختلف قال الشحان اول وقتها اى العشاء غيبوبة الشفق و  
هو الحمرة المعربية وهو احتجاز ابن ابى عقيل و سارا انتهى ، وهو احد قولى  
المرتضى على ما نقله بعض المتأخرين .

قال الشارح المحقق وصرح الشيخ فى النهاية بجوار تقديم العشاء قبل  
الشفق فى السفر وعند الاعذار ، وجوز فى التهذيب تقديمه اذا علم او ظن انه  
اذا لم يصل فى هذا الوقت لم يكن منه بعده ، ولم يذكر شيئا من ذلك فى  
المبسوط ، ولعله مراد له ، انتهى .

أقول : والمشهور هو الأقرب لوجهين

الأول : جملة من الأحبار ، منها الخبر السابع عشر المتقدم فى اوائل  
المقصد ، وهو رواية داود بن مرقد ، قال بعض المحققين : وهذه الرواية مسحورة  
بين الأصحاب ، مع انها صحيحة الى ابن قضاة وهو احد من اجتمع العصاة  
على قوله .

ومنها الخبر التاسع عشر والحادى والعشرون المتقدمان هناك ايضا .  
وعنها ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب مواجبت الصلوة فى الصحيح عن  
رزارة عن ابى جعفر ((ع)) انه قال اذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و  
العشاء الآخرة .

ومنها ما رواه أيضا في الباب المتقدم قال وقال الصادق (ع) إذا غابت الشمس فقد حل الاطار ورحبت الصلوة ، وإذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة الى امتصاف الليل .

ومنها ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات في الموثق كالصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله (ع) قال : صلى رسول الله (ص) بالما بين الظهر والعصر حين رآب الشمس في جماعة من غير علة ، وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة في جماعة ، وإنما فعل ذلك رسول الله (ص) ليهتمم الوقت على امته .

ومنها ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن اسحق بن عمار قال سألت ابا عبد الله (ع) : يجمع بين المغرب والعشاء في الحصر قبل ان تعيب الشفق من غير علة ؟ قال لا بأس .

ويؤيد الأخبار المذكورة ، ما رواه أيضا في المكان المتقدم عن اسمعيل بن مهران قال كتب الى الرضا (ع) : ذكر اصحابنا انه اذا رآب الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر ، وإذا غربت دخل وقت المغرب وعشاء الآخرة الا ان هذه قبل هذه في السحر والحصر ، وان وقت المغرب الى ربع الليل ، فكتب كذلك الوقت ، غير ان وقت المغرب صبح و آخر وقتها دهاب الحمرة وبصيرها الى البياض في اوق المغرب .

وربما استدل ايضا لهذا القول بحملة من الروايات منها ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة في الموثق عن عبد الله وعمران و ابي على احمديين ، قالوا : كما يختصم في الطريق في الصلوة صلوة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق وكان ما من يصحى بذلك صدره ، فدخلنا على ابي عبد الله (ع) فسألناه عن صلوة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق ، فقال لا بأس بذلك ، قلنا وأي شيء الشفق ؟ فقال : الحمرة .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن ابي عبيدة قال سمعت

ابا جعفر ((ع)) يقول كان رسول الله ((ص)) اذا كان ليلة مظلمة وريح ومطر ، صلى المغرب ثم مكث قدر ما ينتعل الناس ، ثم أقام مؤدبه ثم صلى العشاء ثم انصرفوا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن عبد الله الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال لا بأس ان توتر المغرب في السفر حتى يعيب الشفق ، ولا بأس بان تعجل العتمة في السفر قبل ان يعيب الشفق .

ومنها ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال لا بأس بان يعجل عشاء الآخرة في السفر ، قبل ان يخيب الشفق .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن اسحق الطيحي قال . رأيت ابا عبد الله ((ع)) صلى العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق ثم ارتحل .

ومن هذا القبيل ايضا ما رواه في الباب المتقدم في الموثق عن حميد بن دراج قال قال لأبي عبد الله ((ع)) ما تقول في الرجل يصلي المغرب بعدما يسقط الشفق ؟ فقال لعلة لا بأس . قلت يصلي العشاء الآخرة قبل ان يسقط الشفق ، فقال لعلة لا بأس .

وصاحب المدارك بعد ان نقل رواية عبيد الله وعمران ، ورواية ابي عبيدة ورواية عبيد الله قال وجه الدلالة انه لو لا دخول وقت العشاء قبل ذهاب الشفق ، لما جاز تقديمها عليه مطلقا ، كما لا يجوز تقديم المغرب على المغرب ، وتظهر فيه بعض الأحكام اولاً بأنه من البعيد بل الممتنع ببطائه عدم اطلاع الشياطين على أخبار العتمة الدالة على دخول الوقتين بعروب الشمس ، الا ان هذه قبل هذه وحوهما ، مما دل على حوار صلوة العشاء قبل عيوبه الشقوق وابعدمه واشد بطلانها اطراحها والقائها بالكلية بعد الوقوف عليها ، ولا حمل لها على تقديم هذا القول بالمرّة . وثانياً بان الشيخ في النهاية قد حوّر تقديم العشاء قبل عيوبه الشقوق في السفر وعد الأعداء ، حيث قال بعد ان ذكر اولاً

ان وقت العشاء الآخرة سقوط الشفق و آخره ثلث الليل ، ويجوز تقديم عشاء الآخرة قبل سقوط الشفق في السفر وعند الأعداء ولا يجوز ذلك مع الاحياء ، و قال الشيخ المعيد رحمه الله في المقنعة - ولا يأمن بان يصلي العشاء الآخرة قبل معيب الشفق عند الضرورات . وجوز في التهذيب تقديمها اذا علم او ظن انه ان لم يصل في هذا الوقت لم يتمكن منها بعده . وكلامه هذا يدل على كون هذا الوقت الذي نقل عنه في المسئلة . اما ان يرد به الوقت الموقوف لدوي الاحتياط دون ذوى الأعداء . هذا هو الذي تطبق عليه الأخبار الحاربة في هذا المضمار ، فمرجع كلاميهما الى ان هذا الوقت الموقوف ليس لهم التقديم عليه العذر ، و حينئذ فلا يرد عليه الاستدلال بما نقلناه عن المدارك من الأخبار ، فانها صريحة في اصحاب الأعداء . انتهى .

أقول لا يحق ان الصراحة التي ادعاها في وثيقة عبيد الله وعمران مصروعة ، بل لعلها ظاهرة في العكس على اشكال . وبالحيلة لا شبهة في حقيقة مذهب المشهور للنصوص المستفيضة التي قيل في شأنها انها كادت تكون متواترة بل لعلها متواترة ، واحتمال عدم حوار التقديم عليه الا لعذر ، كما ذكره بعض هؤلاء مدعوع بموثقتي عمار و زرارة . اللتين هما صريحتان في دفعه .

الثاني : ما اشار اليه في المختلف بأنه لا قائل بالعرق بين الظهرين و العشاءين . من قال بالاشتراك عند الفراغ من الظهر قال به عند الفراغ من المغرب . واحتج الشيخان على ما ذكره في المختلف بوجوه :

الأول : حيلة من الأخبار منها الخبر التاسع والعشرون المتقدم في المسئلة السابقة هو رواية بكر بن . (( هكذا في الأصل ))  
ومنها الخبر الثالث والثلاثون المتقدم هناك .

ومنها ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات عن زرارة عن الباقر (ع) : اذا غاب الشفق دخل وقت العشاء . و آخر وقت المغرب ايات الشفق . ما دأب الشفق دخل وقت العشاء . و آخر وقت العشاء ثلث الليل .

و يمكن ان يستدل عليه ايضا بما رواه في البحار عن العلل و العيون عن عبد الواحد بن محمد بن عيادوس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفصل يس شاد ان فيما رواه من العلل عن الرضا ((ع)) : فان قيل فلم جعلت الصلوة في هذه الاوقات ولم تقدم ولم تؤخر ؟ قيل لان الاوقات التي ان قال - فاذا جاء الليل و وضعوا رءسهم و عادوا الى اوطاسهم ، ابتدؤا اولا بعبادة ربهم ثم يتفرغون لما احبوا من ذلك ، فاجب عليهم المغرب ، فاذا جاء وقت النوم و مرعوا مما كانوا به مشتغلين احب ان يبدؤا اولا بعبادته و طاعته ، ثم يصيرون الى ماشاؤا ان يصيروا اليه من ذلك ، فيكونوا قد بدؤوا في كل عمل بطاعته و عبادته فاجب عليهم العتمة الحديث .

الثاني : ان الاجماع واقع على ان ما بعد الشفق وقت للعشاء ، ولا اجماع على ما قبله فوجب الاحتياط ، لئلا يهمل قبل دخول الوقت .  
الثالث : انها عبادة موقفة فلا بد لها من ابتداء مضبوط ، والا لزم تكليف مالا يطاق ، واداء المغرب غير منصبط فلا يماط به وقت العبادة ، والجواب عن الاول انها اما محمولة على التقية ، لان المصنف رحمه الله في المنتهى على ما نسب حكى القول المذكور عن الجمهور كافة ، او محمولة على الفصيحة جمعا بينها وبين المعتبرة المستعينة المتقدمة ، واما الجواب عن الوجهين الأخيرين فظاهر .

و يستمر الوقت مشتركا بهما ( الى ان يبقى لانتصاف الليل مقدار العشاء فيحتسب بها ) فلا يصح فعل المغرب فيه مطلقا ، تحقيق المقام يقتضي رسم مقامات الأول : ما ذكر المصنف رحمه الله من امتداد وقت المغرب الى ان يبقى لانتصاف الليل مقدار اداء العشاء ، هو المشهور بين الأصحاب ، وهو المحكى عن المرتضى في الحمل و اباء رهرة و ادريس و الجنيد و سائر المتأخرين ، وعن الشيخ انه قال في اكثر كتبه : اخره غيبوبة الشفق المعربى للمختار و ربح الليل مع الاضطرار ، وهو المحكى عن ابن حمزة و الحلبي ، وعن الخلاف اخره غيبوبة

الشفق وأطلق . <sup>(١)</sup> و به قال ابن البراج على ما حكى . وعن الشيخ المفيد رحمه الله آخر وقتها غيبوبة الشفق . و هو الحمرة في المغرب . والمساير إذا جدد به السير عند المغرب فهو في سعة من تأخيرها إلى ربيع الليل . وعن علم الهدى في المسائل الناصرية آخر وقتها معيب الشفق الذي هو الحمرة و روى ربيع الليل . و حكى بعض أصحابنا أن وقتها يمتد إلى نصف الليل . وعن ابن أبي عمير أول وقت المغرب سقوط القرص . و علامته أن يسود في السماء من المشرق و ذلك اقبال الليل و تقوية الظلمة في الحور و أشباك المحوم . فإن حاور ذلك بأقل قليل حتى يعيب الشفق فقد دخل في الوقت الآخر . وعن ابن بابويه وقت المغرب أن كان في طلب العزل من سفر إلى ربيع الليل . وكذا المعيص من عرفات إلى جمع . وعن سائر يمتد وقت العشاء الأول إلى أن يبقى لغياب الشفق لا حمر مقدار ثلاث ركعات . و نقل عنه في المنتهى على ما حكى أن آخر الوقت غيبوبة الشفق . وعن المنتهى أيضا عنه عن الشيخ أن آخره للمحار دهاب الشفق و المضطر إلى ما قبل نصف الليل بأربع . و نقله عن السيد في المصباح . وعن بعض العلماء يمتد وقت المضطر حتى يبقى للحجر وقت العشاء . وإحصاءه في التحرير . وعن الشيخ في المبسوط أنه نقل عن بعض الأصحاب قولاً بامتداد وقت المضطر إلى طلوع الصبح . حكاه الشارح المحقق قال في المدارك . و حكى في المبسوط عن بعض علمائنا قولاً بامتداد وقت المغرب والعشاء إلى طلوع الفجر . انتهى .

و عن ابن البراج أنه حكى عن بعض الأصحاب قولاً بأن للمغرب وقتاً واحداً عند غروب الشمس . قال في التهذيب في جملة كلام له والذي يكشف عما ذكرناه أنه لا يجوز تأخير المغرب عن غيبوبة الشمس إلا عن عذر ما ثبت أنه مأمور في هذا الوقت . الأمر بما للعور . فيجب أن يكون الصلوة عليه واجبة في هذه الحال . فقال بعض الأحناف قال في المدارك والمعتمد امتداد وقت الفصيلة إلى

(١) وكذا أطلق في الجمل على ما حكى . (مه)



ذهب الشفق ، والاحراء للمختار الى ان يبقى الاثنان قدر العشاء ، وللصطر الى ان يبقى قدر ذلك من الليل . و هو اختيار المصنف في التحرير .

أقول الظاهر ان اول من ذهب صريحا الى امتداد العشاءين الى طلوع الفجر للصطر ، هو المحقق في التحرير و تبعه صاحب المدارك وشيخه وقد تبعه في هذا القول حملة ممن تأخر عنه كما هي عادتهم عاليا ، انتهى .

أقول قال الشارح المحقق في الحيرة والمحقق المجلسي في البحار ، و عن بعض العلماء ، يستد وقت الصطر حتى يبقى للفجر وقت العشاء ، و اختاره المحقق في التحرير ، و راد في البحار ونقله الشيخ في المبسوط عن بعض الاصحاب .

وعلى هذا كون المحقق هو اول من ذهب الى ما ذهب به محل نظر فتدبر .

فالمواجب أولا ذكر حملة من الأحبار .

الأول : ما رواه التهذيب في الريادات في باب الصلوة في السفر في اواخره في الصحيح عن ابي بن عثمان عن عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله ((ع)) وقت المغرب في السفر الى ربيع الليل ، و رواه الكافي ايضا في باب وقت العشاءين .

الثاني : ما رواه الكافي في آخر باب وقت الصلوة في السفر في الصحيح عن ابي بن عثمان عن عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله ((ع)) وقت المغرب في السفر الى ثلث الليل ، قال الكافي و روى ايضا الى نصف الليل .

الثالث : ما رواه في اواخر باب وقت الصلوة في السفر في الريادات في الموثق عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله ((ع)) ان في وقت المغرب في السفر الى خمسة اميال من بعد غروب الشمس .

الرابع : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن اسمعيل بن حابر قال كتب مع ابي عبد الله ((ع)) ، حتى اذا بلغنا بين العشاءين قال يا اسمعيل امض مع

الثقل والعيال حتى الحقك، وكان ذلك عند سقوط الشمس فكرهت أن أسرل فاصلى وادع العيال ، وقد امرنى أن أكون معهم ، فسرت ثم لحقتى أبو عبد الله عليه السلام فقال يا اسمعيل هل صليت المغرب بعد ؟ فقلت لا ، فنزل عن دابته فادس واقام وصلى المغرب وصليت معه ، وكان من الموضع الذى فارقت فيه الى الموضع الذى لحقتى ستة أميال .

الخامس : ما رواه ايضا فى باب اوقات الصلوة فى الصحيح عن عبد الله الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال لا بأس أن تؤخر المغرب فى السفر حتى تغيب الشفق ، ولا بأس بأن نحل العتمة فى السفر قبل أن تغيب الشفق .

السادس : ما رواه ايضا فى باب المواقيت فى الريادات عن القسم بن سالم عن ابي عبد الله ((ع)) قال ذكر أبو الحطاب فلعله ثم قال : انه لم يكن يحفظ شيئا حدثته أن رسول الله ((ص)) عايت له الشمس فى مكان كذا وكذا وصلى المغرب بالشجرة ، وبهيهما ستة أميال . فأخبرته بذلك فى السفر توصعه فى الحضر .

السابع : ما رواه فى باب اوقات الصلوة عن علي بن يقطين قال : سأله عن الرجل تدركه صلوة المغرب فى الطريق ، أيؤخرها الى أن يغيب الشفق ؟ قال لا بأس بذلك فى السفر ، وأما فى الحضر فدون ذلك شيئا .

الثامن : ما رواه فى الباب المتقدم فى الموثق عن عمار بن موسى الساباطى عن ابي عبد الله ((ع)) . قال سأله عن صلوة المغرب إذا حصرته هل يجوز أن تؤخر ساعة ؟ قال لا بأس أن كان صايما امطرا ، وإن كان له حاجة فصاها .

التاسع : ما رواه ايضا فى باب الحيض فى الريادات عن ابي الصباح الكناسى عن ابي عبد الله ((ع)) قال إذا طهرت قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء ، وإن طهرت قبل أن يغيب الشمس صلت الظهر والعصر .

العاشر : ما رواه فى المكان المتقدم عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد

الله ((ع)) قال اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر ، و ان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء .

الحادي عشر : ما رواه في المكان المتقدم عن داود الرخاوي عن ابي جعفر ((ع)) قال اذا كانت المرأة حائضا فطهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر ، و ان طهرت في الليل صلت المغرب والعشاء الآخرة .

الثاني عشر : ما رواه في المكان المتقدم عن عمر بن حنظلة عن الشيخ قال اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء وان طهرت قبل ان تعيب الشمس صلت الظهر والعصر .

الثالث عشر : ما رواه في البخار في باب وقت العشاءين عن المرائع كتاب محمد بن علي بن محبوب عن الحسين عن احمد القروي عن ابيان عن ابي بصير عن ابي جعفر ((ع)) قال لدلوك الشمس رواها ، وعشق الليل بمسرفة الروال من السهار .

الرابع عشر : ما رواه في الباب المتقدم عن العليل عن ابيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ملك موكل يقول من نام عن العشاء الى نصف الليل ، فلا امام الله عينه .

و روى ايضا عن ثواب الاعمال عن محمد بن الحسن عن الحسين بن الحسن بن ابيان عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن موسى بن (٢) مثله . و روى ايضا عن المحاسن عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد مثله ، و فيه عيبه .

و روى الصدوق في العقبه في باب المواقيت مراسلا عن الباقر ((ع)) انه قال ملك موكل يقول من باب (١) عن العشاء الآخرة الى نصف الليل ، فلا امام الله

(١) نام حل .

(٢) هكذا في الأصل . و لعنه ابن بكر . (المصحح

عليه .

الحامس عشر : ما رواه في الباب عن الهداية قال الصادق (ع) (١) إذا غابت الشمس فقد حل المطار وحبب الصلوة ، ووجب المغرب أصبحا لاوقات وهو من (١) حين غيبوبة الشفق ، ووقت العشاء من غيبوبة الشفق إلى ثلث الليل .

السادس عشر : ما رواه في الباب المتقدم عن العياشي عن زرارة وحمراة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع) ، عن قوله - (واقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل) ، قال جمعت الصلوة (٢) كلهن ودلوك الشمس دلوكها (٣) وغسق الليل انتمائه ، وقال انه ينادى مناد من السماء كل ليلة إذا تنصف الليل من رقد عن صلوة العشاء إلى هذه الساعة ، فلا تأمت عينا .

السابع عشر : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريايات عن أبي بصير عن أبي جعفر (ع) ، قال قال رسول الله (ص) : لولا اني احاب ان اشق على امتي لاحت العتمة إلى ثلث الليل ، وانبت في رحمة إلى نصف الليل وهو غسق الليل ، فادأبني الضيق يادى ملكا . من رقد عن صلوة المكتوبة بعد نصف الليل ، فلا رقدت عيناه .

الثامن عشر : ما رواه التهذيب ايضا في النكاح المتقدم في الموثق عن الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال العتمة إلى ثلث الليل ، أو إلى نصف الليل وذلك التضييع .

التاسع عشر : ما رواه الصدوق في الغيبة في باب المواقيت قال وروى فيمن نام عن العشاء الآخرة إلى نصف الليل ، انه يعصى ويصبح صائما عقوبة ، واما وحب ذلك عليه لمومه عنها إلى نصف الليل . وعن الزمعي في باب المواقيت

(١) إلى جل .

(٢) الصلوات ظ ح .

(٣) رواها غل .

ستأتي هذه الرواية مسنده في كتاب الصائم .

العشرون : ما رواه السهيد في واحرياب المواقيت في الريادات في الصحيح عن ابن مسكان رفعه الى ابي عبد الله (ع) قال من نام قبل ان يصل العبة فلم يستيقظ حتى يعض نصف الليل ، فليقص صلوة و ليستعفر الله .  
اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور وحوها

الأول : الاجماع المحكى عن العبة والسرائر المعتصدة بالشهر لعظيمة التي قال بعض الأجلة في شأها انها كادت تكون اجماعا . بل هي من المتأخرين اجماعا في الحقيقة ، بل مطلقا كما عن السرائر والعبة . انتهى .

الثاني : ما اشار اليه الشارح المحقق انه ثبت في الظهريين امتداد وقتها الى العروب ، مثبت امتداد وقت المغرب الى نصف الليل ، لعدم القائل بالفصل على ما ذكره المحقق والمصنف انتهى .

الثالث : جملة من الأخبار :

منها الخبر السابع عشر وهو رواية داود بن مرقد ، والتاسع عشر ، والحادي والعشرون ، وهما روايتا عبيد المتقدمين في شرح قول المصنف طاب ثراه : المقصد الثاني في اوقاتها ، ويعصدها الأخبار الدالة على ان لكل صلوة وقتين اولهما اصلها ، واستدل بعضهم لهذا القول بصحيفة زرارة المنقذة في المباحث السابقة المشتملة على قول ابي جعفر (ع) فعبا بين روال الشمس الى غسق الليل اربع صلوات ساهن الله وتيسر و قتهن ، وغسق الليل استصافه ، و نظر فيه الشارح المحقق بانه لا يمكن حمل الخبر على ان مجموع الوقت وقت لمجموع الصلوات الاربع الا بارتكاب التحصيل ، وليس الحمل على ان المجموع وقت للمجموع ولو على سبيل التوزيع ايعد مه

وحينئذ تسقط الدلالة للعائل بامتداد وقت المغرب الى دهاب الشفق ، جملة من الروايات :

منها الخبر الحادي عشر والخامس عشر والثاني والعشرون والسابع و

العشرون والتاسع والعشرون والرابع والثلاثون المتقدم كلهم في شرح قول المصنف رحمه الله المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية .

ومنها صحيحة زرارة والفصيل المتقدمه في شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثاني في أوقاتها ، قبل الدبيب .

ومنها الخبر الخامس عشر .

ومنها رواية زرارة المتقدمه في قبيل شرح قول المصنف رحمه الله هذا ، في شرح قوله ثم يشترك الوقت بينها وبين .

ومنها رواية اسمعيل بن مهران المتقدمة هناك ايضاً ، وفيه ان هذه الأخبار غير صالحة لمعارضة الأدلة المتقدمة المنحيرة بالشبهة ، ولتحمل اما على التعية كما عن المستهين انه حكاه عن جماعة من العامة ومهم اصحاب الراي وهم اصحاب ابي حنيفة ، او على العصلة حمداً بينها وبين الأخبار .

ومنها زيادة على ما اتمناه للقول المشهور ، الخبر الأول والناسي الى السابع المؤيد بالخبر الثامن .

ومنها موثقة جميل المتقدمة في المسئلة السابقه قبل قول المصنف هذا . ومنها الخبر الثلاثون وهو رواية داود الصرمي والخبر الحادي والثلاثون المتقدم كلهم في شرح قول المصنف : المقصد الثاني في أوقاتها .

ومنها الخبر الثالث والثلاثون المؤيد بالخبر الثامن والعشرين المتقدمان في شرح قول المصنف المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية .

وبالجملة لا يسمي التشكيك في حوار الأخير عن الشفق ، وحمل النصوص الدالة على عدمه على النقية والعصلة ، بل يحتفل قريباً حمل اطلاق كلام ارباب تلك النصوص على الثاني او على الاحتيار ، كيف لا وظاهر المدارك الاحكام على عدم بقاء تلك النصوص على ظاهرها ، حيث قال بعد نقل روايتي اسمعيل بن حابر وعلى بن يقطين الدال احدهما على كون وقت المغرب ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق ، وثانيهما على معنى اليأس عن تأخيرها عن سقوط

الشفق في السفر ما لعظه . وهما محمولان اما على وقت الفضيلة او الاحتيار اذ لا قاييل بان ذلك آخر الوقت مطلقا ، انتهى .

واما الجماعة القائلون بان آخره غيبوبة الشفق للمحтар وربع الليل للمصطر، فلها التمسك بالنصوص المتقدمة الماسة على الاطلاق . والنصوص المحصورة للتأخير الى ربع الليل ، اذا لجمع بينهما يعضى حمل النصوص الاولى على الوقت الاحتيازي والثانية على الاطراري ، وفيه ان في ذلك اطراحا للدلالة الدالة على المشهور من الأخبار وغيرها ، مع انها معتقدة بالشهرة العظيمة كادت تكون اجماعا ، فلتحمل الأخبار المذكورة على اختلاف مراتب الفضل .

وبالحيلة الذي يظهر لي في المسئلة يعدضم الأخبار بعضها الى بعض ، ان وقت الاخرى ممتد الى ان يبقى لانتصاف الليل بمقدار اداء العشاء للمحطار والمصطر ، ولما دلت الأخبار كما بيينا في اول المصداق لكل صلوة وقتين الأول للفصلة والثاني للاخرى على المشهور المصور ، او الأول للمحطار والثاني لاصحاب الاعداد على القول العريف ، فالوقت الأول للمعرب بالنسبة الى المحطار ممتد الى غيبوبة الشفق ، والثاني منها الى ان يبقى لانتصاف الليل بمقدار اداء العشاء ، واما بالنسبة الى ذوي الاعداد فالوقت الأول ممتد الى ربع الليل كما دلت عليه جملة من الأخبار المتقدمة او الثلث كما يدل عليه الخبر الثاني واما الوقت الثاني بالنسبة اليهم فكل لمحطار .

هذا وربما يستفاد من الخبر الحادي والثلاثين والثاني والثلاثين و الثالث والثلاثين المتقدمة كلها في شرح قول المصنف المقصد الثاني في اوقاتها ، بعد صم بعضها الى بعض ، ان الصلوة اذا كانت في موضع امكن للمصلي وارفق ، فالأفضل هو تحصيل ذلك ما لم يذهب ربع الليل فتأمل .

هذا ما ظهر لنا من الأخبار الواردة في هذا الصمار ، والله اعلم ورسوله الأئمة الاطهار ، و بما حريءا ظهر عدم وجاهة الاموال المتقدمة ، وان تمسك اربابها ببعض الأخبار السابقة .

نعم بقي في المقام شيء لا بد من السببه له ، وهو ان للمعتبر لما ذهب اليه من امتداد وقت المضطر الى ان يبقى من الليل قدر العشاء ، ما اشار اليه في العدراك حيث قال ولما على الحكم الثالث اعني امتداد وقتها للمضطر الى ان يبقى من الليل قدر العشاء ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان ثم نقل الخبر الرابع والثلاثين المتقدم في اوائل المقصد ، وقال واحاب العلامة في انتهى عن هذه الرواية بحمل القلبية على ما قبل الاستصاف وهو بعيد جدا ، لكن لو قيل باحتصاص هذا الوقت بالنائم والساهي كما هو مورد اخبار كان وجهها قويا ، وقال الشارح المحقق واما ما ذكرنا من امتداد وقت الاضطرار الى ما قبل طلوع الفجر بمقدار العشاء ، فبدل عليه . . . ثم نقل الخبر الرابع والثلاثين والخامس والثلاثين المتقدمين في اوائل المقصد ، والخبر العاشر ، وقال وقد يحاب عن الثالث بالحمل على الاستصحاب ، ولا يحق ان الخبرين غير دالين على التعميم وكذا الخبر الثالث ، ولو قيل باحتصاص الحكم بالنائم والساهي والخامس بصر الحكم على مورد الضر لم يكن بعيدا ، الا ان يثبت عدم العائل بالفصل وحيثئذ يتحتم التعميم ، ويؤيد ما رواه الشيخ عن عبيد بن رزارة . . . ثم نقل الخبر التاسع والعشرين المتقدم في اوائل المقصد ، وقال لكنه ضعيف السند ، ولا يحق انه يمكن حمل هذه الأخبار على التقية لموافقها لهذا الغاية . انتهى .

ولا يحق ان الخبر التاسع والحادي عشر والثاني عشر ايضا يحدوخذ و تلك الأخبار ، كالخبر الأربعين المتقدم في اوائل المقصد ، والخبر الثامن والأربعين المتقدم في شرح قول المصنف المعلوم بعيوبة الحصرة المشرقية ، والعجب منها انها لم يعرضا لذكرها في هذا المصنف ولو على سبيل التأييد ، نعم الظاهر عدم غنورهما على بعض منها حين التأليف .

وكيف كان فالظاهر عدى ان الأخبار المذكورة لا يصح الاسناد اليها في

تأسيس الحكم المذكور لوجوه :

الأول : انها مخالفة للأخبار الدالة على المشهور ، المعتمدة



بالاجتماعات المحكية التي كل واحد منها حجة مستقلة ، وبالشهرة العظيمة التي كادت ان تكون اجماعا ، عسى ما لتقديم اولى .

الثاني : انها مخالفة للقرآن وكما حاله القرآن فهو وحرف و يضرب به عرض الحائط ، وذلك لأن المراد بعسق الليل الواقع في قوله تبارك وتعالى : (( اقم الصلوة لدنوك الشمس الى عسق الليل )) ، للأخبار المستفيضة الواردة عن اهل بيت العصمة عليهم الصلوة والسلام ، منها الخبر التاسع عشر والسادس والثلاثون المتقدمان في اوائل المعتمد ، ومنها الخبر السابع عشر المؤيد بالخبر الثالث عشر ، ومنها الأخبار المتقدمة في قبيل بيان صلوة الوسطى ، الواردة في تفسير الآية المتقدمة ، ومنها ما رواه في البحار في باب وقت العشاء بين عس السرائر مما استطرفه من كتاب احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي عن الفصيل عن محمد الحلبي عن ابي عبد الله (( ع )) في قوله اقم الصلوة الى آخره ، قال : دنوك الشمس ، رواها ، وعسق الليل انتصافه ، و قرآن الفجر ركعتا الفجر ، واما ما يحكى <sup>(١)</sup> عن جماعة من المفسرين بان عسق الليل ظلمة <sup>(٢)</sup> آوله ، فلا ينبغي ان يلتفت اليه .

الثالث : ان الأخبار قد استفاضت ان لكل صلوة وقتين و اول الوقت افضلها ، وهذا الوقتان بناء على المشهور المصور ، الأول منها للفضيلة و الثاني للأحرار ، وعلى القول المرفى الأول للمختار و الثاني لاصحاب الاعذار ، فالقول بالوقت الثالث خارج عن هذا الضمار ، اذ ارباب هذا القول يجعلون الأول للفضيلة ، والثاني للأحرار ، والثالث اى من انتصاف الليل الى الفجر للاضطراب ، ولا ريب في كون ذلك سافيا لما دلت عليه تلك الأخبار .

الرابع : انها مافية للأخبار المستفيضة الدالة على ذم التام عن صلوة العتمة الى الانتصاف ، وامره بالقضاء بعده ، وامره بصيام العدة عقوبة وامره بالاستعفاء ، ومنها الخبر الرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والخبر العشرون المؤيد بالخبر الثامن

(١) الحاكى السهائي في الحيل العتيق . ( منه )

(٢) عن الفيروز ابادي القسوى محررة ظلمة اول الليل . ( منه )

عشر ، و فى حسنة عبد الله بن المعيرة او الصحيحة المروية فى الكامى فى آخر باب من نام عن الصلوة و سبى عنها عن حدثه عن ابي عبد الله (ع) {فى رجل نام عن العتمة فلم يقم الا بعد انتصاب الليل ، قال يصلبها و يصبح صائما ، وقد ذهب الى وجوب الصوم هنا جماعة ، و منهم المحكى عن علم الهدى مدعى عليه اجماع النامية و سيأتى انشاء الله تفصيل المسئلة فى المقام اللايق بها .

قال بعض الأحناف : الأخبار الواردة فى الاوقات على تعدد ها وانتشارها ، لم يتخص شيئا منها الاشارة الى هذا الوقت فضلا عن التصريح به ، وقد عرفت و ستعرف اشتغالها على حملة الاوقات احتياطاتها و ضرورتها ، و غاية ما دلت عليه بالنسبة الى العشاء من امتدادهما الى الانتصاب ، و هو غاية الاضطراب و الاجراء ، فلو كان هنا وقت آخر لاشير اليه فى شئ منها ، انتهى .

أقول و هذا الكلام لا يخلو عن مناقشة ، لمكان الخبر الثامن و الاربعين المتقدم فى شرح قول المصنف ' المعلوم بعيوبة الحمرة المشرقة ، و التاسع و العشرين و الاربعين المتقدمين فى اوائل المقصد .

وبالحملة الظاهر على عدم مقاومة تلك الأخبار التى استند اليها ارباب هذا القول ، للأخبار المتقدمة اليها الاشارة المنجبرة بالجواب العديدة المقدمة الى جملة منها الاشارة .

ومنها ان تلك الأخبار موافقة لذهب العامة ، لأن ذلك مذهب ائمتهم الاربعة على ما ذكره غير واحد من الطائفة ، على اختلاف بينهم فى ذلك فبعضهم جعل هذا الوقت للمضطرو هو الشافعى و احمدا على ما حكاه فى التحرير ، و بعضهم جعله وقتا للمختار و هو ابو حنيفة و مالك على ما حكاه فيه ايضا ، بخلاف اخبارنا فاسها مخالفة لذهبهم ، والرشد فى خلاصهم ، فيتعين الاحذ بتلك الأخبار الموافقة للشهرة و الكتاب ، و حمل ما يحالفها على التقية ، كما صرح بذلك غير واحد من الطائفة .

قال الشارح العاقل رفع الله مقامه فى الحنة ما صورته ، وللاصحاب ان

يحملوا الروايات الدالة على الامتداد الى العجر على التقية، لا طابق العقها<sup>١</sup> الاربعة عليه، وان احتلوا في كونه آخر وقت الاحتيار والاضطرار، وهو محل حسن في الحصرين المعارضين اذا امكن حمل احدهما عليها كما ورد به النص عنهم عليهم السلام، وقال بعض الأجلأ<sup>٢</sup> وطهور التقية في الأخبار المذكورة ومخالفة ظاهر الكتاب، بما لا محال لا تكاره، فلا وجه للاعتقاد .

### تنبيه :

قال المحقق طاب ثراه في التحرير قال الشافعي ومالك وأحمد اذا طهرت قبل الغروب يلزمها العريضة، ولو طهرت قبل العجر بركعة يلزمها المغرب والعشاء<sup>٣</sup>، لما رواه الاثره وابن المنذر بإسناد بهما عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس انهما قالوا في الحائض تطهر قبل العجر بركعة تصلي المغرب والعشاء<sup>٤</sup>، فادأ طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر جميعا، وعن أحمد بن المنذر ان القدر الذي تعلق به الموحود انك تكبيرة الاحرام، وعن الشافعي قدر ركعة، لأنه القدر الذي روى عن عبد الرحمن وابن عباس ثم استدل في المعتبر على بطلان ما ذهبوا اليه واطال، الى ان قال وما ذكره جمهور من قصة عبد الرحمن وابن عباس لاحقة فيه . لحوار ان يكون ما قالاه احتجاده، على انما يحمل ذلك على الاستحياب، وقد ورد في أحبار أهل البيت ما يما ثله<sup>٥</sup>، ثم نقل رواية أبي الصباح، ورواية عبيد بن رزاة، ورواية عمر بن حنطلة، وظاهره كما ترى حمل هذه الروايات على الاستحياب، تعصيا من الاشكال الوارد في المقام، وهو التكليف بعبادة لا يسعها، كما ذهب اليه العامة هذا كلامه في بحث الحيمس ذكره بعض الأجلأ<sup>٦</sup> قال : وفي مبحث الاوقات استند اليها في الدلالة على امتداد وقت العطر الى قبل العجر، واتحد مدحيا، مع مخالفة رواياته كما عرفت لعملة روايات الاوقات الواردة في الباب، ومصادتها لآيات الكتاب، وموافقتها للعامة، وبالحيلة فان كلامه في مبحث الحيمس، مخالف لكلامه في مبحث الاوقات .

**المقام الثاني :** المشهور بين الأصحاب أن آخر وقت العشاء استتصاف الليل سواء في ذلك المختار والمضطر ، وهو المحكى عن المرتضى وسلا روايا رهرة و ادريس و بايويه والحديد و جمهور المتأخرين ، قال في المختلف قال المفيد ، آخره ثلث الليل ، وهو قول الشيخ في النهاية والحاصل والحلاف والاقتصاد ، وقال في المبسوط ، آخره ثلث الليل ، ولا يخور تأخيرها إلى آخر الوقت إلا لعذر ، وقد رويت رواية أن آخر وقت العشاء الآخره منتهى نصف الليل ، والاحوط ما قدمناه ، وهذا يدل على أن وقت المضطر عند ثلث الليل . وقال ابن حمزة كقوله في المبسوط ، و قال ابن أبي عقيل أول وقت عشاء الآخرة معيب الشفق ، والشفق الأحمر لا البهاض فإن حاور ذلك حتى دخل ربع الليل فقد دخل في الوقت الآخر ، وقال ابن البراج كقول المفيد ، ونقل الشيخ في المبسوط عن بعض علمائنا أن آخره للمضطر طلوع الفجر ، انتهى .

و قال بعض الأحناف ، ونقل عنه أنه قال في موضع من كتاب الخلاف لا خلاف بين أهل العلم في أن أصحاب الأعداد إذا أدرك أحدهم قبل الفجر الثاني مقدار ركعة أنه يلزمه العشاء الآخرة ، وقد تقدم أخبار المحقق وصاحب المدارك لهذا القول ، فتبعهما جملة من متأخري المتأخرين ، انتهى .

أقول والأقرب هو المشهور ، للأخبار الكثيرة الدالة عليه ، منها الخبر السابع عشر ، والتاسع عشر ، والحادي والعشرون ، والسادس والثلاثون ، و السابع والثلاثون ، والثامن والثلاثون ، المتقدم كلهم في شرح قول المصنف المقصد الثاني في أوقاتها ، ومنها الأخبار الواردة في تفسير قوله تعالى (( أم الصلوة )) إلى آخره ، المتقدم في قبل بيان صلاة الوسطى ، ومنها الخبر السابع والأربعون ، المتقدم في شرح قول المصنف المعلوم بعيوبة الحزمة الشرقية ، ومنها رسالة العقيه المتقدمة في شرح قوله : ثم يشترك الوقت بينها وبين العشاء ، ومنها الخبر السادس عشر ، والسابع عشر ، المؤيد بالخبر الثامن عشر والثالث عشر ، و يؤيده الأخبار الدالة على دم الناييم عن صلاة العتمة إلى الاستتصاف ، وأمره بالقضاء بعد

الاتصاف، وامره بصيام ذلك اليوم عقوبة، وامره بالاستعفار، ومنها الخبر الرابع عشر، والسادس عشر، والتاسع عشر، والعشرون، ويؤيده ايضا ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات عن دريج عن ابي عبد الله (ع) (و) سوا الحديث الى ان قال وصل العتمة حين ذهب ثلث الليل، ثم قال ما بين هذا الوقتين وقت وفضل الوقت اوله، ثم قال : قال رسول الله (ص) : لولا اني اكراه ان اشق على امتي لاحتربتها الى نصف الليل، وما رواه في البحار في باب وقت العشاء من عن الحلل عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن سعيد عن احمد بن عبد الله القزويني عن ابا بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال : قال رسول الله (ص) : لولا ان اشق على امتي لاحتربت العشاء الى نصف الليل، فتدبر (١) حدا .

و بعضه ايضا ما رواه في البحار في الباب المتقدم عن قرب الاساد عن عبد الله بن الحسن العلوي عن حده على بن جعفر عن ابيه (ع) قال سألت عن القوم يتحدثون حتى يذهب الثلث الأول من الليل واكثر، ايها افضل يصلون العشاء جماعة، او في غير جماعة ؟ قال يصلونها جماعة افضل، في البحار، يدل على عدم حرج وقت العشاء بعض ثلث الليل .

واما الأخبار الدالة على بقاء الوقت الى ثلث الليل، فهي ايضا مستفيضة، منها الخبر الثاني عشر المشتمل على رواية ابن وهب وابن ميسرة و ابن عمر المتقدمة في اوائل المقصد، ومنها الخبر الثالث والثلاثون المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله . المعلوم بعيوبة الحمرة المشرقة، ومنها الخبر الخامس عشر، ومنها رواية زرارة المتقدمة في شرح قول المصنف : ثم يشترك الوقت بينهما وبين العشاء، ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه في باب مواقيت الصلوة عن معوية بن عمار قال : وفي رواية معوية بن عمار : وقت العشاء الآخرة الى ثلث الليل، قال

(١) و سيجئ وجه ان شاء الله تعالى فانتظر . ( منه )

الصدوق وكأن الثلث هو الاوسط والنصف آخر الوقت، ومنها ما رواه في البحار عن سهج البلاغة من كتابه ((ع)) الى امرائه في الصلوة اما بعد فصلوا بالناس الظهر . . . وساق الخبر الى ان قال و صلوا بهم العشاء حين يتوارى الشفق الى ثلث الليل . ويؤيده ما رواه الكافي في باب وقت العشاءين عن ابي بصير عن ابي جعفر ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) لولا ان اشفق على امتي لآخرت العشاء الى ثلث الليل ، قال الكافي و روى ايضا الى نصف الليل ، وما رواه في البحار في باب وقت العشاءين عن محمد بن الحسن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن الحسن بن علي بن مصال عن ابي المعمر عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) . لولا نوم الصبي و غلة الضعيف . لآخرت العتمة الى ثلث الليل ، متأمل . و في صحيحة ابن سنان المروية في التهذيب في باب اوقات الصلوة قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول أحر رسول الله ((ص)) ليلة من الليالي العشاء الآخرة ماشاء الله ، فحاء عمر فذق اليا ، فقال يا رسول الله ((ص)) نام النساء نام الصبيان ، مخرج رسول الله ((ص)) فقال : ليس لكم ان تؤذوني ولا تأمروني ، انما عليكم ان تسمعوا و تطيعوا .

وبالحمله الأخبار دائرة بين وقتين . دهاب الثلث والنصف ، ولما احترا بقاء وقتها الى النصف مطلقا للمحتار والمضطر ، فليحمل الأخبار الدالة على الثلث على الفضيلة ، واما من يجعل النصف لاصحاب الاعداد فيقول ان الثلث للاختيار . والحاصل انه لما كان لكل صلوة وقتان ، احدهما للفضيلة على ما احترا به ، او للاختيار كما رغبنا ، و ناسبهما للاجرا ، على المحتار ، او الاضطرار على القول الآخر ، فالوقت الفضيلة للعشاء من دهاب الشفق الى ثلث الليل ، و الاجرا من الثلث الى النصف و من بعد صلوة المغرب الى دهاب الحمرة المغربية ، اذا حملنا الأخبار الدالة على كون ابتداء وقت العشاء دهاب الحمرة على الفضيلة كما هو الاقرب ، دون التقية ، واما اذا حملناها على التبعة فيدخل هذا ايضا في

وقت الفصيلة ، ولا محتاج الى تخصيص قوله ((ع)) ، و اول الوقت افضله بشئ ، و فيه نظر .

نعم روى في البحار في باب وقت العشاءين عن فقه الرضا ((ع)) قال هي جملة كلام له ، و آخر وقت المغرب غروب الشفق ، و هو اول وقت العتمة ، و سقوط الشفق ذهاب الحمرة ، و آخر وقت العتمة نصف الليل ، و قال في موضع آخر وقت المغرب سقوط القرص الى معيب الشفق ، و وقت عشاء الآخرة الفراغ من المغرب ثم الى ربع الليل ، و قد رخص للليل والمساءر الى استصاف الليل ، و للمصطر الى قبل طلوع الفجر الحديث ، و قد تقدم يتماهى في الخبر الثامن والأربعين المتقدم في شرح قول المصنف : المعلوم بعبودية الحمرة الشرقية ، وما ذكره احيرا يدل على ان وقت الفصيلة هو الربع ، والجمع بينهما و بين احبار الثلث يقتضى الحمل على اختلاف مراتب الفصيلة ، ولكن يماهى ذلك الاخبار الواردة عنهم بانه ((ص)) قال : لولا ان اشق على امتي لاحت العتمة الى ثلث الليل ، على احتمال سبحي : اليه الاشارة ان شاء الله .

يقى في المقام شئ ، و هو ان صاحب البحار رحمه الله قال فيه في جملة كلام له : و لعل الاقوى امتداد وقت الفصيلة الى ثلث الليل ، و وقت الاحراء للمختار الى نصف الليل ، و وقت المضطر الى طلوع المحر ، فلو آخر المختار عن نصف الليل اتم ، و لكنه يجب عليه الاتيان بالعشاءين قبل طلوع الفجر ادا ، و ما احتراها في الجمع اولى بها احتراة الشيخ من القول باستحباب القضاء ادا زال عذر المعدور بعد نصف الليل ، حيث قال في المبسوط : و في اصحابنا من قال الى طلوع المحر ، فأما من يجب عليه القضاء من اصحاب الاعذار والضرورات ، فاد انقول ههنا عليه القضاء ، و اذا لحق قبل الاجر مقدار ما يصلى ركعة او اربع ركعات صلى العشاء الآخرة ، و اذا لحق مقدار ما يصلى خمس ركعات صلى المغرب ايضا معها استحبابا ، و انما يلزمه وجوبا اذا لحق قبل نصف الليل مقدار ما يصلى فيه اربع ركعات ، او قبل ان يمضي ربع مقدار ما يصلى ثلاث ركعات المغرب ، انتهى .

مع انه قال بهذا العرف في سائر اوقات الاحتمار والاضطرار ، وقال في موضع من الخلاف لا خلاف بين اهل العلم في ان اصحاب الاعتدال اذا ادرك احد هم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة ، انه يلزمه العشاء الاخرة ، فان قيل ظاهر الآية امتها " وقت العشاء " بين باستصاف الليل لقوله تعالى (( الى عسى الليل )) ، واذا اختلف الأخبار يحجب العمل بما يوافق اعراف ملنا اذا امكنا الجمع بين ظاهر القرآن و الأخبار المتعاقبة ظاهرا ، فهو اولى من طرح بعض الأخبار وحمل الآية على المختارين الذين هم محل المحاطيين وعدمتهم بوجوب الجمع بينهما وعدم طرح شيء منها وايضا لو قال تعالى الى طلوع الفجر ، لكنا معهم فيه حوار التأخير عن نصف الليل احتيارا ، فلذا قال الى عسى الليل .

واما حمل اخبار التوسعة على التقية كما فعله الشهيد الثاني فقد من الله روحه حيث قال وللأصحاب ان يحملوا الروايات الدالة على الامتناد الى الفجر على التقية ، لا طابق العقبا " الاربعة عليه ، وان اختلفوا في كونه آخر وقت الاحتيار او الاضطرار ، فهو غير بعيد ، لكن أقوالهم تكن محصورة في اموال العقبا " الاربعة ، وعدمهم في ذلك اقوال منتشرة ، والحمل على التقية اما يكون فيما اذا لم يكن محل آخر ظاهريه بجمع بين الأخبار ، وما ذكرنا جامع بينهما ، وبالجمع المسئلة لا تحل من اشكال ، والا حوط عدم التأخير عن تنمة الليل بعد تحاور النصف ، وعدم التعرض للاداء والقضاء ، انتهى .

أقول وفيه نظر اما أولا ، فلان ما اشار اليه بقوله اذا امكنا الجمع بين ظاهر القرآن انتهى ، باطلانه غير وحيه ، نعم بقول بوجوبه اذا ساعد العرف ، وكان مقتضى مكالمتهم ذلك كما حققناه في الاصول ، واما مساعدة العرف في المقام فمحل اشكال كما لا يخفى على الدقيق .

واما ثانيا ، فلان ما اشار اليه بان الحمل على التقية اما يكون فيما اذا لم يكن محل ظاهريه بجمع بين الأخبار وحيه لو ثبت اظهرية ذلك المحمل على الحمل على السفيه ، ولكن المقام في حاسب العكس من ذلك ، ومع يتحجه الحمل



عليها ، وأما كون احتمال التقية أظهر ، فلما بيناه في المسئلة السابقة .  
وبالحملة الوجه الذي جمع به بين ظاهر الآية والأخبار المسامية لها ، يا باء  
الأخبار الواردة في تفسيرها المعتمدة بالشهرة بين الطائفة السنية ، المخالفة  
لمذهب العامة .

وأما ما ادعاء من انتشار مذهبهم أن صح ، فلا ريب أن الأكثر الجمهور منهم  
أيضا هو على القول بالامتداد إلى المحر كما عرفت من كلام التحرير ، ومثله عن  
المصنف في المنتهى وأن أحلوا في كونه آخر وقت الاختيار أو الاضطرار ، ومعه  
لا وجه لهذا الكلام ، على أنه لا يشترط في الحمل عليها أطباقيهم على قول . بل  
إذا كان منهم فائل في زمان صدور الرواية لكفى في الحمل عليها ، بل مطلقا على  
اشكال ، بل ولو يكن منهم فائل أيضا على اشكال تام كما مضى إليه الإشارة ، وأما  
لو استند في ذلك القول إلى ما في العنق الرصوي المتقدم إليه الإشارة من قوله  
عليه السلام : وقت عشاء الآخرة الفراع من المغرب ثم إلى ربع الليل ، وقد رخص  
للعليل والعاثر فيهما إلى انتصاف الليل ، وللمصطر إلى قبل طلوع المحر ، فعليه  
أن قوله ((ع)) وللصطر إلى قبل طلوع المحر ، محمول على ما حملت عليه تلك  
الأخبار المتقدمة في المغرب ، على أن حكمه ((ع)) بالترخص للعليل بالتأخير إلى  
انتصاف الليل ، لا يوافق ما ذكره ، فاسمهم جعلوا التحديد إلى نصف الليل للمختار  
كما هو المختار ، وجعلوا وقت الامتداد <sup>(١)</sup> إلى المحر وقتا لأصحاب الأعداء  
والاضطرار ، وكلامه لا ينطبق على شيء من القولين .

قال بعض الأحلاء : قد عرفت فيما تقدم من استعاضة الأخبار ، أن لكل صلوة

(١) قال بعض الأحلاء في رفع ذلك القول لا ريب في أن الامتداد إلى العنق  
بالسنة إلى العشاءين أيضا جرى على الامتداد إلى المغرب في الظهرين وأن  
وقع مطلق في الآية إلا أن أخبار تفسيرها تنهت عليه والامتداد الأول إنما هو للأحرار  
والاضطرار والأعداء على القولين المتقدمين وهكذا الثاني فتحصيله بالأحرار كما  
ادعاء دون الاضطرار نظر إلى تلك الأخبار غير حيد . ( منه )

وقتين ، ومقتضى ذلك أى ما احتاره البحار ، القول أن لكل من صلواتي العشاءين ثلاثة أوقات ، والأخبار بما ذكرناه مستفيضة ، انتهى .

أقول - قد عرفت تعصيل الكلام فى المسئلة السابقة ، قال الشارح المحقق طاب ثراه قال فى التحرير : فيه لنا روايات ، منها ما روى الاصحاب عن رسول الله ((ص)) قال لا يفوت صلاة الليل حتى يطلع الفجر ثم نقل رواية أبى بصير وابن سنان وموثقة ابن سنان ، قال و مثل معناه عن داود الجرحاني عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال فى الذكرى بعد نقل هذه الروايات - وقال الشيخ فى موضع من الخلاف لا خلاف بين أهل العلم فى أن اصحاب الاعداد اذا أدرك احداهم قبل طلوع العجر الثاوى مقدار ركعة ، انه يلزمه العشاء الآخرة ثم قال : وجوابه المعارضة بالأخبار السابقة والشهرة المرجحة ، ويؤيدها مرفوع ابن مسكان الى أبى عبد الله عليه السلام انه قال : من نام قبل أن يصلى العتمة فلم يستيقظ حتى يمضى نصف الليل ، فليقص صلواته فليستعقر الله ، وكذا رواية النوم عن العشاء نصف الليل ، المتضمنة للقضاء وصوم العدة ، ولا يحصى أن مجرد المعارضة لا يقتضى الاطراح الا عند عدم امكان الجمع ، والأمر ههنا ليس كذلك ، و مثل الشهرة المخالفة لما نقل الاجماع عليه غير كاف فى الترجيح ، واعترف رحمه الله باستقامة سند رواية ابن سنان ووضوح دلالاته ، لكن قال انه مطروح بين الاصحاب وللتأمل فيه مجال ، انتهى .

أقول : وفيه أولا أن ما ذكره من وجوب الجمع باطلاقة ، غير صحيح ، وإن اشتهر فى كلامهم من أن الجمع بين الدليلين أولى من الطرح ، وذلك لانالم يجد دليلا يدل عليه باطلاقة ، نعم فيه تفصيل ليس هنا مقام ذكره .

واما ثانيا فلانه لا شك فى مرجحية الشهرة لو لم نقل بحجيتها ، وإن حالها الاجماع المحكى ، وذلك لأن الغناط فى حجية الاحماعات المحكية هو حصول المطبة ، ومع مخالفتها للشهرة لم يجد دليلا يدل على حجيتها ، واما الشهرة فلا ريب فى حصول المطبة منها مطلقا ، فلم لاتجعل مرجحة لأن الغناط اما الظن والتعبد ، وكلاهما

في الصورة المذكورة موحودان .

لا يقال كيف يحصل الظن بها ؟ مع ان مثل الشيخ الذي هو رئيس الطائفة ، قد ادعى الاحكام على حلالها ، ونقل بعض الروايات المعتبرة سنداً في مقابلتها ، قلت لا ريب في حصول الظن في هذه الشهرة لأن اكثر العدماء و المتأخرين ، ومنهم الشيخ المدعى للاجماع المتقدم على خلاف هذا القول مع كثرة دلائلهم و زعمهم و تقواهم و فحصهم في المسائل ، بل و مع احتمال اطلاق من تأخر عن الشيخ على ذلك الاجماع و مخالفتهم له . وليس ذلك الا لعدم الاعتناء بشأه . و بالجملة المصف الحبير والناقد البصير ، اذا تأمل وتدبر في الاشخاص الذاهبين الى خلاف هذا القول ، ولاحظ في كيفية استنباطهم المسائل لا يبق له ريب في حصول الظن بها . بل لو قيل ان الظن من هذه الشهرة المخالفة للاجماع المحكي ، اقوى من الظن الحاصل منها ، اذا لم يكن بذلك الشهيد ، سيما اذا كان المدعى للاجماع في غير واحد من كتبه مخالفاً له ، واما اذا وجدت روايات مخالفة للشهرة ، فلا ريب في ان ذلك ايضا لا يورث فيها في الظن الحاصل منها ، بل انها تورث قوة للظن الحاصل منها ، سيما اذا كانت الروايات معتبرة بحسب السند ، و موجودة في الكتب الاربعه من الابواب المناسبة لعموم المسئلة ، بل الروايات المخالفة لها كلما كانت اكثر عدداً و اصح سنداً ، كان الظن الحاصل منها اشد قوة كما لا يخفى على المتأمل السميع والمناظر بعين الانصاف فيه .

وبما ذكر طهر ايضا عدم وجاهة ما اشار اليه الشارح المحقق بقوله واعترف رحمه الله باستقامة الى آخره ، وتأمله فيه ، وبالحمله المسئلة بحمد الله لاسترة ميمها .

الثالث - قال سبط الشهيد الثاني في المدارك وربما ظهر من بعض الروايات عدم استحباب العبادة بالعشاء بعد دهاب الشفق ، كرواية ابي بصير عن ابي جعفر (ع) قال رسول الله (ص) (( لولا اني احاف ان اشق على امتي لاحترت العتمة الى ثلث الليل وانب من رحمة الى صف الليل وهو غسواً لليل ،

وصحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ((ع)) قال سمعته يقول أحر رسول الله ((ص)) ليلة من الليالي العشاء الآخرة ماشاء الله صحاء عمر مدق الباب فقال يا رسول الله نام النساء نام الصبيان ، فحرج رسول الله ((ص)) فقال ليس عليكم أن تؤدبوا ولا تأمرؤا ، إنما عليكم أن تسمعوا و تطيعوا ، وقال هي البهار بعد نقل رواية أبي بصير المتقدمة في المقام الثاني المشتملة على قول رسول الله ((ص)) لو لا أن أشق على امتي لأحررت العشاء إلى نصف الليل ، ما صورته : قال هي السهابة ؛ أي لو لا أن أنقل عليهم من المشقة وهي الشدة انتهى ، ولو لا يدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، و تحقيقه أنها مركبة من لو ولا ، ولو يدل على انتفاء الشيء لا انتفاء غيره ، فيدل ههنا على انتفاء التأخير لا انتفاء في المشقة ، ونفى النفي اثبات ، فيكون التأخير مستغنيا لثبوت المشقة ، والمشقة ههنا ليست بثابتة فلا بد من مقدار أي لولا خلاف المشقة أو توقعها بسبب هذا الفعل ، فعملت ، و الخبر يدل على استحباب تأخير العشاء عن أول وقت العسيلة ، وهو مناب لما مر من الأخبار الدالة على كون أول الوقت أفضل ، ويمكن تخصيصها به كما خصص بغيره معامر ، و يمكن حمله على التقية لاشتهاره بين العامة ، كما رواه أحمد والترمذي وابن ماجة قال قال رسول الله ((ص)) ' لو لا أن أشق على امتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، وقال يحيى السنة من فقهاءهم احتار أهل العلم من الصحابة والتابعين من بعدهم ، تأخير العشاء ، و ذهب الشافعي في أحد أقواله إلى تعجيلها ، لكن رواوا التمهيل عن عمر ، كما ورد في أخبارنا معارضة النبي ((ص)) في ذلك ، و قال في الذكرى بعد إيراد بعض الأخبار الدالة على استحباب التأخير ، و ظاهر الأصحاب عدم هذا الاستحباب ، لمعارضة أخبارنا ماضية أول الوقت صرح به في اليسوط ، و قال المرتضى لما قال بالاصر اصل الاوقات اولها في الصلوات كلها ، هذا صحيح و هو مذهب أصحابنا ، و الدليل على صحته بعد الإجماع ، ما رواه ابن مسعود عن النبي ((ص)) و سأله عن أصل الأعمال ، فقال : الصلوة في أول وقتها ، و مثله رواية أم مروه عن النبي ((ص)) ، و

لأن في بعد بعضها احصاءا للعرض ، و بسأخير عمر برأيه لحوار المانع ، وحيث يقول ما احتاره السي (ص) ، حار ان يكون لعدد او لبيان الحوار ، انتهى كلام البحار .  
و قال بعض الأخلا ، بعد فعل كلام المدارك و فيه عدى نظر ، وان كان قد تقدمه في ذلك الشهيد رحمه الله في الذكرى ، و لوجه في ذلك ان غاية ما تدل عليه الرواية الاولى ، انه (ص) احتج به لولا خوف لشقه على امته بحمل مصيلة العشاء في التأخير الى ان يمضى ثلث الليل ، لكن لما كان فيه مشقة عليهم لم يفعله و لم يأمر به ، لأن لولا تدل على اسفا ، الشئ الذي هو الحرج ، لثبوت غيره الذي هو الشرط ، وهذا لا يدل على استحباب التأخير على ذلك المقدار ، حتى يكون مناميا لما دل على مصيلة اول الوقت ، بل هو بالدلالة على حلاله اشبه ، لانه (ص) لم يشترعه و لم يأمر به ، وانما هو محرج حرجا زائدا به اظهار الشفقة عليهم ، و بيان سعة الشريعة واسها مسببة على السهولة والسماحة ، ولو استلزم هذا الكلام ما ذكر ، للزم على رواية نصف الليل كما تقدم في رواية العلل ، استحباب تأخير العشاء الى بعد الانصاف ، الذي قد استغاض الأحمار بحرج الوقت به .

وبالحملة فان العرض من الخبر انما هو ما ذكرنا ، فلا دلالة فيه على استحباب التأخير ، ان لم يكن فيه دلالة على العدم ، نعم آخر الثلث هو آخر وقت الفصيلة او الاحتجار على القولين المتقدمين ، وما بعده الى الانصاف هو وقت الاحراء على المشهور و دوى الاعذار على المختار ، واما الرواية الثانية فالظاهر تأخيرها (ص) تلك الليلة بخصوصها دون سائر الليالي انما كان لعدد ، يشير الى ذلك قوله (ص) من الليالي ، لان ذلك كان مسعرا منه (ص) ، او اكثر يامنه ، حتى يبرهم منه ما ذكره ، و ربما كان التفاتهم فيما هموا من الخبر الأول الى انه لو لا خوف المشقة لوجب التأخير و جعل ذلك مرعا عليهم ، ولكنه لاجل الرأفة لهم لم يوجب ، و هي ترمى الى استحباب ذلك ، و فيه ان حمل الحرج على ان يوجب بعيد غاية البعد ، عن معاد الاحجار المستفيضة السكائرة المتقدمة الصريحة الدالة في خروج وقتها بعد مضي قدر الثلث ، ولا سيما احبار نزول حبرئيل (ع) بالاول و ما

الدالة على أن وقتها غيبوبة الشفق و آخره حين ذهب ثلث الليل، الا ان يقال انه كان يريد ذلك في هذه العريضة بخصوصها، والاقرب انه اما اراد جعل ذلك وقت فصيلة لها لا وقت وجوب، ولكنه للعلة المذكورة لم يجعله، انتهى .

قال المصنف في المختلف بعد اختيار أن آخر وقت العشاء نصف الليل ما صورته لما قوله تعالى الى غسق الليل، الى أن قال : وما رواه ابو بصير عن ابي جعفر ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) : لولا اني احاف أن اشق على امتي لاحت العتمة الى ثلث الليل، وانت في رحمة الى نصف الليل وهو غسق الليل، ماذا مضى العسق بنادي ملكا من رقد عن حلوة المكتوبة بعد نصف الليل فلارقدت عيها، وجه الاستدلال من وجهين احدهما انه ((ع)) جعل تأخير العتمة الى ثلث الليل اصل، بقوله : لولا اني احاف أن اشق على امتي لاحت العتمة الى ثلث الليل، ولولا افضليته لما قال ذلك، ولو كان آخر وقت المحتاروا مطلقا لما تم ذلك انتهى، أقول : والاقرب عندي هو استحباب المبادرة بالعشاء بعد ذهاب الشفق، للأخبار المستفيضة الدالة على فضيلة اول الوقت، وللآية الدالة على مسارعة المعرفة، خرج مسهام وللإجماع الذي حكاه علم الهدى المؤيد بما اشار اليه في الذكري من أن ظاهر الاصحاب عدم هذا الاستحباب، وقد تقدم نقطهما في نقل كلام البحار، واما ما استفادته العذارك من قوله ((ص)) : لولا أن اشق على امتي الى آخره على فيه توقف، وأن واقفه جماعة، بل لعلة الاظهر هو دلالة على عدم، لما اشار اليه بعض الأجل المتقدم نقل كلامه، واما استفادة ذلك من صحيحة ابن سنان المتقدمة فبعيد في العاية، بل لعل المتدبر في متنها يفهم منها ما ينافي ذلك، ويجعلها دليلا لنا، لكان قوله : ليلة من الليالي المشعر بأن تأخيرها ((ص)) في تلك الليلة، اما هو لا جليما اصل الحوار اوله و قاصم .

الرابع : لا اعلم حالنا من الاصحاب في أن المراد من الشفق هو الحمرة، ويدل عليه غير واحد من الأحيار، منها موثقة عبيد الله و عمران ابني علي الحلبيين المتقدمة في شرح قول المصنف رحمه الله : ثم يشترك الوقت بينهما وبين العشاء

ومنها ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن عمران بن علي الحلبي قال سألت ابا عبد الله ((ع)) متى تجب العتمة ؟ قال اذا غاب الشفق والشفق الحمراء ، فقال عبيد الله اصلحك الله انه يبقى بعد دهاب الحمرة صوت شديد معترض ، فقال ابو عبد الله ((ع)) : ان الشفق هو الحمرة ، وليس الضوء من الشفق والمنقول عن ابي حنيفة انه البياض ولا اعتناء به اصلا .

الحامس : قال الشارح المحقق يستعاد من بعض هذه الروايات وغيرها حوار تسمية العشاء عنه ، وكرهه الشيخ في الحبل العتيق استنادا الى حجة ضعيفة ، وكذلك تسمية الصبح بالفجر ، وسعيه روايه عبد الله بن سنان الآتية . ورغم بعض العامة كراهة تسميتها العداة ، ويكرهون تسمية المغرب بالعشاء ، وكل ذلك لم يثبت انتهى ، أمول من الأخبار المحورة لتسمية العشاء عتمة كتسمية الصبح بالفجر مستفيضة . واما كراهة تسمية المغرب بالعشاء فمغير ثابتة كما اشار اليه الشارح المحقق .

السادس : الكلام في اشتراك الوقت بين المغرب والعشاء من اوله الى آخره ، واحتصاصه على السجح المتقدم في المتن ، كالكلام المتقدم في الظهريين ، فلا نطيل المقام بذكره .

( واول ) وقت صلوة ( الصبح اذا طلع الفجر الثاني المعترض ) احكام علفا الاسلام ، على ما ادعاه غير واحد من الطائفة ، والمراد بالفجر الثاني هو البياض في الامم الذي لا يزال في زيادة ، ويسمى الصادق لأنه صدقك عن الصبح ، وسمى صبحا من قولك رحل اصبح اذا اجتمع لونه بياضا وحمرة ، ويقابله الفجر الأول المسمى بالكاذب ، لعدم دلالة على الصبح واقعا ، وهو الذي يبدو كذب السرحان مستدقا مستطيلا الى فوق ، وعن النبي ((ص)) لا يفرنكم الفجر المستطيل ، كلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير .

والأخبار الدالة على ذلك مستفيضة

ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في باب وقت الفجر عن علي بن مهزيار

قال كتب أبو الحسن بن الحصين إلى أبي جعفر الثاني (ع) «معى جعلت  
فداك قد احتلف مزبوك في صلوة العجر . فمهم من يصلو د اطلع العجر الأول  
المستطيل في السماء . ومهم من يصلو - ا - اعرض في اسفل الامو واسيان . و  
بست اعرف افضل الوقفين عاصلي فيه . فان رأيت ان علمنى افضل الوقتين و تحده  
فى وكيف اصنع مع العجر والعجر لا يبيتى معه حتى يحمر و يصبح . وكيف اصنع  
مع انعيم . وما حد ذلك في اسفر وانحصر فعلت ان شاء الله . فكتب (ع) يحطه  
و مرأته . العجر برحمتك الله هو المحيط الابيض المعمرى ليس هو الابيض صعدا .  
فلا يصل في سفر ولا حصر حتى تبيته . وان الله سارك و تعالى لم يجعل خلقه في  
شبهه من هذا معان (كلوا واشربوا حتى يبين لكم المحيط الابيض من المحيط  
الاسود من العجر) . فالحيط الابيض هو المعمرى الذى يحرم به لاكل والشرب  
في الصوم . وكذلك هو الذى يوجب به لصلوة .

ومنها ما رواه في السهد يث في باب اوقاف الصوة في الصحيح عن زرارة  
عن ابي جعفر (ع) قال كان رسول الله (ص) يصلو ركعتى الصبح و هي العجر  
اذا اعترض العجر واما حسنا .

ومنها ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن علي بن عطية في الحسن  
كالصحيح عن ابي عبد الله (ع) قال الصبح هو الذى اراهته معمرى كانه  
بياض سورا .

ومنها ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن هشام بن الهيثم عن ابي الحسن  
الفاصي (ع) قال سألته عن وقت صلوة العجر فقال حين يعمرى فتراه مثل  
سهر سورا .

ومنها ما رواه في ابواب المتقدم ايضا عن يزيد بن خليفة عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال وقت العجر حين يندو حتى يصيب . الى غير ذلك من الأخبار  
الكثيرة وسيأتى الى حطصها الاسارة وباحطه لا اشكال ولا خلاف في الحكم المذكور  
نصا و فتوى .



واسم الحلاف في ( آخره ) المشهور بين الاصحاب انه ( طلوع الشمس ) و هو المحكى عن المرتضى والمعتمد والشيخ في الحمل ولاقتصار وسائر واجلي و اباء رهرة و ادريس والبراج و جمهور المناخرين . وعن ابن ابي عمير آخره للمحابر طلوع الحمرة المشرقية ولم يضر طلوع الشمس . وهو المحكى عن ابن حمزة والشيخ في الميسوط . وعن الحلاف وقت المحابر الى ان يسفر الصبح . وهو قريب من مذهب ابن ابي عمير . لأن اسماء الصبح اسماء اشراقه .

فالمواجب اولاً - ذكر جملة من الأخبار المتعلقة بالمقام . فنقول

الأول - ما روه السهيد في باب اوقات الصلوة في الموثق عن عمر بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله ( ع ) . في الرجل اذا غلبته عينه او عاقه امر ان يصلي المكتوبة من الفجر ما بين ان يطلع ابي ان يطلع الشمس وكذلك في المكتوبة خاصة فان صلى ركعة من العداة ثم طلعت الشمس فليهم وقد حارت صلوته .

الثاني - ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الحسن او الصحيح عن الحسن عن ابي عبد الله ( ع ) قال - الفجر حين يشق الفجر الى ان ينحلل الصبح السماء . ولا ينبغي لاحبر لك عدا لكنه وقت لمن شغل اوسى او نام .

الثالث - ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن عاصم بن حميد عن ابي بصير المكفوف قال - سألت ابا عبد الله ( ع ) عن الصائم متى يحرم عليه الطعام ؟ فقال - اذا كان الفجر كالقسطية البيضاء . قلت - متى يحل الصلوة فقال - اذا كان كذلك . فقلت - ألسب وقت من تلك الساعة الى ان تطلع الشمس ؟ فقال - لا اما بعدها صلوة الصبيان . ثم قال - انه لم يكن يحسد الرجل ان يصلي في المسجد ثم يرجع فينبه اهله وصبياناه .

الرابع : ما رواه الصدوق في الفقيه في كتاب الصوم في باب وقت الذي يحرم فيه الاكل والشرب في الحسن او الصحيح عن عاصم بن حميد عن ابي بصير ليث المرادي قال - سألت ابا عبد الله ( ع ) فقلت - متى يحرم الطعام على الصائم ويحل الصلوة صلوة الفجر ؟ فقال - اذا اعترض الفجر وكان كالقسطية البيضاء . ثم



الصحيح عن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن (ع) عن الرجل لا يصلّي  
العداء حتى تسفر و تظهر الحمرة ولم يركع ركعتي العجر ، يركعهما يؤجرهما ؟  
قال - يؤجرهما -

إذا عرف ذلك ما علم أن للمشهور حجة من الأخبار منها الخبر الثامن  
(١) عشر والتاسع والعشرون (٢) المتقدمان في أوائل المقصد ، ومنها الخبر  
التاسع والثلاثون المتقدم هناك ، وهو رواية أصح من سائر ، ومنها الخبر التاسع ،  
قال في المدارك وجه الدلالة أن ظاهر الخبر امتداد الوقت إلى ما بعد الاسفار  
و ظهور الحمرة ، وكل من قال بذلك قال بامتداده إلى طلوع الشمس ، وبعضهم  
عده من المؤيدات -

احتج الشيخ على ما ذكره في المختلف بحجة من الأخبار ، ومنها الخبر الرابع  
المتقدم في أوائل المقصد ، وهو صحيحة عبد الله بن سنان ، ومنها الخبر الثاني و  
الثالث ، قبل و يؤيده ما رواه عن يزيد بن حليفه ، ثم نقل روايته المتقدمة في قبيل  
قول المصنف هذا ، قال في المختلف ، والحوادث أنه ليس هذا الحمل أولى من حمل  
احاديثه على الاستحباب والفصلة ، ويدل عليه قوله (ع) ولا يسمى تأخير ذلك  
عداء ، ولو كان محرماً لقال ولا يجوز أو لا يحل -

وقال بعض الأفاضل مع دلالة روايتي عبد الله بن سنان و الحلبي على  
حرج وقت الاحتياط بذلك ، فإن لفظ لا يسمى ظاهر في الكراهة و الشغل (٣)

(١) ورواية رواية - ( منه )

(٢) وهو رواية عبيد - ( منه )

(٣) قال بعض الأفاضل في حجة كلام له وأما ما ذكر من حمل الشغل على ما هو  
أعم من الضروري فعليه أن المفهوم من الأخبار أنه صرح المحدث الكاشاني في الروايات  
أيضاً أن الشغل الذي هو من حجة الاعتذار لا يختص بالضرورة حتى أنه بالحمل  
على غير الضروري يحامى الأخبار بأن المستفاد منها أنه يكفي في الشغل الذي يكون  
عداء في التأخير إلى الوقت الثاني عدم حصول التوجه والأفعال على الصلوة ولو صلى  
في الوقت الأول كما في روايات عمر بن يزيد انتهى وعنه تأمل - ( منه )

المسوع معه حوار التأخير اعم من الضروري، فأقصى ما يدل على حرج وقت  
العصيلة بالاسفار، واما رواية ابي بصير فحملها على العصيلة حمل قريب، وهو اولي  
من اطراح ما ذكرنا من الادلة. مع اعصادها بالشهرة، وكذا رواية يزيد بن حليفة،  
اشبهى \*

أقول لا يحصى عليك أن هذه الأحبار كغيرها من الأحبار، المتقدمة في  
المباحث العاصية الى حطة منها الاشارة، دالة على أن، لحكم في هذه الصلوة  
كغيرها من الصلوات في أن لها وقتين، اولهما من طلوع الفجر الى الاسفوار<sup>(١)</sup> و  
الثاني الى طموغ الشمس، لا يقال أن المستبطل من الحصر الرابع والثاني المشتمل  
على رواية ابي وهب وابي ميمر وابي عمر المصنفين في أو ثل المصنفين، والخبير  
اناسي ورواية يزيد بن حليفة المتقدمة في قيل قول المصنف هذا وإن كان هو كون  
الوقت الأول للصبح هو طلوع الفجر الثاني الى اسفوار الصبح كرواية دريح المروية  
في باب المواقيت في الريادات عن ابي عبد الله (ع) المشتملة على قوله (ع) اني  
حبرئيل رسول الله (ص) ما علمه مواقيت الصلوة، فقال صل الفجر حين يشق الفجر  
وساق الخبر الى أن قال ثم اتاه من العدد فقال اسعيا الفجر، الى أن قال ثم قال  
ما بين هذين الوقتين وقت وافصل الوقت اوله، ولكن المستعاد من الخبر السادس  
هو كون الوقت الأول من اشقاق الفجر الى أن تبدو الحمرة في ابي المغرب،  
لأننا نقول الترحيح مع الأحبار الاولى مع امكان حطه على معنى لا ينافيها، لكان  
الحصر السادس فاعلم، ويمكن حطه على تفاوت مراتب العصيلة \*

وبالحطه يستعاد من الأحبار أن للصبح وقتين اولهما للعصيلة والثاني  
للاحراق على المشهور المصور، وعلى القول المريف اولهما للمختار والثاني لاصحاب  
الاعداد، وقد أقبلنا الادلة على ما احترا به من كون الوقت الأول للعصيلة والثاني  
للاحراق، في اوائل المصنف بما لا يريد عليه مراجع \*

(١) في المسحوب اسفار الكسر روشن شدن وپروشی صبح بکار کردن \* (منه)

هنا أمور

الأول ربما يستعاد من حملة من الأحبار ، استحباب تأخير صلوة الصبح الى الاسفار لابعث الاسفار الذى هو وقت لدوى الاعذار ، بل بمعنى الاصابة فى الحملة المعابلة للتعليل ، ومن اخرى استحباب التقليل ، قال جمع بينهما لا يحى عن اشكال ما ، فالواجب اولا - كرحمة من الأحبار المتعلقة بالمقام ، فنقول - معها ما رواه فى ابى حنيفة فى باب وقت صلاة الفجر عن الهداية قال : قال الصادق عليه السلام حين سئل عن وقت الصبح فقال : حين يعترض الفجر ويصلى حسبا .

ومنها ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن كتاب العروس باسناد عن الرضا عليه السلام ، قال : صل صلوة العداة اذا طلع الفجر واطل حسبا ، و صل صلوة العداة يوم الجمعة اذا طلع الفجر فى اول وقتها .

ومنها الخبر الرابع المشتمل على قوله ((ع)) اذا اعترض وكان كالمقبة البيضاء .

ومنها صحيحة برارة المشتملة على قوله ((ع)) اذا اعترض الفجر واطل حسبا ، المتقدمة فى قبيل قول المصنف هذا .

ومنها حسنة على بن عطية المتقدمة هناك المشتملة على قوله ((ع))

الصبح هو ادى اذا رايه معترضا كانه باص سورا .

ومنها ما رواه الصدوق فى العقبه فى باب وصف الصلوة قال وسئل يحيى بن اكرم القاضى ابا الحسن الأول ((ع)) عن صلوة الفجر ، يحضر فيها بالفراة وهى من صلوات النهار ، واما يحضر فى صلوة الليل ، فقال : لأن السبى ((ص)) كان يفتل بها فقر بها من الليل .

قال بعض الاماثل فى حاشية العقبة الظاهر ان لفظ الأول وقع سهوا من النسخ ، لتصريح الصدوق فى العلل لأن السؤال ومع عن ابى الحسن الثالث ((ع)) . والعرض من السؤال انه روى عن السبى ((ص)) ان صلوة النهار عجماء ، أى كلها احفاد ، فلم يحضر فى صلوة الصبح ، فاحاش ((ع)) ان السبى

((ص)) كان يعملها في الظلمة أول الصبح ولهذا الحق بصلوات الليل في أسها  
جهاز .

ومنها ما رواه الكافي في باب وقت العجر عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي  
عبد الله ((ع)) احبرني بأفضل المواقيت في صلاة العجر، فقال مع طلوع الفجر، ان  
الله يقول: ((إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا))، يعني صلوة العجر تشهد، ملائكة  
الليل وملائكة النهار، وإذا صلى العيد الصبح مع طلوع الفجر اثبتت له مرتبتين  
اثبتها ملائكة الليل وملائكة النهار .

ومنها ما رواه في البحار في باب وقت صلاة العجر عن محاسن الشيخ عن  
الحسين بن عبيد الله العضايري عن هرون بن موسى التلعكبري عن محمد بن همام  
عن عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن خالد الطيالسي عن ربهيق الحلقاتي  
عن أبي عبد الله ((ع))، انه كان يصلي العداة يغلس عند طلوع الفجر الصادق ،  
أول ما يبدأ قبل ان يستعرض<sup>(١)</sup> وكان يقول : وقرأ الفجر قرآن الفجر كان  
مشهودا ، ان ملائكة الليل تصعد وملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر ، ما  
احب ان تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار صلواتي الحبيب .

ومنها ما نقل عن الذكرى انه روى عن النبي ((ص)) كان يصلي الصبح  
فتتصرف النساء و هن متلعمات بمر وطهن لا يعرضن من العلس<sup>(٢)</sup> .

إذا عرفت ذلك فاعلم انه قال الشارح المحقق بعد ان نقل رواية أبي بصير  
ورواية علي بن عطية وغيرها ما لفظه والمستفاد من كثير منها ظهور الاضافة و  
الوضوح في الجملة ، و يحمل عليه الباقي حملا للمطلق على المقيد، ولا يمكن الجمع  
بحمل المطلق على الاخر، والمقيد على الفضيلة ، لأنه يتأمله رواية أبي بصير  
السابقة ، وبعض الأخبار الدالة على ان افضل الاوقات لصلوة العجر مع طلوع

(١) يعترض ط ح .

(٢) قيل الغلس بالغين المعجمة وفتحيتين و آخره سين مهلة ظلمة آخر الليل  
والتغليس هو فعل الشئ في وقت العلس . (مه)

العجر، والصحيح ان اعتبار الاصابة والوصوح في الجملة احتراز عن العجر الأول،  
فندير .

وقال بعض الأحناف بعد نقل الأخبار المتقدمة ولعل وجه الجمع بين هذه  
الأخبار هو ان الفصل ما دلل عليه هذه الأخبار الاحيرة، من التعليق للعلّة  
المذكورة في بعضها، ولما دل على أصليّة أول الوقت، وحمل الأخبار الأولى على  
استحيات التأخير لمن لا يدرك الفرق بين العجوتين الأولى لك، ويشتهر عليه الحال  
في مبدأ الأمر، لكن طاهر صحيحة رزاة المتقدمة الدالة على انه ((ص)) كان يصلي  
الصبح اذا اعترض العجر فأضأ حسا، ربما نافر ذلك الا ان يخص ببعض الاوقات  
التي يحصل فيها الاشتباه لادائها .

و جمع في الستى بين الأخبار المذكورة، بحمل مطلق الأخبار على مقيدها،  
قال والدي يقتضيه القواعد هنا حمل الأخبار على المقيدة .  
أقول فيه ان ما ذكره جيد بالنسبة على ما عدا حديث المجالس، حيث  
تضمن أول ما يبدو و قيل ان يستعرض، ولكن العذر له واضح حيث لم يطلع عليه،  
انتهى .

أقول والدي يترجح عند العبد هو العمل بالأخبار الاحيرة، لا اعتناؤها  
بالأخبار المستفيضة الدالة على فصيلة أول الوقت، وقد تقدم الى كثير منها الاشارة .  
ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه في باب عله وحب خمس صلوات مرسلا عن  
الحسن بن علي ((ع)) انه قال: حاضرم من اليهود الى رسول الله ((ص)) فسأله اعلمهم  
عن مسائل فكان مما سأله قال: اخبرني عن الله عز وجل لاي شيء قرص الله عز وجل  
هذه الخمس الصلوات في خمس مواقيت على امك في ساعات الليل والنهار؟ فقال  
النبي ((ص)) : . . . ثم ساق الحديث الى ان قال ((ص)) : واما صلوّة الفجر فان الشمس اذا  
طلعت تطلع على من<sup>(١)</sup> شيطان، فأمرني ربي عز وجل ان اصلي قبل طلوع الشمس صلوّة

العدوة ، وقبل ان يسجد لها الكافر ، ليسجد اسمى لله عز وجل ، وسرعته احب  
الى الله عز وجل ، وهى الصلوة اسمى تشهد هاملأئكة الليل وملائكة النهار معا ، بل  
يمكن ادعاء كون هذا الخبر كالتص في المطلب .

ومنها ما رواه ايضا في احياء باب فصل لصلاة فان الصادق (ع)  
كان رسول الله (ص) يقول من حسن نفسه على صلوة مريضة يسطر فيها ، فصلاها  
في اول وقتها قام ركوعها وسجودها وحسنها ثم سجد الله عز وجل وعظمه و  
حمده حتى يدحرج وقت الصلوة الاخرى ، لم يلح بيهما كتب الله له كأجر ارجح  
المعتمر ، وكان من اهل عليين .

واما الاحصار الاول مما فاتها للاخيرة عبر طهرة ، بل لعل سظاهر هو  
كون المراد منها هو عدم الايمان بصلوة الصبح ، وعدم لحكم بدحول وقته حتى  
يتغير بدحوه ، وذلك اما يتيسر في صورة الاصابة ولو في الحيلة ، وبالحيلة  
الظاهر هو حمل الاخبار الدالة على الاصابة في الحيلة على صورة التيسر بالمحر  
والايمان بصلوة في هذه الحالة دون الايمان بها في طلعة احر الليل استنادا  
الى ان الشمس تطلع على قوم قبلها كما هو كان دأبا لبعض الناس على ما يستعاد  
من بعض الاخبار وهو الخبر الثامن والثلاثون المتقدم في شرح مول المصنف رحمه  
الله المعلوم بعبودية الحيرة الشرقية ، المشتمل على قول الصادق (ع) على  
ما حكاه عبيد بن رزاة صحبى رجل كان يمشى بالمعرب ويعلى بالفجر ، فكت  
اما صلى المعرب اذا وجبت الشمس ، واصلى الفجر اذا استبان لى الفجر ،  
فقال لى الرجل ما يصعبك ان تصبح مثل ما اصبح ؟ فان الشمس تطلع على  
قوم قبلنا وتعرب عنا وهى طالعة على آخرين بعد ، فان قلبنا اما علينا ان  
نصلى اذا وجبت الشمس عنا واذا طلع الفجر عننا ، ليس علينا الا ذلك ، و  
على اولئك ان يصلى اذا غربت عنهم .

وانت اذا تأملت في هذين الخبر لا يبقى لك اشكال في الاحصار الاولى ،  
اد هو كالمفسر لها ، لكن قوله واصلى الفجر اذا استبان لى الفجر كيف لا



والاستبانة لا يحصل الا مع الاصة في احسنه ، فالمسئلة بحد الله غير مشككة .  
 ان ظهر عدم اسمافة بين المعليس والاصاءه في الجملة .

الثاني : فان في الخيل العثين في شرح قوله (ع ١١) في حسنة على بن  
 عطية كانه بياض سورا ، ما صورته و سورى على ورن بشرى موضع باسراق من  
 ارض بابل ، المراد بياضها مبرها كما في روايه هشام بن المهدي عن الكاظم  
 عليه السلام وقد سألته عن وقت صلوة الصبح فقال حين يعرض الفجر كانه سحر  
 سورا ، وقال في حاشية الكتاب عسى ما حكى الناص بالوروليا للموحده وآخره  
 صاد معجمه واصله من معنى الماء اذا سال و ربما مرى بياض الموحده والماء  
 المشاء من تحت اسفله ، وطاهر كلامه في الرواية المشهورة بين المحدثين بالنور  
 والبا .

وقال ايضا في الكتاب المذكور وبسطه بكسر ، عاف واسكان الباء  
 الموحده وشد يد الباء ، بمسوة الى القسط ثياب شحد بمصر ، انتهى .

وعن كتاب الصباح لمير القبط بالكسر يضاري مصر الى حد قبطى على غير  
 القيس ، وبقبطى بالضم ثوب من كتان رقيق يعمل بمصر سمي الى القبط على غير  
 القيس ، عرقا بين الاسان وانتوب و ثياب مبطيه بالضم ايضا و حبة قبطية ، و  
 الجمع مباطى .

عن كتاب مجمع البحرين في الحديث العجر الصادق هو المعترض  
 كاقباطى بفتح ابعاف و بجعب الموحده قبل الالف وشد يد الباء بعد الطاء  
 اسمها ثياب بيض رفيعة تحلب من مصر واحدها قبطى بضم ابعاف سميته الى  
 لفظ بكسر الالف وهم اهل مصر ، والتعبير في المسئلة هنا بالاحتصاص كما في  
 الدهرى بالضم سميته الى انه هرب بالفتح وهذا التعبير ما اعترض في الثياب عرقا  
 بين الاسان وغيره ، فأما في لباس فيسمى على اعتبار الاصل ، فيقال رجل مبطى  
 وجماعه مبطيه بالكسر لا غير انتهى .

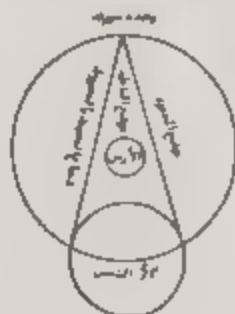
فان في الخبر لعثين تحلل الصبح لسماء بالتحميم بمعنى سواره فيجب

و شمول صوته لها (۱) .

الثالث : قال شيخنا البهائي طاب رسمه في كتاب الجبل العتيق و قد اجمع اهل الاسلام على ان وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني المعترض العنصل بالافق المسمى بالصبح الصادق ، دون الاول المستدق المستطيل الذي يتوسط بينه و بين الافق ظلمة وهو المسمى بالصبح الكاذب ، ونحن نقدم لتحقيق هذا المقام كلاما اوردته العلامة قدس الله روحه في المنتهى . و شرحه بما يتضح به هذا المبحث عاية الايصاح ، ثم نعود بعد ذلك الى ما نحن بهدده . و هذا

(۱) قال القاضي بن كاشف الدين في رسالته الغيا في بيان اختلاف الصبح و الشفق في جملة كلام له ما لفظه تود راين مقام در سؤالف ايام فقير را تشككي بخاطر ناقص رسیده كه دفع قلع ان كمال صعوبت دارد و از مشاهير علمای این فن كه فقير بشرف ملاقات ایشان مایه گشته جواب شامی مسموع شده ، بلکه اكثر ایشان اعتقاد داشتند كه این تشكيك فقير وارد است میافش آنكه چون موقع عمودی كه از باصره سطح محیط بمحروط آیه اقرب است از جميع اجزا سطح مخروط بباصره پس روایت او اصدق و اولی خواهد از رویت سایر اجزا بجهت قرب و اجزا قریبه باو نیز بامتداد طولی مثلث مخروط از فوق و تحت كه بر سطح خط مستقیم باشد . یا موقع عمود بجهة قرب بموقع عمود مرئی میشود بمرة خط مستقیم چرا در امتداد عرضی افق نیز اجزائی كه قریب بموقع عمود بد محسوس نمیشود پس در صبح كاذب چنانچه در فوق افق نور طولانی محسوس میشود بایست كه در عرض نیز در فوق افق نور محسوس شود بدستوری كه در صبح صادق طولانی عرصا در نفس افق محسوب میشود پس ببابر وجهی كه حكما بیان کرده اند باید كه در صبح كاذب در فوق افق نه در نفس افق روشنی طولی عریض محسوب شود و حال آنكه مشاهده تكذیب این معنی میکند بلکه بكنه میتوان گفت كه در عرض افق سطح محیط بمحروط بسبب تغییرش دارد از باصره بسیار دور نمیشود و در طول افق چون خطوط منحنی كه بجانث رأس مخروط میروند مستقیم اند زود متباعد میشوند از باصره چنانچه بر صاحب تحیل صحیح محض نیست و چون جواب آن از تشكيك كه بخاطر ناقص این فقير رسیده طولی داشت در ایسمقام اقتضار شد انتهای كلامه . ( منه )

البحث وان لم يكن من وظيفة العقبه من حيث هو فعليه ، الا انما اقتعيا في ذلك اثر العلامة اجله الله دار الكرامة ، قال طاب ثراه اعلم ان ضوء النهار من ضياء الشمس وانما يسمى بها ما كان كمدا في نفسه كثيفا في جوهره كالارض والقمر و اجزاء الارض المتصلة والمنفصلة ، وكلما يستضي من جهة الشمس فانه يقع له ظل من ورائه ، وقد قد ر الله بلطف حكمته دوران الشمس حول الارض ، فاذا كانت تحتها وقع ظلها من الارض على شكل محروط ، ويكون الهواء مستقيما نصبا الشمس محيطا بحواش ذلك بالمحروط ، فيستضي نهايات الظل بذلك الهواء المضي ، لكن ضوء الهواء ضعيف ، اذ هو مستعار فلا يبعد كثيرا في اجزاء المحروط ، بل كلما اراد ان يبعد ار داد ضعفا ، فاذن متى تكون في وسط محروط يكون في اشد الظلام ، فاذا غربت الشمس من الامم الشرقي ، مال محروط الظل عن سم الراس ، و قربت الاجزاء المستقيمة من حواش الظل بصيا الهواء من البصر ، وفيه اذني قوة ميد ركه البصر عند قرب الصباح ، وعلى هذا كلما ار دادت الشمس قربا من الامم ، ار داد ضوء نهايات الظل قربا من البصر ، الى ان تطلع الشمس ، واول ما يظهر الضوء عند قرب الصباح ، يظهر مستدقا مستطيلا كالعمود و يسمى الصبح الكاذب (١) و الاول ، ويشبه بدنت السرجان لدقته واستطالته ، ويسمى الاول لسبقه على الثاني ، والكاذب لكون الامم مطلما اي لو كان يصدق انه نور الشمس



لكان المير مما يلي الشمس دون ما يبعده ، و يكون ضعيفا دقيقا ، ويبقى

(١) ثم اذا غربت الشمس حذا راى الضوء معترضا وهو الصبح الصادق - ( منه )

وجه الارض على ظلامه بظل الارض ، ثم يرداد هذا الضوء الى ان ياخذ طولاً و عرضاً فيبسط في عرض الافق كصف دائرة ، وهو الفجر الثاني لصد قلانه صدقك عن الصبح وبيته لك ، والصبح ما جمع بياضاً و حمرة ، ثم يرداد الضوء الى ان يحمر الافق ، ثم يطلع الشمس انتهى كلامه اعلى الله مقامه .

وموله طاب ثراء اما يستصى بها ما كان كذا في نفسه كثيفاً في جوهره ، ما طرا الى ما ذهب اليه جماعة من ان الهواء الصافي من الشوائب لا يتكيف بالضوء ، واما يتكيف به الهواء المحالط للاحراق الحاربه والدخانية ، اعنى كره الحار التي فيها ينحقق الصبح والشمس .

وحكمه طاب ثراء بمحروضية شكل ظل الارض ، متى على ما قام عليه البرهان في محله ، من ان الشمس اعظم من الارض ، وانه متى استصابت كره صغرى من كره عظمى كان المصى الصغرى بكثير من نصفها ، والمظلم اقل منه ، ويكون ظلها محروطياً .

وقوله لكن ضوء الهواء ضعيف اد هو مستعار فلا يعد كثيراً الى آخره ، يريد به ان الهواء لما كان كفيفه بالضوء بواسطة محالطة الاحراق الحاربه القليلة الكثافة ، لم يكن شديد الضوء ، وانه كلما اراد بعد اعمار داء الضوء ضعفا في الحسن ، الى ان ينعدم بالكلية ، ولذلك لا يرى في اواسط الليل شيء من ذلك الضوء اصلاً .

واما قوله واول ما يظهر الضوء عند قرب الصباح يظهر مستديراً مستطيلاً ٠٠٠ الى قوله لكون الافق مظلماً فهو متضمن لحكمين ، الأول استطالة الصبح انكاذب والثاني كون ما بينه وبين الافق مظلماً ، وهذا ان الامران معلومان بالعشاهدة ، والسبب فيهما هو ان محروط الظل اذا راد عليه نحو الافق المعرّين ، يعرف الشمس من الافق المشرقي ، اراداد الضوء المحيط به مريباً الى النظر ، واول ما يرى منه ما هو اقرب اليه ، وهو موقع خط خارج من بصره عموداً على الصلع الذي يلي الشمس من صلعى المثلث ، الحاصل من قطع المحروط بسطح ما ريسه و مركزى الارض والشمس ، و

أما كان هذا الموضع مربا إلى الناصر، لأن هذا العمود أقصر الحظوظ الخارجة من الناصر منتهية إلى الصلح المذكور، فإنه ورحله في كل مثلث يحدث منه ومن خط شعاعي يسبب إلى ذلك الصلح وهذا الخط وتر قائمه والزاوية سعظمي يوترها الصلح الأطول، فأول ما يرى من ذلك الصلح لمواضع التي هي موقع العمود المذكورة، ومواقع الحظوظ الشعاعية، التي هي مربا به دون السعيدة عنه لزيادة موقعها عن الناصر فذلك يرى الحجر الكائن مستطيلا و قطعة إلى يمينه وبين الأضواء المظلمة ثم إذا أراد أن يقرب الشمس استدرب تلك القطعة واعتصر انصاف وهو الحجر الصادق، انتهى كلامه رفع في الحلد معاه

أقول وفيه نظر، أما أولا فلا لرها ان المذكور، لا دلالة فيه على كون الحجر الكائن مستطيلا بوجه من الوجوه بل فيه دلالة على انه لا بد ان يرى مستديرا او طويلا وعريضا على سبيل مع الحلو،<sup>(١)</sup> وذلك لأن من ما يرى من سطح المحروط، هو المواضع التي هي موقع العمود ومواقع الحظوظ الشعاعية التي هي مربا به دون السعيدة عنه لزيادة موقعها عن الناصر، وذلك يقتضي ما ذكرناه لتساوي اطراف موقع للعمود ما نسبته إلى الناصر في القرب والبعد<sup>(٢)</sup>

(١) قال في تشریح الافلاك بين في الاحرام ان الشمس مائة وستة وسبون مثالا لا ضروريه وشمس والمسيحي اكثر من نصفها دائما وظنها محروط ملازم رأسه منطقة البروج وينتهي في ملك الزهرة والسهارمدة كون المحروط تحت الأفق والميل منه كونه موقفه فإذا أراد أن يرب الشمس من شرمي لا في رد ان ميل المحروط إلى غربه ولا يزال كذلك حتى يرى الشعاع المحيط به وأول ما يرى منه هو الأقرب إلى موضع الناظر هو موقع خط يخرج من بصره في سطح سعفيه يمر بمركز الشمس عمودا على الخط العباس للشمس و الأرض ان يهوى سطح انفصل المشترك بين الشعاع وانطلق فيرى انصاف مرتفعاً على الأفق مستطيلا وما بينه وبين الأفق مظلم وهو الصبح الكائن - (مه)

(٢) قال في حاشية الكتاب المذكور ثبت بما ما نسبته البراهين الهندسية انه إذا خرج حظوظ متعددة إلى خط ما قصر تلك الحظوظ ما كان عمودا على ذلك الخط لأن كلام تلك الحظوظ وتر قائمه والعمود وحده وترجانه لا محالة الروايات الثلاث من كل مثلث كقائمتين وأعظم الثلاث يوترها الصبح الأطول وهذا في غاية الظهور - (مه)

بعم لو كانت النقاط الواقعة في موق ذلك الموقع وفي تحته ، اقرب اليه بالنسبة الى النقاط الواقعة في يمينه و يساره ، لكان ما فرعه على ذلك البرهان ، بقوله - فذلك يرى العجز الكاذب مستطيلا ، حقا ولكن ذلك ليس كدلك لما عرف البرهان الذي اقامه غير واحد من علماء ذلك الفن . على الشيثيين اللذين اشار اليهما هذا الفاصل مثبت لاحد هما ولا يشك الآخرون بل يشك ما يبا فيه ، بل الحاد في التذبذب تدبر في وجه ظهور الصور عرضا في الصحيح الصادق ، يظهر له اعتراض آخر في ذلك البرهان ، فتدبر في ذلك ، فاسي قد عرصت هذه التهيئة في اصعبها حقت بالامان ، على غير واحد من العلماء . فلم اسمع جوابا شاعيا ، بل اعتقد في غير واحد منهم بورودها وحقيقتها . بل سمعت يوما من اسنادي دام ظله العالي الذي كان مشهورا غاية الاشتهار في من الهيئة الهندسة ، وكسب اقرا عمده التحرير الممسوب الى اقليدس ، يمدحني في سبقه ذهني الى اشياء هذا الاعتراض على هذا البرهان . الذي استمد اليه علماء ذلك الفن وكتبوه في كتبهم ، ثم اخرج سلمه الله تعالى رساله للعاصي بن كاشف الدين محمد البردي ، في بيان اختلاف الصحيح والشفق ، وقال ان هذه التهيئة تعرضها هذا الفاصل . ونظرت اليها الفان اذا هو ايضا او ردها بلا تفاوت يعتقد بها . وذكر بالعارسية ما حاصله اسي ما سمعت من العلماء المشاهير في ذلك الفن جوابا شاعيا . بل كان اعتقاد اكثرهما بورودها ، اما ثانيا ملان القدر الذي يكفي في البرهان هو قطع المحروط بسطح ما رسمه مستويا الى سطح الارض ، فلا يحتاج الى ان يفرض مروره بمركز الارض والشمس فانهم ذلك ، واما ما يقال من ان جميع ما ذكره مبني على قواعد علماء الهيئة والملك ، الا ان احسار اهل البيه (ع) تردده ، كما لا يحق على من احاط بها خبرا من مطاسها . سيما بالنسبة الى ما يدعوه من ان السماء محيطه بهذه الارض التي نحن عليها ، واسها كالكرة في بطسها . والشمس تحوي في السماء بين تحتها ، و ان نور القمر مستفاد من نور الشمس وتحوذ لك ، فقيه كلام ليس هنا موضع ذكره .

(و وقت نافلة الظهر اذا زالت الشمس الى ان يزيد الف) (الحاصل

للساحص بعد الزوال بمقدار (مدمين) أى سبعة الشاحص، على الأشهر كما صرح به جمع من المتأخرين، وعن الشيخ في الحال والبسوط والحلاف : وقت نافلة الظهر من الزوال ، إلى أن يبقى لصيرورة العى مثل الشخص ، بمقدار ما يصلى فيه فريضة الظهر ، وعن الحلبي القول بامتداده إلى أن يصير ظل كل شئ مثله ، و هو المحكى عن التحرير<sup>(١)</sup> و التذكرة . ونقل جماعة ومذهب الشرايع قولاً بامتداده بامتداد وقت الفريضة ، قال في المختلف قال الشيخ في السهابة : وقت زوايل الظهر من عند زوال الشمس إلى أن يصير العى على مدمين . وقال في البسوط ، فاما اوقات الموايل المرتبة فانه تصلى زوايل الزوال من بعد الزوال ، إلى أن يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلى فيه فريضة الظهر ، مع أنه جعل أول وقت الظهر فيه للمختار إذا صار ظل كل شئ مثله ، وبالأول قال ابن حمزة ، وقال ابن الجنييد يستحب للحاصر أن يقدم بعد الزوال وقبل فريضة الظهر شيئاً من التطوع ، إلى أن تزل الشمس قد ميين أو دراعاً من وقت زوالها . ثم يأتى لفريضة الظهر .

وقال ابن ادريس إذا صار ظل كل شئ مثله . خرج وقت النافلة ، وكلا القولين عندى حسن ، لأن النافلة قد تطول وقد تقصر ، بكثرة الدعاء وقتله ، انتهى .

أقول : والمشهور هو الاظهر للأخبار المستقيمة القريبة من التواتر ، بل قال بعض المحققين إنها بالعدة حد التواتر ، ومنها الخبر الثامن عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر المتقدم كلهم في شرح قول المصنف رحمه الله ثم تشترك مع العصر إلى أن يبقى للمعروب مقداراً العصر ، المؤيد بجملته من الأخبار المتقدمه هناك ، ومنها الخبر الثامن والثلاثون المتقدم هناك ، فان الأخبار المذكورة متطابقة الدلالة على جعل مقدار الذراع والدرعين والقدمين والرابعة اقدام وقتاً للنافلة ، فإذا مضى الذراع والقدمان احتصى الوقت بفريضة الظهر ، كما إذا مضى الدراعتان والرابعة اقدام احتصى بالعصر ، ولا يجوز مراعاة

(١) واختاره بعض المحققين . ( منه )

النافلة لهما فيهما .

والمحمود في التحرير استدلال على ما ذهب اليه من انقضاء دبا متداد العتل ،  
ببعض الأخبار ، مستاراً بينها . وهو صحيحة زرارة المشبهة على فون الباقرة (ع) .  
ان حايظ مسحد رسول الله (ص) كان عامة وكان ادا مضى من مئة دراع صلى  
انظهر ، وادام مضى من مئة دراع صلى ، العصر ، ثم قال اتدري لم جعل الدراع  
والدرعا ؟ قلت لم جعل ذلك ؟ قال لمكان النافلة ، لك ان سعل من روال  
الشمس الى ان يعضى درع ، فادام بلغ ميثك ، درعا مئاة بالعريضة وتركب النافلة  
ثم قال وهذا يدل على سوغ العتل والعشيب ، لأن لتعديرون لحيايط دراع ،  
فحيثما روى من العامة واقامتين حار هذا ، للمحرى ، ويدن عليه ما روى على من  
حفظه عن ، بن عبد الله (ع) قال في كتاب على (ع) العامة دراع ، وعنه قلت  
كم العامة ؟ قال دراع ان عامة رجل رسول الله ص ، كات دراعا ، فان بهذا  
الاعتبار يعود احكام كلام الشيخ لعظما . انتهى .

وعنه انه على تقدير تسليم دلالة الروايتين على ما ادعاه ، من كون المراد من  
العامة هو الدراع ، ايضا لا يسم ما ذكره ، لأن قوله (ع) في آخر الخبر ما ابيع  
ميثك دراعا ، بداهة بالعريضة ظاهر في ان الدراع المعتبر اعما هو من عامة الاسان  
وان المراد بالقامة هو عامة الاسان ، بل جعله غير واحد منهم صريحا في ذلك  
وبالحمل لا وجه لحمل القامة في الخبر المذكور على ان دراع لأجل الروايتين  
المتقدمتين ومساهاهما ، وقد علمنا ما في شرح قول المصنف رحمه الله . ثم  
تشترك مع العصر ، لما عرفت من حوار الاسناد اليها في المقام ، مضى الى ان  
الخبر الثاني والثلاثون المتقدم هناك ، اشتمل على قوله (ع) وانما سعى طل  
القامة عامة لان حايظ مسحد رسول الله (ص) عامة اسان ، معارض صريح لتلك  
الأخبار كظاهر الخبر التاسع عشر المتقدم هناك ، المؤيد بغيره من الأخبار  
المتقدمة هناك ايضا .

واما الاستدلال على هذا القول بالخبر الرابع المتقدم هناك ، اشتمل



على من الصادق (ع) لرأيه إذا كان ظنك مثلك فصل الطهر، وإذا كان ظنك مثلك فصل العصر، بتقريب أن الأمر بتأخير العرصين إلى المثل والمثلين ليس إلا لأجل ناهلتهما، معبر وجيه، لما عرفت فيما سبق من أن بظاهر من هذا الخبر ونحوه هو الحمل على التقية .

وأما ما يستند من كلام الشيخ المتقدم بقله عن المبسوط والحاصل والحلاف، من استثناء إيقاع قدر العرصين من المثل والمثلين، فلم أحده من الأدلة إثراء ولا من الأخبار خبراً .

قال بعض الأحلاف طاب ثراه ظاهر عبارة الشيخ المتقدم عن الحاصل والمبسوط والحلاف، استثناء قدر إيقاع العريضة من المثل والمثلين، واعتصره في الذكرى، وكذا في المدارك، بأن الأخبار لا تساعد، فإن ظاهر الأخبار استثناء الماملة بجميع المثل والمثلين، أقول قد عرفت أنه ليس في الأخبار ما يدل على توميت الماملة بالمثل والمثلين، وأما الموحود فيها التوقيت بالذراع والذراعين والقدمين والأربعة أقدام، فولهما أن ظاهر الأخبار استثناء الماملة بجميع المثل والمثلين، فرع وجود الأخبار المذكورة، نعم هو ظاهر أخبار الذراع والذراعين، فإن ظاهرهما أنه لو لم يصل الماملة، حتى بقي الوقت المذكور قدر العريضة، فإنه يصل في الماملة حتى بقي من الوقت المذكور قدر العريضة فإنه يصل في الماملة دون العريضة، وأن وقت العريضة إنما هو بعد مضى هذا المقدار، انتهى فتأمل .

وللقول بامتداد بامتداد وقت العريضة، المستقيمة الدالة على أن لكل من الطهريين سبعة بين يديهما طولت أو قصرت من دون تعيين مقدار لها أصلاً من القدمين والأربعة أقدام، وقد نقلها في شرح قول المصنف رحمه الله ثم تشترك مع العصر إلى أن يبقى، انتهى .

والجواب أن أخباراً مقيدة لاطلاق (١) هذه الأخبار، وحمل المطلق

(١) طلاق حل .

على المقيد قاعدة مطردة . لا يقال ان ظاهر الخبر التاسع والثلاثين المتقدم هناك ، عدم اعتبار القدم والعدمين والأربع والذراع والذراعين والقامة والقامتين وظل مثلك أصلاً . سيما الأولين ، فما تقول في ذلك ؟ لأننا نقول الخبر المذكور غير صالح لمعارضة الأخبار الدالة على المشهور ، وأما أولاً فأنه (( ع )) نفى القدم والقدمين ، لأنه على القدمين والأربعة أقدام . وأخباراً بالخصوصيتها مقيدة لهذا الخبر لمكان إطلاقها ، وأما ثانياً فلا الظاهر كما يستفاد من الأخبار ، هو ان السائل توهم رجحان تأخير الفرصين عن المقادير الواقعة في السؤال ، فهو (( ع )) يبين خطأ توهمه ، معلية فلا ريب في تقييد أخباراً أيضاً ، وبالجملة هذا الخبر لا يصلح لمعارضة الأخبار المشهورة لوجه عديدة .

والشارح المحقق جمع بين الأخبار الدالة على هذا القول والأخبار الدالة على المشهور ، بوجهين : أحدهما حمل المطلق على المقيد ، والثاني حمل الأخبار الدالة على المشهور على الأمثلة . وما دل على التوسعة على الجوارثم قال : والأخير أقرب ، ويدل عليه حكمة محمد بن مسلم الآتية عند شرح قول المصنف رحمه الله . والموامل مالم يدخل وقتها ، وموتقة ساعة الآتية هناك انتهى .

أقول : ما استقر به غير قريب ، للخبر الثاني والثلاثين المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله : ثم تشرك مع العصر ، إلى آخره ، المشتغل على قول الرضا عليه السلام . فإذا رآب الشمس فقد دخل وقت الصلوة . وله مهلة في التعلل والقصا والنوم والشغل ، إلى ان يبلغ ظل قامته قدمين بعد الزوال ، فإذا بلغ ظل قامته قدمين بعد الزوال ، فقد وجب ان يصلي الظهر في استقبال القدم الثالث ، وكذلك يصلي العصر إذا صلى في آخر الوقت في استقبال القدم الخامس . فتأمل حداً .

والخبر الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والثامن عشر المتقدم كلهم هناك ، السحير بالشهرة العظيمة القديمة والحديثة .

واما الخبران اللذان استدل بهما . فهما غير دالين على ما يدعيه ، كما يأتي في مقامه الاشارة اليه ان شاء الله تعالى . ويعني هذا القول ايضا الأخبار الواردة بجمع النافلة في وقت العريضة ، وسيأتي تفصيل الكلام بعون الله وحسن توفيقه ، فانتظر .

( فان خرج ) الوقت الموطئ للنافلة ( ولم يتلبس ) بها ( قدم الطمهر ثم قصاها ) اي النافلة بعد ها ، اي بعد الظهر ( وان تلبس ) في الوقت الموطئ للنافلة بالنافلة ( ولو بركعة اتمها ثم صلى الظهر ) وهذا الحكم ذكره الشيخ واتباعه على ما قيل ، بل ثم اجد فيه محالعا ظاهرا ، بل استظهر بعض الأحناف عدم الخلاف فيه ، ويدل عليه ما رواه التهذيب في باب المواقف في الريادات في الموش عن عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله ( ع ) قال : للرجل ان يصلي الروال ما بين زوال الشمس الى ان يمضي قدما ، فان كان قد بقي من الروال ركعة واحدة او قبل ان يمضي قدما ، اتم الصلوة حتى يصلي تمام الركعات وان مضى قدما قبل ان يصلي ركعة ، بدءا بالاولى ولم يصل الروال الا بعد ذلك ، وللرجل ان يصلي من نوافل الاولى ما بين الاولى الى ان يمضي اربعة اقدام ، فان مضت الاربعة اقدام ولم يصل من النوافل شيئا ، فلا يصلي النوافل وان كان قد صلى ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ منها ، ثم يصلي العصر .

وقال للرجل ان يصلي ان بقي عليه شيء من صلوة الروال ، الى ان يمضي بعد حضور الاولى نصف قدم ، وللرجل اذا كان قد صلى من نوافل الاولى شيئا قبل ان يحضر العصر ، فله ان يتم نوافل الاولى الى ان يمضي بعد حضور العصر مثل نصف قدم ، بعد حضور الاولى في الوقت سواء .

والخبر المذكور كما ترى صريح في الحكم المذكور بالنسبة الى نافلة العصر ، واما بالنسبة الى نافلة الظهر ، فحكم غير واحد منهم بصراحته بالنسبة اليها ايضا ، و احرق قصوره عن امادة الحكم بالنسبة اليها حتى انه اتم الحكم بالنسبة اليها بعدم القايل بالعرق ، قال بعض الأجلة : وفي الخبر نوع اجمال في نافلة

الظهر، نكن يدمع بعدم القائل بالعرف وبصهور قوله ((ع)) فإن كان يصلى قدما من قبل أن يصلى ركعة بدء بالاولى فيه الى ان قال \* ومن الحائز ان يكون فيه سهو من الاعلام ، و يكون العبارة قد صلى مكانه يدعى ويكبر او سهوا كذكره بعض الأصاغر ، وفيه اعتراف بقصور لصدر عن اعادة الحكم بأمانة الظهر كما ذكرناه ، و به صرح في الدخيرة ، ومن هنا يفقد ما في المدارك من دعوى صراحة الحبر في الحكمين ، ولعله اما نشأ من اقتضائه على الشرطية التي دلت عليه ، ولم يذكر الشرطية الاخرى وهي قوله \* من كان قد بقي ، الى آخره ، والاحمال اما نشأ منها ، انتهى .

أقول والقول بصراحة الحبر في الحكمين قريب ، كما حكم بها غير واحد منهم ، وذلك اما بالنسبة الى العصر مواضع باعترافهم ، واما بالنسبة الى الظهر فلا يصح المصنف المتدبر في الخبر حتى التدبر يقول بلا ريب ان المراد منه هو هذا ، للرجل ان يصلى من سوا من الروال ما بين رواي الشمس الى ان يصلى قدما ، فإن كان قد بقي من وقت سوا من الروال ركعة واحدة . وقوله ((ع)) - او قبل ان يصلى قدما ، تفسيره ، او نريد من الراوي ، اتم الصلوة ، اي نواصل الروال حتى يصلى تمام الركعات اي اثنا عشر وان صلى قدما قبل ان يصلى ركعة ، بدء بصلوة الظهر ولم يصل سوا من الروال الا بعد ذلك ، والاصاغر ان الحكم بالصراحة مشكل ، ولكن الحكم بكالصراحة مما لا محيص عنه ، واما الأخبا ر الدالة على ان بعد صلي الدراع والذراعين ، لابد من الاتيان بالفريضة ، فمحتملة على صورة عدم التلبس بالنمالة حملا للمطلق على التقيد ، واطلاق العبارة كغيرها يقتضي عدم اشتراط التحفيف في المراحة ، ان المحكى عن الحلبي و التحريه جماعة اشتراطه ، والنص الذي هو مستند الحكم حال عن هذا القيد قاله غير واحد منهم .

أقول قد عرفت ان في ديله اشتراط المراحة ، بان يصلى بعد القدمين نصف قدم في الظهر ، وبعد الأربعة اقدام قدم في العصر ، وهذا يمكن ان يكون

مستنداً السهم في الحكم المذكور، فتدبر .

فان بعض المحققين يظهر من النص مطلوبة التحفيف فيها ، لان نصي  
نصف العدم في الشتاء في غاية السرعة مأمور ، انتهى .

قال بعض الأحناف : وان حبير بان النص المذكور حال من قيد التحفيف  
الا ان الظاهر انه لا بأس بما ذكره محافظة على التسارعة الى فصيلة وقت  
الغريضة ، فانه كلما قرب من اول الوقت كان افضل .

وقال بعض الأحناف ، بعد ان ذكر ان بعضهم استند في الحكم المذكور  
بان فيه محافظة على التسارعة الى فعل الواجب ما صورته - وهو حسن ان  
كان اشتراط التحفيف لمجرد الفصل ، وان كان المقصود به حرمة النافلة مع عدم  
ولا تعيد ها المحافظة على السنن ، ان عاينها اثبات الفصل بناء على حوار تأخير  
الغريضة عن وقت الفصيلة احتياراً ، كما هو الاشهر الاقوى . نعم لو قلنا بالجمع عنه  
كما هو مذهب الشيعيين وغيرهما ، انحه ذلك ، كما لو قلنا بحرمة النافلة في وقت  
الغريضة ، وعدم حجية الموثقة ، فانه حينئذ يجب الاقتصار في المراحة المبرورة  
المخالفة للاصل ، على هذا التقدير ، على القدر المجمع عليه ، واطلاق الموثق  
لا عبرة به ، لعدم حجيته مع عدم معارضة الاطلاق خصوص النصوص الماسة عند  
مراحة نافلة الظهرين لهما بعد خروج وقتها ، وفيها الصبح وغيره ، خرج عنها  
القدر المتفق عليه ، وهو المراحة مع التحفيف ، وبقي الباقي ، ومنها يتوجه اثبات  
شرطية التحفيف بناء على الاصل المتقدم .

ولو قلنا بحجية الموثق ، ان هو حيث لم يعارضه اقوى منه عدداً وسندا و  
اعتصداً بالاصول متأمل جداً ، وكيف كان فلا ريب ان التحفيف احوط واولى ،  
انتهى .

أمور : وفيه اولاً ان ما اشار اليه بقوله - نعم لو قلنا بالجمع عنه كما هو مذهب  
الشيعة وغيرهما انحه ذلك ، غير وجيه ، كيف وارباب هذا القول لم يذهبوا

بأجمعهم<sup>(١)</sup> الى المنع عنه بعد القدمين ، نعم المعيد رحمه الله وابن ابى عمير ذهبوا الى ذلك كما اشربا اليه في مكانه ، فكل من قال بالمنع عن التأخير في الوقت الاول لا يلزمه ما اشار اليه ، بل يلزمه مع ذلك ان يعسر الوقت الاول بالقدمين لا المثل واربعة اقدام ، كالشيخ وغيره فتدبر ، وثاميا ان ما اشار اليه بقوله ومن هنا يتوجه اثبات شرطية التحفيف بما على الاصل المتقدم ولو قلنا بحجية الموثق الى آخره ، غير وجيه ايضا ، لأن الخاص مقدم على العام بلا ريب ، أقول : ويمكن ان يستدل بهذا الحكم بالحبر<sup>(٢)</sup> الاربعين المتقدم ، في شرح قول المصنف رحمه الله ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى للمعروب الى آخره ، وهو رواية ابى بصير قال ذكر ابو عبد الله ((ع)) اول الوقت ومصله نقلت كيف اصبح بالشعبي ؟ قال : حنف ما استطعت .

وبالجملة ان كان مراد المشترطين للتحفيف ، هو القول باستحبابه فلا ريب في ذلك ، لما تقدم اليه الاشارة ، وان كان مرادهم منه هو الوجوب ، فالقول به لا يخلو عن اشكال ، لعدم بهوص الدليل عليه سوى دليل الموثقة المتقدمة كما اشربنا اليه ، وفي النفس من دلالة على ذلك شيء .

قال الشارح المحقق قال في التحرير : وهذه الرواية سندها جماعة من القطعية ، لكن يعصدها انه محاطة على سنة لم يتبين وقت من صحتها ، وهو حسن ويعضده موافقة مضمونها للاطلاقات المذكورة مع عدم معارضة ما يعتد به ، لكن في تنقح الخبر تقييد للحكم المذكور ، قال في الذكرى بعد نقل هذه التتمة : ولعله

(١) بل بعضهم ذهب الى منع التأخير عن المثل او اربعة اقدام فحينئذ لا يتعشى المذكور . ( منه )

(٢) والتقريب ان الحبر ما مرسل على معروض المسئلة لكان حلق في الأحبار المتقدمة في الأمر السابع الواقع في شرح قول المصنف رحمه الله وبواصلها ثمان ركعات الى آخره وهي رواية معاد المرسل التي بعد ها ورواية المسمى ورواية ابى هارون والجمال والفقهاء الرضوي والأخبار الدالة على ان النبي ((ص)) كان يصلي الظهر والعصر بعد الدراع و الدراعين فافهم ويشمل المسئلة باطلاعه عند برا ويصير سبب الاجراء قياس الأولية . ( منه )

اراد بحصور الاولى والعصر ، ما تقدم من الدراع والدراعين والمثل والمثلين و  
شبهه ، ويكون للمتنقل ان يزاحم الظهر والعصر بما بقي من البواعل ، ما لم يمض  
القدر المذكور ، فيمكن ان يحمل لفظ الشيء على عموميه ، فيشمل الركعة وما دوسها و  
ما فوق ، فيكون فيه بعض محالعة للتقدير بالركعة ، ويمكن حمله على الركعة مما  
موتها ، فيكون مفيدا لها بالندم والصف ، ويجوز ان يريد بحصور الاولى يمضي نفس  
القدمين المذكورين في الحبر ، وبحصور العصر الاقدام الاربع ، ويكون المزاخرة  
المذكورة مشروطة بان لا يريد على نصف قدم في الظهر بعد القدمين ، ولا على قدم  
في العصر بعد الاربع ، انتهى .

أقول وكيف كان فلا ريب ان التحفيف احوط واولى ، والمراد به كما ذكره  
الاقتصار على أقل ما يحزى فيها ، كقراءة الحمد وحدها وتصليحة واحدة في محلها ،  
حتى عن بعض المتأخرين انه لو تأدى التحفيف بالصلوة جالسا اثره على القيام ،  
قال : لا طلاق الأمر بالتحفيف .

#### فروع :

الأول : قال في الدروس الاقرب انها مع المراحة اداء ، وهو جيد ، قال  
بعض الأجلة : وهل هي اداء ؟ قيل الاقرب ذلك تمريلا لها مرة صلاة واحدة  
ادرك ركعة منها ، ولا يبعد هذا ان اشترطنا قصد الاداء ، والا كما هو الاقوى يمكن  
قصد القرية مطلقا انتهى ، أقول : بعد وجود الوثيقة لا يحتاج المقام الى التعامل  
المذكور ، فافهم .

الثاني : قال الشارح الفاضل رحمه الله - لو طس حرج وقت الباقلة قبل  
اكمال ركعة ، حيث لا طريق الى العلم فشرع في الفريضة ، ثم تبين السعة بالظاهر  
انه يصليها بعدها اداء لبقا وقتها ، قال بعض الأجلة : وفيه نظر ، ويأتى على  
المحتمل كفاية قصد القرية هنا ايضا ، ان لم يحصل الاشكال في اصل فعلها ، كما  
اذا كانت باقلة العصر وصليت في وقتها بعد فريضتها ، وبشكل فيما لو كانت نافلة  
في وقت فريضة لم يعلم استثناءه ، لاختصاص المستثنى لها من النص والفتوى بحكم

السادس ، يفعلها في وقتها قبل فريضة لا مطلقا ، وهو وجه النظر الذي قد ساء فتأمل جدا .

الثالث : قال بعض الأحناف وهل يحتص الحكم بجوار الراحة بعاد يوم الجمعة أو صلونها ، أو يعمها أيضا ؟ اطلاق النص والفتوى الاخير<sup>(١)</sup> واحتصاصه بعاد صلاة الجمعة بحكم التناذر يقتضي الاحتصاص بما عداها ، سيما مع كثرة الأخبار بصيغها ، وهذا أحوط وأولى . وقال الشارح انما صرح رحمه الله ، واستثنى بعض الاصحاب من ذلك يوم الجمعة ، لدلالة الأخبار على نصيب الجمعة وإن لها وقتا واحدا . حين يرول الشمس ، ميمرك ما بقي من النامه ويصلي الفريضة فيرو صلى النامه بعدها <sup>(٢)</sup> كما لو صلي قبلها ، وهل يحتص بذلك الجمعة ، أو الصلوة يوم الجمعة ؟ خبر رآه عن الباقر (ع) دل على الأول ، وظاهر خبر اسمعيل بن عبد الحاس عن الصادق (ع) على الثاني انتهى ، أقول الحيران مروي في التهذيب في باب العمل من ليلة الجمعة ويومها مراحع فيه ، فان فيما استفاد منها فيه ما فيه وكيف كان فالأحوط هو احتصاص الحكم بما عداها .

الرابع . فان بعض المحشين للكتاب قوله وإن تلبس بركعة اسمها انظارا من البركة ثم بالسجود ، ولا يشترط الربع منه ، أقول وسيحى ، فصيل الكلام في مسألة من أدرك ركعة من الوقت فقد أدركه أن شاء الله . ما ينتظر .

(و) وقت (ساعة) العصر بعد الفراغ من الظهر إلى أن يريد الفتي أربعة اقدام (على الأشهر كما ادعاء غير واحد من تأخر ، وقيل إلى أن يصير طر كل شيء مثليه ، وقيل يمتد بامتداد الفريضة (فان خرج) وقتها (قبل تلبسه) منها (بركة صلى العصر وقصاها) بعدها (ولا) أي وإن لم يكن الخروج قبل تلبسه بركعة قبل

(١) قال في الدرر لو صرح وقت ما على الروال وقد تلبس بركعة انما هي غير يوم الجمعة وفيه لا مراحعة بعد الروال وكذا لا مراحعة لو قلما بامتدادها وطول النهار اذا يستثنى منه قدر العريض ولو بقي مقدار العريض لا غير مطع الساعه مطلقا ، انتهى . (منه)



أما خرج بعد صلوة ركعه فصاعدا (أيها) محقة أدا<sup>١</sup> و بنية بقرية ، ثم صلى العصر ، و المستد في هذا الأحكام قد مر فلا بعده ( و يجوز تقديم النافلتين ) أي ما عسى الطهريين على الروال في يوم الجمعة خاصة أما حوار يوم الاثنين في يوم الجمعة مسيحي<sup>٢</sup> بيا<sup>٣</sup> أن شاء الله في باب صلوة الجمعة ، واما عدم حوار تقديمها على الروال في غير الجمعة فهو المشهور بين البطائفة بمحقة خلافا لحمله من متأخري البطائفة محروقه و منهم الشهيد طاب ثراه و لشارح المحقق و لمحدث الكاسي و طهراني<sup>٤</sup> رك<sup>٥</sup> و لشيخ في السهدب فانه حور التقديم لمن علم أنه ان لم يقدمها استعس عنها ولم يتمكن من قضائها فاما مع عدم العذر فلا يجوز تقديمها بمشهور ان بصورة وضعة سرعية يتوقف سرعيتها على شوب<sup>٦</sup> ، لثمن السارع<sup>٧</sup> والذي ثبت عنه هو كوسب بعد الروال ، و من لأحد ر<sup>٨</sup> ابدية عسى ذلك ما الى<sup>٩</sup> الأخبار المقدمة بمسبقة ابداله على ان للامانة المذكورة وقتا محددا معينا<sup>١٠</sup> و ان اختلف في بديده من الدراع و الدراعين<sup>١١</sup> قد دوسها ، ما رواه الكافي في باب انتطوع في وقت الغريضة في الحسن كالصحيح عن ابن سبه عن عده من اصحاب<sup>١٢</sup> بهم سمعوا<sup>١٣</sup> با جعفر (ع) يقول كان أمير المؤمنين (ع) لا يصلي من السهار حتى يرول الشمس ، وامن الليل بعد ما يصلي العشاء<sup>١٤</sup> الاخره حتى يصف الليل<sup>١٥</sup> انحر الحادي والمشرون المتعدان في شرح قول المصنف رحمه الله ورواها ثمان ركعات قبل الطهر ، كالحجبر الثالث والرابع والخامس والتاسع والسادس والثالث عشر المتقدم كلهم هناك<sup>١٦</sup> و غير ذلك من الأخبار الكثيرة فلا يطيب المقدم بذكرها .

لانفال بعارض ما ذكر حمله من الأخبار ، الاول : ما رواه الكافي في صلوة النوافل في الصحيح عن حماد بن عثمان قال سألته عن انتطوع بالسهار ، فذكر انه يصلي ثمان ركعات قبل الطهر و ثمان بعدها .

الثاني : ما رواه الكافي ايضا في باب تقديم النوافل عن محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر (ع) عن الرجل يشتغل في الروال ، يحصل من اول

المسار ؟ فقال : نعم اذا علم انه يشتغل فيجعلها في صدر النهار كلها .  
 الثالث : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال : اعلم ان المأفلة بمنزلة الهدية ، متى ما أتى بها قبلت .  
 الرابع : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الريادات ، في الحسن كالصحيح لمكان ابراهيم ، عن محمد بن عداقر قال قال ابو عبد الله ((ع)) : صلوة التطوع بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت ، فقدم منها ما شئت و أحرمتها ما شئت .

الحامس : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن علي بن الحكم عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ((ع)) قال قال لي : صلوة النهار ست عشرة ركعة اى المسار شئت ، ان شئت في اوله ، وان شئت في وسطه ، وان شئت في آخره .  
 السادس : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن سيف بن عبد الأعلى قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن مأفلة المسار ، قال : ست عشرة ركعة متى ما نشطت ، ان علي بن الحسين ((ع)) كانت له ساعات من النهار يصلى فيها ، فاذا شغله صيغة او سلطان ، قصاها ، اما المأفلة مثل الهدية متى ما أتى بها قبلت .  
 السابع : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن القاسم بن الوليد الغساني عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلت له : جعلت فداك صلوة النهار صلوة النوافل كم هي ؟ قال : ست عشرة اى ساعات النهار شئت ان تصلبها صلبتها ، الا انك اذا صلبتها في موقيتها افضل .

الثامن : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الصحيح عن اسمعيل بن جابر قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) : انى اشتغل ، قال : فاصنع كما تصنع صل ست ركعات اذا كانت الشمس في مثل موضعها صلوة العصر يعنى ارتفاع الضحى الاكبر واعتد من الزوال .

التاسع : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب نوادر الصلوة الواقع في آخر كتاب الصلوة في الصحيح عن زوارة عن ابي جعفر ((ع)) انه قال : ما صلى

رسول الله ((ص)) الضحى مط . قال مقلب الان تخبرني انه كان يصلى في صدر النهار اربع ركعات ، قال - بلى انه كان يصلى ويجعلها من الثمان التي بعد الظهر .

لأننا نقول هذه الأخبار غير صالحة للمعاصرة ، وذلك لان أخبارنا معتبرة بحسب السند وكثيرة بحسب العدد ، ومعتصدة بالشهرة العظيمة التي لا يبعد معها دعوى شذوذ المخالف ، بل لم يظهر لما دعوى احد منهم الى جوار التقديم بقول مطلق من القدماء ، نعم قد عرفت ان جماعة من المتأخرين ذهبوا الى ذلك ولكن الظاهر عدم الاعتداد بحلالمهم ، قال بعض المحققين في شرح المفاتيح ، وما فعله المصنف اوفق للجميع بين الأخبار ، بل صريح بعض الأخبار ، ثم نقل الخبر السادس وقال لكنه خلاف ما أئني به الصحيح . الا الشيخ في التهذيب فانه جوار التقديم لمن علم انه إن لم يقدمها ، اشتعل عسا ولم يتمكن من قصائها ، ولا ينفخ الاستدلال كذلك للشيخ ، الى آخر ما ذكره .

وعن الذكرى انه بعد ان ذكر روایات التحديد بالامام والادرع ، قال ثم هنا روايات غير مشهورة في العمل ، ثم ساق جملة من هذه الأخبار ، الى ان قال قلت قد اعترف الشيخ - رحمه الله - بحوار تعديمها عند الضرورة ، ولو قيل بجواره مطلقا كما دل عليه هذه الأخبار ، غاية ما في الباب انه مرجوح كان وجهها ، انتهى .

قال بعض (١) الأجلة بعد ان استظهر ما ذكره الشيخ لأخبار التحديد بالادرع والاقدام ما صورته فان هذه الأخبار صحيحة مستفيدة صريحة في ان للماملة وقعا معينا محدودا ، لا يقدم عليه ولا يؤخر عنه ، الا ان يكون على حصة الفناء ، والرحيح لو ثبت التعارض لهذه الأخبار لما ذكرنا من صحتها واستعاضتها وصراحتها ، واعتصامها بعمل الطائفة قديما وحديثا ، حيث انه

(١) صاحب الحقائق - (منه)

لم يقل بظاهر هذه الأخبار المخالفة قائل ، ولم يذهب إليه داعب ، واعتصم بها أيضا صحيحة ابن اديبة ، وروايتي رزارة ، وحديث عبيد اربكان التأويل فيما عارضها ، بل يحمل المتقدم على الرخصة في مقام العذر كما ذكره الشيخ رحمه الله ، انتهى .

وبالحيلة لا شبهة في ان الروايات المخالفة مع استغاضتها ، غير معمول عليها عند جماهير الأصحاب ، فتكون شاذة ، وورد عنهم ((ع) دغ الشاذ السادر هذا مضافا الى ان الخبر الاول غير ظاهر في المخالفة لعدم ظهور كون المراد من الظاهر في المقام هو الروال ، بل لعل الظاهر هو كون المراد منها هو صلوة الظهر ، ومعها لا يعمل ان يعد في عدد المعارضات ، فتدبر ، كالخبر الثالث في القبول لا يسلم الاداء ، بل يترتب مع كل من الاداء واقضا ، وبذلك يكسر صورة الخبر الرابع والسادس ، سيما مع ملاحظة دليل الخبر السادس وهو قوله واداء شغله ضيعة ، الى آخره .

قال الكافي بعد نقل خبر ابن اديبة المعدوم ما صورته معنى هذا ان ليس وقت صلوة مريضة ولا سعة لان الاوقات كلها عند بيئتها رسول الله ((ص)) ، فاما القضاء قضاء العريضة وتعديم السواحل وتأخيرها ، فلا بأس انتهى .

واما الخبر الثامن محمله على النعمة غير بعيد ، لكان الصلوة الصحيحة المعمولة عند العامة كما مضى تفصيلها في مقامها ، فتدبر ، وبذلك ظهر حال الخبر التاسع ، مضافا الى انه يعارضه بخصوصه رواية رزارة ومرسلة الصدوق ، وهما الخبر الحادي عشر والعشرون ، المتقدمان في شرح قول المصنف رحمه الله ونوافلها ثمان ركعات ، الى آخره ، المشتغلان على قول الباقر ((ع)) كان رسول الله ((ص)) لا يصلح من السهار شيئا حتى تنزل السهار ، ولعله كان ظاهرة في الاستمرار ، وينامي ايضا عموم محمله في الأخبار المتقدمة ، ما رواه التهذيب في باب المواعيق في الريادات عن محمد بن الفرج قال كتبت اسئل عن اوقات الصلوة ، فاجاب اذا رآب الشمس فصل سحرتك واجب ان يكون فرعك من

العريضة والشمس على فديين ، ثم صل سيحيتك ، واحب ان يكون قراؤك من العصر والشمس على اربعة اقدام ، فان عملتك امر فابدأ بالعريضتين واقص بعدهما ، نعم الحبر السابع والخامس والثاني يكون معارضتهم لأخبار في غاية من اوضح ، ولكن لم يظهر قائل بمضمون الحبر السابع من انقضاء ومتعد من المتأخرين ، فلا اعتبار به اصلا ، سيما اذا لاحظ ضعف سنده ، ومعارضته للأخبار المعتبرة القريبة من السائر ، المعتصدة بالشهرة العظيمة ، واما الحبر الخامس فيعارضه الحبر الثاني ، والقاعدة الداخلية والخارجية مقتضيه لحمله على الحبر الثاني ، فافهم .

بقى في العام الحبر الثاني فالعمل به ايضا مشكل ، لسدرة العائل به بل الظاهر عدم القائل به باطلاعه ، لأن التهديد فيدفعنا الى تعلم باشتغال في وقتها ، عدم التمكن من قضائها ، هذا ايضا الى عدم صحة سنده ، لسكان حمرة اللبثي ، وان كان الراوى عنه حماد بن عيسى المجمع على تصحيحه ، يصح عنه والسد إليه صحيح ، ومعارضة للأخبار الكثيرة المعمول عليها

لا يقال التسامح في أدلة المس ما يحوز ان يعمل بمضمونه ، لأننا نقول الاستناد اليها في المقام مشكل ، لان المستفاد من الأخبار الموصفة بالاقتران والأذرع ، هو وحد التقديم ، وهذه القاعدة غير جارية مع احتمالها ، فافهم ، مع اما لو علمنا بهذا الحبر لكان الأخبار الدالة على قضاء السواحل محصورة به ، مع كونه غير صالح للمعارضة ، فتدبر ، نعم لو عمل به عامل فلا بد له ان يقتصر على مفاد الحبر ، وهو تخصيص الحكم بنافلة الروال والعلم بالاشتغال ، والحاصل ان الاعتماد به مع عدم ذهاب احد الى ما يستفاد منه حتى التهديد لماعرفت ، مشكل في العاية ، كالقول به مع التقييد بعدم التمكن من القضاء ، سيما مع معارضته بما تقدم اليه الاشارة ، فادن محتار المشهور هو المصور ، وليعلم ان ما احتاره التهديد لا يكاد ان يتحقق في الخارج بالنسبة الى حياهير الناس ان لم نقل كله ، اذ العلم بعدم التمكن من ادائها في وقتها وقضائها مخالف للعادة ،

فليس في النزاع معه ثمرة يعتد بها .

( ويريد فيه ) أى في اليوم الجمعة ( أربع ركعات ) كما سيحى بيان ذلك  
ان شاء الله تبارك وتعالى .

( و ) وقت ( نافلة المغرب ) بعد ما الى ذهاب الحمرة ( المغربية ) على  
المشهور بين الطائفة كما ادعاه جماعة . بل في المدارك هداية ذهب الأصحاب  
لا يعلم فيه محالها . بل عن المنتهى والمعتبر دعوى الإجماع عليه ، خلافاً للشهيد  
فاستوجه بقاءها بقاء العريضة ، وتبعه من المتأخرين جماعة ، قال في الدروس :  
ووقت نافلة المغرب بعد مراعاة ما الى ذهاب الحمرة المغربية ، من المشهور  
بين المتأخرين ولا يراحم بها . ولو قيل بامتدادها كوقت العريضة <sup>(١)</sup> كان وجهها ،  
نعم تقدّمها أفضل . انتهى .

أقول - والمشهور هو الأقرب . للاجماع المحكيين . وللصوص النافعة  
عن فعل النافلة في وقت العريضة . خرج منها ما عدا المغرب من الرواتب في  
اوقاتها المصروفة . وكذا نافلة المغرب الى ذهاب الحمرة المغربية بالاجماع  
المحقق . ويبقى ما عداها . ومن نافلة المغرب بعد ما . مدرجاً تحتها . ولا  
دليل على الحرج . هذا مما الى ان عموم التعليل الوارد لتحديد بواقل  
الظهرين بوقت ، وهو ما اشتمل عليه روايتنا اسمعيل الحمفي من قوله - واسما  
جمل الذراع والذراعان لئلا يكون تطوع في وقت مريضة ، كما في أحدهما . و  
قوله : أتدرى لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت - لم ؟ قال - لكان العريضة .  
لئلا يؤخذ من وقت هذه ويدخل في وقت هذه . يقتضى التحديد هنا ايضاً ،  
ولا حد لها الا ما ذكره الأصحاب من ذهاب الحمرة .

قال المحقق طاب ثراه في التحرير - ويدل عليه اي ما اختاره المشهور ،  
وقت يستحب فيه تأخير العشاء . وكان الإقبال على النافلة حسناً ، وعند ذهاب

(١) ونقله بعضهم عن الحلبي ايضاً حيث قال بامتداد وقت بواقل كل مريضة  
بامتداد وقتها - ( منه )

الحرمة يقع الاشتغال بالعرض فلا يصلح للنافلة ، و يؤيد ذلك ما روى عمر بن حريث عن ابي عبد الله ((ع)) قال : كان النبي ((ص)) يصلي ثلاثا للمغرب واربعا بعدها ، و يدل على ان آخر وقتها ذهاب الحرمة ، ما روى من مع النافلة في وقت فريضة و روى ذلك جماعة منهم محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) قال اذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع قال السيد - طاب صحبه - في المدارك بعد نقل ذلك و فيه نظر اذ من المعلوم ان السهي عن التطوع وقت الفريضة ، انما يتوجه الى غير الروايات ، للقطع باستحبابها في اوقات الفرائض ، والالم يشرع نافلة المغرب عند من قال بدخول وقت العشاء بعد مضي مقدار ثلاث ركعات من اول وقت المغرب ، ولا نافلة الظهرين عند الجميع ، و قوله انه عند ذهاب الحرمة يقع الاشتغال بالعرض ، فلا يصلح للنافلة ، دعوى حالية من الدليل ، مع ان الاشتغال بالعرض قد يقع قبل ذلك عند المصنف ومن قال ببعالته ، و مجرد استحباب تأخير العشاء عن اول وقتها الى ذهاب الحرمة ، لا يصلح للفرق ، انتهى .

أمول و فيه نظر ، لان المحقق ان يقول ، مقتضى العموم هو المنع مطلقا ، خرج عنه ما خرج بدليل ولا دليل على خروج ما نحن فيه عنه ، وليس ذلك لا كالعام والاطلاق المحصر والمقتد و هما فيما بقي حجة ، و بالجملة هذا الاعتراض من غاية من السحافة ، نعم ما اشار اليه احيرا لا يخلو عن وجاهة وبالجملة الأدلة على القول المشهور لا تحتمل .

واما القول الآخر فله وجهان :

الأول : ما رواه شيخ الطائفة في التهذيب في كتاب الحج في باب نزول المردلة ، في الصحيح عن ابي بن ثعلب قال : صليت خلف ابي عبد الله ((ع)) المغرب بالمردلة ، فقام صلى المغرب ثم صل العشاء الآخرة ولم يركع فيها بينهما ، ثم صليت خلفه بعد ذلك بسنة ، فلما صلى المغرب قام فتمتع بأربع ركعات ، وقد يجاب عن ذلك ، بأنه معارض بالنصوص المانعة عن التمسك بين العشاءين اذا جمع بينهما في المردلة ، روى التهذيب في الباب المتقدم في

الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله (ع) قال: صلوة المغرب والعشاء  
جمع بدار واحد وأقامتين ولا تصل بينهما شيئا ، وقال هكذا صلى رسول  
الله ((ص)) .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن عتبة بن مضع قال: سمعت لأبي عبد  
الله (ع) إذا صلى المغرب جمع أعلى الركعات بعد المغرب ول لا صل  
المغرب والعشاء ثم صلى الركعات بعد

أقول لا ريب ولا شك في رجحان قول نافلة المغرب ، إذ صلى المغرب  
في المروضة ، كما سيأتي في كتاب الحجج ، والله له الأسارة ، فدار الأمر  
في رواية ابن المصنف بين شيئين أحدهما حمل الأربع ركعات التي أتى (ع) ،  
بها على الزائفة المعهودة والثاني حملها على غير الزائفة من العقيقة وغيرها  
فلا ريب أن الثاني أولى كما لا يخفى على من له أدنى درية ، وهذا مصاف إلى أن  
الرواية غير صريحة في أنه (ع) أسى بها فيها ، وإلى أن الاتيان بها فيها يحتل  
أن يكون مع وجود الحمرة المغربية مما مل حدا ، وبالحظ لا ريب في أن هذه  
الرواية لا تصلح لمعارضة ما دل على المشهور ، لوجه عديدة

القاسي : ما أشار إليه بعض الاخلاء حيث قال الأطهر في الاستدلال  
على ما احتاروه ، ما ورد في الأخبار من البحث والتأكيد على نافلة المغرب ، وأنها  
تصل في سفر وحضر ، مع ما ورد في الأخبار من امتداد وقت المغرب في السفر إلى  
ثلث الليل وحوه كما تقدم ، فانه يظهر من صم هذه الأخبار بعضها إلى بعض  
أن النافلة تمتد بامتداد الفريضة ، على أنه يكفي في الدلالة على الامتداد ،  
إطلاق الأخبار الدالة على استحباب هذه النافلة بعد المغرب ، وعدم دليل  
على التوقيف والتحديد بعزوب الشفق انتهى ، وفيه ظرنا أشار إليه بعض  
الأحقة حيث قال والصوم الدالة على استحباب نافلة المغرب بعدها ، وإن  
كانت معتبرة مستقبضة شاملة لما بعد الحمرة ، إلا أن شمولها بالاطلاق ، وهو غير  
معلوم الشمول سحر المقام ، بعد ورودها لأشبات استحباب النافلة من دون نظر



انى وسبها بالعمرة ، وان هى حيث الأكاسيص الداه على استحباب باقى  
 المواعيل الراتبة ، من دون تعييدها بوقت العمرة ، مع انها معيدة بأوقات خاصة  
 اتفاقا فتوى ورواية ، ومن هما يظهر مؤيد آخر لما عليه الأصحاب من بوقيت نافلة  
 المغرب بذهاب الحمرة ، لابقائها مادام وقت العريضة ، لبعده اختصاصها من  
 بين الرواتب بالبقاء الى وقت العريضة سهى ، وبالحيلة لا يبعث التشكيك فى  
 صعب ما احتاره هؤلاء الجماعة ، وقوه ما احتاره حماهير الطائفة المحقة

( وان ذهب الحمرة ) وم يكمل اشتعل بالعناء على الأشهر كما دعاه  
 بعض من آخر خلافا للمحكى عن الحلبي مبين الاربع بالتلبس شئ منها قبل  
 ذهاب السبق وهو ضعيف لعموم أدلة تحريم النافلة فى وقت العريضة ، وعدم  
 ظهور ما يصير مانعا على عبده ، ومقتضى اطلاق العبارة كغيرها <sup>(١١)</sup> هو ابتداء  
 بالعباءة فى المعروف مطلق خلافا لمسيدين وغيرهما ، معيدوا بحكم بما اذا  
 لم يكن شرع فى ركعتين منها ، والا فيكملها خاصة أوليين كانتا ام أحيرتهما نمسكا  
 بالسهى عن ابطال لعدم بيان الصلوة على ما امتنحت عليه .

أقول بحقيق اسقام ان يقال اما اذا قلنا بکراهة العطع مطلقا كما عليه  
 بعض ، او فى النافلة خاصة كما عليه آخر ، فلا يحلو اما بقول بان الأدلة الدالة  
 على تحريم النافلة فى وقت العريضة شاملة لسحو المقام أولا ، وعلى الاول فلا  
 ريب فى عدم وجاهة ما عيده ، اد ذلك لم يعارضه حرمة ، وقد يعارضه فى  
 المسئلة لعموم أدلة تحريم النافلة فى وقت العريضة ، وعلى الثانى كما لا يحلو  
 عن وجاهة ، مما عيده وحيه سيما اذا قلنا بحرمة قطع النافلة ، كما عليه بعض  
 الطائفة .

لا يفرق كيف حكمت على وجاهة عدم شمول الأدلة الدالة على تحريم النافلة  
 فى وقت العريضة لسحو المقام <sup>١٢</sup> مع ان عموم الأحبار المانعة شاملة .

(١١) كالعوائد والنافع والبرايح كما عن التحرير والمسهي . (مه)

لأنا نقول - تلك الأدلة محتصة بحكم التبادر ، بابتداء الوافل في وقت  
 العريضة لاعدم وقوعها فيه مطلقا ، فان قلت كيف تدعى حرمان التبادر فيما  
 ادعيت مع ان من تلك الأدلة ما يدل على الحكم المذكور بحوال العموم الاسعراقى  
 لمكان البكرة الواقعة في سياق النفي ، قلت - العموم انما هو بالنسبة الى امراد  
 المنفى من اقسام السائلة ، والتبادر الذي ادعيه انما هو بالنسبة الى جهة  
 القضية ، فحجته غير حجة الاطلاق الذي لا بد من الاحديما يتبادر منه ، فاصم .  
 فادس المختار عندنا هو التقييد بحوما قيدوه ، سواء قلنا بکراهة قطع  
 السائلة او حرمة ، نعم لو قلنا بشمول الأدلة الدالة على تحريم السائلة في وقت  
 العريضة لنحو المقام ، و قلنا بحرمة قطع السائلة فالحكم لا يخلو عن اشكال ، كما لو  
 علم قبل الشروع فيها بمراحتها العريضة في الأثناء ، لنوة احتمال شمول أدلة  
 حرمة السائلة في وقت العريضة لمثل هذا ، كما ذكره بعض الأجلة قال : مع احتمال  
 منعه ايضا انتهى ، أقول - ولعل القول بما احتاره المعيدون في العرس الاول ،  
 وبما احتاره المطلقون في العرس الثاني ، لا يخلو عن قوة .

(و) وقت ركعتي ( الوتيرة بعد العشاء ) اجماعا ، ويدل عليه النصوص  
 المتواترة المتقدمة الى جملة منها الاشارة . في شرح قول المصنف رحمه الله : و  
 نوافلها ثمان ركعات ، الى آخره ، ( و تمتد بامتدادها ) بلا خلاف على الظاهر ،  
 بل عليه الاجماع عن صريح المنتهى وظاهر التحرير ، قال الشارح الفاضل بعد  
 قول المصنف هذا لتبعيتها للعريضة : فعلى هذا لو انتصف الليل ولم يأت بها  
 صارت قضا ، فلا فرق حينئذ بين خروج الوقت قبل شروعه فيها وبعد ملاطلاق  
 وحمل الفرق والتفصيل ، بخروجه قبل اكمال ركعة منها و بعده فقيمتها ، على  
 الثاني دور الأول .

فسرع .

حكم الشيوخ والمحقق والشهيد وغيرهم باستحباب جعل الوتيرة خاتمة  
 لوائله ، قال الشارح المحقق ذكر الشيوخ واتباعها انه ينبغي ان يجعلها

حاتمة نوافله . و مسنده غير معلوم . و قال في المدارك : واما استحباب جعلها حاتمة للسواهل التي يريد ان يصلها تلك الليلة ، فذكره الشيخان واتباعهما و لم اقف على مستنده . نعم روى زرارة عن ابي جعفر (ع) انه قال : وليكن آخر صلوتك وتريلتك ، وهو لا يدل على المدعى ، انتهى

قال بعض الأجلة : وفي المصاح يستحب ان يصلى بعد ركعتي الوتيرة ركعتين من قيام ، وانكرها ابن ادريس استسلاما . لان الوتيرة حاتمة للسواهل كما صرح به الشيخان في المقنعة و النهاية حتى في نافلة شهر رمضان . وهو مشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم ، والذي في رواية زرارة عن ابي جعفر (ع) و ليكن آخر صلوتك وتريلتك ، ولكنه في سياق الوتر لا الوتيرة . و سبب ابن ادريس الرواية بالركعتين الى الشدود في المصنف لا شاحف في التقديم و التأخير لصلاحية الوقت للنافلة ، انتهى .

أقول : رواية زرارة هذه مروية في الكافي في باب تقديم السواهل و هي هكذا : قال (ع) : اذا اجتمع عليك و تراى او ثلاثة او اكثر من ذلك ، فاقص ذلك كما فاتك تعصل بين كل وترين بصلوة . لان الوتر الاخر لا تقدم شيئا قبل اوله الاول فالاول ، تبدأ اذا انت قصيت صلوة ليلتك ثم الوتر . قال : وقال ابو جعفر عليه السلام لا وتران في ليلة الا واحدهما قضا ، و قال : ان اوترت من اول الليل و قمت في آخر الليل فوترك الاول قضا ، و ما صليت من صلوة في ليلتك كلها فلتكن قضا الى آخر صلوتك ، فاسأل ليلتك وليكن آخر صلوتك الوتر و تر ليلتك ، و حمل الوتر الواقعة في آخرها على الوتيرة غير بعيد ، كما يظهر ذلك من ملاحظة وقت ركعتي العجر ، بعد ملاحظة روايتي ابي بصير و حمرا المتقدمين في الأمر الثاني الواقع في شرح قول المصنف و نوافلها ثمان ركعات قبل الظهر ، الى آخره ، و رواية زرارة المتقدمة في الأمر السابع عشر المتقدم هناك ايضا ، و رواية ابي بصير هكذا قال ابو عبد الله (ع) : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت الا بوتر . قال قلت : يعني الركعتين بعد العشاء الآخرة ، قال : نعم فانسهما

تعدان بركعة ، فمن صلاهما ثم حدث به حدث الموت مات على وبر ، وإن لم يحدث به حدث الموت صلى أبو تر في آخر الليل .

وبالحملة لما كان حمل الوتر الواقعة في آخر الحبر على مفردة الوتر غير وحيه ، لمكان وقت ركعتي العصر المأني لقوله ((ع)) وليكن آخر صلوتك ، إلى آخره ، فليحمل على الوتيرة ، كما اطلق الوتر عليها في الأخبار المتقدمة ، فظهر ما ذكر مستند الشيخين ومن تبعهما فيما ذكرناه ، وعدم وجاهة ما ذكره في المدارك وغيره ، من عدم دلالة الحبر على المدعى .

تنبيه : مقصود اطلاق الحبر هو استحباب جعلها حاشية للنوازل التي يريدان يصليها تلك الليلة مطلقا ، سواء كانت مسحقة مطلقة من غير اختصاص ببعض الأربعة أم لا ، كما تكون محتصة ببعض الأربعة كنوازل بيالي شهر رمضان وغيرها من الليالي التي ورد الأمر بالمألة فيها بخصوصها وهو أيضا مشهور بين الأصحاب ، على سببه بعض العناثر المتقدم عليها <sup>(١)</sup> .

ولكن يما في ذلك ما رواه لتهديب في باب فصل شهر رمضان عن اسحق بن عمار عن أبي الحسن ، وساعة بن مهران عن أبي عبد الله ((ع)) ، قال محمد بن سليمان وسألت الرضا ((ع)) عن هذا الحديث فأجبرني به ، وقال : هؤلاء جميعا سألنا عن الصلوة في شهر رمضان كيف هي ؟ وكيف فعل رسول الله (ص) فقالوا جميعا : انه لما دخلت أول ليلة من شهر رمضان ، صلى رسول الله (ص) المغرب ثم صلى أربع ركعات التي كان يصليهن بعد المغرب في كل ليلة ، ثم

(١) قال بعض الأحناف : ثم إن ما ذكر من استثناء مألة شهر رمضان وهي الاثني عشر والاثنا والعشرون بمعنى أن الوتيرة لا تؤخر عنها قد نقله في شرح النعلية عن سلا في رسالته قال وبذلك وردت رواية محمد بن سليمان عن الرضا ((ع)) بذكر في شرح النعلية أن هذه الريادة كانت في نسخة الأصل يحط المصنف ثم كسبها وفي رسمها قال وهي موجودة في كثير من النسخ قال وإنما حذف لأن المشهور بين الأصحاب كما ذكره المصنف في الذكرى أن الوتيرة مؤخرة عن ذلك الوظيفة أيضا ليكون حاشية النوازل في الذكرى الظاهر جوار الأمرين . ( منه )

صلى ثمانى ركعات ، فلما صلى العشاء الآخرة صلى الركعتين اللتين كان يصليهما بعد العشاء الآخرة وهو جالس في كل ليلة ، فقام فصلى اثنتى عشرة ركعة ، ثم دخل بيته الى ان قال فلما كان ليلة تسع عشرة من شهر رمضان ، اعتسل حين غابت الشمس ، الى ان قال فلما امام بلال بصلوة العشاء الآخرة ، خرج المي (ص) صلى بالناس ، فلما اعتل صلى الركعتين وهو جالس كما كان يصلى كل ليلة ، ثم قام فصلى مائة ركعة ، الى ان قال فلما فرغ من ذلك صلى صلوته التى كان يصلى كل ليلة في آخر الليل ووتر ، فلما كان ليلة عشرين من شهر رمضان ، فعل كما كان يفعل ذلك من الليالى في شهر رمضان ثمانى ركعات بعد المغرب واثنتى عشرة ركعة بعد العشاء الآخرة ، فلما كانت ليلة احدى وعشرين ، الى ان قال : صلى فيها مثل ما فعله في ليلة تسع عشرة ، فلما كانت ليلة اثنين وعشرين ، راد في صلوته قبل فصلى ثمانى ركعات بعد المغرب ، واثنين وعشرين ركعة بعد العشاء الآخرة ، فلما كانت ليلة ثلاث وعشرين اعتسل ايضا في ليلة تسع عشرة<sup>(١)</sup> كما اعتسل في ليلة احدى وعشرين ، ثم فعل مثل ذلك فسأله عن صلوة الخميس ما حالها في شهر رمضان ؟ فقال كان رسول الله (ص) يصلى هذه الصلوة ، ويصلى صلوة خمسين على ما كان يصلى في غير شهر رمضان ولا ينقص منها شيئا ، وبالجمل لا شبهة في استحباب حمل الوتيرة حاتمة نوافله في غير شهر رمضان ، وبالرواية المتقدمة ، واما في شهر رمضان فالعمل بتلك الرواية محل اشكال ، لما كان خبر اسحق المتقدم ، الدال بحسب الظاهر على استمراره (ص) على الاتيان بالوتيرة بعد العشاء قبل النوافل في شهر رمضان ، وحيث كان الوقت صالحا للمألة ، فلا مشاحة في التقديم والتأخير ، وقوله (ع) وليكن آخر صلوتك الوتر انتهى ، ليس للوجوب قطعاً بل للاستحباب ، فليعمل بمضمونه فيما اذا لم يعارضه شيء ، وهو غير شهر رمضان ، وليترك او يتوقع او عمل بحوار التقديم والتأخير ، من غير رجحان في احدهما في شهر رمضان ، والقول بان

(١) هكذا في الاصل ، ولعله كما اعس في ... (المصحح)

شهر رمضان كغيره ، عملاً برواية زرارة مشكل كما اشربا سابقا ، واشكل منه هو جعله صدا لغيره ، عملاً برواية اسحق بن عمار المتقدمة ، سيما بعد ملاحظة كونها معارضة بحملة من الأخبار الدالة على عدم كونه ((ع)) مصليا لصلوة الوتيرة ، منها رواية أبي بصير عن الصادق ((ع)) في حديث في الوتيرة قال فقلت : هل صلى رسول الله ((ص)) هاتين الركعتين ؟ قال - لا ، الخبر وقد تقدم هذا الخبر مع تفصيل تام في الأمر الثاني . الواقع في شرح قول المصنف رحمه الله وبواعظها ثمان ، الى آخره .

واما ما اشار اليه في الصباح ، من انه يستحب ان يصلى بعد ركعتي الوتيرة ركعتين من قيام ، فلا وجه له كما حققناه في شرح قول المصنف رحمه الله : وبواعظها ثمان ، الى آخره ، في ديل الأمر السابع عشر .

( و وقت صلاة الليل بعد استنائه ) اجماعا ظاهرا وحكما في عبائر جماعة ومنهم المنتهى والتحرير وغيرهما <sup>(١)</sup> والحكي عن الخلاف والمرئى . وفي امالي الصدوق من دين الامامية الافرار بانه لا يحوز صلاة الليل من اول الليل لا في السفر . وادافها الانسان فهو اصل من ان يصليها من اول الليل ، و يدل عليه بعد الاجماع المتقدمة توفيقية العبادة ، فيجب الاقتصار في وقتها على ما تيقن ثبوته من الشريعة ، وليس ذلك الا بعد الانتصاف . روى التهذيب في باب كيفية الصلوة في الصحيح عن فضيل عن احمدهما ((ع)) : ان رسول الله ((ص)) كان يصلى بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة .

و روى ايضا في الباب المتقدم في الوثني كالصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ((ع)) قال سمعته يقول كان رسول الله ((ص)) اذا صلى العشاء الآخرة . آوى الى فراشه لا يصلى شيئا الا بعد استناب الليل ، لا في شهر رمضان ولا غيره .

(١) كفتح الفلاح وغيره .

و روى الصدوق في الفقيه في باب وقت صلوة الليل عن عبد الله (١) بس  
 ررارة عن أبي عبد الله (ع) انه قال : كان رسول الله (ص) اذا صلى العشا \*  
 آوى الى فراشه ، فلم يصل شيئا حتى ينتصف الليل .

ومن هذا القبيل ايضا ، الحبر الحادي عشر والحبر العشرون المتقدمان  
 في شرح قول المصنف رحمه الله وبواقيها ثمان ركعات ، الى آخره .

و يدل ايضا على الحكم المذكور ، الحبر الثالث عشر المتقدم هنا ك ،  
 المشتمل على قول الباقر (ع) لررارة . وتصلى بعد المغرب ركعتين ، وبعد ما  
 ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر ومنها ركعتا الفجر ، كالمرسى المروى  
 في الفقيه في باب وقت صلوة الليل قال وقال ابو جعفر (ع) . وقت صلوة  
 الليل ما بين نصف الليل الى آخره ، و روى التهذيب في باب كيفية الصلوة في  
 الريادات عن ررارة عن أبي جعفر (ع) قال اما على احدكم ان ينتصف الليل  
 ان يقوم فيصلى صلاته جملة واحدة ثلاث عشرة ركعة ، ثم ان شاء جلس فدعا ، وان  
 شاء نام ، وان شاء ذهب حيث شاء .

و يدل عليه ايضا الأخبار الآتية اليها الاشارة ، المجورة لعلها قبل  
 الانتصاف لعلها ، فانها ظاهرة في ان التقديم رحمة لأجل العذر ، لانه وقت  
 لها ، و لما بعض الأخبار الذي يوهم كونه وقتا لها ، معبر صالح للمعارضة لوجوه  
 شتى .

(و كلما قرب من الفجر كان افضل) بلا خلاف ظاهرا ، بل عن الخلا فو  
 التحرير والمنتهى والناصرات ان عليه اجماع الامامية ، وفي معناه العلاج . وقد  
 اجمع علماءنا على ان اول وقتها انتصاف الليل ، وانه كلما قرب من الفجر الثاني  
 كان افضل ، و يدل عليه مصابا الى الاحكام المحكية الأخبار المستفيضة ، منها  
 ما رواه التهذيب في اواخر باب كيفية الصلوة في الريادات في الصحيح عن

اسماعيل بن سعد، الأنصري قال سألت «يا لحسن الرضا» (ع) عن ساعات، لوتر قال أحبها إلى العجر الأول، وسألته عن أصل ساعات الليل، قال الثلث الباقي، وسألته عن الوتر بعد صبح الصبح، قال نعم قد كان أبي رباطا وتر بعد ما انفجر الصبح -

ومنها ما رواه أيضا في المكان المتقدم عن مرارم عن أبي عبد الله ((ع)) قال قلب من صلى صلاة الليل؟ معان صلاتها آخر الليل، قال قلت ما هي لاستنبه، قال استنبه مرة متصلها وتأم غفصتها، فإذا هممت بقصائدها بالنهار استنبهت -

ومنها الخبر الرابع، والعاشر، والرابع والثالث والعشرون، المشتغل على رواية الحصال والعيون ونحف العيول المتقدم كلها في شرح قول المصنف رحمه الله، ووافيها ثمان ركعات، إلى آخره -

ومنها ما رواه في البحار في باب تحقيق مصف الليل، عن النهديف وثواب الأعمال عن أبي عبد الله (ع) قال إن كان الله عز وجل قال ((العال والبيون ربة الحياة الدنيا)) أن الثمان ركعات يصلها العبد آخر الليل ربة الآخرة (١).

ومنها ما أشار إليه في الباب المتقدم، قال في حكمة كلام له وكذا قوله تعالى: ((إن ناشئة الليل،)) فانه قد ظهر من الأخبار، وأقوال المفسرين، انه يرل في صلاة الليل وقتها إلى طلوع الفجر، وقال الطبرسي والمروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع)، اسهما قالا هي القيام في آخر الليل إلى صلاة الليل. ومنها ما رواه الكافي في باب وقت الفجر عن سليمان بن حفص المروى

(١) وروى في البحار في الباب المتقدم عن المعبد في وصية النبي (ص) (عليه السلام) يا علي ثلاث درجات للمؤمن في الدنيا منها السجدة في آخر الليل وروى أيضا في الباب المتقدم عن المعتمد انه روى عن طريق المحالعين عن أبي عمر وأبي عباس أن النبي (ص) قال الوتر ركعة من آخر الليل - (مه).



عن ابي الحسن العسكري (ع)، قال اذا انتصف الليل، الى ان قال فادبى ثلث الليل طهر ما من قبل المشرق فاصاب له الدنيا، فيكون ساعة ثم يذهب و هو وقت صلوة الليل، ثم يطلع الحجر الصادق من قبل المشرق، قال ومن اراد ان يصلى صلوة الليل فى نصف الليل، فذلك له .

ومنها ما رواه الكاظم فى باب صلوة المواعيل فى الصحيح عن معوية بن وهب قال سألت ابا عبد الله (ع) عن اصل ساعات الوتر، فقال فى الفجر اول ذلك .

ومنها ما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الموتى كالصحيح عن ابي بكر بن قزف قال قال ابو عبد الله (ع) ما كان يحدد الرجل ان يقوم من آخر الليل فيصلى صلوته صرّة واحدة ثم ينام ويذهب .

ومنها ما رواه فى لذكرى قال وروى ابي ابي قرة عن زرارة ان رجلا سأل امير المؤمنين (ع) عن الوتر اول الليل فلم يجبه، فلما كان بين الصحيحين خرج امير المؤمنين الى المسجد، فادى ابي السائل عن الوتر ؟ ثلاث مرات، نعم ساعة الوتر هذه، ثم قام فاوتر .

الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة اسي يحدّها المقنع، ويؤكد دلاليتها فى الحق، واحتصاص بعض ما تقدم بالوتر غير صحيح، لعدم دقّ قده بعض الأحكام واسدود فى الخبر عن ذلك ايضا بقوله تعالى (والأشجار هم ساعقون) والمتعقرون بالأشجار والسحر ما قبل الفجر على ما نص عليه أهل اللغة، قاله بعض، اقول عن الفيروز آبادى السحر فى الصباح والسحر صم السحر الأعلى روى التهذيب فى باب كيفية الصلوة فى الصحيح عن معوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله (ع)، يقول فى قول الله عز وجل ((والأشجار هم يستعقرون) فى الوتر فى آخر الليل سبعين مرة .

فان قلت انه يعارض ذلك ما يسفاد من حملة من الأخبار، منها ما رواه التهذيب فى باب كيفية الصلوة فى الرياء فى الصحيح عن معوية بن وهب،

قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول وذكر صلوة النبي ((ص)) قال كان يأتي بظهور فيحمر عند رأسه ، ويوضع سواكه تحت فراشه ، ثم ينام ماشاء الله ، فإذا استيقظ جلس ثم قلب بصره في السماء ثم تلا الآيات من آل عمران (( ان في خلق السموات والارض )) الآية ، ثم يستن ويتطهر ثم يقوم الى المسجد فيركع اربع ركعات على قدر قراءته ركوعه وسجوده على قدر ركوعه ، يركع حتى يقال ' متى يرفع رأسه ؟ ويسجد حتى يقال ' متى يرفع رأسه ؟ ثم يعود الى فراشه ، فينام ماشاء الله ، ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران و يقلب بصره في السماء ثم يستن فيتطهر ، ويقوم الى المسجد فيصلى اربع ركعات كما ركع قبل ذلك ، ثم يعود الى فراشه فينام ماشاء الله ، ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران ، و يقلب بصره في السماء ثم يستن ويتطهر ، ويقوم الى المسجد فيوتر و يصلى الركعتين ، ثم يخرج الى الصلوة .

ومنها ما رواء في لكافي في باب صلوة المومنين في الحسن كالصحيح بابراهيم ، عن الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : ان رسول الله ((ص)) كان اذا صلى العشاء الآخرة امر بوضوءه وسواكه يوضع عند رأسه محمرا ، فيردد ماشاء الله ثم يقوم فيستاك ويتوضأ و يصلى اربع ركعات ، ثم يردد ، ثم يقوم فيستاك ويتوضأ و يصلى اربع ركعات ، ثم يردد حتى اذا كان في وجه الصبح قام فوتر ، ثم صلى الركعتين ، ثم قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ، قلب متى كان يقوم قال : بعد ثلث الليل ، وقال في حديث آخر : بعد نصف الليل ، قال وفي رواية اخرى يكون قيامه وركوعه وسجوده سوا ، ويستاك في كل مرة قام من نومه ، و يقر الآيات من آل عمران (( ان في خلق السموات والارض )) الى قوله : امك لا تحلف الميعاد )) .

ومنها ما رواء ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن عمر بن يزيد ، انه سمع ابا عبد الله ((ع)) يقول ان في الليل ساعة ما يوافيها عبد مسلم ، يصلى ويدعو الله فيها ، الا استحيب له في كل ليلة ، قلت : اصلحك الله ، فاي ساعة

هي من الليل ؟ قال : اذا مضى نصف الليل ، في السدس الاول من النصف  
الباقى .

وروى التهذيب في باب كيفية الصلوة في الصحيح عن عمر بن يزيد ، انه  
سمع ابا عبد الله ((ع)) يقول ان في الليل لساعة لا يوافقها عبد مسلم ، يصلي و  
يدعو الله ، الا استجاب له في كل ليلة ، قلب اصلحك الله ، مائة ساعة من  
الليل ؟ قال : اذا مضى نصف الليل<sup>(١)</sup> الى ثلث النامي .

وعن الاسكافي يستحب الاتيان بصلوة الليل في ثلاثة اوقات ، لقوله : (( ومن  
آما الليل مسبح واطراف السهار )) ، قلب هذه الأخبار لا تصلح لمعارضة الأدلة  
المتقدمة من الاجماع المحكمة والأخبار الكثيرة ، لوجه عديدة ، واما ما أشار اليه  
الشارح المحقق بأنه يمكن الجمع بين الروايات بان يقال آخر الليل أفضل  
بالنسبة الى من يجمع بينها دون من يعزى ، ويكون التعريق في اوقات ثلاث  
أفضل تأسيًا بالنبي ((ص)) ، فمهروجه لعدم شاهد على هذا الجمع ، مع ان  
فتوى الأصحاب وادلتهم من الاجماع والأخبار مطابقة .

وبالجملة لاشبهة في ارجحية هذه الكلية الواقعة في العبارة ، الواقع  
عليها اجماع الامامية ، على ما ادعاه جماعة حد الاستفاضة ، وعدم مقاومة ما  
يعارضها ولو كان من حد ذاته قويا ، والذي يقتضيه الانصاف في المسئلة ان  
تامة الكلية الواردة في المتن بالنصوص مشكلة ، لعدم عثورنا على من يدل عليه  
بواحد من الدلالات الثلاث المعروفة ، وان كان يمكن تنميتها بادعاء اجماع  
المركب ، فان العدة في هذه الكلية هو اجماع الامامية .

مرغان :

الأول : قال بعض الأجلة : والمراد بالعجز هو الثاني ، كما هو طاهر  
النصوص و اكثر الفتاوى و صريح جملة منها ، خلافا للمرتضى فقيده بالأول ، قال

(١) يريد اسما ما بين النصف الأول و الثلث الأخير اعني السدس الرابع كما  
تضمنه الصحيحة المتقدمة . ( منه )

في الذكرى ولعله نظر إلى حوار ركعتي الفجر حيثئذ ، والعالم أن دخول وقت صلاة يكون بعد خروج وقت أخرى ، ودفعه بإسهما من صلاة الليل كما في الأخبار الآتية ، وظاهر أن ما قبل طلوع الفجر الثاني من الليل ، مصافاً إليها سيأتى من أن محل ركعتي الفجر قبله ومعه وبعده .

وقال الشارح المحقق المشهور بين الأصحاب أن آخر وقت صلاة الليل طلوع الفجر الثاني ، والسفول عن المرتضى أن آخره طلوع الفجر الأول ، ثم نقل كلام الذكرى ، وقال : ومعه نظر الأخبار الكثيرة على جوارها إلى آخر الليل ، و الظاهر أن ما قبل طلوع الفجر الثاني من الليل ، انتهى .

أقول قد عرفت في نقل كلام مصباح الفلاح ، أنه ادعى على ذلك إجماع الإمامية ، قال بعض الأخلاء : ضعف ما ذكره السيد اطهر من أن يحتاج إلى البيان ، لما سيجئ من الأخبار النبذة البرهان ، ونعم ما قال .

الثاني : اعلم أن المتبادر من الاستصحاب ، هو منتصف ما بين عيبوبة الشمس إلى طلوع الفجر ، بل صار هذا حفيضة عزيمة ، خلافا لبعض الأصحاب مصرح بأن المعتبر تنصيف ما بين طلوع الشمس وغروبها ، وله جملة من الأخبار منها ما رواه العقي في باب معرفة روال الليل ، قال : سأل عمر بن حنظلة أبا عبد الله (ع) ، فقال له : روال الشمس معرو به بالسهار ، كيف لما بالليل ؟ فقال : لليل روال كروال الشمس ، فقال : بأي شيء معرو به ؟ قال : بالسجوم إذا انحدرت .

ومنها ما رواه في البحار في باب تحقيق منتصف الليل ، عن محمد بن إدريس في آخر السرائر ، نقلا من كتاب محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن أحمد القروي عن أبيان عن أبي بصير ، عن أبي جعفر (ع) ، قال : دلوك الشمس زوالها ، وعشق الليل بمنزلة الروال من السهار .

ولا يخفى ما فيهما ، إذ التشبيه الوارد في الخبرين ، لا يلزم أن يكون تشبيها في جميع الأمور ، وعلى التحقيق والتدقيق ، حتى يلزم أن يكون المعنى فيه

الوسط بين العروب والطلوع . بل يمكن ان يكون التشبيه للانتصاف العرفي .  
وبالحملة لاشبهة في عدم سهو صحتها لانتصاف ما احضاره . كالاستدلال بان في  
بعض الأخبار ومع التعيير عن الانتصاف بربو الليل . وذلك واضح ، كيف لا ؟  
الاتصراحي ما رواه العنقية في باب صلوة رسول الله (ص) ، عن ابي جعفر (ع) :  
قال كان رسول الله ((ص)) ، وساق الخبر الى ان قال : ثم آوى رسول الله  
((ص)) الى فراشه ولم يصل شيئا حتى يرول نصف الليل . فانه اذا رول نصف الليل  
صلى ثمان ركعات ، وادبر في الربع الأخير من ثمان ركعات ، الى آخره .  
فانه كيف يكون عليا ، مع انه قال وادبر في الربع الأخير من الليل ، ومعلوم ان  
آخر صلوة ابو ترطون العشر الثاني مفسر .

وبالحملة الذي يظهر من الايات القرية . والأخبار . هو ما عليه الأصحاب  
وهذا . اسوهم لاشاهد له عرفا ولا كتابا ولا سنة . بل كل واحد من المذكورين كاف  
لدفعه . بل فانه يديهي .

قال المحقق المجلسي : ان الله سبحانه في كتاب البحار في باب تحقيق  
منتصف الليل ومساءه . ومصبح النهار شرعا وعرفا وبلعة ومعناه . مصورته  
علم ان بعض اصحابنا في زماننا حددوا سرعة القديم الذي كان في بعض  
الارض السابقة واحتمل لوضوح الحق فيه . راعوا لحسن والعمام فيه على  
امر واحد . وهو الخلاف في معنى الليل والنهار شرعا وعرفا بل لعة . هل  
ابتداء النهار من طلوع الفجر . او طلوع الشمس . وعندها انه لا يفهم في عرف  
الشرع ولا في العرف العام . ولا حسب اللغة . من اليوم والنهار . الا ما هو من  
ابتداء طلوع الفجر . ولم يخالف في ذلك الا شريحة قليلة قد انقرضوا . نعم بعض  
اهل الحرف واصحاب . لما كان ابتداء علمهم من طلوع الشمس قد يطلقون  
اليوم عليه . وبعض اهل السنة لما رواه هذا . لاصطلاح ذكره في كتب البلعة . و  
يحتسب ان يكون كلاهما حسب البلعة حقيقة . وكذا المصحف قد يطلقون اليوم  
على ما بين الطلوع الى العروب . وعلى ما بين الطلوع الى الصبح . وعلى ما

بين العروب الى العروب ، وعلى ما بين الروال الى الروال ، وكذا السها على  
 المعنى الأول ، والليل على ما بين عروب الشمس الى طلوعها ، لكن لا ينبغي  
 ان يستريب عارف بمواعيد الشريعة واطلاقاتها ، في انه لا يتبادر فيها مع عدم  
 القرينة من السهار ، الا ما هو مبدأ من طلوع العجر وكذا اليوم بأحد المعنيين ،  
 وقد يطلق اليوم على مجموع الليل والسهار ولا من الليل الا ما يحتتم به الحروا ما السهار  
 واليوم وابتداء الليل ، فهو اما عيبوية القرص او ذهاب الحمرة المشرقية .

ولندكر بعض كلمات أهل اللغة والمفسرين والفقهاء من الخاصة والعامة  
 ثم لنشر الى بعض الآيات والأخبار الدالة على هذا المطلب ، لاراءة الطالبين  
 للحق سبيل التحقيق ، فان استيفاء جميع الدلائل والبراهين ، والتعرض لما  
 استدل به بعض افاضل المعاصرين ، لا يماست هذا الكتاب ، وفي سباني ان  
 ساعدى التوفيق ان امرد لذلك رسالة تنصص اكثر ما يتعلق بهذا المرام ، والله  
 الموفق والمعين .

فأما كلمات القوم ، فقال الشيخ الطرسى ، ثم نقل كثيرا من كلمات القوم ،  
 وكثيرا من الآيات والأخبار .

ومنها ما أشار اليه بقوله التهذيب في الصحيح عن ابي الحسن ((ع)) ،  
 قال سألته عن الصلوة بالليل في السفر في اول الليل ، فقال : اذا حفت العوت  
 في آخره .

وفي الموشى عن ابي عبد الله ((ع)) قال لا بأس بصلوة الليل فيما بين اوله و  
 آخره ، الا ان افضل ذلك بعد استصاف الليل .

وعن الحسين بن علي بن ملال قال كتبت اليه في وقت صلوة الليل ،  
 فكتب عند روال الليل وهو نصفه افضل ، فان حاف ما وله و آخره جائز ، ثم  
 قال هذه الأخبار تدل على ان وقت صلوة العجر الثاى بالاتفاق ، والخبران

الأحبار يدلان ظاهراً على أن نصف الليل هو نصف الزمان المعتد من العروب إلى طلوع الفجر ، إذ ذكر الانتصاف بعد ذكر الأول والآخر ، لا يفهم منه الاكوبة منتصف ما بينهما ، لا سيما الآخر ، لارجاع الصاير إلى امر واحد ، ويفهم منه أن زوال الليل لا يراد به الزوال عن دائرة نصف النهار ، إلى أن قال

وأما الأحبار الموهمة بحلاف ما ذكرنا فمسها ... ثم نقل جملة من الأحبار وعدها رواية ابن حنبل أولاً و رواية السرائر ثانياً ، المتقدمة اليهما الإشارة ، وقال أقول : أن الخبر الأول غير صحيح باطلاً<sup>(١)</sup> فلا بد فيه من تخصيص ببعض الكواكب ، فحصرها بكواكب تنحدر من منتصف ما بين العروب و طلوع الفجر ، مع أنه ظاهر أنها تقريبية ، إذ تعيين كواكب مخصوصة كل ليلة لا يتيسر لأكثر الخلق ، مع أن الاحتدار لا يتبين لهم إلا بعد مضي زمان من التناور عن دائرة نصف النهار ، وفي مثل ذلك لا يؤثر التقدم والتأخر بقدر نصف ساعة أو ثلثها أو أكثر من ذلك بقليل ، ويمكن أن يكون هذا التحديد لاستعلام أول صلوة الليل ، بل هو الظاهر و روعى في ذلك الأحبار يحصل للحرم أو بطلان القوى بانتصاف الليل ، ولا يحصل شيء منهما قبل الاحتدار ، إلا لمن كان له آلة يستعلم الوقت ، كالأسطرلاب وأمثاله ، وتحصيل أمثاله متعسر على غالب الناس ، ويمكن أن يقال الخبر يدل على مطلوبنا بهذا الوجه ، بل يمكن أن يدعى ذلك بوجه آخر ، وهو أن أكثر الكواكب لا تظهر للأبصار ، إلا بعد مضي زمان من عروب الشمس ، فإذا حملت على الكواكب التي كانت عند ظهورها على الأفق ، فهي تصل إلى دائرة نصف النهار بعد مضي كثير من انتصاف الليل ، ولو حملت على أن يعد رأسها كانت عند العروب على الأفق ، فهذا مما لا يهتدى إليه أكثر العوام بل الحواص أيضاً ، فلا بد من حملها على ما كانت ترى في البعد من بدو ظهورها ، فوق الأسمية والجدرا<sup>(٢)</sup> والظاهر من أمثاله أنها تصل إلى

(١) ظاهر .

(٢) فيكون الرؤية بعد زمان كثير من طلوعها . ( سه )

دائرة نصف النهار قبل ان تصاف الليل ، والمعهود عندهم ،<sup>(١)</sup> فعلى هذا يمكن حمله على ان العرض بين آخر وقت احشاء بين ايضا

و اما لشبيهه الوارد في الحصرين فلا يبرم ان يكون تشبيها في جميع الامور وعلى التحقيق والسدقيق حتى يبرم ان يكون انسيبه للانتصاف العرسي ، او لوصول امثال تلك الكواكب التي ذكرنا اني دائرة نصف النهار ، او يكونه مبدأ وقت صلوة معين ، وغير ذلك من جهات التسيبه ، فظهر انه ليس في هاتين الروايتين ايضا دلالة على مغلولهم لاسيما مع معارضة الايات والاحبار السافلة ومع تسليم دلالتها على ان العصر في انتصاف الليل ذلك ، لا يلزم ان يحمل كل ما ورد من الأحكام معلقة بفظ انسيهار او انسيوم او الليل على هذا الوجه مع ما مر من استصوص الصحاح والأقوال الصريحة

و قال الشهيد رحمه الله في الذكرى روى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) قال كان رسول الله ص . صلى الاخرة وصى الى فراشه ثم لا يصلي شيئا الا بعد انتصاف الليل ، ومله عن ابي جعفر (ع) وقال حتى يروى الليل و . ان الليل صلى على ركعات و . و بر من الركعة الأخيرة ثم يصلي ركعتي الفجر من الفجر و . و بعده طلب غير يروى الليل عن انتصافه كروى انسيهار ثم بين روى عن حصص المقدمة ثم قال وانما ظهر انه على الحداد النجوم لطول عند غروب الشمس وانجعت اعتمد على ما روى الفهر الثمانية والعمريين بمسجدة فانه قال انها مقسومة على ثمانية واربعة و . سبعين يوما بكل مرل ثلاثة عشر يوما فيكون الفجر مثلا مسعد ، لاحيه ثلاثة عشر يوما ، ثم يتعد الى ما بعده وهكذا . قال اجعل اعطت لشمالي بين الكعبين نظر ما على الرأس وبين العيين من المنارل فبعد منها الى مرل الفجر ، ثم يؤخذ لكل مرلة نصف سبع ، قال وانما يعرف في ليلة انسيهار على نصف سبع

(١) من الغروب الى طلوع الشمس .



من الليل ثم يقرأ كذلك إلى ليلة أربع عشر ، ثم يتأخر ليلة خمس عشرة نصف  
سبع وعلى هذا إلى آخره وما إلى ههنا ، انتهى كلام الدكرى .  
وظاهر كلامه - قدس سره - وما نقله عن الجعفي ، وإن كان موهما لكون  
المعتز عند هذا منتصف ما بين الشمس وظلوعها ، لكن بتصريحهم مع سائر  
القوم في مواضع ، وعلمهم لاجتماع على معنى الليل والنهار ، لا بد من حمل  
كلامهم على ما يرجح إلى ما ذكرنا في الخبرين وقد ذكرنا أنه على التقريب لا  
التحقيق ، وقد ذكر الشيخ الشهيد بعد ذلك ، احتصارا صريحا فيما ذكرنا ، على  
اسمها لوضوحها بذلك أيضا لم يكن في كلامها حجة

ثم أعلم أن ما ذكره الشيخ الشهيد ، وسعه شيخ البهائي نور الله  
ضريحهما ، من تخصيص النجوم المذكورة في الخبر ، بالنجوم التي طلعت عند  
غروب الشمس ، إنما يستقيم إذا كان كل واحد من الأقاليم مصفا لمدارات جميع  
الكواكب وليس كذلك ، بل هذا مخصوص بامق خط الاستواء ، آدمي الآفاق  
المائلة باعتبار قبة ميل معدن النهار عن سمت الرأس وكثرته ، وقرب مدارات  
الكواكب بالنسبة إلى المعدول وبعد عنه ، يختلف اختلافًا فاحشًا ، في واسط  
المعمورة إذا اتفق طلوع كوكب غروب الشمس ، وربما وصل قبل منتصف الليل  
إلى نصف النهار مرهبا من ساعة ، كغروب الشجاع ، وربما وصل قبله قريبًا من  
ساعتين كالشعرا ، اليمانية ، وربما تأخر وصوله إلى نصف النهار عن المنتصف  
بساعة ونصف عريبا ، كالسمك الزامح ورأس الحوراء ، وم الفرس ، أو بساعتين  
تقريبًا كالسر الطائر والعيوق وبير العكة أو ثلاث ساعات تقريبًا كالسر الواقع  
أو أربع ساعات كالردف ، وربما اتفق وصول بعض الكواكب القريبة من القطب  
الشمال إلى نصف النهار بعد طلوع الشمس ، فلا بد على طريقته من تخصيص آخر  
وهو أن يكون الكواكب موزن نهار ، موافقة لغوس ليل درجة الشمس من منطقة  
البروج أو مريضا منه كالسمات إلا عن بالنسبة إلى بعض درجات وأحرار الحمل .  
وحمل كلام الامام (ع) ، في بيان القاعدة التي تحتاج إليها العامة الحلق

على معنى لا يعرفه الا احدى الناس من هذا الفن ، في غاية البعد ، وهذا  
 يؤيد ما ذكرنا انه مبني على التقريب والتحمين ، لاستعلام اول صلوة الليل ،  
 فيسقط الاستدلال به على ما توهموه كما عرفت ، وربما يحمل على الكواكب التي  
 كانت معروفة عند العرب ، وكانوا يعرفون بالتجارب طلوعها وغروبها ووصولها  
 الى نصف النهار ، ويكون العرص شبههم على انه يمكن استعلام الأوقات ،  
 بامثال ذلك يعد تحصيل التجربة ، وفيه ايضا ما فيه .

و ذكر بعض افاضل الأدكيا لذلك علامات فقال . علامة روال الليل في اوائل  
 الحمل طلوع الردف ، وفي اواسطه انحدار السماك الاعلى ، وفي اواخره طلوع  
 النسر الطائر وغروب الشعراء الشامية والعميق .

وفي اوائل الثور انحدار السماك الراح ، وفي اواسطه غروب فرد الشجاع  
 وفي اواخره طلوع قم الفرس وانحدار سمر الفكة وعقب الحية وغروب قلب الأسد .  
 وفي اوائل انحدار رأس الحوراء ، وفي اواسطه انحدار قلب العقرب ، وفي  
 اواخره اشراق النسر الواقع على الانحدار .

وفي اوائل السرطان انحدار النسر الواقع ، وفي اواسطه غروب السماك  
 الاعلى ، وفي اواخره انحدار النسر الطائر .

وفي اوائل الاسد طلوع العميق وانحدار الردف ، وفي اواسطه طلوع  
 الثريا وغروب الراح ، وفي اواخره طلوع عين الثور وانحدار قم الفرس وغروب  
 عقب الحية .

وفي اوائل السنبلة اشراق سمر الفكة على القروب ، وفي اواسطه غروب نير  
 الفكة ، وفي اواخر طلوع يد الجوراء الميمى ورحلها الميمى .

وفي اوائل الميزان غروب رأس الحوراء ، وفي اواسطه طلوع الشعراء  
 اليمانية ، وفي اواخره اشراق السر الطائر على الغروب .

وفي اوائل العقرب غروب السر الطائر ، وفي اواسطه طلوع قلب الأسد  
 وغروب السر الواقع ، وفي اواخره طلوع مرد الشجاع .

وفي أوائل القوس انحدار عين الثور و غروب القوس ، وفي أواسطه انحدار  
العيوى و رحل الجوزاء اليسرى و غروب الردف ، وفي أواخره انحدار يد الجوزاء  
اليمنى .

وفي أوائل الجدى انحدار اليمانية ، وفي أواسطه انحدار الثانية و طلوع  
الرامح ، وفي أواخره طلوع الاعزل و سير الفكة .

وفي أوائل الدلو اشراق رحل الجوزاء اليسرى على العروب .

وفي أوائل الحوت طلوع الواقع و غروب رحل الجوزاء اليسرى . وفي  
أواسطه غروب عين الثور ، وفي أواخره غروب اليمانية و يد الجوزاء اليمنى .

و هذا كله مبني على أحد الليل من غروب الشمس الى طلوعها ، لكن قد  
عرفت انه على هذا التقريب لا يظهر التفاوت بين المعيين كثيرا ، و الجعفى  
رحمه الله جعل بها استعمال روال الليل تارة على مارل القمر المعروفة بين  
العرب ، و لعله حمل الحبر عليه ، و تارة على غروب القمر و طلوعه ، اما الأول  
فلان العرب قسموا مدار القمر ثمانية وعشرين قسما ، و صبطوا حدود تلك الأقسام  
بكواكب ، و سموها مارل القمر ، و هى التى اشتعلت عليها هذه الأنبيات بالعارسية :

اسماء مارل قمر برد عرب	شَرَطَينَ وَ يُطَينَ است تُرَيَّا دَرَيَّا
هَفْعَةُ هَنْعَةُ دِرَاعُ بَثْرَه بَسْ طَرَفْ	جَبْهَه رُبْرَه صَرْقَه و عَوَّا (١) بَسْ رَأْس
بَسْ سَمَاك (٢) و عَصْرُور (٣) بَابَا الكليل	قَلْب (٤) و شَرْلَه تَعَايم و بَلْدَه بَدَا

(١) عَوَّا بفتح العين و تشديد الواو يحد و يقصر . ( منه )

(٢) السماك ككتاب كوكبان الاعزل و الرامح و الأول من مارل القمر دون الناس  
عنه ، رحمه الله .

(٣) الريانان كوكبان نهران وهما قريبا العنبر وهما من العمارل و عيسر عنهما  
بالريانا على التحقيق عنه ، رحمه الله .

(٤) القلب وهو قلب العقرب كوكب بين كواكبها ، والشولة بالفتح كوكبان نهران  
مقتاربان بان يقال له حمة العقرب و سعود المحوم عشرة اربعة منها سى يرحى  
الجدى و الدلو هى مارل القمر سعد الدايح و سعد بلع و سعد الاحبية و سعد  
السعود ، و الفرع مخرج الماء من الدلو و منه سى العرغان مرع الدلو المقدم منه

سعد داح سعد بلع سعد سعود ناسد  
 ر مرغ مدم بمو حر ر سيد  
 ومدة قطع الشمس لك المارل ثلاثه وخمسة وستون يوما و شىء ، فادأ حصل  
 قسم على المارل ، يقع باراً كل مرل ثلاثة عشر يوما و شىء ، فادأ حصل  
 الاطلاع على مرل الشمس من لك المارل يمكن استخراج ما مضى من الليل و  
 ما بقى منه ، ملاحظه انطالع و لمحدر و المارل من لك المارل تقريباً ، يدأ بى  
 بأمل ، ان عند غروب الشمس يكون المرل السابع من المرل الذى فيه الشمس  
 على نصف النهار ، و لرباع عشر على المشرق ، وفى كل نصف سبع من الليل  
 يتدور بقدر مرل ، فيكون التفاوت فى ربع الليل بعد ثلاثة مارل و نصف ، وفى  
 نصف الليل بقدر سبعة مارل ، وعلى هذا الفياح .

و هذا ايضا يعبرى لاختلاف مدار الشمس والعمر ، و جهاب أحر ، فلو  
 حملنا الحبر عليه حملنا المجوم على نجوم المرل الذى يكون مقابلا للمرل الذى  
 فيه الشمس ، واما اناس وهو ساء على غروب القمر <sup>(١)</sup> فى اوائل الشهر وطلوعه

جـ و مرغ لدنو المؤخر وهما من مارل المرل كمن مهما كوكبان و لثيا بالكسر الحيل  
 وكوكب كثيرة صغار على صور السكة عال لها بطن الجوب وفى سوتها كوكب تير  
 هو من مارل القمر \* (عنه رحمه الله )

(١) فعلى هذه القاعدة يكون غروب القمر فى الليلة الاولى بعد مضى ستة اسباع  
 ساعة من غروب الشمس ، وفى اثناية بعد ساعة وخمسة اسباع وفى الثالثة بعد  
 ساعين وأربعة اسباع ، وفى الرابعة بعد ثلاثة ساعات وثلاثة اسباع ساعة وفى  
 الخامسة بعد أربع ساعات وسبعى ساعة وفى السادسة خمس ساعات وسبع ساعة ،  
 وفى السابعة بعد ست ساعات كاملة وفى اثناية بعد ست ساعات وستة اسباع ساعة  
 وفى التاسعة بعد سبع ساعات وخمسة اسباع ، وفى العاشرة بعد ثمانى ساعات وأربعة  
 اسباع ، وفى الحادية عشرة بعد تسع ساعات وثلاثة اسباع ، وفى الثانية عشرة بعد  
 عشرة ساعات وسبعين ، وفى الثالثة عشر بعد احدى عشرة ساعة وسبع وفى الرابعة  
 عشر بعد اثنى عشرة ساعة كاملة ثم طلوع القمر ، وفى الخامسة عشر بعد مضى ستة  
 اسباع ساعة من الغروب وفى السادسة عشر بعد ساعة وخمسة اسباع مسة .

في أواخره ، وصابطه أن يصرب عدد ماضى من أول الشهر الى الرابع عشر ، أو من الخامس عشر الى الثامن والعشرين ، في الستة ، وقسمة الحاصل على السبعة فالخارج في الأول مدر الساعات المعوجة الماضية من الليل الى غروب القمر ، و في الثاني مدر الساعات المذكورة الى طلوعه مثله ، اذا ضربا الأربعة على الستة حصل أربعة وعشرون ، فاذا قسمنا على السبعة ، خرج ثلاثة وثلاثة أسباع ، فيكون غروب القمر في الليلة الرابعة و طلوعه في الثامنة عشر ، بعد ثلاثة ساعات وثلاثة أسباع ساعة ، وكذا اذا قسمنا الحاصل من ضرب الخمسة في الستة وهو الثلاثون ، على السبعة خرج أربعة وسبعين ، معروب القمر في الليلة الخامسة و طلوعه في التاسعة عشر بعد أربع ساعات وسبعين ساعة ، وهكذا .

وهذا أيضا تفريبي للاختلاف بحسب كثرة الرمان ، بين حروح الشعاع و أول ليلة العرة ، و فلتة وغيرهما .

عدلكه لأرات ايها المتعطف البعظان ، بعد ما احطت حبرا بفوه ما اسننا

— وفي الساعة عشر بعد ساعتين وأربعة أسباع ، وفي الثامنة عشر بعد ثلاث ساعات وثلاث أسباع ، وفي التاسعة عشر بعد أربع ساعات وسبعين ، وفي العشرين بعد خمس ساعات وسبع ، وفي الحادية والعشرين بعد ست ساعات كاملة ، وفي الثانية والعشرين بعد ست ساعات وستة أسباع ، وفي الثالثة والعشرين بعد سبع ساعات وخمسة أسباع ، وفي الرابعة والعشرين بعد ثمان ساعات وأربعة أسباع ، وفي الخامسة والعشرين بعد تسع ساعات وثلاثة أسباع ، وفي السادسة والعشرين بعد عشر ساعات وسبعين ، وفي السابعة والعشرين بعد إحدى عشرة ساعة وسبع ، في الثامنة والعشرين بعد اثنتي عشرة ساعة كاملة ثم يكون نصب الشعاع ، لا يحصى أن هذا يطبق على غروب الشمس وطلوعها ويستعمل منه نصف الليل في السادس والأحدى والعشرين في أوقات مساواة الليل والنهار باصطلاح المحميين وفي غير الليتين بالتفريب والتحمين وفي غير أوقات المساواة لا يطبق على الغروب والطلوع ولا يستعمل منه نصف الليل مطلقا إلا بالمعريب والتحمين مظهر أن هذه القاعدة أيضا تقريبية فتبصر حكى عن الشيخ عبد العال ، رحمه الله . ( مه )

عليه بياننا<sup>(١)</sup> من انواع البرهان ، ووهن ما بنوا عليه كلامهم من البيان ، وقد اتينا على بيانهم من القواعد ، وجعلنا مطاوي كلامنا مشحونة بصوف العوائد تسترهب في ان الليل والنهار واليوم في اصطلاح الشرع والعرف العام بل في اصل اللغة ايضا ، لا يتبادر منها الا ما ينتهي الى طلوع الفجر ، او يتبدى منه ، مع اننا لم نستقص في استخراج الدلائل ونقل كلام الأوائل ، ولا في نقل الأخبار و ذكر الآثار ، لانا اكتفينا بذكر البعض ، لتبنيه اولى الالباب عما يؤدي الى الاسهاب والاطباب ، وايضا لم نكن نعد لذلك بابا عند طرح الكتاب و رسم الأبواب ، واما مسح لما ذكرنا بعد ما رأينا الاختلاف ، في الأمر الذي لم نكن نجوز الخلاف في مثله ، لاسيما من سدة العلم واهله ، وهل يقول احد من اهل العرف والشرع اذا اتاه قبل طلوع الشمس - طرقتك ليلا ، او انتيك البارحة ، وشاع بين الناس يقولون هل فست الليلة ؟ فيحجب عيسى اليوم فلم انتبه الا بعد الفجر ، ومن تتبع ذلك في محاورات الناس ، لا يحتاج الى الرجوع الى كتاب او التمسك بحطاب .

وما يقال من ان ماطية الناس يقولون - استوى الليل والنهار ، وصار النهار كذا ساعة ، وصي من النهار ساعة او ساعتان ، ولا يتبادر الى الأذهان الا اليوم من طلوع الشمس ، معلوم ان هذا انما هو لا يفهم الا باصطلاح السجيين و بناء الآلات المعدة لاستعلام الساعات عليه ، ولذا ترى من لا يالف تلك الاصطلاحات اذا سألته كم صي من اليوم ؟ لا يفهم الا ما مضى من طلوع الفجر ، كما سمعنا وعهدنا من عراى العرب ، والبلاد البعيدة من تلك الاصطلاحات الجديدة ، وكذا استواء الليل والنهار ايضا مأخوذ من المنجمين و مبنى على اصطلاحهم . واما الغفهاء واهل اللسان ، مهم لا يفهمون من كلامهم الا ما ذكرنا ، و لدى ترى الغفهاء يقولون وقت صلاة الليل من النصف الى آخر الليل ، والوتر

(١) بنينا ظاهرا .

كلما أقرب من آخر الليل افضل ، لا يفهمون من ليلة الجمعة و ليلة العيد و ليلة القدر و امثالها الا ما قبل العجر ، وكذا يوم الجمعة و يوم العيد و يوم الغدير و امثالها ، يظهر لك ذلك بالرجوع الى كتب الفقه والدعاء وغيرها ، و اذا قال فقيه او غيره : افعل ذلك في الليلة الفلانية ، هل يفهم احد الايقاعه قبل الفجر؟ و اذا قال : افعل اليوم الفلاني ، هل يفهم احد الا ان ابتداء العجر؟ و لعمري لا يحتاج هذا الى الاصباح والايصاح ، وهو ابين من العجر والصبح .

فظهر مما قررنا ان نصف الليل وثلثه و ربعه و سدسه و امثالها ، اما هي بالمقايسة الى الليل المنتهى الى العجر ، و اذا علق عمل بالليل او نصف الليل او ثلثه او ربعه او آخره و امثال ذلك ، كمبهت المشعرون و منى وعند الروحة ، او صلوة الليل والوتر و احيا اللهاى الشريفة ، و اشياء ذلك ، او آخر الليل فاما ينتهى وقته الى الفجر الثانى ، الا مع قيام قربة على المجاز ، وكذا اذا علق عمل باليوم او النهار ، كالأعمال والأعمال المتعلقة بالايام الشريفة ، فابتدا وقته الفجر ، و اذا نذر رجل ان يعمل عملا من السهار ، لا يحسث بايقاعه قبل طلوع الشمس ، و اذا نذر ان يعمل في الليل يحسث بايقاعه بعد الفجر ، وكذا كل ما يبتنى على هذا الخلاف ، و ما يتعلق باللهاى والأيام ، هذا ما حضر لى و حطر بهالى ، في تحقيق الحق في هذا المقام ، واللهم تعالى يعلم حقايق الأحكام و صحبه الكرام عليهم الصلوة والسلام ، ونسئل الله العفو عن الرل و الخطل في القول والعمل ، والصفح عن الحطا و التقصير ، فانه ولى ذلك وهو على كل شى قدر ، انتهى كلامه المتين حشره الله مع الأئمة الطاهرين ، واما نقلنا بطوله لكثرة العوائد العترة عليه .

( فان طلع ) العجر الثانى ( وقد صلى اربعا ) من صلوة الليل ( اكملها ) على المشهور بينهم ، كما ادعاء غير واحد منهم ، بل لم اجد فيه مخالفا اصلا ، و فى المدارك : هذا مذهب الاصحاب لا اعلم فيه مخالفا ، ويدل عليه ما رواه التهذيب في باب كيفية الصلوة ، عن ابى جعفر الأحول محمد بن النعمان ، قال قال ابو

عبد الله (ع) إذا كنت صليت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر ،  
فاتم الصلاة طلع أو لم يطلع .

وما روى عن كتاب الفقه ، أن كنت صليت من صلاة الليل أربع ركعات  
فاتم الصلوة طلع الفجر أو لم يطلع ، وضعف السند محبر بعمل الأصحاب كما  
صرح به جماعة .

وأما ما رواه التهذيب في باب المتعذر عن يعقوب البرار ، قال قلت له  
أقوم قبل الفجر بقليل فاصلي أربع ركعات ، ثم اتخوف أن يسفح العجر ، أبدأ  
بالتوتر أو أتم الركعات ؟ قال لا بل أوتر واحداً ركعات حتى تقضها في صدر  
السهار ، مع الوهن في سده لمكان الأصابع وغيره ، غير معلوم المأواه لما مر ،  
حتى يحتاج أن يحمل على الأفضيه أو التحجير ، لأن مورد الحبر الأول من صلى  
أربعاً وطلع الفجر ، كما هو محل المسئلة ، ومورد الأخير من صلاها وحشى طلوعه  
ولم يطلع بعد ، فلو قدم الثمان ركعات يخوف أن يطلع ، ولم يوقع التوتر في  
الليل فلو أحرها وانى بالتوتر أولاً كان آتياً بها في الليل ، فأمره (ع) بتقدم  
التوتر ، والانتباه بها ليلاً ، وتأخير الركعات حتى يعصها ، وهذا ليس من محل  
المسئلة في شيء .

وبالحيلة ليس بين الخبرين مساماة كما صرح به جماعة ، وإن كان ظاهر  
التهذيب وغيره مهم المساماة ، حيث حملوا الأول على الجوار ، والثاني على  
الفصيلة .

ويدل أيضاً على ما يدل عليه هذا الخبر ، من تقديم التوتر لتدرك في  
الليل ، ما رواه التهذيب في الباب المتقدم أيضاً في الصحيح عن محمد بن مسلم  
عن أبي جعفر (ع) ، قال - سأله عن الرجل يقوم أحر الليل ، وهو يخشى أن  
يفاحته الصبح ، أيبداً بالتوتر ؟ أو يصلي الصلوة على وجهها ؟ حتى يكون التوتر  
أحر ذلك ، قال بل يبدأ بالتوتر ، وقال أنا كنت فاعلاً ذلك .

وروى التهذيب في أواخر باب كيفية الصلوة في الصحيح عن معوية بن



وهب قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول اما يرضى احدكم ان يقوم قبل الصبح ويؤتى ركعتى الفجر ، وتكتب له بصلوة الليل .

### فروع :

الأول : يحق لاربع باكمال السجدة الأخيرة من الرابعة ، على ما صرح به غير واحد منهم ، فلا يشترط الرفع منه .

الثانى : ذكر جماعة من الأصحاب فى المقام هذا الضعيف ، وفسروه بعضهم بالانصراف بالحمد وامل الأكار ، والقول به لا يخلو عن قوة ، اقتضارا فيما حالف الأخيار الناهية عن الانتباه بمناقلة فى وقت العريضة على العذر المتيقن ربما يعصد ثبوته هنا ما رواه التهذيب ايضا فى الباب المتقدم عن عبد الله بن ابوليد الكندى . عن اسمعيل بن حابر او عبد الله بن سنان قال قلت لأبى عبد الله (ع) : انى أقوم آخر الليل واحاق الصبح ، قال امرأ الحد واعجل اعجل . وقد مضى فى الكلام فى الضعيف فى نافلة الظهرين ما ينعكس فى المقام .

الثالث : ومن جملة ضبوه الليل التى لابد من انتمائها فى العرص

المفروض الضعيف وابور . كما صرح به غير واحد من المعائير

الرابع : لافرق فى الانتماء بين ان يكون لتأخير لصورة وغيرها ، كما صرح به فى المسالك .

الخامس : صرح فى الدروس بان هذه الصلوة اداء ، وقد مضى مسامى الكلام فى نافلة الظهرين ما ينعكس فى المقام .

(والا) أى وان لم يكن قد صلى منها اربعاً سواء كان قد شرع فيها ، ولم يشرع ، تركها (وصلى ركعتى الفجر) قبل العريضة ، حتى نطع الحجرة الشرقية

(١) لا يبان بعد وجود رواية الاحول المتقدمة لا معنى لهذا ، لكلام لأنها مطلقاً معتبرة ولو بان شهره لأنها قول على فرض تسليم المذكور ايضا هى غير باقعة كما لا يحق على من له ادنى دريه هذا اضافاً الى ان شهره على التحقيق ليست قرية على صدرى الصدور يقول مطلقاً نعم فى بعض المقامات هى مريه عليه وكون المقام منه محل نظر . (مه)

فيشتغل بالقرصة على الأشهر، على ما ادعاه بعض من تأخر، وظاهر العبارة المحكية عن التحرير في الصورة الاولى، ادعاء الاجماع على البدأة بالقرصة، حيث قال في التحرير: ولو طلع الفجر ولما يكمل اربعاء، بدأ بالقرصة وهو مذهب علما ثنا، ولو طلع العجر ولم يصل، فعنه روايتان: احدهما يتم المأفلة مراحما بها القرصة، روى ذلك جماعة منهم عمر بن يزيد، ونقل الرواية الآتية هنا ان شاء الله، والاخرى يبدأ بالفجر، ونقل ما رواه التهذيب في باب كهيئة الصلوة في الصحيح عن عمرو بن يزيد عن ابي عبد الله ((ع)) قال: سألته عن صلوة الليل والوتر بعد طلوع الفجر، فقال: صلها بعد الفجر حتى يكون في وقت تصلي الغداة في آخر وقتها، ولا تعتمد ذلك كل ليلة، وقال: او ترايا بعد فرائض منها، ثم قال: واحتلاف الفتوى دليل التخيير، (١) انتهى.

أقول: روى التهذيب في باب المتقدم عن عمرو بن يزيد، قال قلت لابي عبد الله ((ع)) اقوم وقد طلع العجر، فأنا ابدأ بالعجر صلتيها في اول وقتها، وان بدأت في صلوة الليل والوتر، صلتي العجر في وقت هو لا، فقال: ابدأ بصلوة الليل والوتر، ولا تجعل ذلك عادة.

و روى ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن اسمعيل بن جابر قال قلت لأبي عبد الله ((ع)): او تر بعد ما طلع العجر، قال: لا.

و روى ايضا في الباب المتقدم عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اقوم وقد طلع العجر، ولم اصل صلوة الليل، فقال: صل صلوة الليل ووتر، و صلى ركعتي الفجر.

و روى ايضا في الباب المتقدم في الريادات في الصحيح عن اسمعيل بن الاشعري عن ابي الحسن الرضا ((ع))، قال: وسألت عن الوتر بعد فجر الصبح، قال: نعم قد كان ابي ربما او تر ما انفجر الصبح.

(١) يعني بين فعلها بعد العجر قبل الفجر وبعد.

و روى ايضا في المكان المتقدم في الصحيح عن سليمان بن خالد قال : قال لي ابو عبد الله ((ع)) : ربما قمت وقد طلع الفجر ، فأصلي صلوة الليل والوتر و الركعتين قبل الفجر ، ثم أصلي الفجر ، قال قلت أفعل أناذا ، قال : نعم ولا يكون منك عادة .

و روى ايضا في المكان المتقدم في الصحيح عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ((ع)) واطمه اسحق بن غالب : اذا قام الرجل من الليل مطر أو الصبح قد اضاء ، فوتر ثم مضى فرائ ان عليه ليل ، قال : يضيف الى الوتر ركعة ، ثم يستقبل صلوة الليل ، ثم يوتر بعده .

و روى ايضا في المكان المتقدم في الصحيح على الصحيح لمكان الوشاء عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : اذا قمت وقد طلع الفجر فابدأ بالوتر ، ثم صل الركعتين ، ثم صل الركعات اذا اصبحت .

وجملة من هذه الروايات كما ترى تدل على حوار الاتيان بصلوة الليل بعد العجوان لم يتليس منها بشئ ، ولكن العمل بها مشكل ، نظرا الى جملة من الأخبار منها المرسل المروي في العقبة في باب وقت صلوة الليل ، قال وقال ابو جعفر ((ع)) ، وقت صلوة الليل ما بين نصف الليل الى آخره ، اذ لو ساع عليها بعده ، لما كان آخرها لها .

ومنها صحيحة سعد بن سعد الآتية عن قريب اليها الاشارة ، روى التهذيب في باب كيفية الصلوة في الريادات عن المفصل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : اذا انت قمت وقد طلع الفجر ، فابدأ بالعريضة فيه ، ولا تصل غيرها ، فادامرت فامسى مكاك الحمر .

ومنها الخبر التاسع الآتي في شرح قول المصنف ووقتها بعد طلوع الفجر الأول ، اليه الاشارة .

ومنها مفهوم روايه الاحول المتقدم ، المعتمدة برواية ابن سنان او اسمعيل بن جابر المتقدمة في قبيل المتن ، هذا وبالأخبار الكثيرة الماهية عن

الاتيان بالمأملة في وقت الفريضة ، المعصده بالشهرة المحكية المحققة ، مع كونه موافقا للاحتياط المطلوب في امثال هذه المقامات جدا .

وبالحملة والظاهر عدى هو الداء بالفريضة اذا لم يتلبس من صوة الليل بارب ركعات ، سواء لم يتلبس بما دون الأربع بشئ\* ، كما يدل عليه ما أشربا اليه ، او نلسه ، كما يدل عليه مضافا الى ما ذكر الاجماع المحكى في التحرير ، واما رواية اسمعيل بن حابر المتقدمة ، الباهية عن الاتيان بالوتر بعد طلوع الفجر ، فقد استند اليها في الحكم المذكور بعض الأصحاب ، حيث قال بعد نقلها : وادا امتنع الوتر بعد الفجر اصنع ما قبله بطريق اولي ، ومسح الأولوية بعضهم ولا يضاف اسها عابلة للاعتصام ، بل للاستناد اليها ، مع انه لا قائل بالفرق حدا ، فانه بعض الأحلة .

واما الأخبار المتقدمة السابقة ، فالجمع على التحقيق غير واجب بعول مطلق تعبدا ، حتى يحتاج ان يحملها على الرحصة ، كما فعله في التهذيب شيخ الطائفة حيث قال : هذه الأخبار رخصه في حوار تأخير صوة العداة عن اول الوقت الى آخره ، وبحور ذلك اذا كان تأخيرها اما يكون للاشتغال بشئ\* من العبادات ، والافضل ما ذكرناه ، ان يصلى العداة في اول وقتها ، ثم يفصى صوة الليل ، انتهى .

او التحجير كما فعله جماعة ، او حمل الأخبار الباهية على اتحاد ذلك عادة ، والمحورة عن الرحصة توافق ذلك له في بعض الاوقات ، كما فعله بعض الأجلة والميسوط والمصدوق والمنتهى ، وان كان الأخير قريبا كما لا يخفى على المتمتع في الأخبار ، الناظر فيها بعين الاعتبار .

قد يقال يمكن تعييد الأخبار المحورة ، بما ادرك اربعا من الليل ، للاتفاق على الحوار حيثئذ ، او حمل الفجر فيها على الأول ، وهما وان بعدا ، الا انها أولى من الجمع الذي ذكره حدا ، فان فيه اثارا للأخبار المرحوجة وطرحا للأخبار المشهورة ، ولا كذلك الجمع الذي ذكرناه ، وهو مع ذلك اوفق للمصوص

المستقيمة ، المأبغة عن النافلة في وقت العريضة ، وسبب بطريقة الاحتياط اللزم المراءاة . في نحو العبادات التوقيعية ، فلا معدل عما ذكره الأصحاب ، ولأمندوحة سيما مع احتمال الأخبار المرخصة .

اعلم إن كلام التحرير في استبداه على تقديم العريضة على النافلة ، بما نقلناه لا يخلو عن مناقشة . لمكان حمله قوله (ع) (ص) عليها بعد العجر ، على بعد صلوة العجر ، وظاهر الخبر بما في ذلك ، إذا الظاهر أن تلك الرواية ايضاً من قبيل احتسابها ، لا يقال : على هذا يكون ، لأخبار المحورة كثيرة ، فلم لا تحكم بالحوار ؟ قلت : مخالفة المشهور في امثال هذه المقامات امر دونه حرط الفساد . سيما مع ملاحظه كثرة الأحبار المحورة . واعتبار سند كثير منها ، وكونها موحودة في الكتب المتداولة في الأبواب المذكورة فيها . حوال التوابع ، وكون المشهور موافقاً للاحياء ، وغيره من الاشياء التي لو اشرنا اليها لبطول المقام حداً ، وقد اشرنا الى حمله شبه في هذا المسئلة وغيرها من المباحث السابقة .

ومن المرححات للعمل بما يدل على المشهور في المقام ، القاعدة التي اشرنا اليها في اواخر الأمر الثاني قبل التدبيل الواقع في شرح قول المصنف رحمه الله . ثم نشترك مع العصر الى أن يعنى للمعروب اداء العصر ، فراجع لمكان طرق احمال النية في الأخبار المرحضة ، فالعمل على المشهور هو المنصور .

و يعمى التنبية على امرين

الأول : فان الشارح الفاضل طاب ثراه وهل يعطى الركعتين لو كان في اثباتهما ، او يكملهما ، الاطلاق يقتضى الأول والنهي عن ابطال العمل الذي اقله الكراهة في النافلة يقتضى الثاني ، وقد سبق في نافلة المغرب اكمالها ، وهذا لم يصرحوا بشئ ، والوجهان ايتان في نافلة الظهرين قبل اكمال ركعة انتهى .

أمول : الطاهر عدداً هو ما اسفلناه في نافلة المغرب ، في شرح قول المصنف رحمه الله : ومن دهيته ولم يكملها اشتعل بالعشاء ، فانه بحسب الدليل لا فرق بينها ، فراجع .

الثاني : اذا تلبس منها بأربعة وطلع الحجر، مهل الافضل له الاتيان بما  
بقى منها محقة كما ذهب اليه غير واحد، او ركها وقصاها بعد صلوة الفجر، و  
الاتيان بصلوة الفجر في اول الوقت، كما ذهب اليه شيخ الطائفة ؟ في التهذيب  
مستدلا برواية يعقوب البرار المتقدمة في شرح قول المصنف رحمه الله فان طلع و  
قد صلى اربعا الى آخره، ولعل الاخير هو الاظهر، كما لا يخفى على الناظر في  
الأخبار، المتأمل فيها بعين الاعتبار .

روى التهذيب في واحربات كيفية الصلوة في الرهادات في الصحيح عن  
سعد بن سعد عن ابي الحسن الرضا ((ع)) قال : سألته عن الرجل يكون في بيته ،  
و هو يصلي ، و هو يرى ان عليه ليلا ، ثم يدخل عليه الآخر من الباب ، فقال قد  
اصبحت ، هل يعيد التورام لا ؟ او يعيد شيئا من صلوته ؟ قال : يعيد ان  
صلاها مصححا ، قال الشيخ بعد نقله ، اما يبغي له الاعادة اذا صلاها مصححا ،  
لأنه اذا اصبح فيكون قد تصيق وقت العرس ، فلا يجوز له ان يصلي باقلة ، فادأ  
صلاها كان عليه اعادتها لأنه صلاها في غير وقتها .

تم بحمد الله تعالى و تومعه الحر الثالث

من كتاب موسوعة البرغاني في

مقه الشيعة و يليه

الحر الرابع واوله

في وقت ركعتي

صلاة

الحجر

## محتويات الكتاب

٨٩	٥	كتاب الصلاة في مصب
٩٣	١٥	في حضور بعض
٩٥	١٧	في التوجه فيها
٩٩	٢٥	في بعضها
١٠١	٢٩	حكم تركها لكائن
١٠٣	٣١	معنى الأيمان
١٠٥	٣٣	التصوات ليومية
١١٥	٣٥	الصلاة، بوسطن
١١٧	٤٥	في بعضها
١٢٥	٥١	في دار الصلاة
١٢٩	٥٣	في مصب
١٣٥	٥٥	التصوات الواحدة
١٣٧	٥٧	التصوات ليومية
١٤١	٦١	السواقل
١٤٣	٨٣	أبو سر
		٥
		١٥
		١٧
		٢٥
		٢٩
		٣١
		٣٣
		٣٥
		٤٥
		٥١
		٥٣
		٥٥
		٥٧
		٦١
		٨٣

٣١١	في معرفة وقت صلاة العشاء	١٤٥	في وقت صلاة المغرب
٣١٣	في وقت العشاء	١٤٧	في اوقات العلوات
٣١٧	في وقت العشاءين	١٧٧	في معرفة الروال
٣٢٧	في آخر وقت العشاءين	١٨١	في الروال
٣٢٩	في وقت العشاء	١٨٧	في معرفة الروال
٣٣١	في وقت العشاءين	١٨٩	معرفة نصف النهار
٣٣٥	في وقت العشاء	١٩١	في معرفة الروال
٣٣٩	في وقت صلاة الصبح	٢٩٣	في وقت الظهرين
٣٤١	في معرفة فجر	٢١٣	في معرفة وقت الظهرين
٣٤٣	في معرفة فجر	٢١٥	في وقت الظهرين
٣٤٥	في صلاة الصبح	٢٢١	في معرفة وقت الظهرين
٣٤٧	في معرفة فجر	٢٢٣	في تفسير اقامه
٣٥٥	في وقت صلاة الظهر	٢٢٥	في وقت الظهرين
٣٥٧	في وقت الظهرين	٢٣٥	في غلة اختلاف اقوال الامام (ع)
٣٥٩	في وقت لظهرين و مواظبهما	٢٣٧	في وقت الظهرين
٣٦٧	في وقت من انظرين	٢٥٧	في اجمع بين الظهرين او بين العشاءين
٣٧١	في وقت ما فيه بمغرب	٢٥١	استحيات التفرق بين الصلوات
٣٧٥	في وقت مايلة العشاء	٢٦٣	حوار الجمع بين لظهرين او العشاءين
٣٧٧	في مايلة الزبيره	٢٦٥	في وقت الظهرين
٣٧٩	في وقت موايل الليل	٢٦٩	في التفرق بين الظهرين
٣٨٩	كيفية معرفة منتصف بين	٢٧١	في وقت الظهرين
٣٩٥	في وقت مايلة الليل	٢٧٣	في وقت العصر
		٢٧٥	في وقت الظهرين
		٢٧٧	في وقت صلاة الظهر
		٢٧٩	في وقت صلاة المغرب
		٢٨٧	في وقت العشاءين
		٢٩٧	في معرفة المغرب









Princeton University Library



32101 073411629